سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الثاني

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الثاني

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

فذو التعـــــدّى بكسر حبّـه وع ذا
وجهين هـرّ وشـــــد علّـه عـــــللا
وبـت قطعــا لم . . . .
. . . .

أى إن أردت بيـان المضاعف المفتوح المتعدى المكسور عين مضارعه ندوراً فاعلم أنـه على قسمين :

أحـدهما : ورد بالكسر فقط ، وهو كلمة واحـدة ، وهى حبـه يحبـه بكسر حاء المضـارع كسراً منقولا لا من بائه الأولى التى هى عينه ، وفتح يائه ، فأصـل حب حبب بفتح الياء الأولى سلب فتحها ؛ وأدغمت فى الثانية ، وأصـل مضارعه المذكور يحببه بفتح الياء المثناة ، وسكون الحاء ، وكسر الباء الأولى ، نقل كسرها الى الحـاء ، وأدغمت فى الثانية ، والكسر شـاذ ، ولم يرد معـه الضـم وبذلك قرأ أبو رجاء العطارى : (فاتبعونى يحبكم الله) بفتح المثناة وكسر الحاء نقـلا من الباء المدغمة ، وفتح الباء الثانية ، المدغم فيها للتخفيف فتحاً مانعاً من ظهـور الجزم المنوى فيهـا ، ولو ظهر مع الإدغام لالتقى ساكنان .

قال فى الصـحاح : حبّه يحبه بالكسر شـاذ ، لأنه لا يأتى فى المضـاعف المتعدى بالكسر إلا ويشاركه يفعل بالضـم ، وحب الثلاثى المذكور لغـة فى أحبه يحبه بضـم الياء ، وكسر الحاء رباعياً كأكرمه يكرمه ، وبه قرئت الآية فى السبع ، واسم مفعول الثلاثى محبوب على القياس ، والمصـدر حُبّ وحِبّ بالضـم والكسر كذا ورد ، وورد أيضـا الحباب بكسر الحاء والحُباب بضـمها ، والمحبة مصدر ميمى .

وأمـا الرباعى فاسم مفعـوله القياسى محب بضـم الميم وفتح الحاء ، لكنه قليل الاستعمال ، فهـو شـاذ استعمالا فصيح قياساً ،

والغالب مجيء اسم مفعوله بلفظ محبوب كالثلاثي يقال : أحبه فهو محبوب شاذ قياساً فصيح استعمالا ، وقياس مصدره الإحباب بكسر الهمزة ، والأكثر الاستغناء عنه بالمصادر المذكورة .

الثاني : ما ورد بالضم على القياس ، وبالكسر على الشذوذ . وهو خمسة ألفاظ :

الأول : هر زيد الشيء يهره بضم الهاء نقلا من الراء المدغمة الأولى ، وهو القياس وبكسرها كذلك على الشذوذ ، وأصل هرّ هرر بفتح الراء الأولى سلب فتحها ، وأدغمت في الثانية ، وأصل يهر يهرر بسكون الهاء ، وضم الراء الأولى أو كسرها ، نقل ضمها أو كسرها الى الهاء ، وأدغمت وهكذا في مثل ذلك مما يأتي وغيره ، والمعنى كرهه يكرهه ، وكذا هرته الحرب تهره وتهره بالضم ، والكسر كذلك والمصدر ، هرّ وهرير وأصلهما من هرّ الكلب يهر بالكسر دون الضم هريراً ، وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ؛ كأنه كره البرد وهو لازم ، ولكونه الأصل لهما جاء فيهما الكسر .

وأما هرّه البرد أي صوته فالمضارع له يهر بالضم فقط على القياس ، وكذا هر البعير سلحه أطلقه من بطنه ، وأما هر الشوكة اشتد يبسه أو يبس ، وتتنفش مطلقاً ، وهرت القوس صوتت ، وهر أكل هروز العنب ، وهر بسلحه رمى به ، وهر سلحه استطلق ، وهرت الإبل أكثرت من أكل الحمض فالمضارع فيها بالكسر فقط على القياس ، لأنهن لوازم مثل هر الكلب .

الثاني : شدّه يشدّه بالضم قياساً ، والكسر شذوذاً ، وداله مهملة أي أوثقه أو قوّاه ، وأصله شدّ الشيء باللزوم أي اشتد ، ولذا جاء الكسر لأن شدّ الشيء بالرفع أي اشتد مضارعه بالكسر على القياس ، لأنه لازم ، وكذا شدّ حمل في الحرب ، وشدّ

عـدا ، وشدت النار ارتفعت ، وقيـل مضـارع شـدّ بمعنى عـدا مضموم العين لزوماً شذوذاً وهو ما عليه النظم كما يأتي .

وأما شـذّ بذال معجمة بمعنى خرج عن الجمهور فمضارعه بالضم والكسر ، وهو مفتوح عين الماضي ، لأنه لازم ولم يذكره ، وأما شـذّه بالمعجمة والتعدى ، أى أخرجه عن الجمهور فمضـارعه بالضـم على القيـاس .

الثـالث : علّه يعلّه بالضـم على القيـاس ، ويعلّه بالكسر على الشـذوذ ، أى سقاه السقية الثانية ، أو سقياً بعد سقى تباعـاً ، أو سـقيا بعـد رىّ ، وهى العلل بفتح العين واللام الأولى ، وأما الأولى فتسمى النّهل بفتح النون والهاء ، ويقال أيضـا : العل وإنما جاء فيه الكسر لأن أصـله علت الأرض تعل بالكسر أى كثر ماؤها ، وهذا لازم : ويقال : عل بنفسـه يعـل ويطل بالوجهين ، أى شرب ثانيـاً وهو لازم لا شـاهد فيـه .

وأما علّ يعل بالبنـاء للفاعل أى مرض فالمضـارع فيـه بالكسر فقط على القياس للزومه ، واحترز بقـوله : علا من عـله الله بدون همزة ، أى مرضـه بناء على جوازه ، وعل إبله صرفها قبل الرّى ، فإن مضارعهما مضموم على القياس .

الرابـع : بتّ الشىء يبته بالضـم على القياس ، وبالكسر على الشذوذ ، أى قطعه كما فسره بقوله : قطعاً قاله أبو يحيى .

قال صـاحب فتح الأقفال : لم يظهر لى وجـه تقييد الناظم له بقوله : قطعا إلا أن يكون تفسيرا اهـ .

قلت : يجوز أن يريد به التفسير والاحتراز عن بتّ أى هزل ،

فإنه لازم مكسور المضـارع على القياس ، وعن بتّ بمعنى انقطـع إن قلنـا بوروده فإنه لازم مكسور المضـارع كذلك ، وإنما جاء الكسر فى مضـارع بتّه بمعنى قطعه ، لأن أصـله بتّ بمعنى انقطع ، المكسور المضـارع للزومه ، وتاء الكل مثناة ، وأما بثه بمثلثة أى فرقه ونشره فمضـارعه مضـموم مكسور كذلك ، ولم يذكره وأما بث الغبار بمثلثة أى هيجه فمضـارعه مضـموم على القياس .

الخامس : نمّ الحـديث ينمّه بالضـم قياسـاً ، وينمه بالكسر شـذوذاً ، نقله سواء أفشـاه وفرقه أم لا ، وقيل : أفشـاه وفرقه : وسـواء نقله على وجـه الصـلاح أو الفساد ، وقيل : على وجـه الفساد ، وأما على وجه الصـلاح فيقال : آنمّه أى نقله على الصلاح ، وكذلك نم زيد عمراً أى أغراه ، ونم الكلام زينه ينمه وينمه فيهما بالكسر والضـم وهو القياس ، وكلام الناظم شـامل لذلك ، فحمل صـاحب فتح الأقفال وغـيره كأبى يحيى وصاحب التحقيق لكلام الناظم ، على نم الحـديث فقط ، إمـا قصـور وإما اقتصـار ، نجانا الله منهما .

وقد يجاب : بأن وجـه الحمل عليـه فقط أنه هو الذى يقال فى حيزه : نم الحـديث بالرفع أى انتقل ، أو فشى ينم بالكسر فقط على القياس لزومه وهو أصـله ، فلذا جـاء فيه الكسر مع الضـم لا الضم وحـده ، وأما نم المسك أى سطع فمضارعه بالكسر فقط على القياس ، والله أعـلم .

وظاهر كلام المصـنف فى هـذا النظم وغـيره أنه لم يجىء من فعل المفتوح المضـاعف المتعدى مضـارع مضموم العين مكسورها غير تلك الخمسة ، وليس كذلك ، فإن بث بمعجمة أى فرق كذلك وصر كذلك بمعنى جمع ، قرأ ابن عباس : (فصرهن اليك) بضـم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة ، وهو أمر يصر بضـم الصاد وكسرها نقلا من

الراء المدغمة ، ذكره الزمخشرى ، ورم الشىء يرمه بالضم والكسر أى أصلحه كذلك ، ذكره صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس ٠

وهش الورق يهشه ويهشه بالضم والكسر كذلك ، وبهما قرىء : (وأهش بها على غنمى) والكسر قراءة النخعى ، أى أهش الورق وأصله من هش الخبز بالرفع يهش بالكسر اذا كان ينكسر ، وهذا لازم ، ولكونه أصلا للمتعدى المذكور ، جاء فى ذاك المتعدى الكسر مع الضم ، ذكر تلك المادة الزمخشرى ، وصاحب القاموس ، وتحقيق المقال ، وقد تقدم التمثيل بها للمضاعف المتعدى ٠

ونث الخبز ينثه وينثه بالضم والكسر أى أفشاه ، ونث الجرح ينثه وينثه كذلك أى دهنه ، وهما بنون فمثلثة ذكره فى القاموس ، وشج رأسه يشجه ويشجه كذلك كسره ، وكذا شج البحر يشجه ويشجه شقه ، وشج المفازة يشجها ويشجها قطعها ، وشج الشراب ويشجه مزجه ذكره فى القاموس ٠

وأضه يؤضه ويؤضه كذلك أى أبلغه المشقة ، أو كسره أو ألجأه الى كذا ، ولم يذكر فى القاموس فيه إلا الضم ، لأنه ذكر ماضيه بدون مضارعه ، فهو ككتب يكتب كما تراه فى ترجمته ، فبطل قول صاحب فتح الأقفال أنه ذكر الوجهين فى القاموس ، فهذه سبعة أفعال مفتوحة متعدية مضاعفة ، جاء فى مضارعها الضم وهو القياس ، والكسر على الشذوذ ، مثل الخمسة التى ذكرها الناظم ، والجملة اثنا عشر ، ولولا العجل منى لبحثت فأزيد على ذلك إن شاء الله ، والأمر بيده ٠

ويعلم من قولى أصل هرّه هو هر اللازم الذى هو فعل الكلب ، وأصل شدّه شدّ اللازم بمعنى اشتد ، وأصل عله

علّ اللازم المستعمل للأرض بمعنى كثر ماؤها ، وأصـــل بتّه بتّ اللام بمعنى انقطع ، وأصـــل نمّه نمّ اللازم بمعنى انتقل ، أو فشى ، وأصل هشّه هش اللازم بمعنى انكسر ، أن الذى سهل مجىء الكسر مع الضم هو أن أصلها فعل لازم ، واللازم كما صرحت به ، وأنها تتعـــدى مرّة وتلزم أخرى •

تنبيهـــــان :

الأول : المضـــارع المضـــاعف المجزوم مطلقاً وأمره ، يجوز فكهما وهو لغـــة الحجاز ، وهو الأفصـــح ، وبه جـــاء القرآن غالباً نحـــو : (إن تمسسكم حسنة) ، (ومن يحلل عليه غضبى) ، (واغضض من صـــوتك) ، (ولا تمنن) والإدغام وهو لغة تميم •

قال السيوطى : وغيرهم ووجهها اعتداد بتحريك الساكن فى بعض الأحوال نحو : لم يردد القوم ، واردد القوم ، وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك ، وجاء عليهـــا : (ومن يرتـــد) فى بعض القراءات فى المـــائدة : (ومن يشـــاق الله) فى الحشر ، وقول جرير :

❋ فغضّ الطـــرف إنك من نمير ❋

وتجب همزة الوصـــل فى الأمر الثلاثى على لغـــة الحجاز لأجـــل تسكين الحرف الأول ، ويجب طرحها على لغـــة تميم لعـــدم الاحتياج اليها ، لأن الأول عندهم متحرك ، وذكر الكسائى أنه سمع من عبد القيس إثبـــات همزة الوصـــل مع الإدغام قالوا : أرد واغض وأمر ولم يحك ذلك أحـــد من البصريين ، واذا اتصـــل بالمدغم فيه واو جمع ، أو ياء مخاطبة ، أو نون توكيد ، أبقى الحجازيون وغيرهم الإدغام لأن الفعـــل متحرك قبل هـــذه العلامات ، فتحريكه ليس بعارض ، فلا يرددان من شرط الإدغام عـــدم عروض حركة الحرف الثانى من المثلين •

قال بعضهم : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة كردها ، ولم يردّها لأن الهاء خفية فلم يعتدّوا بوجودها ، فكان ما قبلها متصلا بالألف بعدها ، والتزموا ضمة قبل هاء الغائب نحو : ردّه ولم يردّه ، وحكى الكوفيون ضمه وكسره قبل هاء الغائبة ، وكسره وفتحه قبل هاء الغائب ، وذلك فى مضموم الفاء وهاء الغائب ، يضمها الحجاز بعد ضمة وفتحة وكسرة ، وياء ساكنة وغيرها ، ويكسرها غيرهم بعد ياء ساكنة أو كسرة ، وحكى ثعلب فتح المدغم فيه وكسره وضمه قبل هاء الغائب .

قال الشيخ خالد : وغلطوه فى تجويز الفتح .

قلت : مرّ عن الكوفيين حكاية الفتح ، فلا وجه لتغليطه دونهم ، ولا وجه لتغليظ واحد ، لأن من حفظ حجة وأما الكسر فالصحيح أنه لغة ضعيفة ، سمع الأخفش من ناس من بنى عقيل مدّه وغضّه بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن كردّ القوم ولم يرد القوم ، وردّ ابن زيد لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل ، وبنو أسد يفتحون قبل الساكن .

قال فى التسهيل : ولا يضم ا هـ ، وحكى ابن جنى الضم وبالحركات الثلاث ، روى :

* فغض الطرف إنك من نُمير *

والضم قليل ، وإن لم يتصل بالمدغم فيه واو الجماعة ، ولا ياء المخاطبة ، ولا نون التوكيد ، ولا هاء الغائبة ، ولا هاء الغائب ولا ساكن ففيه سواء كان مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، وهو لغة بنى أسد وغيرهم ، والكسر مطلقا ، وهو لغة كعب ونمير ، والإتباع لحركة الفاء وهذا كثير فى كلامهم ،

واذا اتصـــل به ضـــمير الرفع المتحرك وجب الفك عند جمهور العرب ، ولو أدغم لالتقى ساكنان ، لأن لغتهم تسكين ما قبـل ذلك الضـــمير ، والإدغام لغـــة ضـــعيفة حكاها سيبويه عن الخليل عن ناس من بكر بن وائل ، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول الضـــمير ، وأبقوا اللفظ على حاله بعـــد دخوله ، أى لم يسكنوا آخره كما يســـكنه غـــيرهم لذلك الضـــمير ، فلم يلتق ساكنان ، وإنما جاز الفك والإدغام فى المضـــارع المجزوم ، والأمر لعروض سكون المضارع ، والأمر محمول عليه •

وعن على باشـــا فى شرح التسهيل : أن من يدغم من بكر بن وائل إنما يدغم مع زيادة حرف ساكن نحو : ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها كغيرهم ، وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير •

الثـــانى : أن فى قوله : وضـــم عين معـــداه ويندر ذا كسر ، كما لازم ذا ضـــم احتملا ، وقوله : فذو التعدى بكسر حبـــه الى قوله حـــرّ نهـــار لفـــاً ونشراً مرتبين ، هـــذا هو الحق ، لأن البيت الأول مشتمل على اللف جميعاً والأبيات بعـــده مشتملة على النشر جميعـــا ، وأما أن يكون اللف والنشر بين البيتين الأولين ، أى مع زيادة قوله : وبث قطعا ، ونم كما زعم أبو يحيى فباطل ، لأن البيت الأول مشـــتمل على جملة اللف ، والثـــانى مع ما ذكـــر مشـــتمل على بعض النشر فقط ، فتأمـــل •

الإعراب : الفاء رابطة لجـواب شرط ما جازم أو غير جـــازم ، محذوف أو عاطفة للجملة الاسمية بعدها على الفعلية فى قوله : وينـــدر ذا كسر ، وهى (ح) للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل نحو : (فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيـــه) لأن قوله : وينـــدر ذا كسر كما الخ مجمل ، وقوله : فذو التعـــدى منصـــل قاله الشـــيخ أبو يحيى ، والترتيب الذكرى وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب

الذكر لفظاً لا أن الحكم عليه وقع بعد الحكم على المعطوف عليه كما فى المعنوى قاله خالد ، وفيه أن الترتيب الذكرى بذلك المعنى موجود مع إسقاط الفاء .

والجواب : أن لو أسقطت الفاء لم يفهم انعطف ، فلا يرتبط الكلام ، بل يحتاج فى تصحيحه الى طول بأن يقال : فى قام زيد بكر ، قام زيدٌ قام بكر ، والأولى تفسيره بأنه بيان أن المعطوف متأخر ، ذكرا لتأخر رتبته على رتبة المتقدم ، وأكثر ما يكون بل غالبه فى عطف مفصل على مجمل ، وتمثيل أبى يحيى مبنى على أن يراد اخراجهما مما كانا فيه من النعم والكرامة ، وإلا فلو أعدنا الضمير فى عنها الشجرة أو الجنة ، فلترتيب المعنوى فى الأول ، وللتساوى فى الثانى ، لأن اخراجهما من الجنة بعد الإزلال عن الشجرة ، والذى كانا فيه هو الجنة .

وذو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه واو محذوفة من اللسان ، والمكتوبة خطا دليل عليها ، وعلة حذفها دفع التقاء الساكنين وانتعدى مضاف اليه وبكسر متعلق بمحذوف حال من حبه أى كائنة بكسر ، أو ملتبساً بكسر ، فالباء للمصاحبة .

وحبه بجملته اسم واحد محكى خبر ، أى بعض حبه ، لأن المتعدى بكسر هو حب ويضعف كون قوله بكسر حالا من ذو لضعف مجىء الحال من المبتدأ ، ويجوز تعليقه بمحذوف خبر ، وحبه بدل من ذو بدل كل ، والخبر ليس بأجنبى من المبتدأ ، فجاز فصله بين البدل والمبدل منه .

والواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية على الاسمية التى هى ذو انتعدى الخ ، وع فعل أمر مبنى على حذف آخره ، وهو الياء ، والفاعل مستتر وجوباً وفاؤه محذوفة كما حذفت فى يعى ولم يع ،

ومعناه احفظ ، وإنما لم يلحقه هاء السكت لأنــه فى الوصـــل ، وإذا وقف عليه فلابد من هاء السكت لئلا يلزم الابتــداء بالساكن ، أو سكن الوقف ، ولئلا يلزم الوقف على المتحرك لو حــرك وقفــا وهكذا فى كل فعــل بقى على حرف واحــد ، ولا محل للإطالة فى ذلك هنا .

وذال حال من هر ، ويقدر لكل واحــد من شـــد وعل وبت وغم حال حذف لدلالة الأول عليه ، أو يقــدر الجميع حال واحد ، أى ذوات وجهين ، حــذف لدلالة الأول ، أو يجعــل ذا حالا من الجميع بتأويله بالفريق أو الصنف أو نحوهما ، أو بتأويل ذا بمعنى ذوات ، ويجــوز جعل شد وما بعده مبتدأ ومعطوفاً عليه محذوفا خبره ، أى وشــد وعل وبت ونم كـــذلك .

والجملة مستأنفة وهى مفعول ع ، ويجــوز جعل ذا مفعولا به لع ، وهر بدلا منه بدل كل باعتبار ما عطف عليه ، أو بيــان أى احفظ هــذا الذى اذكره هر وشـــد الخ ، ويجوز جعل ذا مفعولا به ، وهو خبر لمحــذوف أى هو هر الخ أو مفعولا لمحذوف أى ، أعنى هر الخ .

ووجهين مضاف اليه ، والمعطوفات كل معطوف على ما يليه أو على الأول ، وعله علا معطوف بواو محذوفة ، والمجموع كلمة واحــدة أريد لفظها ، لكن المراد حقيقة بعضه وهو عل .

وقطعــا منصوب على نزع الخافض أى فى القطــع أو للقطــع ، أو على نزعه وتقدير مضاف أى بمعنى القطع يتعلق بمحذوف حــال من بت ، لأنه يدل على القطــع اذا أريد المعنى ، أو يقدر مضــاف حال أى دال قطــع أو مفيد قطــع ، وليس مفعــولا مطلقاً لبت كمــا قد يتوهم ، لأن المراد لفظ بت فبت اسم كرجل فى البيت أى لفظــاً بت المستعمل بمعنى انقطع ، ويجــوز كون بت قطعاً كلمة واحــدة محكية قصـــد بعضها ، وهو بت أصلها ان بت فعــل وقطعاً مفعــول مطلق ، وبذلك كله يقال فى عله علا .

واضـمن مـع اللـزوم
في أمـر ربـه وجـل مثـل جـلا

عبـت وذرت وأج كرهـم بـه
وعـم ذم وسـح مـل أي ذمـلا

وآل لمعـا وصرخـا شـك أب وشـ
ـد أي عدا شق خش غل أي دخـلا

وقش قـوم عليـه الليـل جـن ورش
المـزن طش وشـل أصـله ثلا

أي راث طـل دم خـب الحصـان ونبـ
ـت كم نخل وعسـت ناقـة بفـلا

فسـت كـذا . . . . . .

. . . . ..

أي اضمم ولابـد عـين مضـارع هـذه الأفعـال المفتـوح ماضيها عين المضـاعفة اللازمة وانقيـاس الكسر وهي ثمانية وعشرون :

الأول : مر به أو عليه يمر بالضم مراً أو مروراً خطـر وذهب ، أو ذهب وجاز ، ولو لم يكن الخطور والمنصـوب بعده على نزع الخافض ضرورة ، وقيل وسعة لا على التعدى ، وظاهر القاموس أنه على التعدى فالضم فيه متعدياً قياسى ، وفيه لازما سماعى ، وقيده الناظم بقـوله : به احتراز من مرّ ضـد حـلا ، فإنه فعـل بالكسر ومضارعه يمـر بالفتح ، وفي الحـديث القدسى : « يا دنيـاى مـرى على أوليـائى ولا تحلولى فتفتنيهم » .

وقال فى القاموس : يفتح ويضم ، وظاهره أن ماضيه فعل بالفتح ، ومن مرّ بعيره شـد عليه الحبـل فانه متعد مضموم المضـارع ومن مررت بالمزاج أى غلبت على المرة بالكسر ، وهى مـزاج بدنى فانـه مبنى للمفعـول •

الثانى : جل عن موضعه يجل بالضـم جلولا زال عنه ، مثـل جلا عنه يجلو أى انكشف عنه وزال ، واحترز بقوله : مثل جلا أى مثله فى المعنى كما رأيت عن جل بمعنى عظم أو أسن أو احتنك ، فان مضارعه يجل بالكسر ، وكذا جل الشىء فى العين ، وجـل احتقر وصغر ، وعن جل البعر والعذرة جمعهما والتقطهما ، وعن جللت الدابة أجلهـا ألبستها الجل ، وعن جللت هـذا على نفسـك جننته ، فانهـا متعديه مضموم عين مضارعها •

ويقال أيضا : جلت الدابة بالكسر أجلها بالفتح لكن جلا غير صريح فى المـراد ، لأن له معانى سـوى الارتحـال عن الموضع مثل جـلا الخبر أى اتضح ، وجـلا بثوبه ألقـاه ، ولكن فعل ذلك اشهرة جـلا بمعنى زال عن موضعه ، وما كان متعـديا من معانى جلا يخـرج بأن جل المتكلم فيه لازم ، فتفسـيره باللازم أليق ، ولأن معانى جلا كلها لا تخرج عن بعض معنى الزوال والارتحـال ، والناظم حافظ على جل الذى بمعنى زال وارتحل ، واحترز عن غيره فأخل بطرده ، ولو قال وجل أى رحلا كان أولى فى الأفهام وأبين ، وان فاته التنبيه على أنه وجـلا مترادفان وجـلا فى البيت واوىّ اللام •

الثالث : هبت الريح تهب بالضم تحركت هبـا وهبوبا وهبيبـا ، وهب من نومه هبـّا وهبـوبا انتبـه ، وهب السـائر نشط وأسرع هبا وهبوبا وهبابا يكسر هاء الأخير ، وهب السيف اهتز ، وهب غاب ،

وهب فى الحرب انهزم ، وهب يفعل طفق ، وهببت به دعـوته ليترو ، ولا يقال هببته على التعدى خلافاً للجوهرى ، وهب جاء •

فمضارع الكل بالضم فتقييد الناظم فى بعض كتبه ، وصاحب فتح الأقفال كصاحب تحقيق المقال وأبى يحيى ، هب بالريـح ليس بشىء ، وقد يقال : ليس ذلك بتقييد ، وخرج هبه يهبـه بالضم لأنه متعـد ، أى قطعه أو أيقظـه من النوم ، وخرج هب التيس يهب بالكسر ويهب بالضم نب للسفاد فهو بالوجهين •

الرابع : ذرت الشمس بـذال معجمة تذر بالضـم ، أى طلعت ، أو فاض شعاعها على الأرض ، وذر البقل يذر طلع ، وذر الرجـل يذر تخدد ، والكل بالضم فتقييد صاحب فتح الأقفال بذرت الشمس قصـور أو اقتصار ، وخرج ذر الرجل أى شاب مقـدم رأسه ، فان مضـارعه يذر بالفتح شاذاً ، وخرج ذرت الأرض النبت أطلعته ، فانه متعـد ، وعين مضارعه مضمومة على القياس •

الخامس : أج الرجل أو المرأة أو غيرهما يؤج بالضم أجاً أسرع ، وأج الظليم أسرع أوعـدا ، وأجـت النـار تؤج تلهبت ، أو سـمع لها دوى ، وأجت الريح سمع لها دوى ، وكون أج الظليم يؤج بالضم فقط هو ما عليه صاحب فتح الأقفال ، وصاحب تحقيق المقال ، وهـو باطل ، ومثله قول أبى يحيى : أج الرجـل فانـه جاء أيضـا بالكسر على القياس كما فى القاموس ، فلا ينبغى تخريج النظم عليه •

وأما أج المـاء أى مرّ أى لم يحل فهو بالفتح فى الماضى ، والضم فى المضارع ، ككتب يكتب ويأجج بفتح الجيم والماضى أجج بكسر ، ويأجج بضمها ، والماضى أجج بفتحها ويأجج بكسرها ، والماضى بفتحها ، وليس داخلا فى كلام الناظم ، كما لا يدخل فيه أجج بالفتح يأجج بالفتح أيضـا أى حمـل على العدو •

السادس : كر على قرنه بكسر القاف أى كفؤه فى الشجاعة يكر بالضم ، أى رجع ، وكر الى الشىء مطلقاً يكر ، وكر عنه رجع يكر ، ولا فائدة فى تقييده بكر على قرنه ، ولو فعله صاحب فتح الأقفال ، وخرج كر أى صات من صدره صوتاً كصوت المنخنق ، فانه مكسور العين ، ومضارعه مفتوحها ، ويجىء أيضا مفتوحها ومضارعه مكسورها .

السابع : همّ بالأمر يهم بالضم أى قصده وأراده ، وقيده بقوله به ليخرج همت خشاخش تهم أى دبت ، فانه بالكسر على القياس ، وليخرج همه الأمر يهمه أحزنه ، وهم السقم جسمه أذابه وأذهب لحمه يهمه ، وهمه ما أهمه أى أذابه ما أغمه ، وهمّ الشحم أذابه ، وهمّ اللبن حلبه ، وهم الناقة جهدها ، فانها متعديات مضموم عين مضارعها .

الثامن : عم النبات والنخلة تعمان ، أى طالا وهو بعين مهملة ، وكذا عم بمعنى صار عما فتقييد صاحب فتح الأقفال بعم النبات والنخلة قصور أو اقتصار ، وخرج عمه يعمه بالضم أى شمله ، فانه متعد ، وخرج غمه بغين معجمة يغمه أحزنه ، وغم الحمار وغيره يغمه ألقم فاه ومنخريه الغمامة بالكسر ، وغم الشىء غطاه ، فانها مضموم مضارعاتها على القياس لتعديها ، وأما غم اليوم بالمعجمة أيضاً اشتد حره ، فانه لازم مضموم المضارع مثل عم النبات والنخل بمهملة .

التاسع : زمّ بزاء معجمة يزم بالضم تكبر ، وزم البعير بأنفه ، أو برأسه رفع رأسه ، وزمت القربة بالرفع امتلأت ، وكذا غيرها ، وزم تقدم فى السير أو تكلم ، وكلام الناظم شامل لذلك ، وأما زم العصفور أى صات صوتاً ضعيفاً فمضارعه يزم بالكسر على القياس ،

وهو وارد على الناظم ، وأما زم الشيء بمعنى شده ، وزم القربة أو غيرها أى ملأها ، وزم البعير خطمه وأوثقه ، وزم النعل جعل لها زماماً فمتعديات مضموم عين مضارعها •

العاشر : سح المطر يسح بالضم أى نزل بكثرة ، وسحت العين أى نزل دمعها بكثرة ، وسح الماء والزيت واللبن ونحوها سال من فوق ، ويقال فى ذلك سحه يسحه بالتعدى ، والضم قياساً صرح به صاحب تحقيق المقال وأشار اليه فى القاموس بقوله : السح الصب والسيلان ، فان الصب متعد والسيلان لازم ، وهو بمهملتين ، ومثله شخ بمعجمتين ببوله صات ، وشخ فى نومه غط ، فانه لازم مفتوح فى الماضى مضموم فى المضارع •

وأما شححت بالشين المعجمة والحاء المهملة والفتح فمضارعه يشح بالكسر قياساً ، والضم شذوذاً وأما شححت بالكسر فمضارعه مفتوح ، وأما شجّ بالمعجمة وجيم فقد تقدم ، وأما سجّ بمهملة فجيم بمعنى رق غائطه ، فمضارعه ضموم مثل سح بالمهملتين ، وكذا سخ بمهملة فخاء معجمة أمعن فى الحفر أو فى السير ، أو غرز الجراد ذنبها فى الأرض •

الحادى عشر : مل يمل بالضم بمعنى أسرع كذمل أى أسرع أو مشى فوق العنق ، أو مشيا لينا ما كان ، واحترز بقوله : أى ذملا عن مل الخبزة أو اللحم بمعنى أدخلها الملة وهى الرماد الحار أو الجمر ، فإن مضارعه مضموم قياسا لتعديه ، وعن مللته بالكسر ومللت منه فمضارعهما أمل بالفتح ، وعن مل السهم أو القوس بالنار عالجه بها ، ومل الشيء فى الجمر أدخله فيه •

وعن مل الثوب خاطه فان مضارع الكل مضموم متعد ، وقيل مفتوح

وأن الماضى مكسور ، وعن مل عليه السفر أى طال يمل بالفتح فى المضارع والكسر فى الماضى ، وكذا مل بمعنى تقلب مرضاً أو غماً ، وعن ملته بالفتح أمله بالضم أى قلبته فإنه مضموم متعد .

الثانى عشر : ألّ السيف يؤل بالضم أى صفا ولمع ، كما أشار اليه بقوله : لمعاً ، وألّ الطيل وغيره يؤل صرخ كما أشار اليه بقوله : وصرخا وكذا فى شرح التسهيل ، واحترز بقوله لمعاً وصرخاً عن ألّ بمعنى أسرع أو اهتز أو اضطرب ، فان مضارعه بالضم على الشذوذ ، والكسر على القياس للزومه .

وعن ألّ فلاناً طعنه وطرده ، وألّ الثوب خاطه تضريباً ، وأله عليه حمله ، فإن مضارعها بالضم قياسا لتعديها ، وبالكسر شذوذاً ، وبقى على الناظم ألّ الفرس أى نصب أذنيه وحددهما ، وألّ الصقر أى أبى أن يصيد ، فان مضارع الكل مضموم لازم .

وجعل فى القاموس مضارع ألّ الحزين والمريض أى أنّ وحنّ ، ورفع صوته بالدعاء ، وألّ صرخ عند المصيبة مكسوراً فقط على القياس ، وجعل مضارع ألّ بمعنى لمع بالضم والكسر مثل : صدّ وأثّ وخرّ .

الثالث عشر : شك فى الأمر يشك بالضم تردد فيه ، وشك البعير يشك بالضم أى ظلع ، وشك فى السلاح يشك كذلك أى دخل فيه ، وكلام الناظم شامل لذلك فلا فائدة فى تقييد فتح الأقفال بالأول ، وكذا تحقيق المقال وشامل أيضاً لشك البعير لزق عضده بالجنب ، وأما شكه بالرمح انتطقه فمضارعه مضموم على القياس لتعديه ، وأما شككته وشككت اليه أى ركنت فهو مكسور ، والمضارع مفتوح .

الرابع عشر : أب يؤب تهيأ لسفر أو لذهاب ما كـذا فى الصحاح والضياء وشرح التسهيل بالضم ، وجعـل فى القاموس مضـارع أب المذكـور ، ومضـارع أبّ الى وطنـه أى اشـتاق بالضـم والكسر ، وأما أبّ بيـده الى سيفه ، وأبّ بسيفه أى رد يـده ليأخذه فمضارعه بالضم شـذوذاً ، فكلام الناظم شامل له .

وأما أب يده الى سيفه أى ردهـا ليسـله فمضـارعه بالضـم قياساً لتعديه ، وكذا أبه أى حـركه ، وأما أب أبه أى قصـد قصـده فبالضم شذوذا إن جعل لازماً ، وقياسا ان جعل متعـدياً ، واما أبت إبابتة أى استقامت طريقته فضم مضـارعه شـذوذاً للزومه ، وكـذا أب بمعنى هزم وأب تيسر .

الخامس عشر : شد يشـد بمهلة بمعنى عـدا أى تعدى ، وظلم أو مشى نوع مشى ، وأما شده بالتعدى فقد مر أنه بالضم والكسر ، وعنه احترز بقوله : أى عدا ، فانظر ما مر هنالك .

السادس عشر : شقّ عليه الأمر يشق شقا وشـقه اذا أضر به ، وشق بصر الميت نظر الى شىء نظراً لا يرتد اليـه طرفه ، وشق عمود الصبح لاح ، وشـق ناب البعير طلع ، وشـق عليه أوقعه فى المشقة . إما لثق الشىء صدعه أو فرقه ، وشـق العصى فارق الجماعة ، فالضم فى مضارعه قياسى لأنه متعد ، ويرد على الناظم شق الرجل أى طـال ، فان مضارعه يشق بالفتح ، إلا إن قيل : إن الماضى مكسـور العين .

السابع عشر : خشّ فى الشىء يخشّ بالمعجمتين أى دخل ، وخش السحاب جاء بالليل ، وكلام الناظم شامل لذلك ، فليس قوله أى دخـلا تفسير لخش وغل جميعاً ، بل لغل فقط ، وزعم أو يحيى أنه تفسير لها ، وليس بشىء ، لأن خش السحاب أى جاء بالليـل ، مثل خش بمعنى

دخل إلا إن قيل : خش السحاب بمعنى جاء بالليـل فيـه معنى دخل فى الليـل .

وأما خششت فلانا أى شنأته ولمتـه فى خفـاء ، وخششت البعير أدخلت فى أنفـه الخشـاش ، وهـو ما يدخل فى أنفـه من خشـب فمضارعه مضموم قياسا لتعديه .

الثامن عشر : غل فيه يغل ، أى دخل وفسره بـه الناظم احترازا من غل الشىء يغله بالضم أى سرقه ، فانه متعـد ، فضمه مقيس ومن غل يغـل أى حقد ، وغـل يغـل أى لم يرو عطشـا ، فان مضارعهما بالكسر ، وفى القاموس غل بالبناء للمفعـول أى لم يرد فهو عطشـان ، وغل البعير يغل بفتحهما ، وقد يقال بتعـدى خش وغل اذا كانا مثل دخل كمـا يعلم من باب التعدى واللزوم ، وبسطته فى غير هذا .

التاسع عشر : قش القوم يقشـون حسنت حالهم بعـد بؤس ، قاله أبو يحيى ، وقال صاحب التحقيق : حيـوا بعد الهزال ، وقال فى القاموس : صلحوا بعد الهزال ، والأول أعم ، وقشـوا أكلوا من هاهنا وهاهنـا ، وقش لف ما قدر عليه ، وقش مشى مشى المهزول أو أكل ما يلقيه النـاس على المزابل ، أو أكل كسر الصدقة ، وقش النبـات يبس ، وقش القـوم انطلقـوا .

وأما قش الشىء جمعه أو حكه بيـده حتى يتحـات ، قش الناقة أسرع حلبهـا فضم مضارعاتها مقيس ، لأنهـا متعدية .

المتمم العشرين : جن عليه الليل يجن أظلم ، وقيـده بقوله : عليه احترازاً من جنه الليل ، فإن ضم مضارعه مقيس لأنه متعد ، أى ستره ، وعن جن الشىء ستره كذلك بضم مضارعه قياسا لتعديه ، وعن جـن

فى الرحم يجن بالكسر على القياس أى استتر ، وعن جُنّ بالبناء للمفعول أى أزيل عقله ، وعن جنت الأرض بالبناء للمفعول أى أنبتت فيها الزهر والنور .

قال صاحب تحقيق المقال : ومادة جن تدور مع الستر حيثما دار سترنا الله بستره فى الدنيا والآخرة بجاه سيدنا محمد ، أى عندنا صلى الله عليه وسلم .

الحادى والعشرون : رشّ المزن يرش أى جاء بالرش أى أمطر مطراً ضعيفاً ، والمزن السحاب الأبيض أو السحاب مطلقاً ، أو ذو الماء خلاف ، ورشت الطعنة جاءت بالرش أو اتسعت فتفرق دمها ، وأما رش الفصيل حك ذنبه ليرتضع ، ورشّ الفرس عرفه بالركض فضم مضارعهما لتعديهما .

الثانى والعشرون : طش المزن يطش أمطر مطراً خفيفاً دون الرش ، وفوق الرذاذ ، والذى فى القاموس أن مضارعه بالكسر والضم ، وظاهر الصحاح أنه بالكسر فقط على القياس حيث أطلقه ، ولم ينبه على شذوذه كعادته ، ولم يضبطه ، وخرج كش الرجل بالبناء للمفعول أى أصابه داء كالزكام .

الثالث والعشرون : ثل الفرس والحمار ونحوهما يثل بمثلثة أى راث أى أخرج الروث ، وفسره براث احترازاً من ثل البئر يثلها أى أخرج منها التراب ، ومن ثله أهلكه ، ومن ثل التراب المجتمع أو الكثيب حركه بيده أو من إحدى جوانبه ، ومن ثل التراب أهاله ، ومن ثل الدراهم صبها ، ومن ثل الله عرشه أماته وأذهب ملكه ، أو عزه .

فإن ضم مضارعاتها قياسى لأنها متعدية ، ولا فائدة فى قوله

أصـله ثلا لأنه معـلوم أنه مفتوح ، لأن الكلام على فعل المفتـوح المضـاعف الا تتميم البيت ، وقـد يقال : إنه نبـه على أصـله الفتح فأدغم إشعاراً بأنه فتح ، ولو كان من الأعراض ، والغالب فى الأعراض الكسر ، وفيه أنه معلوم أنه بالفتح ، لأن الكلام فى المفتوح بدون تنبيه ، فيظهر أن فائدته تتميم البيت ، وأن وزنه فعـل بالفتح فأدغم والتنبيه على الفتح من هـذا الجانب غير التنبيه المطلق المعترض ، بأنه لا حاجة اليه ، لأن الكلام فى المفتوح فافهم .

والرابع والعشرون : طل دمـه أى بطل وضـاع ولم يعاقب الجانى عليه ، وهو مرادف لهـدر ، وقيل : الإهدار أخص من الطل ، لأن الطل لا يقتـل قاتله ، ولا تعطى فيه ديـة ، والإهـدار أن يكون القتل مباحاً آمنـاً فاعله ، ولا يتبع بجريرته ، ولا تخشى عاقبته ، وذلك مبنى على استعمال طلّ مبنيا للفاعل والمشهور وهو الأكثر بناؤه للمفعول كما فى القاموس ، وعلى استعماله لازما ، واحترز عما اذا استعمل متعدياً نحو : طل زيد دم عمرو ، فان الضـم فى مضـارعه مقيس ، وتعـديته هى الموافقة لبنائه للمفعول ، ونيابة الدم أو ضـميره عن الفاعل ، فتعديته أكثـر .

وورد طل يطـل بالكسر على القياس ، وجاء طلِلته بكسر اللام أطله بفتح الطـاء نقـلا من اللام المدغمة ، ولا شـاهد فيهما ، وخرج أيضـا طل طلاله أى أعجب ، فإن عينه مكسورة ومضارعه مفتوح العين ، وخرج طله لـدة يقصـه إياه ، وطله أحقه أبطله ، وطـل غريمـه مطله ، وطله حقـه منعه ، وطله أى طـلاه فان مضـارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها .

وأما طلت الأرض نزل عليها الطل أى المطر الضـعيف ، أو أخفه وأضـعفه ، أو الندى أو فوقه ودون المطر فمبنى للمفعول .

الخامس والعشرون : خبّ الحصان وغيره يخب أسرع ، وخبّ النبات يخِبّ طال بسرعة ، وقيل : خب مشى مشيا دون الإسراع ، وقيل : بمعنى مبادىء الجرى ، وقيل من العدوّ ، وقيل : كالرّمل ، وقيل : أن ينقل الفرس أيامنه جميعا وأياسره جميعا ، وقيل : أن يراوح بين يديه •

قال بعض : وخبّ النبات طال وارتفع ولم يقيده بسرعة ، وخب الرجل منع ما عنده ، وخب نزل المنهبط من الأرض ليجهل موضعه بخلا ، وخبّ البحر اضطراب ، وكذا خبّ الماء مطلقا ، وخب الشراب ، وخب زيد صار خداعاً •

وخرج ، خب زيد غش فانه مكسورة عين الماضى ، ومفتوحة عين المضارع ، والحصان بكسر الحاء الفرس الذكر ، وقيل : الفرس الضنين بمائه ، وفى الصحاح سمى حصاناً لأنه ضنّ بمائه فلم ينز إلا على كريمة ، ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصاناً •

السادس والعشرون : كمّ النخل يكم طلعت اكمامه أى أوعيته طلعه ، وكم النبات والشجر طلع غطاء نوره ، وكم الناس اجتمعوا •

وخرج كم فم البعير يكمه غطاه لئلا يعضّ ، وكم الحبّ يكمه شدد رأسه ، فان ضم مضارعاتها قياسى لتعديها ، وخرج أيضا كمت النخلة فهى مكموم بلا هاء ، وكم الفسيل أشفق عليه فستر حتى يقوى لأنهما مبنيان للمفعول متعديان •

السابع والعشرون : عست الناقة تعس بعين وسين مهملتين أى رعت وحدها ، كما أشار اليه بقوله : بخلا أى بموضع خال ، وأصله

المدّ قصر ضرورة ، والباء ظرفية ، وهذا أولى وأظهر من جعل الخلا بمعنى الحشيش الرّطب ، فيكون مقصوراً على الأصل ، والباء بمعنى فى ، أى رعت فى الحشيش كما قال صاحب التحقيق ، أو بمعنى من كما قال صاحب الفتح ، ومنه أخذت المخلاة لأنه يجعل فيها الخلا العلف ، والواحدة خلاة ، ووجه كون ذلك أولى وأظهر مع أن فيه استعمال ضرورة قصر الممدود أن فيه إشارة الى تفسير عست ، وعست معناه رعت وحدها فى موضع خال ، سواء رعت من الحشيش الرطب أم من اليابس .

وكذلك عست الناقة تعس أى لا تدّد حتى تباعد الناس ، وعس زيد يعس طاف بالليل ، وعس خبره أبطأ ، وأما عس زيد القوم أى أطعمهم شيئا قليلا فضم عين مضارعه قياسى لتعديه .

والخلاء بالمدّ مقلوبة همزته عن واو ، وألف الخلى بالقصر عن ياء ، فان أزيد الأول فى البيت كتب بالألف لأنها مقلوبة عن واو ، بل لأنها وسط ، لأن الهمزة مقدرة بعدها ، وهذه الهمزة هى المقلوبة عن واو ، وإن أزيد الثانى كتب بالياء .

والثامن والعشرون: قست بقاف وسين مهملة ، أى رعت وحدها . قال فى تحقيق المقال : ولولا قوله : قست كذا لاحتمل أن يكون عست ، معناه لا تدر حتى تتفرد عن الناس ، وقس الرجل مشى بالنميمة واغتاب ، لأنه أيضاً بالضم فى المضارع شذوذاً ، وأما قسه أى أذاه بكلام قبيح فضم مضارعه قياسى لتعدّيه .

فهذه ثمانية وعشرون فعلا مفتوح عين ماضيها مضاعفة لازمة ، مضموم عين مضارعها شذوذاً ، ولم تكسر مع أن الكسر هو القياس المضاعفة واللزوم هذا مراد الناظم ، وسبق الانتقاد عليه فى أل وأب

وطش وغيرها ، وبقيت على الناظم ثمانية وعشرون فعلا أخرى ، هى مثل الثمانية والعشرين التى ذكرها فى فتــح عين الماضى والمضـاعفة واللزوم ، وانفرد الضــم شذوذاً فى مضارعاتها ، فاذا حســبناها مع ما ذكر الناظم يكون الخارج ستة وخمسين فنقول :

التاسع والعشرون : متّ اليه بقرابة يمتُّ بالضــم ، أى توسل ، ولا يقال فى التوسل بغير قرابة خلافاً لبعض •

المتمم الثلاثين : ثجّ الماء يثج بمثلثة سال ، ويستعمل متعدياً فيكون ضــمه قياسا ، ثجه يثجه أى أسـاله ، وليس مختصـًا بالمــاء ، بل يقال أيضـــا : ثج دم الهــدى يثج أى ســـال •

الحادى والثلاثون : سج زيد يسج بمهملة فجيم أى رق غائطه ، وأما سجّ الحائط يسجّه أى طينه فمتعدّ مضموم قياساً •

الثانى والثلاثون : أحّ الرجل يؤح بمهملة سعل •

الثالث والثلاثون : سخّ فى الحفر أو الســير يسخّ أمعن ، وقــد تقــدم هــذا والذى قبله ، وسخت الجرادة غرزت ذنبها فى الأرض أى لتبيض وقـــد مرّ أيضـــا •

الرابع والثلاثون : أدّ البعير يؤد هدر ، أو رّجع الحنين فى جوفه ، وأدت الناقة تؤدّ أى حنت ، وأد فى الأرض ذهب ، وأما أد الشىء يؤده مدّه فالضـــم فيه قياس لتعديه ، وأما أدته الداهية فمضــارعه مضموم على القياس ، ويكسر ويفتح على الشذوذ •

الخامس والثلاثون : حــدّ يحــدّ غضــب ، وأما حــدّ يحــدّ

أى طائش وخف عند الغضب فمضارعه بالكسر قياساً ، والضم شذوذاً .

السادس والثلاثون : عرّ الظليم يعرّ بمهملتين صاح ، وأما عرّ البعير مثلا يعرّ أى جرب فمضارعه بالضم والكسر .

السابع والثلاثون : حصّ الحمار يحصّ ضم أذنيه ، وحرك ذنبه ، وضرب به ، وحص يحص ضرط أو مشى شديداً ، أو جرب ، وأما حصّ الشعر يحصه فمتعدّ ضمه قياسى .

الثامن والثلاثون : لطّت الناقة بذنبها تلط أى ألصقته بين فخذيها مطلقاً ، وقيل : عند المسمى بالعدو ، وأما لطّ الخبر أى طواه ، ولط الباب أغلقه ، ولططت الشىء ألصقته ، ولطّ حقّه جحده ، والمضارع فيها مضموم قياس لتعديتها ، وأما لطّ بالأمر أى لزم ، ولط عليه ستر فمضارعهما مكسور قياسا للزومه .

التاسع والثلاثون : كفّ بصره يكف أى عمى ، ويقال أيضا : كف بصره بالبناء للمفعول فهو متعدّ لازم ، وكفت الناقة تكف أى تآكلت أسنانها من الكبر حتىّ تكاد تذهب ، وكفّ الشاعر يكف أسقط الحروف السابع الساكن من الجزء .

وأما كف الثوب أى خاط حاشيته ، وكف الإناء ملأه مفرطاً ، وكف رجله عصبها بخرقة ، وكفّ العيبة شدّها ، وكفه دفعه وصرفه وصرفه فمضارعاتها مضمومة قياساً لتعديتها ، وأما كف عنه فلازم مضموم شذوذاً فينبغى عدّه .

المتمم الأربعين : بقّ يبق أى كثر كلامه ، وبق النبات طلع ، وبقت المرأة كثر ولدها ، وبقت السماء جاءت بمطر شديد ، وبق الوادى خرج

بقاقه ، وبقت الغنم ولدت ، وهى مهازيلد ، وبق أوسع فى العطية ، وأما بق عيابه أى نشرها ، وبق ماله فرقه ، وبق الجراب شقه ، فضم مضارعاتها قياسى لتعديها •

الحادى والأربعون : شقّ بصر الميت يشق تبع روحه •

الثانى والأربعون : عكّ اليوم أو الليلة كذا قيل ، والذى فى القاموس كسر مضارعه على القياس أى اشتد حرّه ، وسكنت ريحه ، وأما عكّه عليه عطفه ، وعك فلانا حدثه بحديث فاستعاذ منه مرتين أو ثلاثا ، وعك فلاناً ماطله بحقه ، وعكه بشر كرره عليه ، وعكه عن حاجته صرفه ، وعكه بالحجة قهره بها ، وعكه بالأمر ردّه عليه حتى أتعبه ، وعكه بالسوط ضربه ، وعك الكلام فسره ، فضم مضارعاته على القياس لتعديها •

الثالث والأربعون : فكّ يفك هرم ، وفكت يده انكسرت ، وفك منكبه استرخى ، وانفرج ، وأما فك أى حمق فى استرخاء فهو مكسور العين ، مفتوح العين فى المضارع كعلم يعلم ، ومضمومها ككرم يكرم ، وأما فكه أى خلصه أو فصله ، وفك الرقبة أى خلصها أى أعتقها ، وفك يده فتحها عما فيها ، وفك يده كسرها ، فضم مضارعاتها على القياس •

الرابع والأربعون : أمّت المرأة تؤم صارت أمّا ، وأما أمّه أى قصده ، وأمّه أصاب أم رأسه فضم مضارعيهما على القياس لتعديهما •

الخامس والأربعون : غمّ اليوم يغمّ اشتد حرّه ، وكذا الليلة ،

وغم فى الحرب اشتد عليه الأمر ، وأما غمّ الهلال وغمّ الخبر فمبنيان للمفعول به •

السادس والأربعون : حنّ عنه يحنّ أى صدّ وأعرض •

السابع والأربعون : ذبّ عنه بالذال المعجمة يذبّ أى دفع ، وذب يذبّ اختلف ، ولم يستقم فى مكان ، وذبّ الغدير جفّ فى آخر الحر ، وذب هزل ، وذب النبات ذَوِى ، وذب النهار بقيت منه بقية قليلة ، وذبّ فلان شحب لونه ، وذب أتعب فى السير ، وأما ذبت شبته جفت عطشا فمضارعه بالكسر على القياس •

الثامن والأربعون : نص على كذا ينص عينه وأظهره أو أسنده الى الرئيس الأكبر ، ونص الشواء صوّت على النار ، ونصت القدر غلت •

وأما نص الحديث اليه رفعه ، ونص ناقته استخرج أقصى سيرها ، ونصه حركه ، ونص أنفه حركه غضباً ، ونص الأشياء جعل بعضا على بعض ، ونصه استقصى سؤاله عن الشىء ، ونص العروس اقعدها على المنصة أى ما ترفع عليه ، ونصه أظهره ، فضم مضارعاتها على القياس لتعديها •

التاسع والأربعون : غض من طرفه بمعجمتين يغض أى خفضه ، وغضّ منه نقص كغض من صوته ، وغض من قدره وضع منه ، وقيل غض طرفه بالتعدى أى خفضه ، وغض منه باللزوم نقص ، فالضم فى متعديه قياسى كالضم فى مضارع غض الغصن أى كسره ، ولم ينعم كسره وغضّ الشىء نقصه ، وأما غضت البقرة أى كانت قريبة العهد بالنتاج ، أى نتجت قريباً فمكسورة عينه مفتوحة عين مضارعه ، ومفتوحة عينه مع عين مضارعه •

المتم الخمسين : حطّ بالمكان يحطّ أى نزل ، وحط من علوّ الى أسفل ، وأما حطه أى وضعه وحط الجلد صقله ونقشه ، فمضارعهما بالضم على القياس لتعديهما •

الحادى والخمسون : خطّ بالقلم يخطّ أى كتب ، وخط منه أى أكل عنه قليلا ، وأما خطه أى كتبه بالتعدى وخطها أى جامعها نوعا من الجماع فضم مضارعهما قياسى لتعديتهما •

الثانى والخمسون : حفّ القوم به يحفون أى أحدقوا ، وأما حفّ رأسه أى بعد عهده بالدّهن ، وحفت الأرض يبس بقلها ، وحف سمعه ذهب كله ، وحفّ الفرس سمع عند ركضه صوت ، وحفت الأفعى صاتت بجلدها ، وحفّ الطائر كذلك ، وحفت الشجرة صاتت ، فمضارعاتها بالكسر على القياس ، وقيل بالضم شذوذاً ، واما ضم مضارع حفّ رأسه أو شاربه أخفاهما ، وحفت وجهها قشرته فقياس لتعديهما •

الثالث والخمسون : صفوا يصفون أى وقفوا صفوفا ، وأما صف الناقة أى حلبها فى محلتين أو ثلاث ، وصف الطائر جناحيه أى جمعهما مصطفين ، وصفت الناقة أقداحاً من لبنها ، وصفت ثديها عند الحلب ، وصفت قوائمها ، وصففت القوم أقمتهم صفوفا ، وصففت السرج جعلت له صفة ، فضم مضارعاتها قياسى لتعديها •

الرابع والخمسون : عقّ عن والده يعق ، وعقّ عن المولود ذبح عنه ، وعق بالسهم رمى به نحو السماء ، وعقّ انشقّ •

وأما عقّ والده يعقه فضمه قياس لتعدّيه ، وأما عقت الفرس أى صارت حاملا أو حائلا أو هو على التفاؤل فمضارعه بالكسر على القياس •

الخامس والخمسون : حلّ بالمكان يحل أى نزل به ، وسمع كسره على القياس ، وأما يحلّه فضمه على القياس لتعديه ، وأما يحل من إحرامه ويحل أى لم تحرم فمكسوران قياساً •

السادس والخمسون : منّ عليه يمنّ أى أنعم عليه ، ومنّ الشىء نقص ، وأما منّه أى لمتنّ أى ذكر له ما أنعم عليه به ، ومن الحبل قطعه ، ومنّ الناقة حسرها ، ومنه السير أضعفه وأعياه ، فضم مضارعاتها مقيس لتعديها •

ومنّ تتبع كلامنا فى أثناء بيان تلك الستة والخمسين ، فإنه يجد أكثر من ذلك ، وإنما جاء الضم فى ذلك مع اللزوم لملاحظة التعدية ، فإن كثيراً منها يستعمل متعدّياً ولازما ، وأصل المعنى واحد مثل : خطّ بالقلم فانه يقال : خط المسألة ، بل قد يقال فى خط بالقلم إنه من باب حذف المفعول ، أو من باب عدم إرادته ، ومثل : طل ، وكثيراً فى معنى ما هو متعدّ مثل : ثل أى راث يقال : ثل التراب أى أهاله وصبه ، فكأن الدابة ثلت روثها أى صبته •

ومثل : زم فإنه يقال زمه أى رفع زم البعير رأسه رفعه ، وزمّ الشىء شدّه ، وقد قيل أصله زمّ متعدّ لأجل ذلك ، وأصل ملّ التعدى ملّه ، أى ضجر منه ، وأصل شدّ التعدى شدّ المتاع يشدّه ، وأصل غلّ كذلك غلّه سرقه وأخفاه ، وأصل ثل كذلك ثل التراب منه ، وكذا أصل جل ، وهبت الريح ، وذرّت الشمس ، وسحّ المطر ، وخش وغل ، وجنّ الليل ، ورش المزن ، وكم النخل ، وحل البعر يحله التقطه ، وكال القوم عند جلائهم التقطوا أمتعتهم ، ثم حذف المفعول ويقال : هبّه من النوم ، وكأن الرّيح هبت الأشجار أى حركتها •

ويقال : درّ الملح وغيره ، وكأن الشمس درت شعاعها أفاضته ، وسححت الماء ، وخش متاعه وغلّه أى أدخله وأخفاه ، وجنّه الليل ستره ، ورش المكان بله ، وكأن المزن رش الأرض ، وكممت الشىء سترته وأصل ذلك التعدى ثم طرأ عليه اللزوم ، وأبقى الضم وكذا غيرها ، وكذا ذبّ أصله التعدى ذبّه يذبّه ، ونصه رفعه أو أظهره ، ويستعملان كذلك ، وغضّ طرفه ، وحط رحله ، وحفّه (وحففناهما بنخل) وصفّ قدميه ، وصف الطائر جناحيه ، وعقّ العقيق ، وحلّ المنزل أى نزله ، ومن عليه النعمة أى ذكرها (وتلك نعمة تمنّها) وغير ذلك مما يعلم مما مرّ فى تلك المواد ، وكون الشىء أصله التعدية لا ينافى عدّ ضمه بعد لزومه شذوذاً باعتبار ، وكون فعل لازم وافق لفظ فعل متعدّ لا يوجب كون أصله التعدية .

فائدتان :

الأولى : أنه وقع فى عبارة الناظم وغيره ، وعبارتى ذكر الشىء وتفسيره ، وقد نصّ الأدباء على أن جمع المفسر والمفسر باطل .

والجواب : أنه ذكر السيد فى حواشى الوافية وابنه فى الرشاد ، أن محل البطلان ما اذا لم ينشأ الإبهام فى المفسر إلا من حذفه ، وأما المفسر الذى فيه إبهام بدون حذفه ، فيجوز الجمع بينه وبين مفسره ، كقولك : جاءنى رجل أى زيد ، وما فعلناه من هذا القبيل .

الثانية : ذكر ابن هشام وغيره أنه اذا وقعت أى المفسرة بعد تقول ، وقبل فعل مسند للضمير المذكور قبلها ، حكى الضمير كقولك تقول : استكتمته الحديث ، أى سألته كتمانه ، يقال ذلك بضم التاء أى تاء سألته كما ضمت تاء استكتمته ، ولو فتحت تاء استكتمته لفتحت تاء سألته ، وكذا الكسر .

ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت : اذا سألته ، لأن اذا ظرف لتقول ، وهو للخطاب فيكون ما بعده كذلك ، ويضم بعد اذا إن سبقها لفظ أقول ، وإن كان القول مبنياً للمفعول جاز الوجهان : الضم بعد اذا على إرادة أقول ، والفتح على إرادة تقول .

وقد ناقش التفتازانى الزمخشرى فى قوله : لقيته ولاقيته اذا استقبلته ، فقال التفتازانى : حق التكلم تقول بلفظ الخطاب أو أى استقبلته بضم التاء ، وبأى المفسرة ، وذلك أنه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم ، فان أتى بكلمة أى كان ما بعدها مطابقاً لما قبلها ، ويجوز فى صدر الكلام تقول على الخطاب ، ويقال بالبناء للمفعول وإن أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء ، فيجب أن يكون ما بعد اذا على لفظ الخطاب ، أى اذا استقبلت تقول لقيته ، ولا يستقيم اذا استقبلته ، يقال : لقيته إلا اذا قدر القائل هو المخاطب .

قال فى فتح الهادى شرح جمل المجرادى : اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضممت تقول : استكتمته سرّى ، أى سألته كتمانه بضمها ، لأنك تحكيه ، واذا فسرتها باذا فتحت لأنك تخاطبه أى تقول ذلك اذا قلت ذلك القول ، وفى بعض حواشى الكاف السرّ فى الضم إن أى مفسرة فينبغى أن يطابق ما بعدها لما قبلها .

الإعراب : الواو للاستئناف ، أو لعطف جملة طلبية فعلية بعدها على اسمية خبرية فى قوله : فذو التعدى إلخ ، أو على مثلها فى قوله : وع ذا وجهين ، بل هو الأولى لأنه يمنع تعاطف الخبر والإنشاء ، واضممن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الشديدة ، ونون التوكيد الشديدة والفاعل مستتر وجوباً .

ومع ظرف متعلق بمحــذوف حال من مستتر اضممن ، ويجــوز تعليقه بمحــذوف حال من امرر به ، وما بعــده لإجازة الناظم ، سبق الحال أو ظرفه الاستقراري على صاحبه المجرور بحرف جرّ ، ولكنــه ضــعيف هنا إن لم يمنع ، لأن قوله في امرر به على حــذف مضــاف أي في مضــارع امرر به ، والحال الآتي من المضــاف اليه لا يتقــدم هو ولا معموله على المضــاف ، إلا إن قيل : اذا قــدّر المضــاف أو لوحظ كانت الحالية منه لا من المضــاف اليه ، ويبقى بعد فيه ما مرّ من سبق الحال أو معموله على صاحبه المجرور بحرف جرّ ، ويضــعف من حيث المعنى تعليق مع باضمم ، ومفعول اضمم محــذوف أي واضممنّ العين في مضــارع امرر بــه ، ومضــارع جـل ،ومضــارع هبّت وهــكذا بتقــدير مضاف مع كل مادة .

والمختصر تقديره مرة قبل أمر به جمعا أي في مضارعات امرر به ، وجل وهبت إلخ أو مفردا أريد به الجمع ، وانما احتجنا لتقــدير ذلك ، لأن الضم في عين المضــارع لا في الماضي والأمر ، ولو كان الضــم في غيره لكن تبعا للمضارع ، والمقصود هنــا المضارع ، وكون امــرر فعل أمر وبه متعلقا به ، وجل وما بعده أفعالا ماضــية ، والتاء للتأنيث هو بحسب الأصل .

وأما الآن فأسماء محكية مع المجرور والجــار ، ومع التــاء كمــا مر مثل ذلك ، ويقــدر مضاف آخر في امرر به وهم به ، وقش قــوم عليه الليل جن وطل دم ، وخب الحصــان ، وكم نخــل ، وعــت ناقة ، وفي هبت وذرت وقست أي أبعاض ذلك ، أي بعض امرر به ، وبعض هبت وهــكذا وهي مجرد تلك الألفاظ بدون الجــار والمجرور والتاء ، أو أفعال ذلك ، أو يقدر ذلك تعبيرا بالكل وارادة البعض كما مر ، لأن المضــارع انما هو لامرر لا لامرر به ، ولهم لا لهم به واجن لا لجن عليه الليــل ، ولقش لا لقش قوم وهكذا .

ولهب لا لهبت ، ولذر لا لذرت ، والزوم مضاف اليــه ، وفى امرر به متعلق باضمم أو بمحــذوف حــال من مفعول اضــمم ، وهو لفظ العين المقدر ، وتلك المواد معطوفة على امرر به ، أو كل على متلوها بعضها بعاطف مذكور ، وبعضها بعاطف محذوف ، كما ترى •

ومثل بالنصب حال من جل واضافته لمعرفة لا تفيده تعريفا وهى لفظ جلا لأنه علم على الفعل الماضى الذى فى مثل جلا زيــدا ، وخبر لمحذوف أى هو مثل جلا ، فالجملة تفسيرية لا محل لها ، واستئنافية نحــوية أو حالية محلها النصب ، أو مثل بدل أو بيان من جل ، وجلا مضاف اليــه ، وهبت اسم واحــد وهكذا مثله والأصــل فعل ، وتاء التأنيث وأى حرف تفسير ، وذمل بدل أو بيــان من مــل باعتبــار تقدير مضــاف أى مل دال ذمل أى الدال على معنى ذمل

وعلى قول الكوفيين أى حرف عطف وما بعدها معطوف ، وسبطت الكلام عليه فى النحو ، وهكذا قوله أى عدا مع قوله شــد ، وقوله أى دخــلا مع قوله غل ونحــو ذلك •

وهمّ به كلمة واحــدة محكية وأصــلها فعل ، وجــار ومجرور • وقش قوم كلمة ، وأصله فعل وفاعل ، وعليــه الليــل جن كلمــة ، وأصله جار ومجرور متعلق بجن ، والليــل مبتدأ ، وجن ماض مستتر الفاعل خبره ، والجملة نعت قوم هذا فى الأصل •

وظل دم كلمة وهكذا خب الحصان ، وكم نخــل وعست ناقــة ، والأصل فعل وفاعل ، وتاء التأنيث فى الآخر ، بل خب الحصــان ونبث كلمة واحــدة أصلها فعل وفاعل ومعطوف ، وفى قوله لما ما مر فى قوله علا ، وقوله قطعا وصرخا معطوف على لمــا ، وأصــل مبتدأ ، والهــاء مضاف اليه ، وتلا اسم مفرد خبره حكى فتح آخــره منذ كان فعلا ، والجملة حال من مثل أو استئنافية استئنافا نحويا •

وقست مبتـدأ وكـذا متعلق بمحـذوف خبره أولا يتعلق وذلك المحذوف خبر ، والاشـارة بذا الى عست أى مثل عست فى المعنى ، وفى ضم عين المضارع شذوذاً مع اللزوم ، والمضاعفة فيهما ، وهـذا لكثرة وجه الشبه فيه ولقربه ، ولعدم التأويل أولى من كون ذا اشارة الى ما مـر كله ، لأنه يأول (ح) ما مـر من المواد بقولك ما ذكـر حتى تصح الاشارة اليه باللفظ الموضوع لامفرد ، ووجه الشبه (ح) هو مجرد كسر عين المضارع شذوذا فى اللزوم ، والمضـاعفة ، ويصـح جعل الكاف اسـما خبر المبتـدأ مضافا لذا ، ويصح عطـف قسـت على ما قبـله .

وكذا متعلق بمحذوف حال منـه أو الكاف اسم حال منـه مضاف لذا ، ونصف البيت فى اللام الأولى السـاكنة المدغمـة من قوله مـع اللزوم ، وياء فى محـذوفة نطقا لالتقاء السـاكنين ، وهى دميم امرر ومدلول عليها بكتابتها خطا ، ونصف البيت فى الدال الساكنة المدغمـة من قوله : وشـد ونصف البيت أيضا فى الشين السـاكنة المدغمـة من قوله : ورش ونصف البيت أيضـا فى باء نبت .

نبت وع وجهى صـــدّ أث وخـرّ
الصدّ حــدّت وثرّت جــدّ من عملا

ترت وطـــرت ودرت جــم شــب حما
ن عى فحت وشــذ شــح أى بخـــلا

وشــطت الدار نس الشىء حــــرنها

أى احفظ الوجهين الضم شذوذاً والكسر قياسا فى عين مضارع هذه الأفعال لثمانية عشر المفتوح عينها المضــاعفة اللازمة .

الأول : صد عن الشىء يصد بالكسر والضم أى أعرض عنــه ، وصد منه ضج ، وبالوجهين قرىء (اذا قومك منه يصدون) والأصــل صده عنه يصده بالضم فقط لتعديته ، ولكونه أصله جــاء الضم مــع الكسر فيه ، والذى فى القاموس أن صد عنه يصد هو بالضــم فقط ، وصـــد منه أى ضج يصـــد بالكسر والضم ، وهما فى الآيـــة بمعنى يضجون ، وقيل الضـــم بمعنى يعرضون ويصـدلون ، فالكسر بمعنى يضجون ، وقيل فى قراءة الكسر معناه يضجون ، ولا يضم ما بمعنى الضحك ، وقيل : يصد عنه بالضم يعرض ، ويصد منه يضج يتعدى كل بما يتعدى به الفعل الذى بمعناه ، فيصدّ فى الآية بمعنى يضج ، ووجه ضحكهم أنهم سمعوا : (إنكم وما تعبدون من دون) الخ فقالوا : (آآلهتنا خير أم هو) أى عيسى صلى الله عليــه وسلم ، وذلك لأنــه نسب اليه ما لا يليق بمخلوق من الألوهية ، وضحكوا تعجبا وسروراً ، ورأوا أن عيسى صلى الله عليه وسلم وآلهتهم ســواء فى كونهم حصب جهنم ، فأنزل : (ولمــا ضرب ابن مريم مثلا اذا قومك منه يصدون) أى يضحكون وقوله : (ما ضربوه لك إلا جــدلا) أى إلا إرادة للجدال والتغــو فى الحق .

وقد علموا أن المراد بحصب جهنم معبوداتهم من الموات ، وأنزل أيضا زيادة فى البيان ودفعا للبهتان : (إن الذين سبقت لهم منا الحسنى

أولئك عنها مبعدون) الخ فشملت عيسى والملائكة ، ومن عبد من دون الله، ممن سبقت لهم الحسنى ، والذى ضربه مثلا هو ابن الزبعرى قبل اسلامه ، ومحل بسط ذلك كتب التفسير .

ومن متعلقة بيصد ان كان بمعنى يضحك أو يضج أو يعرض أو يعدل ، لأنها للتعليل ، أى يعدلون لأجل ضربه مثلا ، ولا يمنع من ذلك كون صد بمعنى أعرض وعدل من أجل أنها حينئذ انما تتعدى بعن ، لأن تعديتها بعن انما هو لطلبها من المعرض عنه ، والمعدول عنه ، وقد قلنا : ان من للتعليل ، وهذا كما تقول : أنت من أجل كذا معرض عنى ، ولك أن تقول : ان من اذا فسرنا صد بأعرض متعلقة بمعنى الكلام السابق والتقدير : اذا قومك من أجل المثل يعدلون ، وكأنه على هذا متعلق بمحذوف ، أى يوجدون من أجل المثل معرضين ، أو بما فى المفاجأة من معنى الفعل .

والظروف والمجرورات يسهل فيها مثل هذا ، ولا يبعد ، والله أعلم .

ومصدر صد المتعدى صداً ، واللازم الذى بمعنى أعرض صدود وبمعنى ضج صديد ، وهو قياس لأنه صوت ، قاله صاحب تحقيق المقال .

الثانى : أث النبات أو الشجر أو الأغصان أو الشعر يئث ويؤث بمثلثة التف وكثر .

وقال فى القاموس : انه مثلث يضم ويكسر ويفتح ويرد على الناظم أثت المرأة تئث عظمت عجيزتها ، فانه جاء مضارعه بالكسر فقط على القياس ، وذكر أث ولم يستثنه ، وظاهر القاموس أنه مثلث بل مضموم فقط .

الثالث : خر الصلد أى الحجر يخر ويخر سقط من علو إلى

أسفل ، وكذا خرّ الانســان لوجهه ، والكسر أفصــح ، وعليه أجمع القراء : (ويخرون للأذقان سجداً) ، (ويخرّون للاذقان يبكون) .

وكذا خرّ المــاء أو الريح أو الهوة أى صــاتت ، وخرت العقاب حفت ، وخرّ الانســان مات ، وخر على الشيء أقام .

قال فى القاموس : الخر السقوط أو من علو الى أسفل ، والصلد بفتح الصــاد وتكسر : الصلب الأملس أى من كل شيء لا من الحجارة فقــط .

الرابــع : حدت المــرأة تحــدّ وتحــدّ تركت الزينــة لمــوت زوجها ، أو للعدة ، فهى حاد لا حادة ، واصله حــده أى منعه يحــده بالضم فقط لتعديه ، وكأنهــا حدت نفسها من الزينة أى منعتها منهــا فامتنعت ، فالضم باعتبار التعدى ، والكسر باعتبــار اللزوم ، وقيل : انه يقال أحــدت المرأة أى امتنعت من الزينة رباعيا لأحــدت ثلاثيــا ، وعليه الأصمعى فهى مُحــد لا مُحــدة ، وأثبت فى القاموس الرباعى والثــلاثى .

قال صاحب تحقيق المقال : ولعل قــول المصنف حــدت بالتأنيث احتراز من حددت على الرجل أحد حدة وحدا وحدداً من الترق ، وهو الخفة والطيش والانفعال الغضب ، فانه بالضــم وهو مما بقى عليــه مما جاء بالضم أ . ه .

قلت : الــذى فى القاموس أن هــذا بالكسر ، وأما حــد بينهــم أى حجز فبالضم شذوذاً ، وأما حــده أى منعه أو دفعه ، أو أخــرج الحــق من فاعل الذنب الكبير ، فمضارعاتها بالضم قياساً لتعــديها ، وكذا حده بمعنى ميزه ، وحد السكين مثلا أى مسحها بحجر أو مبرد ، ومطاوع هذا بالكسر للزومه يحــدها بالضم فتحد بالكسر ، وأما حــد عليه أى غضب ، فمضارعه بالكسر قياسا .

الخامس : ثرت العين بمثلثة تثر وتثرُ ، أى غزر دمعهــا ، وثرت السحابة كثر ماؤها ، وثرت عين المــاء كثر ماؤها ، وثرت عين المطـر وهى مطر أيام لا يقلع ، وسحابة تأتى من قبل قبلة العراق ، وثر بحر العين وبخر العين بالحــاء والخاء ، وبنات بحر وبخــر سحائب يجئن قبــل الصيف رقاق بيض منتصبات ، وبنــات مخر بالميم أيضــا مع الخــاء المعجمة ، وأصله من ثر التراب يثره أى صبه وهو بالضــم قياســاً لتعديه ، ولكونه أصــل ثرت المذكــور جاء فى ثرت المذكــور الضــم مع الكسر .

والذي فى القاموس : أن مضــارع ثرت العــين ، وثرت الـنــاقة أو الشــاة ، أى كثر لبنها ، أو وســع إحليلها ، وثرت الطعنة كثر دمها يكسر ويضم ويفتح ، وان ثرت المرأة كثر كلامها ، وثره فرقه أو بدده ، وثر أى وســع ، وثر السحاب كثر ماؤه مضارعاتها بالضم إلا الأول ، فلعله بالكسر .

قلت : ويجــوز أن يكون تر فى البيت بمثنــاة ، من تر العظــم يتر ويتر بان وانقطع ، فانه بالوجهين أيضا ، والتأنيث لا يمنعه لجــواز أن يريد ترت العظام أى بانت وانقطعت .

السادس : جــد فى عمــله يجد ويجدُ بالجيم والــدال المهمــلة أى قصده بعزم وهمة ، وكذا جد فى الأمر ومعنــاها اجتهد أيضــا ، وعزم عليه وأصله جد الحبل أو غيره قطعه يجــده بالضم فقط قياسا لتعديه ، والضم فى اللازم لكون هــذا أصله كأنه قطع عنــه كل شاغل ، واحترز بقوله : من عمــلا بفتح الميم الأولى من جد فى الشىء ضــد هزل ، ومن جــدّ الشىء صــار جديداً ، فان مضارعهما بالكسر على القياس ، قاله صاحب تحقيق المقــال .

والذى فى القاموس : أن مضارع جد ضــد هزل يكسر ويضم ، ومن جد البيت يجد أى قطر ، فإنه مكسور المضــارع على القياس ،

ومن جدت المرأة تجد أى صغر ثديها ، أو قطع أذنها ، أو ذهب لبنها ، فانه مكسور عين الماضى مفتوح عين المضارع ، ومن جد يجد أى عظم ، أو صار ذا بخت أو حظ أو حظوة أو رزق أو سمن أو عظم بدنه أو عجل أو حقق أو بالغ فى التحقيق ، أو خلقت ثيابه ، فان مضارعاتها بالضم شذوذاً فقط ، ومن جده أى قطعه وجد النخل صرمه فان مضارعهما بالضم قياسا لتعديه .

السابع : ترّت بالمثناة ترت يده تتر وتتر بانت عند القطع ، وكذا ترت النواة وثبت من تحت المرضاخ ، وقيل : هتت ، وقيل : لم يحكموا بالوجهين إلا فى النواة ، ومثله : تر العظم بان وانقطع كما مر ، ويحتمله البيت ، فيكون التأنيث باعتبار ترت العظام ، ويكون تر العظم يتر بالضم والكسر بطل قول من قال لم يحكموا بالوجهين إلا فى ترت النواة مثل صاحب تحقيق المقال ، إلا إن دال القصر فى عبارته اضافيا الى تر بمعنى سمن أو بضّ فانه قال : وأما الترارة بمعنى السمن والبضاضة ففعلهما فعل بالكسر ، أى فالمضارع يفعل بالفتح يتر بفتح التاء .

وأما تر عن بلده أى تباعد ، وتر امتلأ جسمه وتروى عظمه . وترت النعامة ألقت ما فى بطنها ، فمضارعاتها بالضم فقط شذوذا .

الثامن : طرّت يده بانت وطارت عند القطع ، تطر وتطر ، وأصله وأصل الذى قبله طرها وترها بالتعدية يطرها ويترها بالضم فقط ، أى أبانها .

قال صاحب تحقيق المقال : وأما طر النبات والشارب نبتا فمضارعهما بالضم ، قلت : صرح فى القاموس أنه بالكسر والضم ، وكذا وجهان فى طر يطر بمعنى سقط .

وأما مضارع طر حوضه أى طينه ، وطر الشىء أى شده أو ساقه

ســـوقاً شديداً ، وطر الإبل ضمها من نواحيها ، وطر السكين وغيرها حدّدها ، وطر البنيان جدده ، وطر الشيء قطعه أو شقه أو خلســه أو لطمه ، فالضم قياسا لتعديها .

وأما طر الفتح من قرعة واحدة ، فمضارعه بالضم أيضا لــكن شـــذوذاً .

التاسع : درت بالدال المهملة أى جرى لبنها كثيراً ، وأصله درهــا يدرها بالتعدية والضم أى استدرها ، والأكثر درها بالتضعيف ثانياً ، ودر اللبن أى كثر كذلك مضارعه بالوجهين .

وظـــاهر القاموس أن در اللبن بالوجهـــين ، ودرت الناقة باللبن بالضـــم .

وأما مضارع لا دَر درّه أى لا نكأ عمله ، ودر النبات التف ، ودر العرق ســـال ، ودرت السماء بالمطر ، ودر الســـوق نفق متاعه ، ودر الشيء لان ، ودر الســـهم دار على الظفر ، ودر صاحب الســـهم أى أدر سهمه ، ودر السراج أضاء ، ودر الخراج فبالضم شذوذاً .

وأما مضارع در الفرس أى عدا شديداً أو عدواً سهلا فبالكسر على القياس ، وأما در وجهه أى حسن بعد علة فمضارعه بالفتح ندوراً .

العاشر : جم المـــاء يجم ويجمّ كثر واجتمع ، وكـــذا غير المـــاء . وأصله يجمه بالضم والتعدية أى أكثره وجمعـــه ، وكذلك جـــم البئر رجع ماؤها ، وجم الفرس ترك الضراب فاجتمع ماؤه ، وجم الفرس ترك فلم يركب ، وأما جم الأمـــر بمعنى دنا فمضارعه بالضـــم فقط شذوذاً ، وأما جم المـــاء يجمه أى تركـــه يجتمع فبالضم فقط قياســـا لتعـــديه .

الحادى عشر : شب الحصـــان يشب ويشُب مرح ونشـط فرفع يديه ، واحترز من شب الشيء أى ارتفع ، فانه بالضم فقط شذوذاً ، ومن شب النار أو الحطب يشبها أى أوقدها ، فبالضم قياســا لتعديه ، وكذا شب الخمار أو الشعر لون المرأة أى زادها حســـنا ، وأظهــر جمالا ، ومن شب الغلام وغيره فانه بالكسر فى المضـارع على القياس ، ومن شبت النار فان مضارعه بالضم على الشذوذ ، وأصــله من شبتها أشببها بالتعدية والضم قياسا ، فهو متعد لازم ، ولا يقــال من اللازم شابه اى متقدة ، بل يقال من المتعدى مشبوبة •

الثـــانى عشر : عنّ له الشيء يعنّ ويعُن عرض ، وعن الرجــل كثر اعتراضــه للامور ، وجعل فى القاموس مضــارع عن بمعنى ظهر أمامك واعترض بالكسر فقط •

وأما مضارع عن الكتاب يعنه أى كتب عنوانه ، وعننت اللجــام جعلت له عناناً ، وعننت الفرس جعلت له عناناً أو حبسته به ، وعننت زيداً أعطته ، فبالضم فقط قياساً لتعديه •

الثالث عشر : فحت الأفعى تفح وتفُح أى صـــاتت بفيها وهى بالحــاء المهملة ، وأما كشت فمعناه صاتت بجلدها ، ويقال أيضــا : فخت بالخــاء المعجمة أى صـــاتت بفيهـــا ، وظاهر فتح الأفعال أنـــه بالوجهين فى المضارع ، ونص صاحب تحقيق المقــال أنه بالكسر فقط على القياس ، لا بالوجهين اللذين فى فحت بالمهملة ، ولا يرد على المصنف فح الرجــل أى نفخ فى نومــه من حيث ان مضــارعه بالضــم فقط كما هو ظاهر القاموس ، أو بالكسر على القياس كما هو ظاهر التحقيق ، لأنه قد قيده بتــاء التأنيث المناسبة للأفعى دون الرجل ، وقد يقـــال : هذا مع ما بعــده لا يتم ، لأنه يقال : فحت المرأة أى نفخت فى نومها ، ويقال : فخ بالمعجمة أى نفخاً فى نومهما يفخان بالكسر ، وفخ أى نام

بعد الجمـــاع أو نام على القفا ، أو نام فى الغـــداة ، وفخت الرائحـــة فاحت بالمعجمة مضارعاتها بالضم شذوذاً •

الرابع عشر : شذ بمعجمتين يشذ ويشذ انفرد عن الجمهور ، وأما شذه أى أفرده فمضـــارعه بالضم على القياس •

الخامس عشر : شح يشـــح ويشحُ بخـــل ، كما فسره الناظم ، وقيل : بخل مع حرص •

وفى القاموس : مثلثة البخل والحرص ، وأما يشح بفتح الشين فمضـــارع شح على وزن فعل بالكسر فهو على القياس ، وفسره الناظم ليتم البيت برويه •

السادس عشر : شطت الدار تشط وتشط بعـــدت ، وكـــذا شـــط الرجـــل وغـــيره •

وأما شـــط عليه فى حكمه أى جار وشط فى سلعته تباعد عن الحق ، وشط فى الســـوم أبعد ، فالمضـــارع بالكسر على القياس ، وأما شـــطه شق عليه وظلمه فمضارعه بالضم على القياس لتعديه •

السـابع عشر : نس الشىء ينس وينس أى جـــف ، وذهبـــت رطـــوبته •

وأما نس ينس أى لزم المضاء فى كل أمر أو ذهب سريعاً ، أو ورد المـــاء خاصـــة ، فبضم المضـــارع شـــذوذاً ، وأما نســـه أى ســـاقه أو زجره فمضارعه بالضم قياسا لتعديه •

الثامن عشر : حرّ النهـار يحرّ ويحرّ حميت شمسه ، وأما يحرّ بالفتح فمضارع حرّ بوزن فعل بالكسر وهو قياس ، ومثله حرّ اليوم والليلة وغيرهما من الأشياء .

وفى القاموس : حررت بالكسر أحر بالفتح ، وحررت بالفتح وأحـر بالكسر ، وحررته بالفتح أحر بالضم .

وأما حر المملوك أى عتق ، وحر الرجل انتفت عنـه العبـوديه من الأصـل ، وحر عطش فبكسرها وفتح مضارعها كعلم يعلم .

قال أحمد بن يحيى : وتقـول حر يومنا يحر حراً ، وتقـول من الحرية حر المملوك يحـر حراراً .

وقال على بن حمزة فى تعقبه عليـه : الصواب حر المملوك يحـر بكسر الحـاء فى المستقبل نقلا من الراء وفتح الراء قبل الادغـام فى الماضى أ . هـ .

وهكذا توهم بعض شراح الفصيح على أحمد بن يحيى أن حـر المملوك يحر بالفتح فى الماضى وفى المضـارع ، وأن فتح المستقبل (ح) لا وجه له كما توهم عليه ذلك على بن حمزة حتى قال : الصـواب حـر المملوك الى آخر ما مر عنـه ، وحتى قال بعض شراح الفصيح هـذا يعنى كلام على بن حمزة هو القياس دون كلام أحمد بن يحيى .

وأجاب صاحب تحقيق المقـال بأن هـذا لا يصـح أن يفهم عن أحمد ، لأن الأفصح عنه أو الفصيح الفتح فى المستقبل ، وانما يـكون ذلك إذا كان ماضيه مكسوراً كما قاله غـير واحـد ، نعم نقـل عن الكسائى أنه قال : حـر المملوك يحـر بالكسر فى المستقبل والفتح فى

الماضى لا غير ، فان أراد بالصواب هذا فيقرب الحال ، والله أعلم أ . هـ .

وبقى على الناظم أحد عشر فعلا مثل تلك الثمانية عشر ، فيكون المجموع تسعة وعشرين فنقول .

التاسع عشر : جفَّ الشيء يجفّ ويجفُّ ، وأما جف يجف بكسر الماضى وفتح المضارع فأنكره الكسائى ، وأثبته غيره .

المتم العشرين : دم يدم ويدم بالدال المهملة قبح وصغر حبسه .

الحادى والعشرون : عل يعل ويعل بالمهملة شرب بنفسه كما مر .

الثانى والعشرون : شت الأمر يشت ويشت تفرق ، وأصله شته أى فرقه يشته بالضم والتعدية ، والأكثر تشتته بالتضعيف ثانياً .

الثالث والعشرون : عرت الإبل بالمهملتين تعر وتعر أى سلحت ، أو أصابها يتمعط منه وبرها .

الرابع والعشرون : قر اليوم أو الليلة أو غيرها يقر ويقر ، قال فى القاموس : ويقر بالفتح .

الخامس والعشرون : أزت القدر تئز وتؤز سمع لغليانها صوت أى صات غليانها حتى سمع ، أى اشتد غليانها حتى سمع ، وقيل غلت غلياناً شديداً .

السادس والعشرون : رزت براء فزاى الجرادة ترز وترز غرزت ذنبها لتبيض ، من رزه يرزه بالتعدية والضم ، والأكثر رزه بالتضعيف ثانيــاً .

السابع والعشرون : أصت الناقة تئص وتؤص اشتد لحمها وسمنت وتلاحكت ألواحهــا .

الثــامن والعشرون : كع عن الشيء يكع ويكع جبن وضعف ، من كعه يكعه بالتعـدية والضم أى كرهه وقيــل : انما يقــال كع بالفتح يكع بالفتح أيضــا ، وكع بالكسر يكع بالفتح لغتان .

التاسع والعشرون : خل لحمه بالمعجمة يخل ويخل أى هزل ، من خله يخله بالضــم والتعــدية ، والأكثر خلله بالتضــعيف ثانيــاً ، أى أفســده .

ومن تتبع كلامى السابق والآتى ، أو تتبع كتب اللغة وجــد أكثر من ذلك ، ووجــد أمثــلة المفتوح اللازم المضــاعف جميعـاً أكثر من مائة وأربعين .

قال الفراء : ما كان على فعلت بالفتح من ذوات التضــعيف غير واقع ، فإن يفعل منه مكسور العين مثل عفَفت تعف ، ويعنى بغــير الواقع اللازم ، وما كان واقعــاً أى متعــدياً مثل رددت فإن يفعـل منه مضموم العين إلا شــده وعله ونم الحــديث ، فإن جاء مثل هــذا مما لم نسمعه فهو قليل ، وأصــله الضــم اهـ .

ولم يذكر الناظم فعل المكسور المضــاعف ، لأن مضارعه مفتوح على القياس أبداً إلا نادراً كما مر فهو داخل فى قوله : وافتح موضع

الكسر فى المبنى من فعلا ، سواء كان متعديا نحو : ودلو يفعل هذا يود ، أصل ود ّ ودد بكسر الدال الأولى ، سلب كسرها وأدغمت فى الدال بعدها ، وأصل يود بفتح الواو يودد بسكونها وفتح الدال الأولى ، نقل فتحها للواو ، فأدغمت وهكذا فى مثله مما يأتى وغيره .

وودّه يودّه بفتح المضارع أحبه ، وبرّ والده يبرّه ، ومصّه بلسانه يمَصه ، وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، ومضّه السقم يمَضه أوجعه ، وسف الدواء يسَفه ، ومل الشىء يملّه كرهه وضجر منه ، ومسه يمسه وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع .

وشمّ الرائحة يشَمها وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، أو لازما كخب يخَب خدع ، وصب يصَبّ عشق ، وطب يَطب صار طبيبا ، وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، ولج بالجيم يلج تمادى ، وبح صوته يبح ، وبذّ يبذ ساءت حاله ، ولذ الشىء يلَذ لذاذة ، وبر الرجل يبرّ أطاع الله ، وبر فى يمينه يبر ، وحرّ العبد يحرّ عتق وقر بالمكان يقر ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع ، وقرت عينه تقر وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع .

ومر طعم الشىء يمر مرارة ، وفيه لغة بفتح الماضى وضم المضارع ، وحسّ بالخبر يحَس علم ، وخس يخَس أى صار خسيساً ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع ، وبشّ به يبش لقيه بطلاقة وجه ، وهش له يهش ارتاح ، وفيه لغة بفتح الماضى وكسر المضارع .

وغصّ بالطعام يغَص ، وغصّ المجلس بأهله يغَص ، وعضّ عليه بأضراسه يعَضّ ، وفظ الرجل يفظ صار فظاً غايظاً ، وشلت يده تشَل فسدت ، وظل نهاره يعمل يظل ، ومل من الشىء يملّ ضجر

منـه ، وجمت الشاة تجم صـارت لا قرن لهـا ، وحمّ المـاء يحـم صـار حاراً ، وضن بالشيء يضَنّ بالضـاد المعجمة بخل ، وفيه لغة بفتح الماضي وكسر المضـارع •

وعلى الطالب أن يعتنى بحفظ ما ورد منـه ، فإنى اختبرت غير واحـد من الطلبة فوجدتهم يلتبس عليهم فعل المكسور المضـاعف من المفتوح المضـاعف ، حتى إنّ ما كان منه متعـدياً يضـم مضـارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضـاعف المتعدى ، وما كان منـه لازمـا يكسر مضـارعه متوهماً أنه من فعل المفتوح المضـاعف اللازم مع أنه مكسور عين الماضي ، مفتوح عين المضـارع ، فتلك الأفعال كلها مكسورة الماضي ، مفتوحة المضـارع ، إلا ما فيه لغـة بأن كان من باب ضرب ، أو من باب نصر •

ويكون للأعراض كصـم وشم أى ارتفعت قصـبة أنفه ، وصك صـارت ركبتاه تصطكان ، وسك صغرت أذناه ، وزل صغرت عجيزته ، وزبّ طال شـعره ، وزج دق حاجباه ، والنطق بالمضـاعف الماضي كله سواء مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً ، ويظهر الفرق فى المضـارع بنقل حركة عينه لافاء أو بظهورها عند الفك للجـازم فى العين ، كيرُدُّه ولم يـدده ، ويحنّ له ولم يحنن ، ويلبّ ولم يلبب ، ويمس ولم يمَسس •

فاذا أراد العارف إظهار ذلك مثل بالمضـارع أو بما يوجب الفك كالجازم والأمر ، واذا أراد إظهار حركة عين الماضي لمن جهلهـا أسنده الى ضـمير الرفع البارز المتصـل المتحرك كتاء الفاعل ، ونونه فيجب فى اللغـة الفصحى فك الإدغام ، فتظهر الحـركة فى العين كرددت بفتح الدال الأولى ، ولبُبت بضم الباء الأولى ، وحننت بكسر النون الأولى ، ومسست بكسر السين الأولى تتممة الفعل الثلاثى المكسـور المضـاعف المسند الى تاء الفاعل أو نون الإناث ، أونا الذى هو فاعل فيه ثلاثة أوجـه :

الأول : وهو الأصــل المتفق عليه استعماله تامــا نحــو : ظللت بفتح الظاء وكسر اللام ، بعدها وسكون اللام الأخيرة •

الثــانى : حــذف عينه مع سلب حركة الفاء ، ونقل حركة العين اليهــا نحو : ظلت بكسر الظاء وســكون اللام الأخــيرة التى هى لام الكلمة ، وحــذف اللام الأولى التى هى عين الكلمة بعــد نقل حركتها ، وهى الكسرة الى الظاء ، وهو فاء الكلمة ، فكسرت الظاء بعد أن كانت مفتوحة ، وإنما حــذفت للتخفيف ، ونقلت حركتهــا اســتبقاء لهــا ، ودلالة عليهــا •

الثــالث : حذف عينه بدون نقل حركتهــا للفــاء ، فتبقى الفــاء مفتوحة ، وسبب الحــذف التخفيف ، فالمحذوف هنا عين الكلمة وحركتها نحــو : ظلت بفتح الظاء وسكون اللام ، وهى الأخيرة ، واللام الأولى التى هى عين الكلمة محذوفة مع كسرتها ، والمحذوف فى الثانى حركة الفاء وعين الكلمة فقط دون كسرتها ، لبقائها فى الفاء نقــلا ، وإن زاد الفعل على الثلاثة ، وكان مفتوح العين تعين الإتمــام نحــو : حللت وهممت بتشديد اللام الأولى والميم الأولى ، وشــذّ هممت بفتح الميم بعــد الهاء غير مشدّدة حكاه ابن الأنبارى •

وإن كان ذلك الفعل الثلاثى المضــاعف المكسور مضــارعاً متصلا بنون الإناث ، أو أمــا متصــلا بها جاز الإتمام نحــو تقررن واقررن يا هنود بسكون القــاف وكسر الراء الأولى ، واسكان الثانية ، وجــاز حــذف العين ونقل حركتها للفــاء نحــو : تقرن وقرن بحــذف الراء الأولى ، وهى عين الكلمة ، ونقل كسرتها للقاف قبلها فتكسر القاف بعــد أن كانت ساكنة ، وتحــذف همزة الوصــل التى فى أقررن لعدم الحاجة اليهــا لتحريك ما بعدها ، والماضى قررن بالفتح للقاف والراء الأولى ،

وبالحـذف والنقل قرأ بعض : (وقرن فى بيوتكن) بكسر القاف كسراً منقولا من الراء الأولى التالية لهـا المحذوفة .

وإن كان الماضى مفتوح العين ، أو كان المضـارع مفتوح العين ، فالإتمام نحو : رددت بفتح الراء والدال الأولى ، وإسـكان الثانية ، وقررن فى المكان بفتح القاف والراء التالية لهـا فى لغـة من جعل قر بالمكان من باب ضرب يضرب ، ونحـو : يقررن بسكون القـاف وفتح الراء الأولى مضـارع قررت بكسر الراء ، من باب علم يعـلم وهـو لغـة ، وقل حـذف العين فى الماضى نحو : ردت بفتح الراء وسـكون الدال الثانية ، وحـذف الأولى بينهما ، وقل حـذف العين فى المضارع ، ونقل فتحتها للفاء فتفتح بعـد أن كانت سـاكنة نحـو : يقرن وقرن بفتح القاف بعـد أن كانت ساكنة نقلا من الراء الأولى المحذوفة التى عين الكلمة ، وحذف همزة الأمر الوصـلية لعدم الاحتياج اليها لتحريك ما بعـدها ، وعلى هـذا قراءة نافع وعاصـم : (وقرن فى بيوتكن) بفتح القاف نقلا من الراء الأولى المحذوفة ، وحذف الهمزة .

ووجه قلة الحـذف فى الماضى المفتوح ، وقلة الحذف مع النقل فى المضـارع المفتوح ، وقلة النقل وحـذف العين وهمزة الوصل فى الأمر المفتـوح ، أن ذلك تخفيف للخفيف ، لأن المفتوح خفيف فلا حاجة الى تخفيفه ، وتحتمل قراءة : (وقرن) بكسر القاف أن يكون فيها أمر من الوقار ، وقر يقرّ كوعد يعـد ، فالقاف عين الكلمة ، والراء لامها وفاؤها محذوفة ، وهى واو ، وتحتمل قراءة : (وقرن) بالفتح أن يكون فيها أمر من قار يقار ، كخاف يخاف بمعنى الاجتماع ، ولا يترجح كون قرن بكسر القاف أمراً من قررت بفتح الراء الأولى ، لا من وقَر يقَر لمجرّد توافق قراءة قرن بفتحها ، لأنا نقول يتمّ هـذا الترجيح لو كان قرن بالفتح متعينا لأن يكون أمراً من قررت بكسر الراء ، وليس كذلك لجواز كونه أمراً من قار يقار كما مرّ .

هـذا والمشهور فى قررت بالمكان أقر فتح الماضى وكسر المضارع لا العكس ، وقررت عينا أقرّ عكس ذلك ، ولا يجوز حـذف العين فى المضارع المفتوح والأمر المفتوح بدون نقل الفتح ، لأنه يلتقى ساكنان ، لأن فاء الكلمة مسكنة ولامها مسكنة للضـمير ، ولا يدعى النقـل فى الماضى المفتوح مع الحـذف أو غيره ، لأن فاءه مفتوحة قبـل إمـكان ادعاء النقل ، وقـد يجوز الحـذف بدون النقل فى المضـارع والأمر المفتوحين فى لغـة من لا يفك ، وإن كان الماضى مضموما أى مضموم العين فالإتمـام نحو لببْت ، ويجوز حـذف العين بدون نقل نحو لبت بفتح اللام وحـذف الباء المضمومة •

ويجوز مع النقل نحو : لبت بضـم اللام نقلا من الباء المحذوفة ، لأن المضـموم لثقله أحق بالتخفيف بالحـذف وحـده أو مع النقل ، وكـذا فى مضـارعه وأمره المتصلين بنون الإناث ، ولقد أجاز ابن مالك فى الكافية وشرحها إلحاق المضـارع المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز فى اغضضن أن يقلبا : غضن بحـذف عين الكلمة وهى الضـاد الأولى ، ونقل ضمتها الى الغين المعجمة وهى فاء الكلمة •

قال خالد : واحتج له بأن المضـموم فك أثقل من فك المكسـور واذا كان فك المفتوح قـد فرّ منه الى الحـذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك المضـموم أحق بالجواز •

قال ابن مالك : ولم أره منقولا ، هـذا وظاهر قوله فى الخلاصة (وقرن) نقلا بفتح القاف أن النقـل فى المضـارع والأمر المفتوحين المتصـلين بنون الإناث لا يطرد ، وصرح به فى الكافية فهو غير مقيس ، وأما فى المكسورين فصرح فى الكافية بقياسـه قال : وقرن فى اقررن ، وقس معتضـداً •

وذكر غيره أنه غير مطرّد أى لا يقاس وهو ظاهر التسهيل ، بل

ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى نحو : ظللت غير مطرد ، وقد صرح الإمام بشذوذه وبأنه لم يرد إلا فى ظلت ومست من الثلاثى ، وفى أحست من الرباعى بحذف السين الأولى التى هى عين الكلمة ، ونقل فتحها للحاء فتفتح الحاء بعد إسكان ، ويرد على سيبويه وابن عصفور أن الحذف فى نحو ظلت لغة سليم كما فى التسهيل ، فكيف لا يطرد مع أنه لغة ؟ فالحق اطراده أى قياسه كما صرح به الشلوبين ، وهو ظاهر إطلاق التوضيح ، بل قال خالد : إن اطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثى ومزيده ٠

ويجاب بأن مرادهما بالاطراد اللزوم لا القياس ، وأنهما أرادا لا يطرد فى غير لغة سليم أو أرادا به القياس ، أى لا يقاس بالنظر الى لغة غير سليم لقلة وروده فيها مطلقاً ، أو لقلته بالنسبة لغة سليم إذ هو فى لغة سليم أكثر ، وكثيراً ما يراد بالاطراد القياس ، وذكر ابن جنى أن كسر الظاء من ظلت أفعل لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم ٠

قال خالد : وينبغى العكس فإن الفتح جاء فى القرآن ، والقرآن نزل بلغة الحجاز ٠

قلت : لم ينزل بلغتهم فقط ، بل نزل بعضه بلغتهم ، وبعضه بلغة غيرهم ، وبعضه بلغتهم ولغة غيرهم ، مثل : (يشاقق) بالفك و (يشاق) بالإدغام ، بل فتح الظاء أفصح ، وعليه أجمع القراء فى : (ظلتم تفكهون) وما مرّ من أن المحذوف هو عين الكلمة ، هو مذهب ابن مالك فى التسهيل ، وهو ظاهر كلام الإمام ، ووجهه أنها قد تغيرت بالإدغام فلتغير بالحذف اذ التغيير يأنس بمثله وقيل المحذوف اللام بقيت العين تالية لاضمير ، فسكنت بنقل حركتها للفاء ،

حيث كان النقل ، ويحــذف حركتها حيث لم يكن ، وهو مذهب ابن مالك فى شرح الكافية .

ووجهه أن الثقل إنما حصــل بها ، ولأنها آخر الفعل ، والآخر أولى بالتغيير ، وأما تغييرها بالسكون فكلا تغيير ، ونصــف البيت فى قوله : وخرّ الصّلد الراء الساكنة المدغمة ، وفى قوله : شبّ حصان ألف حصــان ، وفى قوله : حرّ النهار ألف نهــار .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على اضممن أو على ع فى قوله : وع ذا وجهين ، ووجهى مفعول علامة النصب فيه الياء ، وهــو مثنى حــذف نونه لإضــافته لصــدّ ، والمعطوفات بعــده بمذكور أو محــذوف معطوفة عليه ، أو كل على متلوّه ، وخرّ الصــلد كلمة واحدة معطوفة ، وأصــله فعل وفاعــل ، والمقصــود بالذات خــرّ وكــذا مثــله .

وحدت وثرت ونحوهما مما فيه تاء كتائهما كلمة معطوفة ، والأصل فعل ، وتاء تأنيث ، وأصل جد من عملا وفعل وفاعل بعدهما فعل مستتر الفاعل ، وشبّ حصــان ، وشطت الدار ، ونس الشىء وحر نهار مثل خــر الصــلد .

والحاصــل أن إعراب ذلك كإعــراب الإبيات قبله ، والله أعــلم وأحــكم .

والمضـــارع من فعـلت إن جعـــلا
عينـــا لـه الواو أو لامـا يجـاء به
مضـموم عين . . . . . .

أى المضـارع المشـتق من مصـدر فعـل المفتـوح الذى هـو غير مضـاعف ، يجب ضـم عينـه إن كانت عينـه أو لامـه واواً ، وانمـا فهمنا أن المراد بفعلت فعل المفتوح ، لأن الكلام فيه منـذ قال وأدم كسر العين مضـارع يلى فعلا ، فلا يقطع عنه إلا الدليل ، ولأن الغالب إيصالهم فى التمثيل تاء الفاعل بفعـل المفتوح لخفته ، فليحمل البيت على الغالب ، ولأن المعرفة اذا أعيدت معرفة فالمقصـود بهمـا واحـد ما لم يدل دليل ، ولا دليل هنا ، فإن فعلا فى قوله : يلى فعـلا معرفة بالعلمية على الماضـيات المفتوحة ، وحيث أعـد فعل فى هـذا البيت ولم يقيـد حملناه عليه ، فهو بالفتح مثله فهما فعـل بالفتح ، ولا يضرّ تخالفهما باتصـال الأول بألف الإشباع ، واتصال الثـانى بتاء الفاعل ، فان المقصـود منهما فعل بفتح العين لا بقيد ألف الإشباع وتاء الفاعل .

وفهمنا منه أن المراد فعل المفتوح غير المضـاعف ، لأنه شرط أن تكون عينه واواً أى ولامـه غير واو أو لامـه واواً ، أى وعينه غـير واو ، فاذا كانت عينه واواً دون لامـه ، أو لامـه واواً دون عينـه ، فأين التضـعيف إذ لم تكن العين واللام (حَ) من جنس واحـد ، فمضـارع الواوى العين يجب ضـم عينه ، سواء كان متعدياً : كساءه يسوءه وجابه يجوبه خرقه وقطعه ، أو أتى به ، وشاب اللبن يشـوبه خلطـه ، وصـابه يصـوبه بمعنى أصـابه يصـيبه ، ونابه أمـر ينـوبه نزل به ، وفـاته يفوته ، وقاته يقوته ، وماثه يمـوثه ، مثلثة أذابه ، ومثله : ماسه يموسـه ، وحاجه عن الطريق يحوجه عوج به ، وأوَدَه بهمزة مفتوحة فواو مفتوحة يئوده عطفه ، وداده يدوده طرده ،

وراده يروده طلبه ، وساده يسوده ، وعاد المريض يعوده أى زاره ، وقاده يقوده ، وساقه يسوقه ، وزاره يزوره ، وشار العسل يشوره استخرجه من الخلية .

وصاره يصوره أماله ، ويقال أيضا يصيره ، وبهما قرأ : (فصرهن) بسكون الراء ، وكسر الصاد وضمها ، وقاره يقوره خرقه مستديراً ، وكار العمامة يكورها أدارها ، وهار البناء يهوره هدمه ، وحازه يحوزه حواه ، ورازه يروزه حزره وقدّره ، وضازه يضوزه حقه نقصه ، وواسه يؤوسه ، وباسه يبوسه قبّله ، وجاس خلال الدّيار يجوسها تردّد بينها ، وداسه يدوسه وطئه ، وساسه يسوسه أدبه ، وحاش الإبل يحوشها ساقها ، وناشه ينوشه رفعه وتناوله ، وحاص الثوب يحوصه خاطه وشاصه يشوصه دلكه ، وماصه يموصه غسله ، وحاضه يحوضه أى جمعه .

وخاض الماء يخوضه دخل فيه ، وراض المهر يروضه أدبه ، وعاضه الله يعوضه أخلفه عليه ، وقاض البناء يقوضه هدمه ، وحاطه يحوطه صانه ، وساطه يسوطه ضربه بيده ليخلطه ، ولاطه يلوطه ألصقه ، وناطه ينوطه علقه ، وراعه يروعه أفزعه ، وزاعه يزوعه حركه ، وصاغ الحلى يصوغه هيأه على مثال .

وداف المسك يدوفه بله وخلطه ، وسافه يسوفه سحقه ، وجافه يجوفه جلاه ، وباقه يبوقه خانه ، وذاقه يذوقه ، وراقه يروقه أعجبه ، وعاقه يعوقه منعه ، وشاقه يشوقه هاج شوقه ، وفاقه يفوقه ، وباكه يبوكه حركه ، وحاكه يحوكه ، وداكه يدوكه سحقه ، وساكه يسوكه كذلك .

وشاكته الشوكة تشوكه أصابته ، ولاكه يلوكه علكه ، وغاله

يغوله أهلكه ، وقال يقول ، ورامه يرومه طلبه ، وسامه يسومه ، وصام يصــوم ، وفيه خــلاف وبحث اطلتهما فى النحو •

ولامه يلومه ، وخــانه يخونه ، وصــانه يصــونه ، ومانه يمونه قام بكفايته ، أو كان لازما كفاه يفوه نطق ، وهان يهون سهل أو ذل ، وكان يكون ، وبان عليهم يبون فاق ، وقــام يقوم ، ودام يدوم وحام الطــائر يحــوم دار حول المــاء ، وعال الميزان يعول مــال ، وطــال يطول على ما مرّ ، وصال يصول سطا ، وشالت بذنبها تشــول رفعته ، وزال يزول ، ودال الثوب يدول بلى ، وحال يحول حجز ، وحال الحول يحول دار ،وحال الحال تغير •

وجال يجــول طاف ، وبال يبول ، وآل يئول رجــع ، وتاق يتوق اشتاق ، وشاف بمعنى تشوف للنظر أى علا يشوف ، وما شاف يشوف أى نظر فمتعدّ ، وساغ الشيء يسوغ سهل ، وراغ الثعلب يروغ مال فى خفية ، وراغ غيره كذلك ، وضــاع المسك يضــوع فاح ، وراع يروع فزع ، وجاع يجــوع ، وباع الفرس يبوع ، وســع خطــوه ، وشاطت النار تشوط التهبت ، وجاظ يجوظ ساء خلقه ، وغاط فى الشيء يغوط خل ، وشاط الفرس يشوط جرى مرة الى غاية •

وخاض فى المــاء يخوض فيه ، وكــذا غير المــاء ، وناص عنــه مــال ، وناص اليه التجــأ ينوص ، وغاص فى المــاء يغوص ، وناس ينوس ناح ، وعاس فى الليل يعوس طاف ، وفاز يفوز ظفر أو نجــا ، وجاز يجوز مرّ ، ونار ينور أضــاء ، ومار يمور اضطرب ، وفار المــاء يفور جاش ، وغار المــاء يغور ، وصــار يصور صــاح ، ودار يدور ، وخار العجل يخور صــاح ، وخار يخــور ضــعف ، وخــارت قــواه ضــعفت •

وحار يحور رجع ، وجار يجور ، وسار غضبه يسور ، وثار يثور تحرك ، وبار يبور هلك ، وبار السوق أو غيره كسد ، وناد ينود مال ، وهاد يهود رجع ، وعاذ به يعوذ التجأ ، ولاذ به يلوذ توارى ، وعاد يعود ، وجاد يجود سخا ، وساخت رجله فى الأرض تسوخ ويقال أيضا : تسيخ ، وداخ يدوخ ذل ، وباخت انفار تبوخ سدن نهبا ٠

وناحت المرأة تنوح ، وكذا غيرها ، ولاح يلوح ، وفاخ المسك يفوخ ، وفاج يفوج ، وفاح يفوح بمعنى ، وزاح يزوح تنحى ، وراح يروح ، وباح السير يبوح ظهر ، وباح به يبوح أظهره ، وماج يموج اضطرب ، وعاج يعوج عطف ، وراثت الدابة تروث أخرجت الروث ، ومات يموت ، ويقال أيضا : يميت ، وناب عنه ينوب ، ولاب الطائر يلوب أى حام حول الماء ليرده ولم يصله ، وصاب يصوب مال ، وصاب المطر يصوب نزل بكثرة ، وراب اللبن يروب ، وذاب الشىء يذوب ، وحاب يحوب أثم ، وثاب يثوب ، وتاب يتوب ، وآب يؤوب بمعنى ، وناء ينوء نهض بمشقة ، الى غير ذلك من المتعدى واللازم من تلك المواد مسندة الى غير ما ذكر ، ومن غير تلك المواد وسواء فى لزوم الضم فى ذلك ما كانت لامه غير حرف حلق أو حرفه كما رأيت فى تلك المواد ٠

وقال أحمد بن يحيى فى بغية الآمال : إن عين مضارع فعل المفتوح الواوى العين تضم سواء كان متعديا أو لازما ، إلا أن يكون لامه حرف حلق فانه يجىء على يفعل بالفتح ويفعل بالضم قال : ماهت البئر تموه وتماه كثر ماؤها أو ظهر ، وظاهر التسهيل أيضا أنه إن كانت لامه حرف حلق فتح وهو ظاهر إطلاقه أيضا فى قوله :

٭ فى غير هذا لدى الحلقى فتحا أشع ٭

الى قوله :

من دخــلا •

كذا قال صاحب فتح الأقفال بإشارة •

والحق أن الحــكم بقوله : والمضــارع من فعلت إن جعلا عينا له الواو أو لاما يجىء به مضــموم عين لا لقــوله فى غير هــذا : لدى الحلقى إلخ فهو مقيد بقوله : والمضــارع من فعلت إن جعلا إلخ فنقول الآن وهو الحق : ان ظاهر إطلاقه فى قوله : والمضــارع من فعلت إلخ أنه لا اثر لحرف الحلق فى المفتوح الواوى العين ، وكذا فى الواوى اللام والعين حرف حلق ، ثم إن الحق عندى لزوم ضم الواوى العين المفتوح واطراده ، بحيث لا ينتقض ، وأن ما جاء منه بالكسر فيه لغتان لا فيه وجهــان ، وهو واوى العين كما هو ظاهر كلام بعض : كفاح يفوح ، ويفيح من قال يفوح فهو عنده واوى ، ومن قال : يفيح فهو عنده يائى ، وكــذا صــار يصور ويصــير أى ضم ، قرأ : (فصرهن اليك) بسكون الراء مع ضــم الصــاد وكسرها •

وجاء يجوء ويجىء ، وطاح يطوح ويطيح كما مرّ ، ومات يموت ويميت ، وساخ يسوخ ويسيخ ، وعال الميزان يعول ويعيل ، وصــار وجهــه يصــوره ويصــيره أقبل به ، وقــد ظفرت أنا بمثال جاء مفتوحا فى القاموس وبغية الآمال ، ولم يظفر به صــاحب فتح الأقفال ، وهو : ماهت البئر وغيرها تمــاه وتموه •

وقد يقال : لا نسلم أن تمــاه مضــارع ماه المفتوح ، بل مضارع مــاه المكسور عسى أنه وجــد ، فماهت تماه كخاف يخــاف ، وجــاء أيضــا ماهت تميه ، فماه هذا الذى مضارعه تميه بوزن فعل بالفتح ، لكن ألفه عن ياء ، وإنما التزم ضــم عين مضــارع فعل المفتوح الواوى

العين ، لأن الضـمة تناسب الواو ، ولئلا يلتبس يائى العين لو كسر ، ولئلا يخفى كونه واوياً أو يائيا لو فتح ، بل يلبس اذا فتح بباب علم ، ونظير ذلك تقـدم فى قوله : أو اليا عينـا ، ولأن اليائى المفتوح ينقل الى فعل بالكسر نحو : باع وبعت ، فى قول على ما يأتى إن شاء الله ، والواوى الى فعل بالضـم كقـال وقلت فى قول على ما مرّ ، ويأتى إن شـاء الله .

وفعل بالكسر يتردد بين الفتح فى المضارع وهو قياس وبين الكسر ، وقد علم أن فعل المضموم يلزم طريقة واحدة ، فالتزم فى اليائى ما جاز فى غيره ، إما لأنه فرع بالنظر الى التحـويل فأعطى الكسر الذى هـو فرع فعل بالكسر ، وإما لئـلا يخرج عن طريق فعـل بالفتح إذا كان صحيحا ، وإما لئلا يفوت البيان فيتوهم أنه مكسور أصالة : كخـاف يخاف ، وإما لئلا يوقع فى اجمال واحتمال ، لأنه لو فتح المضارع صح فى الجملة ، واحتمل أن ألفه عن ياء أو عن واو .

قال ابن عصفور : شذ من الواوى المفتوح : طاح يطيح ، وتـاه يتيه فى لغـة من قال ما أطوحه وما أتوهه .

ويجاب : بأنهما مضارعا طاح يطوح ، وتاه يتوه ، استغنى باليـاء عن الواو تخفيفا ، وقال (س) والخليل : طاح وتاه الواويان فعل يفعل بكسر المـاضى والمضـارع ، يدلك على الواويـة : طوحت وتوهت ، وما أطوحه وأتوهه ، ومن قال طيحت وتيهت فقد جاء بهـا على بـاع يبيـع .

ورده ابن عصفور بأن فعل يفعل شاذ فى الصحيح والمعتل ، وفعل يفعل وإن شذ فيما عينه واو غـير شـاذ فى الصحيح ، فليحمل على ما يكون غير شـاذ فى حال .

وأجيب : بأن الشذوذ المرتكبة هو غير موجود نظيره فى النوع ، والذى ارتكب غيره موجود النظير فى النوع ، ومراعاة النوع فى النوع أولى من مراعاة النوع فى الجنس ، والله أعلم .

ومضارع الواوى اللام المفتوح ، يجب ضم عينه لبيان أنه واوى اللام ، ولأن الضم يناسب الواو ، ولئلا يلتبس بذوات الياء لو كسرت العين فتقلب الألف ياء ، ولئلا يحتمل القلب عن ياء لو فتحت العين فتبقى الألف ، وسواء فيه المتعدى كأسى الجرح يأسوه داواه ، وآلاه يألوه قصر : (لا يألونكم خبالا) وبلاه يبلوه اختبره ، وتلاه يتلوه تبعه ، وتلا القرآن قرأه ، وجفاه يجفوه هجره ، وجفا البلد يجفوه خرج منه ، وجلا السيف يجلوه صفاه ، وجلا العروس أراها الناس ، وجلاه يجلوه أظهره وأخرجه ، وحباه يحبوه أعطاه ، وحدا الإبل يحدوها غنى لها ليسوقها ، وحذاه يحذوه أعطاه ، وحساه يحسوه شربه جرعا ، وحشا الوسادة يحشوها ، وذراه يذروه فرقه ، ورجاه يرجوه ، ورشاه يرشوه ، ورفا الثوب يرفوه ألحمه ، وشجاه يشجوه أطربه ، وشجاه يشجوه أيضا أحزنه ، وعداه يعدوه جاوزه ، وغزاه يغزوه ، وقفاه يقفوه تبعه ، وكساه يكسوه ، وهجاه يهجوه شتمه بشعر .

وهكذا تلك الأفعال متعدية الى غير ما ذكر أو آتية بمعان غير ما ذكر كما تراه فى القاموس فى أواخره ، جاعلا صاحبه الواو قبل الكلمة حمراء ، أو كبيرة سوداء ، علامة على أن الألف فى آخر الكلمة منقلبة عن واو ، أو على أن الواو فى آخرها أصل أى غير منقلبة عن ياء ان صرح بها ، واللازم كآلايا يألو اللازم ، وبدا يبدو أى ظهر أو سكن البادية ، وبذا يبذو فحش فى الكلام ، وجلا يجلو ظهر ، وحبا يحبو مشى على بطنه ، وحنا يحنو عطف ، وخبت النار تخبو سكنت ، وخطا يخطو أى مشى ، وخلا يخلو ، ودجا الليل يدجو أى أظلم ، ودنا

يدنو ، وذكت النار تذكو أى اشتعلت ، وربا يربو زاد ، ونما ينمو كذلك ، ورسا يرسو ثبت ، ورنا اليه يرنو نظر ، وزكا يزكو ، وسجا يسجو ، وسطا يسطو ، وسلا اليه يسلو وفيه لغة سلى يسلى كرضى يرضى ، وأخرى سلى يسلى بفتحهما كأبى يأبى شاذاً أو مركبا من اللغتين .

وسما يسمو ارتفع ، وشبا يشبو مثله ، وشدا يشدو غنى ، وشذا المسك يشذو فاح ، وصبا يصبو مال ، وصحا يصحو ، وصفا يصفو ، وضفا الثوب يضفو ، وطرا يطرو حدث ، وطفا يطفو أى علا على الماء ، وعدا يعدو جرى ، وعشا يعشو الى النار قصدها من بعد ، وعفا يعفو ، وغدا يغدو ، وغفا يغفو نام ، وغلا يغلو جاوز الحد ، وفشا الخبر يفشو ، وقسا يقسو ، وكبا يكبو ، ونبا ينبو ، ونجا ينجو خلص ، ونزا ينزو وثب ، وهفا يهفو زل .

وهكذا تلك المواد اذا كان فاءاها أو متعلقها غير ما ذكر ، وغير تلك المواد أيضا كما ترى ذلك فى القاموس فى أواخره ، وسواء فى ذلك كانت عينه حرف حلق أم لم تكنه ، واشترط أحمد بن يحيى فى بغية الآمال ، والناظم فى التسهيل للزوم الضم هنا أن لا تكون عينه حرف حلق ، فإن كانه حرفه فالضم غير لازم ، فمنه ما يجيء بالضم وحده كثغت الشاة تثغو صاتت ، وحجا التراب يحجوه جرفه ، ودعاه يدعوه ، ودهته الداهية تدهوه أصابته ، ورحوت الرحى أرحوها أدرتها ، وسخا يسخو جاد ، وأما يسخى بالفتح فمضارع سخى بالكسر كرضى ، ورغا البعير يرغو صات ، وسها يسهو ، وشغت سنه تشغو خالفت غيرها بزيادة أو خروج ، وصحا يصحو ، ولحاه يلحوه أى عذله ، ولحا الشجر قشره ولخاه الدواء يلخوه أسعطه إياه ، ولغا الشيء يلغو لم يعتد به ، ولها يلهو ، ونخا ينخو افتخر ، وغير ذلك من المتعلقات مع تلك المواد .

ومن المعانى لتلك المــواد ومن مواد غير تلك المواد •

ومنه ما جاء بالضم والفتح كدحا الأرض يدحوها ويدحاها بسطها ، وسحا التراب سحوه ويسحاه جــرفه ، وصفا يصفو ويصفا ، وضحا للشمس يضحو ويضحا برز ، وطها اللحم يطهوه ويطهاه أنضجه طبخــا وشيا ، ومحــاه يمحوه ويمحاه كذا لصاحب فتح الأقفال •

قلت : وجاء أيضــا يمحيه بالكسر ونحــا نحــوه ينحو وينحــا وغير ذلك ، ومنه ما جاء بالفتح فقط كطحــا الأرض يطحاها ، وطغى يطغى وفيــه لغــة طغى بالكسر يطغى بالفتح أيضــا ، وفخــا التراب يفخــاه جــرفه •

ومنه ما جاء بثلاثة أوجــه : كمحاه يمحــــوه ويمحاه ويمحيه ، فكلام صاحب بغية الآمال ، والناظم فى التسهيل صحيح ، لأنهما اشترطا عدم كون العين حــرف حلق للزوم الضم لا لوجــوده ، أو لوجــود غيره ، فاعتراض صاحب فتح الأقفال لناظم ، واســتدلاله بما ذكــر مما جــاء بالضم ، وما جاء بالفتح ، وما جاء بهمــا ، وبأنه لم ينفــرد الكسر إلا فى قليــل باطل جاءه من عــدم إمعــان النظر ، كمــا بطــل قوله : إن ظاهر قوله فى غير هذا لدى الحلقى الخ اشتراط أن لا تكون تلك العين حرف حلق ، لأن قوله : فى غير هــذا الخ مقيد بأن لا تكون اللام واواً لا العكس كما مر فى واوى العين •

ولو سلمنا اعتراضه فى حد ذاته ، لم نسلم استدلاله لصحة أن يقال : ان تلك الأفعــال الواردة بالفتح وحده أو مع الضم ، وما جــاء بالكسر وحده أو معهــا من تداخــل اللغات ، وكذلك كونهــا من التداخل مبطــل لادعــاء الناظم ، أن مثل تلك الأفعال التى جاءت بالضم مــع غيره ، أو بغير الضم خارجة عما تقرر من لزوم الضم ، لأنا إذا قلنــا بالتداخل فالمضــارع الآتى بغير الضم ألفه عن ياء لا عن واو ، وهــو

لغة فالضم فى الواوى اللام المفتوح العين مطرد لازم لا ينتقض بحرف الحلق ، فقد قال صاحب تحقيق المقـال : إن ما جاء منـه بالكسر فلان فيه لغتين مثل : نمـا ينمو وينمى ، فمن قال ينمو فألف نمـا عنـده عن واو ، ومن قال ينمى فألف نما عنده عن ياء ، وكذا أتى يأتو ويأتى ، وقلا يقلو ويقلى ، وطما يطمو ويطمى ارتفع ، وطبـاه يطبـوه ويطبيه دعاه ، وبرأ يبرؤ ويبرى وهو كثير مرت منـه أمثلة خـلاف ما يوهمه كلام بعضهم ، أنه محصـور فى أفعـال ذكرها الضرير فى نظمـه ، فتوهم الخصـوص بهـا وأما طبـاه عن كذا صرفه فالفـه عن ياء •

فائـدتان :

الأولى : قال فى بغية الآمال : إن مضـارع فعـل المفتوح الواوى اللام مضارعه على يفعل بالضم ، سـواء كان متعديا أو لازماً ما لم يكن عينه حرفا من حروف الحلق نحو قولك : صفا يصفا ، وطغى يطغى ، وقالوا محا يمحى ، فان المضـارع منها جاء على يفعل بالفتح واللام واو لمكان حرف الحلق ، وانقلبت الـواو واليـاء ألفـا فى المضـارع لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ولم يفعلوا ذلك فيما عينه واو وياء نحو : قال يقول ، وباع يبيع ، لئـلا يلتبس بما ماضيه فى الأصل فعل بالكسر ، ولأن الحركة لا تظهر للزوم سكون العين أ • هـ •

ومراده بقوله : ما لم يكن عينه الخ أنـه اذا كان عينـه حـرف حلق فليس الضـم بلازم ، بدليـل تمثيله بمحا يمحا مع أنـه قـد مثل به فيما مضى هكذا محـا يمحو بالواو ، محـا يمحى باليـاء ، وبدليل ذكره صـفا يصفو بالواو ، فلو أراد أنه اذا كانت عينه حرف حلق ، فانه يفتح حتما لتناقى كلاماه •

الثانية : سمى المضـارع مضارعا لأنه مشابه للاسم فى الإبهـام والتخصيص والمضارعة المشابهة ، مأخوذة من الضرع كأن كلا المتشابهين

ارتضعا من ضرع واحـد ، وأصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع ، بأن تأخذ كل واحـدة بحلمة من الضرع ، فهـو الاسم أخوان رضاعاً ، ووجه الشبه الإبهـام والتخصيص ، فان نحو رجـل حر النكرات مبهم ، يصلح أن يكون لزيد أو لعمرو أو غيرهمـا ، والمضـارع يصـلح للحـال والاستقبال ، ويخصص الاسم بنحـو : اضافة أو وصف كرجل أحمر ، ورجل هند ، والرجل ، وهـذا الرجـل ، وكذا زيـد ونحوه من المعارف المتعددة الوضـع ، مبهم لصلوحه لكل واحـد ممن سمي بـه ، فيخصص بـذلك نحـو : زيـد الحـداد ، وزيدنا ، ولا تدخله أل على الأصح •

ويخصص المضـارع للاستقبال بنحـو : ان ولن وغـيرهما من النواصب ، وسوف والسين ، والحال بنحو : الآن ، والمراد بالتخصيص هنا غير التخصيص فى باب الاضـافة ، فانـه فى بابهـا التخصيص بالحرف المقدر كاللام ، ومن وهمـا لا يقدران فى الفعل ، فلا يقـال : انهم نصوا فى بابهـا أن التخصيص والتعريف لا يكونان إلا فى الاسم ، تكون فى الجملة أو دائما على خلاف لأجلهما •

وقد يقال أيضا : مرادهم بذلك أنهمـا لا يكونان جميعـا إلا فى الأسماء ، فلا يرد أنه يكون أحدهما فى الفعل وهو التخصيص ، أو المراد أنه لا يكون التخصيص بالأصالة الا فى الاسم ، وما ذكر من احتمـال المضارع الحـال والاستقبال عند عدم القرينة قول ، والقـول الآخـر انه حقيقة فى الحـال ، فجـاز فى الاستقبال ، والقول الآخـر عكس ذا ، وبسطت ذلك فى النـحو •

وقيل : وجه الشبه قبول لام الابتـداء ، فان كلا منهمـا يقبلهـا نحـو : لزيد قائم ، وانه ليقـوم ، ومنه ليقومن ونحـوه فى قـول ، وفى ذلك بسط ذكرته فى غير هذا •

وقيل : وجه الشبه الجريان على اسم الفاعل ، ولو باعتبار الأصل فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد نحو : يضرب وضارب ، فان كلا منهما متحرك الأول ساكن الثانى ، متحرك الثالث ، ونحو : يقوم وقائم ، فان أول يقوم فى الأصل متحرك ، وثانيه ساكن ، وثالثه متحرك ، لأن أصله يقوم بفتح الياء وسكون القاف وضم الواو ، كما أن قائما محرك الأول والثالث ، مسكن الثانى ، ولا يضر اختلاف الحركات بأن يقابل كل من الضم والفتح والكسر بالآخر ، ولا اختلاف الساكنات بأن يكون أحد الساكنات صحيحا ، والآخر معتلا ، أو أحدها حيا والآخر ميتا ، ونحو : ينطلق ومنطلق باختلاف حركة الأول .

والأصول فى الاسم هى الأصول فى الفعل ، وما سواها زوائد ، فالزائد فى يضرب الياء قبل الضاد ، وفى ضارب الألف بعدها ، ومثله قائم ويقوم الزائد فى قائم الألف بعد القاف ، وفى يقوم الياء قبلها ، وفى منطلق وينطلق الميم والنون والياء قبل الطاء ، ومثل تلك الميم والنون والياء فى الزيادة همزة الوصل المحذوفة .

وقيل : وجه الشبه جميع ما ذكر ، ولا يبعد أن يقال وجه الشبه قبوله معانى مختلفة كالاسم ، ووجود بعض تلك الأوجه الشبهية فى الماضى لا يوجب تسميته مضارعا ، لأن وجه التسمية لا يوجب التسمية ، مثل أن الماضى يحتمل الزمان القريب والبعيد الماضيين ، وتقربه قد للحال على قول ، ويقبل لام الابتداء ، ولو مجرداً على قول نحو : انه لقام ويقبل اللام بعد لو ، وهى قيل لام الابتداء ، ويجرى على الاسم فى مثل فرح فهو فرح" ، وأشر فهو أشر" ، وغلب غالباً ، وجلب جلباً ، ولا يضرنا أن المضارع قد لا يجرى على الاسم فيما مر ، لأنه يكفى جريانه فى بعض وجريان بعض الأفعال المضارعات دون بعض .

وقد يقال : وجه الشبه أنه معرب كالاسم ، ولا يبطله قولهم أن المضارع أعرب للحمل على الاسم لمشابهته لأنا نقول : هذه العلل مناسبات لا موجبات ، والمراد بالحال عند النحاة والصراف أو آخر الماضي وأوائل المستقبل ، أو بعضها والكلام على ذلك كله بسطته فى النحو •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف جملة اسمية خبرية أو طلبية أن قيل : يجاء به بمعنى جيء به على فعلية طلبية ، وهى آدم بناء على جواز ذلك ، أو هى ضم عين معداة أو على كذا المضاعف ، أو على اضممن ، أو على ع ذا وجهين ، أو على ع وجهين صد ، وذلك كله من عطف قصة على أخرى ، والجامع كون كل واحدة فى مضارع فعل المفتوح ، وفى حركة عينه ، وانما قلت بالعطف محل الأول والأوسط والآخر ، مع اشتهار أن العطف على الأول أو على الآخر فقط اذا كان العاطف غير مرتب لجواز ذلك ، أو لأنه اذا عطفت على واحد جاز ذلك العطف على ما هو الآخر بالنظر اليه ، ويتوهم أن العطف على الأول والأوسط لمجيء المتعاطفات قبل وبعد ، أو قبل وبعد وهذا اذا صح فى المعطوف المسبوق بمعطوف أو أكثر ، أو معطوف عليه المتقدم عن معطوف أو أكثر أن يكون استئنافا فافهم •

وهكذا يقال فيما مر أو يأتى ، والمضارع مبتدأ ، ومن فعلت متعلق بمحذوف صفة المضارع لأن أل فيه للجنس ، بل ولو قدرناها لغير الجنس بناء على اجازة كثير من المتأخرين وصف المعرفة مطلقا بالجملة وشبهها ، ويضعف كونه حالا من المضارع ، لأنه مبتدأ ، ويجوز كونه حالا من هاء به بناء على جواز تقديم الحال ومعمولها ، وأحدهما على صاحبها المجرور ، والتعليق بجاء ان جعل خبر المبتدأ ،

وان جعل جوابا أو بعض جـواب فلا يعلق به ، ولا يجعـل حـالا من هاء به إلا على مذهـب من أجـاز تقديم معمـول الجـزاء على أداة الشرط .

وإن حرف شرط ، وجعل فعل ماض مبنى للمفعول فى محل جزم بأن على الشرط ، وعينا مفعوله الأول ، والواو نائب فاعله وهو المفعول الأول فى الأصـل ، ولا معطوف على عينا ، وجعل ونائبه لا محل لهما ، لأن الجازم طلب محل الفعل وحـده كما بسطت ذلك فى النحو ، وله متعلق بجعل ، أو بمحـذوف ونعت لعينا ، أو مفعول ثان ، وعلى هـذا الأخير فعينا حال من الواو ، ومن ضـمير الاستقرار ، أو تعدّد المفعول الثانى ، ويجاء مضـارع مبنى للمفعول .

ويه جار ومجرور متعلق به فى محل رفع نائب يجاء ، أو النائب هو المجرور فهو وحـده فى محل رفع ، والجملة خبر المبتدأ فى محل رفع ، والرابط الهاء ، وهى دليل جـواب الشرط المحذوف أو لا جواب للشرط لسـدّ الخبر مسدّه ، كما أجازه فى التسهيل أو جملة يجـاء به بعض الجـواب خبر لمحذوف ، أى فهو يجاء به ، والمبتدأ والخبر جـواب ، والفاء محذوفة للضرورة أو لجواز حذفها سعة لكثرة وروده ، كما بسط فى محله أو جملة يجـاء به جواب مع قد المحذوفة مقرونة بفاء مقدرة ، أى فقـد يجاء به .

وقـد لغير التقليل والشرط والجـواب خبر المبتدأ ، وكذا اذا جعل يجـاء هو الجواب بلا تقدير ، ولم يجزم لأنه لمـا لم يعمل أداة الشرط فى الشرط عمـلا يظهر فيه أثره ، بل عمل فى محله ضـعف عن العمل

فى الجـواب ، وفى ذلك مبحث ذكرته فى النحــو ، ومضــموم حال من هاء به مضــاف لعين ، والله أعــلم •

تنبيـــه :

الأولى فى إعراب كلام كل مصنف وتخريجه ان يعرب ويخرج على مذهبه من المنع والجواز والترجيح ويجوز تخريجه على ما لم ينص على منعــه ولو نص على ترجيح غيره •

* وهـذا الحـكم قـد بذلا *

لمـا لبـذّ مفاخـر وليس لـه
داع لزوم انكسـار العـين قـملا

أى وهـذا الحـكم الذى هو ضـم عين مضارع فعل المفتوح قد أعطى للمضارع الذى هو لغلبته المفاخر الذى ماضـيه فعل بالفتح الذى ليس فيه موجب الكسر ، وهو كون الفا واواً وكون العين أو اللام ياء ، سواء وجـد حرف الحلق عيناً أو لامـاً أم عـدم ، وذاك الذى فيـه موجب الكسر هو مثل قلى على لغـة كون لامه ياء تقول قلانى فقليته فأنا أقليه ، أى فأنا غلبته فى القلاء ، وهو البغض بكسر أقليـه ، واو دلّ على غلبة المفاخر ، لأن لامـه ياء ، ومثل واعدنى فوعدته فأنا أعده بكسر عين أعـد ، ولو دل على المفاخرة لأن فـاءه واو ، ومثل بايعنى فبعته فأنا أبيعه بكسر أبيع ، واو دل على غلبة المفاخر ، لأن عينه ياء •

ومثال ما يلزم ضـمه لدلالته على غلبة المفاخر ، مما ليس فيـه داعى الكسر : سابقنى فسبقته فأنا أسبقه بفتح باء سـبقته وضم باء أسبقه أى غلبته فى السبق وجادلنى فجادلته فأنا أجـدله بضـم دال أجـدل ، أى غلبته فى الجـدال ، وإنما لزم الضـم فى الدال على غلبة المفاخر مما ليس فيه داعى الكسر للمناسبة ، لأن الغلبة فيها اسـتعلاء فأعطى الفعل الدال عليها ما كان أشرف الحركات ، وهو الضم ليناسب اللفظ المعنى ، ولأن الضـم قوى فألزم باب المغالبة ليدلّ على معناها ؛ وليكون منبهة على معنى طرأ فى الفعل ، لأن لزومهم إياه مشعر به •

فأصـل أسبق واجـدل المضمومين فى المثالين أسبق وأجدل بكسر الباء والدال ، لأنهما مضـارعا سبق وجدل الثلاثيين المفتوحين ، ولما طرأ

عليهما الدلالة على غلبة المفاخر ضمّة وكسروا المضارع الدال على المفاخرة اذا كان فاؤه واواً ، أو عينه أو لامه ياء لاستثقال الضم فيه ، وأيضا لو ضم ما عينه أو لامه ياء لقلبت الياء واواً ، فيلتبس يائى العين ويائى اللام بواويهما •

وكذلك ضم الصحيح الدال على المفاخرة مع ، أن أصله الكسر لفتح ماضيه ، لما فى الضم من القوة المناسبة للمفاخرة والغلبة ، وهو قابل للضم المطلوب ، ولو لم يضموه لاختلط بالمعتل ، فالتزموا فى الصحيح فى باب المغالبة ما جاز فى غيره ، وحكم المضاعف اللازم المفتوح حكم غيره ، فيضم مضارعه فى باب المغالبة كالمفتوح المضاعف المتعدّى فى باب الغلبة وغيرها ، لأن موجب الكسر وهو اللزوم قد زال لتعديه بسبب المغالبة •

واذا كان مضارع فعل المفتوح مضموما قبل الدلالة على الغلبة مثل : نصر ينصر ، وجبه يجبه ، وصبه يصبه ، فالضم الذى فيه بعد الدلالة على الغلبة غير الذى قبلها ، ولا يصاغ المضارع للغلبة من فعل ناقص مثل كان الناسخة اتفاقاً ، ولا يصاغ المضارع للمغالبة من الماضى المكسور العين ، والمضموم العين لا مضموما عند عدم موجب الكسر ، ولا مكسوراً عند عدمه هذا مذهب ابن عصفور •

وإنما يصاغ من فعل المفتوح المتصرف التام ، وصوغه مقيس ، وإنما خصه بالمفتوح لأنه لم يأت استعماله عنهم إلاّ منه •

وقال غيره : يصاغ قياساً من كل فعل ثلاثى تام متصرف مفتوح العين ، أو مضمومها أو مكسورها ، ولكن تفتح عين الماضى ، ولو كانت قبل المفاخرة مضمومة أو كسورة ويتعدّى ، ولو كان قبلها لازما نحو : كرمته بفتح الراء خفيفة أكرمه بضمها كما فى المغنى وغيره ، وإنما يقاس لكثرة وروده كثرة ما ٠

وقال صاحب بغية الآمال : وباب المغالبة سماعى ، إنما تقف فيه عند ما سمع من العرب ، وروى عنها قال : قال سيبويه : وليس فى كل شىء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : نازعنى فنزعته ، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك ، يريد أنهم قد يقولونه من غير لفظ الأول كقولهم : نازعنى فغلبته ، وذلك مسموع اهـ .

ومعنى بذلا بذال معجمة أعطى ، والمضارع يبذل بضم الذال وكسرها ، والماضى بذل بفتحها ، والإشارة بذا الى المجىء بالمضارع مضموم عين المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، أو الى الضم المفهوم من قوله : مضموم عين .

وقال صاحب تحقيق المقال : الى لزوم الضم أى لزومه المفهوم من قوله : يجاء به مضموم عين ، لأنه قال : يجاء به ولم يقل : قد يجاء به ، ولا يجاء به جوازاً ، ولا مثل ذلك ، أو لأنه يؤول يجاء بالطلب الدال على اللزوم .

والبذّ بفتح الباء وتشديد الذال المعجمة بمعنى الغلبة ، وهو مصدور ، ومثله البذيذ ، والفعل بذّه يبذّه ، كنصره ينصره .

ومفاخر بكسر الخاء وضم الميم اسم فاعل ، إضافة بذّ اليه إضافة مصدر لفاعله ، أو بفتح الخاء ، وضم الميم اسم مفعول ، فالإضافة إضافة مصدر لمفعوله ، قاله صاحب تحقيق المقال ، وليس بمتعين لجواز أن يكون اضافة بذّ لمفاخر بكسر الخاء إضافة مصدر لمفعوله ، أى لغلبتك من فاخرك ، وإضافة بذّ لمفاخَر بالفتح إضافة مصدر لفاعله ، أى لغلبة من فاخرته إياك ، ويجوز على بعد أن يكون مفاخر بضم الميم وفتح الخاء مصدراً ميميا بمعنى مفاخرة ، والمصدر

الميمى قيل : مصــدر وقيل : اســم مصــدر ، وعليه المكودى خــلاف أوضــحته فى النحــو .

وزعم صاحب تحقيق المقال : أنه يجوز كونه اسم مصــدر بمعنى افتخار ، اما كونه اسم مصــدر فهو قول كما رأيت ، وأما كونه بمعنى افتخار فلا حاجة اليه ، بل المناسب بمعنى المفاخرة ، لأن مصــدر فاخر مفاخرة لا افتخاراً ، ومفاخر اســم ذلك المصــدر ، إلا إن أراد مطلق مطلق المعنى . لأن معنى افتخار من حيث كونه يقع من شخص فى مقابلة شخص فى معنى مفاخرة ، ولو كانت لفظــة المفاخرة للمفاعلة بين اثنين دون افتخر ، وافتخار ، ويجــوز فتح الميم وكسر الخاء جمع مفخر أى فخر فيمنع من الصرف ، ويجوز صرفه للبناء على القول بجــواز صرف مفــاعل ســعة ، وضرورة لا لضرورة ، لأن الوزن يقبل تنوينه وعــدم تنوينه بناء على أنّ الضرورة ما لا مندوحة للشــاعر عنه ، وهو مذهب الناظم وفيها مبحث طويل ذكرته فى النحــو .

وفى كثير من النسخ لمــا لمبدى اسم فاعل أبدى يبدى رباعيــاً بمعنى أظهر يظهر ، ومفاخر (حَ) بفتح الميم وكسر الخاء وهو جمــع مفخر بفتح الميم والخــاء ، وتتابعت الإضــافات فى قوله : داعى لزوم انكســار العين ، بأن لم ينــون داعى وتتابعهما لا يخرج الكــلام عن الفصاحة ، وقــد وقع فى التنزيل قال الله تعالى : (مثل دأب قوم نوح) وقال : (ذكر رحمة ربك عبده) .

وزعم بعضهم أنه مخرج للكلام عن الفصاحة ، ويردّه وقوعه فى التنزيل ، ويردّه أيضــا أنه إن ثقل اللفظ بسبب تتابعها على اللســان فمخرج عن الفصاحة ، وهو نوع من التنافر ، وإن لم يثقل فلا يخــل بالفصاحة كما فى البيت والتنزيل ، فإنه لا ثقل فيهما فبطــل تــوهمه أن تتابع الإضافات مخرج عن الفصاحة ، وبطل جعله تتابعهما نوعاً مخرجا

عن الفصـــاحة غير نوع التنافر ، هــذا ما يظهر لى ، وما ذكره الناظم من أن قلى مفتوح العين لغـــة مشهورة ، وكـــذا ما ذكره من أنه يائى اللام ، وفيه لغـــة بكسر عينه كرضى ، ولغـــة بأنه واوى اللام فلا يقو ، كدعا يدعو ، وقـــد مر ذلك •

فعلى أنه يائى اللام كما فى البيت يكتب بالياء ، ويوجـــد فى جميع النسخ بالألف فى البيت موافقة للإلفات ، أو آخر الأبيات قبل وبعـــد ، وقياسه كتبه بالياء وعلى أنه واوى اللام يكتب بالألف •

تتمـــة :

قال صـــاحب تحقيق المقـــال : سـمع خاصـمته فانـــا أخصـمه بالكسر ، أى مع كونه للمغالبة ، وكونه خالياً من موجب الكسر الذى هو كون الفـــاء واواً وكـــون العـــين أو اللام يـــاء ، قـــال : ويأبى ذلك البصريون ا • هـ •

قلت : وجه الكسر الرجوع للاصل ، بل الابقاء عليه ، لأن أصـــل مضـــارع فعل بالفتح يفعِل بالكسر ، ويخصم مضارع خصم بالفتح ، ويفهم من قـــوله ويأبى ذلك البصريون أن الكوفيين مثلا يجيزون قياس ذلك الكسر لوروده ، فيجوز عندهم كسر عين مضارع فعـــل بالفتح الدال على الغلبة رجوعا لأصـــله ، بل بقاء عليه ، وعلى هـــذا النمط فقد يجوز أيضـــا فتح عين مضارع فعل بالكسر الدال عليهـــا ، وإبقاء ضـــم عين المضـــارع المضموم من فعل بالفتح أو بالضـــم بدون تجـــديد ضم آخر للغلبة لسماع البقاء على الأصـــل ، ولو فى نوع واحـــد ، وهو المضـــارع الذى حقـــه الكسر لولا المبالغـــة ، ومعنى منع البصريين لذلك الكسر منعُ القياس عليه لقلة وروده •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية على مثلهـــا فى قوله والمضـــارع إلخ ، أو على فعلية هى قوله : يجاء به ، ولا يقال

اذا جعلت خبراً ففيها رابط ، وليس فى المعطوفة عليها رابط ، لأنا نقول : الإشارة بمنزلة الرابط ، أو ال نائبة عن الضمير أو محذوف اى ؛ وهذا الحكم المذكور له قد بذلا إلخ •

وها حرف تنبيه مبنى على سكون الألف ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على سكون الألف ، والحكم بدل من ذا أو بيان له ، وقد اشتهر فى مثل ذلك جوازها وجواز النعت ، وقد بسطت ذلك فى النحو •

وقد حرف تحقيق ، وبذل فعل ماض مبنى للمفعول ، ونائبه مستتر فيه جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط بعضها ، وهو الضمير المستتر ، ولما جار ومجرور متعلق ببذل إن لم تجعل اللام زائدة ، وإن جعلت زائدة ، وما مفعول ثان لبذلا ، والأول هو النائب فلا تعلق كذا قيل ، والحق عندى انه إن جعلنا بذل من باب أعطى وأعملناه عمله ، وجعلنا اللام زائدة فالمفعول الأول هو ما ، لأن ما بذ مفاخر هو الآخذ بالمدّ ، وكسر الخاء تأخر عن الثانى ، والثانى هو النائب المأخوذ لعدم التباس الأول بالثانى ، كما نقول : أعطيت درهماً زيداً ، فزيداً هو الأول ودرهما الثانى ، وإنما ناب المفعول الثانى لعدم اللبس وهو مذهب الناظم ، وفى ذلك خلاف مذكور فى النحو •

وما موصول اسمى واقع على المضارع ، أو نكرة موصوفة واقعة عليه ، لا يقال : إن الذى أعطى الضم هو عين المضارع لا جملته ، لأنا نقول : اذا أعطيت عينه الضم فقد أعطى هو الضم ، لأن العين بعضه كما تقول ضربت زيداً مع أنك ضربت بعضه لا كله ، ولك مع هذا أن تقدر المضاف ، أى لعين ما لبذّ مفاخر الى عين المضارع الذى لبذّ مفاخر ، ولا تقع ما على العين إلا بتقدير مضاف فى قوله : لبذّ أى لعين التى لذى بذّ مفاخر ، وذو بذ المفاخر هو المضارع ، والإضافة قد تكون الأدنى ملابسة ، ولبذّ متعلق بمحذوف ، وذاك

المحــذوف هو وفاعله المستتر فيه أو فى قوله لبذ صــلة ما أو صفتها ، أى ما ثبت لبذ ومفاخر مضــاف اليه •

وهــذه النسخة أولى لكونها أدل على المقصــود من نســخ لمــا لمبذى مَفاخِرَ ، ومن نسخ لمــا يدل على فخــر ، وفى وقوع ما على العين أو المضــارع على النسختين ما فيه على نسخة لمــا لبذ ، والواو واو الحال ، وصاحبها ضــمير الاستقرار ، والرابط الواو ، وهاء له أو للعطف على جملة ثبت التى هى صــلة ما أوصــفتها عطف فعلية جامد فعلها ، على فعلية متصرف فعلها وهو جائز قطعاً ، والرابط فيها هاء له ، وليس فعل ماض على الصــحيح ، وفيه خــلاف بسطته فى النحو •

وله متعلق بمحــذوف خبر ليس إن قدر اسماً ، وإن قدر فعــلا فخبرها هو وفاعله المستتر فيه ، وداع بكسر العين وبالتنوين اسم ليس مرفوع بضــمة مقدرة على ياء محــذوفة لالتقائها ســاكنة مع التنوين الساكن الأصل داعى بالتنوين ، وضــم الياء نقلت الضــمة على اليــاء فحذفت تلك الضمة ، فبقيت الياء ساكنة ، وبعدها التنوين ســاكناً ، فحذفه الياء ، لأنها الســاكن الأول المعتل دون التنوين ، لأنه الســاكن الثانى الصــحيح ، ولزوم مفعول داع وإن لم ينون داع ثبتت ياؤه ، ويضــاف للزوم •

وانكسار مضــاف اليه ، والعين مضاف اليه ، ونحو خبر لمحذوف ، أى ذلك الذى فيه داعى الكسر هو مثل قلى ، أو مفعــول لمحــذوف ، أى أعنى نحو : قلا أو لا تعط نحو قلى هــذا الحــكم ، لأنه فيه داعى لزوم انكسار العين ، وانكسار مطاوع الكسر أو هو بمعنى الكسر •

وفتح مـا حـرف حـلق غـير أولـه
عن الكسائى فى ذا النـوع قـد حصـلا

يعنى أن الكسائى يفتح عين المضـارع الذى حرف الحلق عينـه أو لامـه ، أو عينـه ولامه حرفا حلق لا فاءه الذى ماضـيه فعـل بالفتح الدال على المغالبة ، وليس فيه داعى الكسر ، فهو يغلب حـكم حرف الحلق وهو الفتح على حـكم المغالبة ، وهو الضم ، وكذلك قال فى الصـحاح .

وقد اختلف البصريون فى نقـل مذهب الكسائى ، فبعضهم نقل أنه يوجب فتح عين المضـارع الدال على الغلبة اذا كان غير أوله ، وهـو عينـه أو لامه حرف حلق قياسا على غيره من المفتوح ، إلا ما سـمع بالضـم ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهـكذا نقل ابن الناظم فى شرح هـذه القصـيدة ، ومنهم من ينقل عنه أنه يجيز فتح العـين فى ذلك قياساً على غيره من المفتوح ، لأجل حرف الحلق أى ويجيز ضـمة أيضا ، لأنه للمغالبة ، ولعـله أجاز الوجهين عند عـدم سماع أحدهما ، أو كان ممن يجيز القياس مع وجـود السماع فى بعض المواضع ، وكذلك نقل عنـه الناظم فى شرح التسهيل .

وكلامه هنا يحتمل النقلين ، وينبغى تخريجه على النقـل الثانى ، لأنه مذهب الناظم فى النقل عنـه ، فتخريج صاحب فتح الأقفال له على وجـوب فتح عين المضـارع ، الذى عينه أو لامه حرف حـلق فى باب الغلبة قياساً على داعى الكسر ، ولسماع الفتح فى أفعال منه ، وعلى أن حرف الحلق مانع الضـم وهو النقل الأول عن الكسائى مما لا ينبغى ، لأنه نقل ابن الناظم عنه ، لا نقل الناظم .

وما تقدم من ترجى أن الكسائى أجاز الضم والفتح فى ذلك ، وإن سمع الضم قياساً على غير باب المغالبة هو ظاهر قوله : فى ذا النوع ، على ما قال صاحب التحقيق .

قال : ويحتمل أن يكون قصره الحكم على النوع ليفيد أن الكسائى إنما يلحق الحكم بالنوع لا بالشخص ، فيفتح ما لم يسمع ضمه ، لا ما سمع ، قال : وإنما يفتح الكسائى اذا خلا من موجب الكسر ككون الفاء واواً ، وكون العين ياء ، لأنه لا تأثير لحرف الحلق فيهما فى باب المغالبة ولا فى غيره اهـ .

ومذهب الجمهور ضم عين المضارع الدال على الغلبة ، ولو كان حرف الحلق لاماً أو عينا ، وحملوا ما سمع بالفتح للحلقى على الشذوذ ، كما سمع الكسر فى أفعال من المغالبة .

وأقول : إنما آثروا داعى الكسر فى باب المغالبة ، فكسروا لأجله ولم يؤثر حرف الحلق فيه فيفتحوا لأجله ، لأن داعى الكسر أقوى من حيث إنه يقدم على جالب الفتح ، وهو حرف الحلق ، فيحكم له اذا اجتمع معه نحو : باع يبيع ، اجتمع داعى الكسر وهو كون العين ياء ، وداعى الفتح وهو كون اللام حرف حلق ؛ فحكم بحكم داعى الكسر فكسرت العين ، ونحو : بغى يبغى اجتمع داعى الكسر وهو كون اللام ياء ، وداعى الفتح وهو كون العين حرف حلق ، فحكم بحكم داعى الكسر فكسرت العين ، إلا اذا سمع الفتح ومن حيث إن جالب الكسر يجر الى المطلوب الذى هو مخالفة حركة عين المضارع لحركة عين الماضى .

بخلاف جالب الفتح ، فإنه يجر الى غير المطلوب ، وهو توافق حركتيهما ، وهو هنا أن تكونا فتحة ، وهاتان الحيثيتان دالتان على أن جالب الكسر أقوى من جالب الفتح ، فحكم له فى باب المغالبة ،

ولم يحكم لجالب الفتح إلا على مذهب الكسائى ، فالحكم له أو أجاز الفتح والضم ، وذلك الخلاف بين الجمهور والكسائى فى مضارع فعَل بالفتح ، الدال على الغلبة الصحيح ، أى الذى ليست فاؤه واواً ولا عينه ولا لامه ياء .

ومثله مضارع فعُل بالضم وفعِل بالكسر فى المغالبة اذا كان صحيحا إن قلنا بمجيئها المغالبة عندهم ، وما نقل عن الكسائى من الفتح صحيح منقول ، نقل السخاوى عن أهل اللغة عن العرب : شاعرنى فشعرته فانا أشعره ، وفاخَرنى ففخرته فأنا أفخره بالفتح .

وحكى أبو زيد عن العرب : شاعرنى فشعرته فأنا أشعره ، وفاخرنى ففخرته فأنا أفخره بالضم ، مع أن العين حرف حلق ، وهو مذهب الجمهور ، ونقل الجوهرىّ : واضأنى فوضأته فأنا أوضئه بالفتح وهو مذهب الكسائى ، قال : وذلك للحلقى .

قال صاحب التحقيق : ولعله علل بذلك تبعاً للكسائى ، ولو تبع غيره لقال : إنه من الشاذ إلا أن يكون علل ما سمع ا . هـ .

قلت : يدل على أنه تبع الكسائى قوله فى حرف الميم فى مادة : خصم خصمه أى بالفتح يخصمه أى بالكسر غلبه وهو شاذ ، فإن فاعَلْته ففعَلْته ، أى بالفتح يرد يفعل منه أى بالكسر الى الضم إن لم يكن عينه حرف حلق ا هـ .

وظاهر هذا أيضاً موافقة نقل ابن الناظم ، من أن حرف الحلق مانع من الضم عند الكسائى ، وما فى قوله : وفتح ما حرف حلق غير أوّله ، واقعة على المضارع ، لأن فتح عين المضارع فتح لامضارع ،

لأنها بعضه أو لتقدير مضاف ، أى وفتح عين ما حرف حلق غير أوله ، ويضعف وقوعها على العين ، أى وفتح العين التى حرف الحلق غير أول لها ، أى غير سابقة لها ، أى غير فاء ، لأن فاء الكلمة قبل عينها .

وكونه غير أوّل لها شامل لأن يكون هو العين نفسها ، أى حرف الحلق عين الكلمة ، وأن يكون آخر الهاء أى بعدها ، أى لاما للكلمة ، لأن لام الكلمة بعد العين ، والمقصود بالعين عين المضارع ، ويكون التذكير حينئذ فى أوّله باعتبار لفظ ما ، أو لجواز تذكير العين على ما مرّ ، وسمى حرف الحلق حرف حلق لأنه يخرج من الحلق ، وهو ستة : الهمزة والحاء والخاء ، والعين والغين والهاء ، يجمعها أوائل كلم هذا البيت :

أترى عين خليلى
هجمت حين غلاى

وهو من مجزوء الرّمل .

هذا مذهب الجمهور ، وهو المراد هنا ، وقيل سبعة السابع الألف ، ونقل عن الخليل وسيبويه ، وروى اللقانى عن الخليل أنها ستة كما هو مذهب الجمهور ، والألف عندهم حرف هواء لا مخرج له ، وليس ذكر الغزى وغيره فى مثل هذا المقام أنها ستة اختياراً لمذهب الجمهور ، كما توهم بل لأنها التى يفتح لها عين الكلمة والألف ، ولو كانت حرف حلق لا يفتح لها على ما مرّ ، وربما شمل الألف ذكرُهُم الهمزة بأن يراد بالهمزة اللينة والألف ، ولا يبعد فى عدّ الألف من حروف الحلق فى مثل هذا المقام أيضاً ، لأنا نقول : محل الفتح ما لم يسمع غيره ، فنحو : أتى سمع كسر مضارعه ، ولو كانت لامه حرف حلق وهو الألف ، فليبق على كسره .

وممن قال بأن الألف للهواء ، أى الخلاء الداخل فى الفم ، حتى لا يكون لهـا حيز محقق شيخ الإسلام .

وممن جعلها من حروف الحلق الشاطبى ، لأن مبدأها مبدأ الحلق ، ثم تمتدّ وتمر على الكل ، وجعلها بعد الهمزة وقبل الهاء ، لأن الثلاثة وإن كانت من مخرج واحـد فهى مرتبة فيـه الهمزة ، ثم الألف ، ثم الهـاء ، والصحيح فى مذهبه أنها بعد الهاء .

وحـكى عن الشاطبى أن الألف حرف هواء لا حرف حلق ، وجعلها سيبويه من مخرج الهمزة ، قيل ومعناه أن مبدأها مبدأ الحلق ، ويمـد على الكل ، أن هـذا معنى قول مكى : الألف حرف يهوى فى الفم حتى ينقطع مخرجه فى الحـلق ، وقول الدانى ، لا معتمد لهـا فى شىء من أجزاء الفم ، قيل : وعليه يحمل قول الشاطبى وغيره الألف من حروف الحـلق .

وخرج بقوله : غير أوّله ، ما حرف الحـلق أوله أى فاؤه ، فإن الكسائى يضـم عينه للمغالبة كالجمهور .

والكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن سليمان بن مرار الأسدى الأهوازى الكوفى ، أحـد القراء السبعة كان إمامـا فى النحو واللغة والقرآن ، ولم يكن له فى الشعر يد ، حتى قيل : ليس من علماء العربية أجهل من الكسائى بالشعر ، أخـذ عن أبى بكر بن عباس وحمزة وغيرهما ، وأخـذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسـم بن سـلام وغيرهما ، وسمى الكسائى لأنه أحرم فى كساء ، وقيل : لأنه كان يتشح ويتخلل فى كساء فى زمـان قراءته على حمزة .

وكان حمزة يقول : اعرضـوا على صاحب الكساء ، وقيل : لأنه دخل الى الكوفة وجاء الى حمزة المذكور ، وهو حمزة الزيات بن حبيب ، وعليه كساء ، وقيل : لأنه كان يصـنعها فى ابتداء أمره ، واجتمع يوماً

بمحمد بن الحسن الحنفى الفقيه فى مجلس الرشيد ، وقال لمحمد : النحو يهدى الى جميع العلوم ، فقال له محمد : ما تقول فيمن سها فى سجود السهو ، هل يسجد مرة أخرى ؟

قال الكسائى : لا .

قال : لماذا ؟

قال : لأن النحاة يقولون : المصغرّ لا يصغرّ .

وقال له : ما تقول فى تعليق الطلاق ؟

قال : لا يصح لأن السيل لا يسبق المطر .

والكسائى شأنه فى الفقه والحديث أرفع من أن يستدل على المسألتين بما ذكر ، ولكن استدل بهما مجاراة لمحمد ، والاستدلال على الثانية لا تعلق له بالنحو إلا بتكلف .

وذكر الخطيب فى تاريخ بغداد : أن هذه الحكاية جرت بين محمدّ المذكور والفراء ، وهما ابنا خالة ، وللكسائى مع سيبويه وأبى محمد الماتريدى مناظرات ومجالس أشهرها قصة العقرب والزنبور ، وله منزلة عند هارون الرشيد ، وكان يعلم هارون الرشيد الأدب ببغداد ، ثم ابنه الأمين ، ولم تكن له زوجة ولا سرّية ، وكتب الى الرشيد :

مازلت مذ صار الأمير معى

عبدى يدى ومطيتى رجلى

فى أبيات ، فأمر له الرشيد بعشرة آلاف درهم ، وجارية حسناء بجميع آلاتها ، وخادم وبرذون بجميع آلاته ، واستوطن بغداد ، وبها مات سنة تسع وثمانين ومائة ، وقيل : مات بالرىّ خرج اليها صحبة هارون الرشيد ، وقيل : مات بطوس سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة .

والإشارة بذا فى قوله : فى ذا النوع الى المضارع الدال على الغلبة بدون داعى الكسر ، والنوع الصنف والضرب والقسم ، وكلها ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدة فى اللغة ، وهو المراد هنا لأن ألفاظ كل فن تحمل على معانيها اللغوية إن لم يكن فى ذلك الفن اصطلاح لها ، فليس المراد بالنوع النوع المنطقى ، وهو ما دل على كل ، ولم يدخل فى الحقيقة وهو ما به يكون الشىء هو ، ولم يخرج عنها ، بل هو مجموع الحقيقة .

ويعرف أيضا بأنه الكلى الذى هو تمام الحقيقة كالإنسان ، فإنه يدل على إفراد وليس بداخل فى الحقيقة وهى الحياة والنطق ، فبهما كان الإنسان إنساناً ، ولا بخارج عنها ، بل هو ما اشتمل على مجموع الحياة والنطق ، والشىء لا يدخل فى بعضه ، كما لا يدخل فى نفسه ، ولا يخرج عن بعضه ، كما لا يخرج عن كله ، فهو صادق على حقيقة واحدة وهى الحياة والنطق بجنسها وفصلها ، فإن الحيوان جنس ، والناطق فصل .

واشتهر تعريفه بأنه ما دل على كثيرين متفقين فى الحقيقة ، مختلفين فى العدد ، فإن الإنسان دال على أفراد أى أصناف كثيرة كالذكر والأنثى ، وكالمجنون والعاقل وغير ذلك ، وحقيقة هذا كله الحيوان الناطق ، واختلف بالعوارض وهى الذكورية والأنوثية ، ومعنى قولهم : مختلفين بالعدد أن أفراده مختلفة بالعوارض والشخصات ، وأفراد النوع أصنافه ، وأفراد الجنس أنواعه ، واختلاف أفراده بالحقيقة كالحيوان فإنه جنس ، وأفراده الإنسان والفرس وغيرهما ، وكل من الإنسان والفرس نوع مخالف للآخر فى الحقيقة ، فإن حقيقة الإنسان الحيوانية والناطقية ، وحقيقة الفرس الحيوانية والصاهلية ، ومعنى كون الصهيل ذاتيا أنه طبع فى الفرس معنى يصهل به ، وإلا فصوت الصهيل عرض خاص .

فأقسام الشيء إن اختلفت حقائقها فهى من تقسيم الجنس الى أنواعه مثل تقسيم الحيوان الى الإنسان والفرس والبعير ، وإن اتفقت فمن تقسيم النوع الى أصنافه كتقسيم الإنسان الى ذكر وأنثى ، وليس المراد بالنوع فى البيت هذا النوع المنطقىّ لما مرّ .

ولو صدق عليه من حيث إن المضارع جنس ، وأنواعه الدال على الغلبة ، وغير الدّال والمبدوّ بالهمزة ، والمبدوّ بغيرها ، كالنون الى غير ذلك كالمفتوح والمضموم والمكسور ، وأصناف الدال على الغلبة مثلا ما فيه حرف الحلق عيناً أو لاما ولم يكن فيه .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الاسمية بعده على مثلها فى قوله : وهذا الحكم إلخ ، وفتح مبتدأ مصدر مضاف الى مفعول ، وهو ما مع حذف فاعله أو استتاره فيه على خلاف ، وما مضاف اليه موصولة اسم أو نكرة موصوفة ، وحرف خبر مقدّم مضاف لحلق ، وغير مبتدأ مضاف لأوّل ، وأوّل مضاف للهاء ، والجملة صلة ما أوصفتها ، والرابط على كل هاء أوله ، أى وفتح عين المضارع الذى حرف حلق إلخ ، أو فتح عين مضارع حرف حلق إلخ .

ولم أجعل حرف مبتدأ أو غير خبره لأن الكلام موضوع فى عين الكلمة أو لامها هى حرف حلق أولا ، ولو صح الابتداء بكل من حيث إن لكل منهما مسوّغا ، فإن غير ولو كانت نكرة مع إضافتها لمعرفة ، وكانت إضافتها لا تفيد تخصيصاً على ما زعموا لكنها تفيد نوع تخصيص غير ذلك التخصيص كاف فى التسويغ .

وكأن أبا يحيى فى جعله حرف مبتدأ أو غير خبره راعى قول ابن هشام : إن المقدم من نكرتين صالحتين للابتداء هو المبتدأ مع أن للبحث فيه مجالا ، وربما جاز على هذا جعل حرف مبتدأ وغير بالنصب ظرفاً خبرياً لإضافته لما يكون ظرفاً ، وهو أوّل .

وعن الكسائى متعلق بحصــلا ، وقدم للوزن والرّوى أولهمــا ، وللحصر أى ما حصــل إلا عن الكسائى باعتبار أن من وافقه معــه أو بعــده ، إنما هو تابع له ، أو أن الحصر إضــافى ، أى عن الكســائى لا عن الجمهور ، وفى ذا جار وهو فى ، ومجرور هو ذا الإشارية المحذوف ألفهــا لالتقاء ساكن مع النون الأولى المقلوبة عن لام أل المدغمة فى نون نوع متعلق بحصــلا ، وقــدم للوزن والرّوى .

والنوع عطف بيان أو بدل على رأى الناظم الذى اختاره اختياراً لا نعت لأنه رأى ابن الحاجب لا رأيه ، ويجيز النعت ، ووجــه كونه بياناً أو بدلا أنه جامد ، ولا يقال إن لشرط البيــان أن يكون أعرف من المبين ، واسم الإشارة أعرف من ذى أل ، لأن البيت المناظم ، والناظم أجاز أن يكون البيان مساويا للمبيَّن فى التعريف ، وأعم وأعرف ، ولو سلمنا اشتراط الأعرفية كما هو مذهب ابن عصــفور الاختيارى ، فللناظم أن يقول أل للحضــور مفيدة مفاد اسم الإشارة من الحضــور ، وتفيد زيادة عليه أن الحاضر من جنس المغالبة الدال على الغلبة ، فذو أل فى مثل هــذا المقام أعرف من اسم الإشــارة ، فلا يرد أن البيــان يكون أعرف ولا بد .

ووجه النعت أن النوع ولو كان جامداً لكنه مؤول بالمشتق ، فلا يرد أن الصحيح المشهور كون النعت مشتقاً أو مؤولا به ، لأن هــذا مؤل به ، وأل (حَ) للعهــد الذكرى ، كأنه قال فى ذا وهو النوع الذى ذكرته وعهدته لك ، ولا دلالة فيه على الحضــور ، واسم الإشارة يدل عليه ، فهو أعرف من النعت ، فلا يرد أن النعت إما مســاو لمنعوته تعريفــا وإما أقــل .

واشترط بعض فى البيان أن يكون مساوياً أو أعمّ فقط ، وإن كان أعرف فزيادة إيضــاح غير واجبة ، وفى ذلك مباحث ذكرتها فى النحو ، وقــد حرف تحقيق ، وحصــل ماض مستتر الفاعل جوازاً ، وقد والجملة خبر المبتدأ الذى هو فتح .

فتح الله لنــا وللمؤمنين بالخــير وختم به ، والله أعلم .

في غير هــذا لدى الحلقي فتحــاً أشـــع
بالاتفــاق كأن صــــيغ من ســـــــألا

إن لم يضــاعف ولم يشــهر بكسرة أو
ضـــم كيبغي وما صرّفت من دخـــــلا

أي المضـــارع الذي عينه أو لامه حرف حلق الذي هو غير دال على المفاخرة ، تفتح عينه باتفاق من الكسائيء وغـيره ، وبشـيوع إن لم يضــاعف ولم يشتهر بكسر أو ضـــم ، وذلك كالمضـــارع المشـتق من مصـدر سأل بسين مهملة ، فهمزة مفتوحة ، وهو يسأل ، لأن حرف الحلق ثقيل فخففوا ما هو فيه عينـاً أو لاما بالفتح في عينه ، فإن حروف الحلق أثقل الحروف لتباعـدها بالقياس الى ســائرها ، والفتح أخف الحركات ففرّ به من ثقل حروف الحلق الذي هو أمر ثابت للمعادلة .

ولا يقال إنه أتى بحرف الحلق الثقيل ايقاوم ثقـله خفة الفتح ، لأن الفتح ليس ثابتاً إلا بعـد ثبوت حرف الحلق كذلك .

قالوا : وقـد يبحث فيه بأنه إنما تحسن المعادلة لو كان المطلوب الذي هو المشروط ، كون العين واللام أحـد حروف الحلق ، فيقـال : لا بد من الفتح ، فيحصـل التعادل فيندفع الثقل ، وتحصـل الخفة أما حيث كان الأمر بالعكس وهو أن المشروط المطـلوب يفصـل بالفتح فلا يضر ترك المعادلة اذ اللازم على تركها غاية الخفـة ، وهو حسن مطلوب ، لا محذور فيه ، فليتأمل قاله ابن قاسم نحو : سأل يسأل ، ودعب يدعب مزح ، وذهب يذهب ، ورعبه يرعبه أفزعه ، وسحبه يسحبه جره على الأرض ، وشعب الإناء يشعبه صـدعه ، وشعبه يشعبه أيضا أصـلح شعبه وأزاله ، وبغته يبغته دخل عليه بغتة ، وبهته يبهته افترى عليه ، وسحت اللحم عن الطعام يسحته قشره .

وبحث عنه يبحث طلبه ، وبعثه يبعثه أثاره ، ولهث يلهث أخرج لســانه عطشاً أو عياء ، وجحده يجحـده أنكره مع ثبوته ، واستعماله بمعنى مطلق النفى مجـاز ، وجهـد يجهـد أى أتى بطاقته ، وسعَد يسعَد ، ولحـده يلحده عمل له لحـداً أو دفنه فيـه ، ولحـد القبر يلحـده وهو شـق داخله عن جانب ، ولحـد عن الحق يلحد مـال عنه ومال عن جانبه ، ومهده يمهده وطأه ، وشحد السكين يشحدها حدّها ، وبحره يبحره شـقه ، وبعر البعير وبعر النوه هاج يبعر •

وبهر القمر الكواكب يبهرها غلب ضـوءه ضـوءها ، وثغر الإناء يثغره ثلمه أى جعل فيه فرجة وجأر يجـأر رفع صـوته بالاستغاثة ، وجهر يجهر ، ودحره يدحره طرده ، وذخره يذخره خبأه ، وذعر يذعر خاف ، وزأر الأسـد يزأر صـات •

وزخر البحر يزخر ، وزغر يزغر ، وزهر يزهر ، وسخره يسخره ، وسخره يسخره قهره ، وسعر النار يسعرها أوقـدها ، وشـغر المكان يشـغر لم يبق به أحـد يحميه ، وشهره يشهره ، وصـهرته الشمس تصـهره أحرقته ، وصهر الشحم أذابه ، وظهر يظهر ، وفخر يفخر ، وقهره يقهره ، ومخرت السفينة تمخر شـقت المـاء ، وسمع لها صوت عند الجرى ، ونحر الجمل ينحره ، ونهر السائل ينهره ، نجسه حقـه ينجسه نقصـه ، ونعشه ينعشه رفعه ، ونهش اللحـم ينهشه عضـه بأضراسه ، وشخص يشخص أرتفـع ، وشخص اليه بصره رفعـه ، وفحص عنه يفحص بحث ، ومحص الذهب بالنـار يمحصـه أخلصـه ممـا يشوبه ، وجهضـه عن الأمر يجهضـه أعجله •

ودحضت رجـله تدحض زلقت ، ونهض ينهض قام ، ونهطه الأمر أعجله ، ورحضـه يرحضـه غسله ، ومحضه يمحضه سقاه الخالص ، وجحظت عينه تجحظ عظمت متعلقها أو ندرت ، ولحظه واليه يلحظ نظر

اليه بلحاظه بكسر اللام وهو مؤخر العين ، وبخع نفسه يبخعها قتلها غمًا ، وزحف اليه يزحف مشى قدماً ، وزحف البعير أعيا ، وسحف رأسه حلقه ، وشعفه الحب بالعين المهملة يشعفه أصاب شعافة قلبه وهى رأسه ، شغفه بالمعجمة يشغفه أصاب شغاف قلبه وهو غلافه ، قرىء فى يوسف بالعين والغين .

ودهق الكأس يدهقها ملأها ، ودهقها أيضا يدهقها أفرغها ، وزهق يزهق ذب ، وزهق السهم أيضا جاوز الهدف ، وسحقه يسحقه دقه ، وصعقته الصاعقة تصعقه أصابته ، ومحقه يمحقه محاه ، ومعكه يمعكه دلكه فى التراب ، وبهله يبهله لعنه ، وبهله رابه ، وبجعله يجعله ، ودغل يدغل أى دخل خائفاً ، وذهله يذهله تركه عمداً وقيل : نسياناً ، وذهل عنه نسيه ، ورحل يرحله ، ورحل بعيره يرحله أيضا جعل فيه الرجل ، وشعل النار يشعلها أو قدها ، وشغله يشغله ، وفعل يفعل ، وجحم النار يجحمها أو قدها فهى جحيم ، وفحمها يفحمها أطفأها وصيرها فحماً ، وذأمه يذأمه حقره ومنه : (اخرج منها مذءوماً) وزحمه يزحمه ، وقمع الإناء يقمعه ملأه فهو مقمع كمكرم ، ولأم الصدع يلأمه ، ورهنه يرهنه ، وشحن الفلك يشحنه ملأه ، ووطمن الحب يطمن .

وظعن عن المكان يظعن ، ولعنه يلعنه ، ومحن الذهب بالنار يمحنه اختبره ، وبدهه الأمر يبدهه فجأه ، وجبهه استقبله بما يكره ، وشدهه شغله ، ونده البعير يندهه زجره ، ونزغ بينهم الشيطان أعاذنا الله منه ينزغ أغرى وأفسد ، ولدغته العقرب والحية تلدغه ، وهطع يهطع أقبل مسرعاً خائفا ، وهرع يهرع أسرع ، وهجع يهجع نام ليلا ، ونفعه ينفعه ، ومنعه يمنعه ، ولمع يلمع ، ولسعته الحية والعقرب تلسعه ، ولدعه يلدعه بمهملتين بالنار كواه ، وقنع يقنع بفتح نونيهما قنوعاً بضم القاف

فهو قانع وقنيع ، ومنـه قولهم : نعـوذ بك اللهم من القنوع ومعناه السؤال والتذلل ، ومنـه : (وأطعموا القانع) .

ويستعمل أيضـا ذلك بمعنى الرّضى بالقسم ، ومنه المثل : خير الغنى القنوع ، وشرّ الفقر الخضوع ، وأما قنع بكسر النون يقنع بفتحها قناعة بفتح القـاف وقنعا بفتحها وفتح النون ، وقنعا بضم القاف وسكون النون فهو قنع بفتح القاف وكسر النون ، وقانع وقنيع وقنوع بفتح القاف فمعناه الرّضى بالقسم ، ومنـه : نسـألك اللهم القناعة ، فقـد علمت أن مضارعيهما جميعا مفتوحة عيناهما أما قنع بالفتح ففتح مضـارعه للحاقى ، وأما قنع بالكسر ففتح مضـارعه لكونه من باب فرح يفرح ، وقـد حفظت قديماً فى زمان الطلب بيتين فى بعض ذلك ، وهمـا :

العبـد حـرّ إن قنـع
والحـر عبـد إن قنـع

فاقنَـع ولا تقنَـع فمـا
شىء يشـين سـوى الطمـع

وهما من الكامل المجزوء بكسر نون قنع الأول وفتح نون الثـانى الأولى بمعنى رضى بالقسـم ، والثـانى بمعنى سأل وتذلل ، واقنع بفتح النون أمر تقنع بفتحها أى أرض بالقسم ، وتقنع بفتح النون أيضا المجزوم بلا بمعنى لا تسأل وتذلل .

وفى رواية الحر عبد إن قنع بفتح النون ، والعبـد حر إن قنـع بكسرها ، ويلزم عليها سـناد التوجيه بين قنـع بالكسر آخر البيت ، وبين الطمـع آخـر البيـت الآخـر ، باختـلاف حـركة ما قبـل الـرّوى المتقيد بالسـكون ، ومثـله التخـالف بضـمة وفتحة مـع

التقييد ، وهما أشد ضعفا من التخالف بضمة وكسرة ، بل لزم إسناد أيضا ، ولو قدم الشطر الثانى ، لأن البيت مقفى ضرعه فلزم توافق العروض والضرب ، وقلع يقلع ، وقطع يقطع ، وقرع يقرع ، وصنع يصنع وطبع يطبع ، وصرعه يصرعه ، وصدعه يصدعه شقه شقا (فاصدع بما تؤمر) أى شق جماعاتهم بالتوحيد ، وافرق به بين الحق والباطل ، وشفعه يشفعه صيره شفعاً ، ومنه أمر بلال أن يشفع الأذان بفتح الياء وسكون الشين وفتح الفاء ، وكونه كيقدس تشديد للمبالغة ، وشفع له يشفع أعانه ومنه : (من يشفع شفاعه) ومثله : ذرع له يذرع ، وشرع فى الشىء يشرع دخل ، وشرعه رفعه ، وسعفه بناصيته يسعفه جذبه بها ، وسطع النور يسطع ظهر وارتفع ، وسجع الحمام يسجع صات ، وزرع يزرع ، وركع يركع ، ورقعه يرقعه ورفعه يرفعه ، وردعه يردعه ، ورتع يرتع ، وذرعه قدره بذراعه ، وذراعه القىء سبقه ، ودفعه يدفعه ، وخنع يخنع ذل أو فجر ، واسم التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان أخنع الأسماء أن يسمى الرجل شاهان شاه » أى ملك الملوك ، يحتمل أن يكون بمعنى أذل أو بمعنى فجر ، وخشعت حواسه وقلبه تخشع ، وخضعت جوارحه تخضع ، وخدعه يخدعه ، وخدع يخدع اختفى كخبع يخبع ، جمعه يجمعه ، وجدعه يجدعه •

وبضعه يبضعه قطعه ، وبضعها يبضعها جامعها ، وبدعه يبدعه أنشأه ، ونضخه ينضخه رشه ، ونضخت العين فار ماؤها ، ونسخه ينسخه ، ومسخه يمسخه ، ولطخه بكذا يلطخه لوثه به ، وشدخ رأسه يشدخه كسره ، وسلخه يسلخه ، ويقال أيضاً يسلخ بالضم ، ورسخ قدمه يرسخ ثبت ، ونفح الطيب ينفح انتشر ، ونفحت الريح هبت ، ونصح الشىء ينصح خلص ، ونصح له أخلص ، ومسحه يمسحه ، ومزح يمزح ، ومدحه يمدحه •

ولمع يلمع ، ولمح يلمح ، ولفحته النار تلفحــه حرقته بحـرها ، وكلح وجهه يكلح عبس ، وكدح يكدح ســعى ، وقرحه يقرحه جرحــه ، وقدح فيــه يقدح ، وقدح على الشاهد ، وغلحه يفلحه شـقه ، وفضحه يفضحه ، وفتحه يفتحه ، وفسح يفسح ، وطمح يطمح ارتفع ، وطفح الإناء يطفح امتلأ ، وطرحه يطرحه ، وضبحت الخيل تضبح صاتت عند العــدو ، وصفح يصفح ، وسنح الظبى والطائر ، ولاك ميامنة ، وسنح يسنح عرض ، وسمح بكذا يسمح جاء به •

وسرحت الماشية تسرح سامت ، وسرحها يسرحها أسامها ، وسبح فى النهر يسبح ، ورشح يرشح ، وذبحه يذبحه ، وجمح الفرس غلب فارسه ، وخرج لعياله كسب ، وجرحه يجــرحه ، وبرح الطائر والظبى ولاك مياسرة ، وبعج بطنه يبعجه شقه ، وبطحه على بطنه يبطحه ، وهدأ يهدأ سكن ، ونســأه ينســأه أخــره ، وملأ يملأه ، وكلاه يكلاه حرسه ، وفقأ العين يفقــأها ، وطرأ عليهـم يطرؤ جاءهم فجــاءة ، وزنأ فى الجبل يزنأ معد ، ورقا الدمع ســكن ، ورفأ الثوب أصلحه ، وذرأه يذرأه فرقه ، ودرأه يدرأه دفعه ، وخلأت الناقة تخلؤ بركت فى حال الســير ، وخسأ الكلب يخسؤ بعـد ، وخسأته طردته ، وخبــأ الشىء يخبأه ستره ، وجفأ يجفأ قذف الجفــاء أى الزبد •

وجسأت نفسه ارتفعت لخــوف ، وجشأ يجشؤ صات من حلقه ، وجزأه يجزئه قسمه أجزاء ، وجزأ به يجــزؤ اكتفى ، وبرىء المريض يبرؤ فى لغة ، وبرأه يبرأه خلقه ، وبدأه يبدأه •

وســواء فى ذلك المتعدى واللازم ، هــذا ويفهم من المقـام أن الفعل الذى يفتح لحرف الحلق هو الثلاثى المفتوح عــين ماضيه ، لأن البــاب للثلاثى ، والكلام فى فعل المفتوح ، وأما الزائد على الثلاثى فلا يؤثر فيــه ، حرف الحلق فمنه ما كسرت عينه كأوقــع يوقــع ، وانتزع ينتزع ، واستقرأ يستقرأ •

ومنـــه ما فتحت عينه لا لأجل حرف الحلق كيتواقع ويتنازع ، لأن وزنه لا يتغير مثل تغير فعـــل بالفتح الذى يأتى مضارعه تـــارة على يفعل بالكسر ، وتارة على يفعل بالضم ، فلا يلزم مستقبله شيئاً واحـــداً فاستجازوا أن يخـــرج منه إلى يفعل بالفتح .

وأما الثلاثى المضموم فلا يؤثر فى مضارعه حرف الحلق ، لأن وزنه لا يتغير كما مر فانظره ، كصبح ويصبح ، وضخم يضخم بضمها .

وأما الثلاثى المكسور فلا يؤثر فيه حـــرف الحلق ، وما الفتح فى مضارعه إلا لتخالف حركته حركة ماضيه على ما مر فى محـــله ، وليس لأجل حرف الحلق ، وفهم من قوله لدى الحلقى أن حرف الحلق اذا كان فاء لا يؤثر ، ووجـــه فهم ذلك منـــه أن أل فى الحلقى لـلعهـد الذكرى ، وهو حرف الحلق فى قوله : وفتح ما حـــرف حلق غير أوله ، فإن حـــرف الحلق الذى هـــو ليس بأول أى بفـــاء هو عـــين الكلمة أو لامهـــا ، ولا يشترط فى العهد الذكرى ذكر للفظ الأول بتمامه على ما هو عليه .

وسواء فى ذلك كان قوله : ادى الحلقى بلام مفتوحة ودال مهملة مفتوحة ، أو بلام مكسورة وذال معجمة مكسورة .

وأما اذا كسرت اللام ، وأعجمت الذال ، وفتحت فتصريح بذلك لأن ذا إشـــارة الى حرف الحلق فى غير أوله ، وإنما لم يؤثر حـــرف الحلق اذا كان أولا أى فاء ، لأنه يسكن فى المضـــارع فى الجمـلة ، والساكن ضعيف لا يوجب فتح ما بعـــده الضعفه بالسكون والفتح ، إنما هو لثقل حـــرف الحلق وهو هنا خفيف بالسكون ، واذا لم يسكن حمل على ما اذا سكن ، أو يقـــال إنه لا يثقل بالتحـــريك لكونه أولا فى الماضى بعد أول فى المضـــارع ، ولذلك لا يؤثر اذا كان عين الكلمة تلزم السكون ، لكونها من ذوات الواو ، كجاع يجـــوع ، أو اليـــاء كبـــاع

يبيع ، أو التضعيف كشح يشح بضم المضارع ، وذلك أن الكلمة قد خفت بالسكون والفتح لكونه ثقيلا بالنسبة اليه يصيرها ثقيلا .

قال صاحب تحقيق المثال : ولم تؤثر حروف الحلق فاءات ، لأنها تسكن فى المضارع ، وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللام .

قال سيبويه : لأن هذا انما هو مثل الإدغام ، والإدغام انما يدخل فيه الأول فى الآخر ، والآخر على حاله ، وتقلب الأول فيدخل فى الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، ويكون الآخر على حاله ؛ وإنما شبه هذا بهذا الضرب من الإدغام ، ولا يتبعون الآخر الأول فى الإدغام ، فعلى هذا يجرى هذا ، ومع هذا أن الذى قبل اللام فتحته اللام حيث قرب جواره منها ، لأن الهمزة وأخواتها لو كن عينات فتحن ، فلما وقع موقعهن الحرف الذى كن يفتحن به لو قرب فتح ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان فى موضع الهمزة لم يحرك ، ولزمه السكون فحالهما فى الفاء واحدة ، كما أن حال هذين فى العين واحدة أ . هـ .

وإنما آثروا حروف الحلق عيناً أو لاما ، لأنها سفلت فى الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذى فى حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والواو والياء ، وكذلك حركوهن اذا كن عينات ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء ، لأنها من الحروف التى ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيز على حدة ، فانما يتناول المرتفع حركة من مرتفع .

وكره أن يتناول للذى سفل حركة من هذا النحو ، هذا ولا فرق بين حرف الحلق الأصلى وحرف الحلق المنقلب عن غيره ، ولم يبين الناظم حروف الحلق إما لاشتهارها ، وإما لأنه قد أضاف الحرف ونسبه للحلق ، فأى حرف خرج من الحلق فهو حرف حلق ، ويظهر مخرج الحرف ظهورا واضحا بأن يسكن وتدخل عليه همزة الوصل ، فحيث انتهى الصوت فهو مخرجه تقول : اب فتجد الشفتين عند السكوت قد انطبقت إحداهما على الأخرى ، أو ينظر اليه ساكنا بعد أى حرف كان .

قال صاحب تحقيق المقال : لا تدخل الألف فى حروف الحلق ، لأنها ساكنة أبداً ، ولأنها هوائية ، ولا تكون فى مثل هذا إلا بدلا من واو أو ياء قال : وحروف الحلق الستة بعضها أقوى من بعض فى استدعاء الفتح ، فالهاء والهمزة أدعى للفتح من غيرهما ، ثم هى مندوحة كذلك أ . هـ .

ونص السعد أن الهمزة مخرجها من أقصى الحلق أسفل ، وفوقها الهاء الى جهة الفم ، وفوق الهاء الغين المهملة ، وفوق العين الحاء المهملة ، وفوق الحاء الغين المعجمة ، وفوق الغين الخاء المعجمة .

قلت : هذا لا يفيد تعين المخرج فى غير الهمزة ، وقد ذكروا أن الهمزة والهاء من أقصى الحلق ، أى والهاء بعد الهمزة والعين والحاء المهملتان من وسطه ، أى والهاء بعد العين والغين والخاء المعجمتين من آخره ، والخاء بعد الغين .

قال فى الدرر اللوامع :

فالهاء والهمزة ثم الألف

وآخر الحلق جميعا تعرف

قال شارحها قيل : موضع الثلاثة واحد ، وقيل : الهاء أبعد مخرجا وبعدها الهمزة ، وبعد الهمزة الألف على ترتيبها فى البيت ، وقيل : ان الهمزة هى المتقدمة ، ثم الهاء ، ثم الألف ، وهو مذهب الشاطبى ، وقيل : ان مخرج الألف على حسب مخارج الحروف ، إلا أن مستقره الحلق ، ولذلك يقال : الهاوى أ . هـ .

قال فيها :

والعين من وسطه والحاء
والغين من آخره والخاء

قال شارحها : قيل : العين والحاء المهملتان موضعهما واحد ، وقيل : الحاء بعد العين بيسير ، وكذلك الخلاف بين العين والخاء المعجمتين ، قيل : من موضع ، وقيل : الخاء بعد الغين بيسير ، وأول الحلق مما يلى منه الفم ، وآخره مما يلى البطن ، لأن وضع الحلق على الانتصاب ، ولا يؤثر حرف الحلق فى المعتل العين ، لأن الفتح للتخفيف ، وحرف العلة ساكن ، والسكون أخف من الفتح ، وعبارة التسهيل أن الضم يلتزم فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقيا أ . هـ

وهى توهم تأثير الحلقى فى الأجوف ، وصوابه أن يقول : والضم فيما عينه واو مطلقا أو لامه واو وليست عينه حلقية .

وأما المعتل اللام فيؤثر فيه حرف الحلق كما هو ظاهر من عبارة التسهيل ، وعلله صاحب التحقيق بأن العين قبله متحركة ، فيخفف الكلمة بحركة خفيفة وهى الفتحة ، ولا يؤثر فى واوى الفاء فانظر ما مر فى ذلك ، بل قيل ظاهر اقتصار الناظم هنا على استثناء

المضاعف ، والمشهور بكسر أو ضم أن الحلقى يؤثر فى غير ذلك مطلقا ، ولو كان فيه داعى الكسر ككونه واوى الفاء كوعـد يعد ، وكـونه فائى العين كباع يبيع ، وكـونه يائى اللام كبغى يبغى ، أو داعى الضـم ككونه واوى العين أو اللام كدعا يدعو ، وفاح يفوح ، وأن قيـاس ذلك كله الفتح ما لم يشهر بكسرة ، أو ضم وتمثيله فى النسخ المشهورة ببيعى يدل على ذلك .

ويجـاب : باخراج ذلك بما مر فى النظـم من اطلاق كسر واوى الفـاء ، ويائى العين أو اللام ، واطـلاق ضم واوى العين أو اللام عن التقييد بعـدم حرف الحلق ، وهذا أولى من أن يجـاب بأن واوى الفاء يؤثر فيه حـرف الحلق لاما كوضـع يضع ، ووقع يقع ، وشـذ خـلاف الفتح فيه .

ويؤثر عينا لما لامه ياء كسعى يسعى ، وشذ ما خالفه ، وانهمـا داخلان فى اطـلاق قوله : فى غير هذا لدى الحلقى الخ ، ولا يؤثر اذا كان عيناً للواوى الفاء أو لاما ليائى العين ، أو لاما لمـا عينه واو وعينا لمـا لامه واو .

ووجه الأولوية أن هـذه الأربعـة واردة فى هذا الجـواب على اطـلاق هذا البيت فيما يقال ، وإرادته ما قبـل هـذه الأربعـة دون الأربعة لا تدفع الإيراد ، لأن الإرادة لا تدفع الايراد على الصـواب إلا بقرينة ظاهرة ، وقد مر عن بعض أن إطـلاق التسهيل يـدل على كسر واوى الفاء الحلقى العين ، وان اطـلاق النظم مخالف له هنـا ، وأن حلقى اللام منه مفتوح على اطـلاق النظم هنا مخالف لإطـلاق التسهيل ، وأن حلقى اللام اليائى العـين مكسور على اطـلاقه دون اطلاق النظم هنا ، وان شرط كسر يائى اللام أن لا تكون عينه حـرف حلق على تصريح التسهيل ، واطلاق النظم هنا .

وشذ بغى يبغى ، ونعى ينعى ، وأن واوى العين لا أثر لحرف الحلق لاما فيه ، وشرط ذلك فى التسهيل ، وهو ظاهر اطلاق النظم هنا ، وكذا فيما لامه واو أن غالب مؤاده مضمومة ، وقد سبق ما فى ذلك .

ولنا أيضا أن نقول : الاشارة بذا فى قوله : فى غير هذا الخ الى جميع ما تقدم لا على باب المغالبة فقط ، اى أشع الفتح لأجل الحلقى فى غير واوى الفاء ويائى العين أو اللام ، وغير المضاعف ، وغير واوى العين واللام ، وغير الدال على المفاخرة ، واشتراط عدم المضاعفة فى قوله : ان لم يضاعف ، ولو كان تكرارا للاشارة اليه مع غيره بذا لكنه يغتفر احتياطا وتأكيداً ، لأن من الناس من جعل الحلقى مؤثراً فيه .

حكى سيبويه عن يونس عن العرب : كع يكع ، ويفهم من قوله لدى الحلقى حيث علق الحكم بالحلقى ، أن الحلقى سبب موجب لافتح ، وليس كذلك لوجود الضم والكسر مع وجود الحلقى فى كثير ، بل الحلقى شرط للفتح ، فلا يوجد الفتح بدونه وبدون شذوذ ، ولا يمنع عدم وجود الفتح فى الحلقى .

ويشير الى ذلك قوله فى التسهيل : ولا تفتح عين مضارع فعل دون شذوذ ان لم تكن هى أو اللام حلقية ، وذلك أنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، والسبب يلزم من وجوده الوجود ، فلا يرد علينا ما لم يفتح من الحلقى ، بل هو من تداخل اللغات ، أو من الشذوذ كنحب ينحب بكسر المضارع ، ودخل يدخل .

ويجاب : بأن قوله : لدى الحلقى بلدى ، بمعنى عند ، أو بذى

بمعنى صاحب ، أو بذا الإشارية ، ولو أفهم على الأول والثانى تعليلا ، وصرح به على الثالث ، لكن تعليل غير موجب ، وأفهم قول : أشع بالاتفاق ، إنما ورد بدون فتح شاذ ، وذلك أن الحلقى إما مفتوح العين فى المضارع كالماضى كسأل يسأل وهو القياس ، وإما مشهور كسر عينه كيبغى أو ضمها كيدخل كما رأيت فى النظم •

وإما وارد بالكسر والضم على الشذوذ : ككعب ثدى الجارية يكعب ويكعب ، ومهرها ويمهرها ويمهُرها ، ونغض ينغض وينغُض ، ونخر ينخر وينخُر ، ونعم ينعم وينعُم ، وورد فتحة كما مر ، ونغم ينغم وينغم •

وإما وارد بالكسر والضم شذوذاً ، والفتح قياسا كنعم المذكور ، ونغب ريقه ينغَبه وينغِبه ، ونحث العود ينحَته وينحِته وينحُته ، وجنح اليه يجنح ويجنح ويجنُح ، ومخطه يمخطه ويمخُطه ، ونبع الماء ينبَع وينبِع وينبُع ، ومثله نبغ بالمعجمة •

وصبَغه يصبَغه ويصبِغه ويصبُغه ، وبغمت الظبية تبغَم وتبغِم وتبغُم ، ورجح يرجَح ويرجِح ويرجُح ، ودبغ يدبَغ ويدبِغ ويدبُغ ، ونهَق ينهَق وينهِق وينهُق ، ونحل ينحَل وينحِل وينحُل ، وهنأ الجمل يهنأه ويهنِؤه ويهنُؤه ، ولغى يلغى ويلغِى ويلغُو ، ومحا يمحَا ويمحى ويمحو ، وسحا الطين يسحاه ويسحيه ويسحوه إلى غير ذلك •

وإما وارد بالضم شذوذاً والفتح قياساً ، ومثل له فى بغية

الآمـال : شحَب يشحَب ويشحُب ، وفيـه لغـة بضـم المـاضى والمضـارع ، وصلح يصلَح ويصلُح ، وفرغ يفرغ ويفرُغ ، وجنح يجنح ويجنُح ، وهو أتـه كسر أيضـا ، ومضـع يمضَع ويمضُع ، ومخَض يمخَض ويمخُض ، وسـلح يسلَح ويسلُح ، ورعف يرعَف ويرعُف ، ونعس ينعَس وينعُس ، ورعدت السماء ترعَد وترعُد ، وبرأ من المرض يبرَؤ ويبرُؤ .

قال السيرافى : لم يأت مما لامه همزة على فعـل بالفتح يفعـل بالضم إلا برأ يبرؤ ، والحق أن مثله هنأ يهنأ ويهنؤ ، وقرأ يقرأ ويقرؤ قاله فى بغية الآمال .

وقـد مر غـير ذلك ، ومن ذلك شخب يشخَب ويشخُب بالفتح والضم ، ونهب ينهَب وينهُب ، وفيه لغة : نهب بالكسر ينهب بالفتح ، وملح المـاء يملَح ويملُح ، وفيه لغة : ملح يملح بضمهما ، وسلخ يسلَخ ويسلُخ ، وطبخ يطبَخ ويطبُخ ، ورعد الرعد يرعد ويرعد ، ونهد الثدى ينهَد وينهُد ، وفغرفاه يفغَره ، ويفغُره ، وسـعط الـدواء يسعَطه ويسعُطه ، ومخط السهم يمخَط ويمخُط ، ونخش ينخَش وينخُش ، وطلع سن الصبى ، وطلع النخـل خرج طلعه يطلَع ويطلُع ، وهمت عينه تهمع وتهمُع ، ودمغه يدمغَه ويدمغُه ، وفى رعف مع ما مر لغـة بضم ماضيه ومضارعه ، ولغة بكسر ما فيه فتح ، ومضارعه ، وكحـل عينه يكحَلها ويكحُلها ، ونحـل جسمه ينحـل وينحُل ، وهو كسره أيضا وفيه لغـة بضم الماضى والمضارع ، ولغـة بكسر الماضى وفتح المضـارع .

وطعنه يطعنه ويطعنه بالرمح أو بالقــول ، وطعن فى السن كذلك ، ودخنت النــار تدخَن وتدخُن ، ومهنه يمهنه ويمهنه .

ومثـل صاحب التحقيق بمحا يمحــو ويمحــا ، وقــد مر يمحى أيضــا .

وإما وارد بالفتح قياســا ، والكسر شذوذاً ومثل لــه صاحــب التحقيق بمنح يمنَح ويمنـح ، وكذا فى بغية الآمـال ، وزاد صاحب بغيــة الآمال : زأر الأســد يزأر ويزئرُ ، وهنأ يهنأ ويهنىء أعطى ، وشحج البغــل يشحج ويشحج ، وشـهق الرجــل يشهَق ويشهِق ، ورضـع يرضَع ويرضِع ، ونطح ينطح وينطح ، ونبح ينبح وينبح ، ومثل ذلك نعــب الغراب ينعَب وينعِب ، ونبح الكلب والظبى والتيس ينبح وينبح ، وقد مر .

ونزح عن مكانه ونزح المــاء ينزح وينزح ، ونكح ينكح وينكح ، ورضخ له بسهم يرضخ ويرضخ أعطــاه ، وأصــله العطاء القليــل ؛ ورضخ الشىء دقه ، ونعق بغنمه ينعق وينعق ، ونغق الغراب ينغق وينغق بمعجمة ، وسحل البغــل والحمــار يسحلان ويسحلان ، وصهل الفرس يصهل ويصــهل ، ونأم الظبى ينأم وينئم صات ، ونهــم إبله ينهمها وينهمها ، ونكه ينكه وينكه .

وإما وارد بالضــم فقط كقعــد يقعُد ، وإمــا وارد بالكسر فقط كرجع يرجع ، وهذان داخــلان فى ما شــهر بضــم أو كسر ، وقــد علمت مما مر فى بعض الأمثلة أن الحلقى الماضى إما مفتــوح العــين

كمنع يمنع ، وإما مفتوحه ومضمومه كشحَب يشحَب بفتحها وشحُب يشحُب بضمهما •

وملح المـاء يملح بفتحهما ، وملح يملُح بضمهما ، وصبأ يصـبؤ بفتحهما ، وصبأ يصبؤ بضمهما ، خـرج من دين الى دين ، ونشأ ينشأ بضمهما شـب ، وصلَح يصلَح بفتحهمـا ، وصلُح يصلُح بضمهما ، وشعر يشعر بفتحهما وضمهما •

ومحلت الأرض تمحل بفتحهما وضمهما ، وشأم يشـأم بفتحهما وضمهما •

وإما مفتوحة ومكسورة : كحنأ عليه يحنأ بفتحهما ، وحنىء بالكسر يحنـأ بالفتح ، وزرأه يزرأه بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضـارع نقصـه ، وشنأه يشنأه بفتحهما وكسر الماضى وفتح المضـارع ، وفجأه يفجأه بفتحهما وبكسر الماضى ، وفتح المضـارع ولطـأ يلطـأ بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضـارع وشغبه ويشغبه بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضارع ، وقرح الفرس ونحوه يقرح بفتحهما وبكسر الماضى وفتح المضارع ، وربخت المرأة تربخ بفتحهما وبكسر الماضى ، وفتح المضارع ، ودخر يدخر بمهملة فمعجمة بفتحهما وكسر الماضى وفتح المضارع •

وهـكذا تعس الماشى ونهس اللحـم بالمهملة ، وجهش ورعش ، ومخضت المرأة ، وشحط وقحط ، وجـرع المـاء ، ودمعت عينـه ، وكرع فى المـاء ، وزهقت نفسه أو الباطل أو السهم ، ونهكته الحمى ، وقحل العـود ، وجهمه وأبه وعمـه ونقه بفتح الماضى وبكسر وبفتح مضـارعه مطلقا •

وإما مفتوح ومكسور ومضموم ، ومضارع المفتوح والمكسور مفتوح ، مضارع المضموم مضموم كمرأ الطعام يمرؤ بفتحهما ، ومرىء بالكسر يمرأ بالفتح ومرؤ يمرؤ بضمهما ، وكذا لغب الماشى ورجح الميزان ، وزهد فى الشىء ، وبرع الرجل ، ورأف ورعف ونحل جسمه ، ورعن وسخن ، وأما نعم فمن باب فرح ونصر وضرب ، فيكسر الماضى مع فتح المضارع ، ويفتح مع ضمه أو كسره ، وأما رضع الصبى فمن باب فرح وضرب يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، ويفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأما نهق الحمار فمن باب ضرب وسمع يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، ويكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، وفهم من قول التسهيل لا تفتح عين مضارع فعل دون شذوذ إن لم تكن هى أو اللام حلقية أن هناك ما شذ بالفتح دون حرف الحلق ، ولم يذكر هو وكثير سوى أبى يأبى .

وزاد صاحب بغية الآمال : جبى الماء يجبى وقلى يقلى وسلا يسلا وشجا يشجا ، قال : وسمع فيها مجيئها على القياس إلا أبى يأبى فإنه متفق على فتح ماضيه ومضارعه .

قلت : لم يتفقوا على ذلك ، بل فيه أبى بالكسر كما مر فانظره

وأقول أيضا ذلك من تداخل اللغات وهو مقيس فيما يظهر ، لأن من استعمله لم يخرج من كلام العرب غايته أنه نطق بماض على لغة ، وبمضارعه على لغة ، كما أجاز الفقهاء للمكلف فى غير باب الأحكام مثل الطهارة والصلاة أن يأخذ بقولين فأكثر فى مسألة ، تارة يأخذ

بذا وتارة بذاك وتارة بذلك ، بـل زعم بعضهم أن كل فعـل ذكر فى القاموس أنه من باب منع ، وليس فيـه حـرف الحلق ، فهـو بـاب تداخل اللغتين أو اللغـات .

وأما مثل قولك : هلك كضرب وعلم ، ومنع وركن ، كنصر وعلم ، ومنع وقنط كنصر وضرب وكرم وفرح ، ومنع وحسب وهاتان اللغتـان عى الجمع بين اللغتين ، يعنى قوله : وحسب فظاهر .

وحكى الجوهرى عن أبى زيد : ركن يركن بفتحهما ، وجعـله من تداخل اللغتين ، ويحصل بالتداخل أمثلة كثيرة ، وتتولد به اللغات مثل : هلك فإن فيـه ثلاث لغـات : فتح الماضى وكسر المضـارع ، وعكس هذا ، وفتحهما ، فاذا أخذ مضارع كل واحـدة مع ماضيها زادت لغات أى ما هـو كلغة أخـرى ، وفى الحقيقة لم يزد شىء ، ولكن لا يقـال : بأن المضـارع المفتـوح مضـارع للمفتوح بدون حلقى إلا بدليـل ، فلا يدعى أن يهلك بالفتح مضـارع للغـة هلك بالفتح إلا بدليـل ، لأن جعله مضارعا لهلك بالكسر هو الأصل فافهم .

وقوله : بالاتفاق هو بكسر لام أل لالتقـاء الساكنين لا لنقـل من همزة اتفـاق ، لأنهـا محذوفة لفظا لا تثبت فى الدرج حتى تنقـل حركتها ، وهكذا فى مثل ذلك ، فنطق بعض فى مثل ذلك باللام سـاكنة ، وبالهمزة مكسـورة لحن فى الوصـل ، وقبيح فى الوقف .

وقوله : صيغ من سألا ، أى من مصدر سأل أو المراد أخـذ من سأل لا اشتق منـه وباب الأخـذ أوسع ، وقد مـر ذلك فى قولـه :

فى المبنى من فعــلا ، وقد وعدتك أن أتكلم على الخــلاف فى الأصــل المشــتق منــه .

وفهم من قوله : ان لم يضاعف أنه ان ضــوعف لم يؤثر فيــه حــرف الحــلق ، بل ان كان لازمــا فقياســه الكسر ، أو متعــديا فالضــم .

وفهم من قوله : ولم يشهر الخ أنه ان شهر بالكسر فهو على الكسر كبغى يبغى ، وبه مثل فى النظــم ، ونعى ينعى ، وقــد ســبق الكلام عليهمــا ، ونضحه بالمــاء ينضحه ، ونتفــه ينتفــه نزعــه ، وشخر بمعجمتين يشخر صات من حلقه وأنفــه ، ورجع يرجع ، ونزعه ينزعه ، ورضع يرضع ، ومر أنه يكسر ماضيه أيضــا ، ويفتح مضارعه ، ومثله نهق وسغب ، وان شهر بالضم فهو عليــه كيدخــل الذى صرفته من دخل أى أخــذته منــه ، أو حولته أو اشتققته من مصــدره ، وصرخ يصرخ ، ونفخ ينفخ ، وقعــد يقعــد ، وأخــذه يأخــذه ، وطلعــت الشمس تطلع ، وبزغت تبزغ ، وبلغ يبلغ ، وسبغ الثوب يسبغ ، وسعل يسعل ، ونحله ينحله ، ونخل الدقيق ينخــله ، وزعم يزعم ، وقحمــه يقحم دخل بلا تفكر ، ولحم الفضة يلحمها .

وقوله : كيبغ مثال لمــا اشتهر بالكسر .

وقوله : وما صرفت من دخلا مثال لمــا اشتهر بالضم ، ففى ذلك تلفيف ونشر مرتبــان ، وذلك هــو ما فى أكثر النســخ ، وفى بعضــها كيهنى وما صرفت من دخــلا بالتمثيل بيهنى بكسر النــون اشتهاراً ، وسهل همزته أو سكنها للضرورة ، ومعناه يعطى ، وجاء فيــه الفتح قياسا ، وما يهنو الجمل أى يطلبــه بالقطران فاليفتح والضــم ، وفى حديث ابن مسعود رضى الله عنه : « لأن أزاحم جملا قد هنىء بقطران أحب الى أن أزاحم امرأة عطرة » .

تنبيهـات :

الأول : قد علمت أنه كلما سـفل حرف الحـلق كان الفتح لـه ألزم ؛ لأن الفتح من الألف ، وهى أقرب الى حروف الحلق من الـواو واليـاء ، فالضم مع الهمزة كبرأ يبرؤ ، والكسر كهنأ يهنىء أقـل ، لأن الهمزة أقصى الحروف وأشـدها سفولا .

قال صاحب التحقيق : وكذلك الهاء لأنه ليس فى السـنة الأحرف أقرب الى الهمزة منهـا ، وإنما الألف بينهما هذا كلام سيبويه وحسبك به بيـاناً أ هـ .

الثانى : مثل غير واحـد من شراح التسهيل لمـا جاء بالكسر من الحلقى : بجـاء يجىء ، ولمـا جـاء بالضم بساء يسـوء وهـذا فى نفسه صحيح ، ولكنه بطل من بحيث تمثيلهم به لقول التسهيل وقـد يجىء ذو الحلقى غيره بكسر أو ضم ، لأن الحلقى لا يؤثر فى يائى العين وواويها كذا لصاحب تحقيق المقال بزيادة ايضـاح منى .

وأقول : لا يبطل إلا تمثيله بجـاء يجىء ، لأن صاحب التسـهيل صرح بأن يائى العين لا يؤثر فيه الحلقى ، وأما تمثيله بسـاء يسـوء فلا يبطل ، فإنما هو مجاراة للتسهيل ، لأنه نص فيه على تأثير الحـلقى فى معتـل العين بالواو فافهم .

الثالث : تقديم توجيه ضم باب قال يقول ، وباب دعا يدعـو وباب المغالبة ، وباب المضاعف المتعدى ، وتوجيه كسر باب باع يبيع ، ورمى يرمى ، ووعـد يعد ، والمضاعف اللازم ، وتوجيه فتح الحلقى .

ونقول : لمـا لم يكن فى باب ضرب ونصر وجه يرجح ضم عـين مضارعه ، ولا كسرها ، كان القياس جواز ضمها وكسرها لاستوائهمـا ،

ولكن سماع الكسر فى مضارعات نحــو : ضرب مانع من اجــازة الضم قياساً وبالعكس فى مضارعات نحو : نصر ، ولذا جاز الوجهــان فيما لم يسمع بضم ولا بكسر ، واذا سمعا جميعا جازا •

الإعــراب : فى غير متعلق بأشع ، وقدم للوزن ، وكذا لدى بفتح اللام والدال المهملة ، وهى ظرف بمعنى عند هذا أشهر النسخ ، وفى بعضها لذى بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة أى لصاحب ، والحلقى مضاف اليه ، وكذا اذا مضاف اليــه غير فصلت بينهمــا هاء التنبيه ، والحلقى على النسخة الأولى نعت لمحذوف ، أى لدى الحــرف الحلقى ، وهذا ولى من تقدير لدى المضــارع الحلقى ، وعلى الثانية يتمين تقدير المنعــوت لفظ الحــرف ، وذى واقعة على المضارع أى للمضارع الذى هو صاحب الحرف الحلقى ، وفى نسخة لذا بكسر اللام جــارة ، وفتح الذال معجمة هى مع الألف المحذوفة اسم اشــارة ، والحلقى نعــت أو بدل أو بيــان من ذا ، وهــو فى الحقيقة نعت لمحــذوف أى لهــذا الحــرف الحلقى ، ولا يصح هذه النسخة الثالثة إلا أن تــكون اللام للتعليل قاله صاحب التحقيق •

قلت : ويجــوز أن تكون بمعنى عندى ، أى عنــد هذا الحــرف الحلقى ، ويجــوز أن تكون للتعدية فيشــار بذا الى المضــارع ، أى أشع فتحــا لهذا المضــارع الحلقى ، أى لذى فيه حــرف الحلق ، وأن تــكون بمعنى فى أى أشعه فى المضــارع هذا الحلقى وغير ذلك •

وتجوز هذه الأوجــه على النسخة الثانية غير التعليل ، والمقصــود بالمضارع المشار اليــه بهذا على النسخة الثانية ، والمضارع المنعــوت بالحلقى فى الأولى والثالثة مضارع فعل المفتوح المتكلم فيه ، والاستثناء فى قوله : فى غير هذا باق على حاله على كل نســخة ، وتقــدير وذا فى

قوله : فى غير هذا اشـــارة الى مضـــارع المفـــاخرة ، أو الى جميـــع ما مـــر .

وفتحا مفعول به لأشع ، وقـــدم للحصر والـــوزن وأشـــع فعـــل أم مستتر الفاعل وجـــوبا ، والجمـــلة مستأنفة ، وبالاتفـــاق متعلق به ، أو بمحذوف نعت لفتحـــا ، كما يجـــوز فى لدى أو لذا ، وفى قوله فى غير أن يتعـــلق بمحذوف حـــال من فتحـــا ، ولو كان نـــكرة لتســـويغ التقديم على ما فى محـــله .

وكآت متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أى وذلك ثابت كآت ، وعلامة الجـــر كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين .

وصيغ ماض مبنى للمفعـــول ، ونائبه مستتر فيـــه جوازاً والجملة نعت لآت إن قلنـــا بتغلب الاسمية عليـــه ، وان قلنـــا ببقـــاء وصفيته فالجمـــلة نعت ثان لمحـــذوف ، أو حـــال منه بنـــاء على جواز الحـــال جملة ماضوية مصرفا ، فعلها مجـــردة ، وآت نعت أول أى كمضـــارع آت صيغ من ســـألا ، أو الجملة حـــال من مســـتتر آت ومن ســـألا متعلق بصيغ أو بآت على التنـــازع ان بقى آت على وصفيته ، وإلا تعلق بصيغ لا غير ، والواضح تغلب الاسمية لأن المراد به المضـــارع الذى للمحـــال أو للاستقبال أو للماضى ، وليس المـــراد الوصـــف بالإتيان .

وان حرف شرط ، ولم حرف نفى وجـــزم وقلب معنى المضـــارع ماضيا ، ويضاعف مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم ، والجملة فى محل جزم بأن ، وليس من باب التنازع خـــلافا لبعض ، لأن ان تطلب الفعل منفيا بلم لا مثبتا ، فلا تتـــازع مع لم ، وقـــد أطلت الكلام على ذلك ، وكان الجزم بلم لأنهـــا أشـــد اتصالا به ، ولأنهـــا لا تدخـــل الا على المضـــارع فهى أخص به ، ونائب يضاعف مستتر جوازاً ، وإنما حـــذف

جواب ان مع كون الشرط مضارعا ، لأنه مقرون بثم ، ولم ترد المضارع كالماضى أو للضرورة ، ودليل الجواب أشمع .

وقال الكوفيون والمبرد : ان دليل الجواب هو الجواب ، فجملة أشمع على الأول وهو الصحيح ، ومذهب الناظم لا محل لها لأنها مستأنفة ، وعلى الثانى فى محل جزم على الجوابية ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، والواو عاطفة ، ولم جازمة نافية قالبة معنى المضارع ماضيا ، ويشهر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم مستتر النائب ، معطوفة جملته على جملة لم يضاعف ، ولا محل للجملتين ، لأن لم طلبت الفعل فقط ، وان طلبت لم والفعل وبكسرة متعلق بيشهر أو بمحذوف حال من ضمير يشهر ، وكسرة ممنوع الصرف للوزن فهو مفتوح التاء أو مكسورها بدون تنوين ، وان نون وكسر تنوينه وحذفت همزة أو للضرورة صح الوزن أيضا وضم معطوف بأو على كسرة .

وكيبغ متعلق بيشهر أو بمحذوف نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى اشتهاراً ثابتا كاشتهار يبغى ، وما صرفت من دخلا أو خبر لمحذوف ، أى وذلك ثابت كيبغ أو الكاف اسم مضاف ليبغى نعتاً لمصدر محذوف ، أو خبر لمحذوف .

وعلامة جر يبغى فتحة مقدرة على الياء صار من قبيل الأسماء المنقوصة ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وما معطوف بالواو على يبغى موصولة اسم أو نكرة موصوفة .

وصرفت فعل ماض ، وفاعل صلة ما أوصفتها ، والرابط محذوف أى وما صرفته ، ومن دخلا متعلق بالفعل وألف لدى الظرفية أو ذا الإشارية ، وياء ذى بمعنى صاحب حذفتا لالتقاء الساكنين كما علمت .

فايدة مختصرة : فى عند ولدى ، أما عند فمثلثة العين والكسر أكثر ، وهى ظرف لمكان الحضور الحسى وللمعنوى كثير ، أو للزمان قليل ، والنظم يحتمل المكان الاعتبارى والزمان ، وقول الناظم : عند اسم للحضور على حذف مضاف أى لمكان الحضور ، أو النسبة لأدنى ملابسة ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بمن أو بارادة لفظها ، وتكون عمدة وفضلة ، وجرها بمن كثير ، وهى معربة ملازمة للاضافة لغير الجملة .

وتكون ظرفا للأعيان والمعانى ، وتقول : عندى مال ، وان كان غائبا ، وجرها بإلى لحن ، وتكون اسم فعل بمعنى خذ قليلا ، ومثلها لدى فيما ذكر إلا أنها لا تجر بمن ولا بغيرها ، ولا تكون ظرفا لامعانى ، ولا تقول لدى مال إلا إن حضر ، ولامها مفتوحة ، وقيل هما بمعنى واحد إلا فى لامها ، فانها مفتوحة ، ومثلها لدن بفتح اللام مع تثليث الدال وضمها ، والنون مفتوحة ، وفتح اللام مع سكون الدال ، والنون مكسورة أو مع تثليثها ، والنون محذوفة وتسكن النون أيضا حيث لم تسكن الدال .

وبسطتها فى غير هذا إلا أنها لا تكون لمبدأ الغايات ، كما تكون له عند ولدى ، وأن الغالب جرها بمن ، وأنها مبنية لما بسطته فى محله ، وأعربها قيس وقيل : ان فتحت اللام وضمت الدال وثبتت النون ، وأنها تجوز اضافتها للجملة ، وأنها قد لا تضاف ولا تقع إلا فضلة ، ولا تكون اسم فعل ، وقيل : ان لدى مبنية وعن بعضهم أنها تكون ظرفا للمعانى ندوراً ، وقيل قياسا فصيحا ، وقيل : لدى لغة فى لدن .

عــين المضــــارع من فعلت حيث خــلا
من جالــب الفتح كالمبنى من عتـــــلا

فاكسر أو اضــمم اذا تعيــين بعضهما
لفقــــد شــهرة أو داع قـد اعــترلا

أى اكسر أو اضمم على الســواء عين مضــارع فعل بفتح العين اذا خــلا من جالب الفتح ، وهو حــرف الحلق عينا او لاما ، ولم يتعق الكسر لفقــد شهرته وداعيه ، وهو كون الفــاء واوا ، وكــون العــين أو اللام ياء ، والتضعيف مع اللزوم ، ولم يتعين الضــم لفقد شــهرته وداعيه ، وهو المضاعفة مع التعـدى ، وكــون العــين أو اللام واوا ، المفاخرة كلفظ عتــل ، فانه خــال من جالب الفتح ، وجالب الكسر وجالب الضم ، ومن الشــهرة ، لأنه فى نفســه غير مشــهور ، قليـل وروده من كلام العرب ، فضــلا عن شهرة ضمه أو كسره فانه ولو ورد بالكسر أو بالضم ، لكن لا بشــهرة فيجــوز فى مضارعه الضم والكسر ، وبهما قرىء : (خــذوه فاعتلوه) بكسر التاء وضمها وتخفيف اللام ، هذا مذهب الناظم هنا ، وفى الكافية والتسهيل ، وعليــه صاحب القاموس ، تبعــا لأبى زيد وجمــاعة .

قال أثــير الدين فى شرح التســهيل : وما قاله أى ابن مالك فى الشهرة ليس بجيد ، بل الأولى أن يقال : ان لم ينقــل أحد الأمرين فيطلق التخيير بانتفــاء النقــل ، والذى نختــاره هــو أن التخيير لا يــكون إلا عند انتفاء النقل كما قلنا أ . هـ

وهو قول ثان وهو قول أئمة اللغــة وينسبه صاحب التحقيق عن أبى زيد ، قال : وهــو الصــواب فالسماع عنــد هؤلاء مانع من التخيير مطلقا ، ســواء ســمع بشهرة أو بدونهــا ، وعلى الأول المــانع منــه

الشهرة لا مطلق السماع ، وقد يقال : مراد الناظم بالشهرة مطلق السماع استعمالا للخاص فى العام قال صاحب بغية الآمل : ويريدون بمجاوزة المشاهير أن يرد عليك فعل لا تعرف مضارعه ، كيف هو بعد البحث عنه فى مظانه ، فلا تجده ، ومجاوزة المشاهير ليست لكل إنسان ، وإنما هى بعد حفظ المشهورات ، فلا يأتى من لم يدرس الكتب ، ولا اعتنى بالمحفوظ فيقول : قد عدمت السماع فيختار فى اللفظة يفعل بالضم ، أو يفعل بالكسر ، ليس له ذلك .

وقال ابن عصفور بجواز الضم والكسر ، ولو اشتهر أحدهما فقط ، ولم يسمع الآخر أو سمع على غير شهرة ، هذا ما فسر به بعضهم عبارته وهو قول ثالث ، وعليه فيجوز فى يضرب الضم مع أنه لم يسمع إلا الكسر ، وفى يقتل الكسر مع أنه لم يسمع إلا الضم .

قلنا : هو باطل ، لأنه قياس فى معرض النص ، فلا يلتفت اليه .

وقال بعضهم : أراد ابن عصفور بجواز الضم والكسر سمعا أو لم يسمع إلا أحدهما جوازهما مع عدم شهرة أحدهما ، أما اذا اشتهر أحدهما فهو المتعين فيرجع الى المذهب الأول .

وقال ابن جنى : اذا انتفى سماع أحدهما وجب الكسر ، لأن الباب للمخالفة ، فكما أن ما كسر ماضيه بابه أن يفتح مضارعه فكذلك ما فتح ماضيه بابه أن يكسر مضارعه ، وهو قول رابع .

قل فى بغية الآمال : اذا عرف أن الماضى على وزن فعل بفتح العين ، ولم يعرف المضارع فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر ، لأنه أكثر والكسرة أخف من الضمة ، وكذا قال أبو عمرو المطرز حاكيا عن الفراء اذا

أشكل عليك يفعل بالضم أو يفعل بالكسر ، فتب على يفعل بالكسر ، فانه الباب عندهم ، والمختار الأول .

قال أبو عمر اسحاق بن صالح الجرمى : سمعت أبا عبيدة يروى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : سمعت الضم والكسر فى عامة هذا الباب ، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين إما على الضم فقط كقولك يقتل ويخرج ، وإما على الكسر فقط نحو قولك : يضرب فهذا الذى اقتصر على وجه واحد فيه لا بد فيه من السماع ، ومراده بأبى عبيدة ، أبو عبيدة الوهبى الأباضى من أصحابنا رحمه الله ورضى عنه ، وهو من العلماء المتقنين وترجمته مبسوطة فى السير ، ويكفى ما قاله الشمينى فى حاشيته المغنى أنه لم يكن أعلم منه فى الخوارج ، ولا فى غيرهم .

وقول صاحب فتح الأقفال : إنه تتبع مواد الصحاح والقاموس ، ولم ير مادة من هذا القسم إلا منصوصا على ضبطها بضم أو كسر أو بهما ، وأنه لم يظهر ما هو الذى يجوز فيه الوجهان قياسا عند عدم سماع أحدهما سهو وقصور ، فان صاحب القاموس قد تتبع وتفحص فى ذلك فضبط كل كلمة لم تشتهر بضم أو كسر بالضم والكسر ، وخلطها بما اشتهر ، ولم ينبه على عدم الشهرة ، وأن من ذلك عتل فان مضارعه لم يشتهر بضم أو كسر ، ولم يسمع أحدهما أو سمع بدون شهرة فنجيز فيه الآخر وهو بمثناة فوق ، ومعناه دفعه بتعنف .

ويفهم من قوله : اذا تعين بعضهما الخ أن ما شهر بكسر يكسر ، أو بضم يضم ، وأن ما فيه داعى الضم يضم ، وهو كونه متعديا مضاعفا ، أو واوى العين أو اللام ، أو دالا على الغلبة ، وأن ما فيه داعى الكسر يكسر ، وهو كونه واوى الفاء أو يائى العين أو اللام ، أو مضاعفا لازما .

كمـا أفهم قوله حيث خلا من جانب الفتح أنه إن لم يخل من جانبه وهو حرف الحلق يفتح ، فأما المشهور بكسرة فى المضـارع فنحـو : جـدبه : وخصبت الأرض ، وفيه لغـة بكسر الماضى وفتح المضارع ، وضربه وعضـبه ، وغصـبه ، وغلبه وقصـبه بالصـاد المهمـلة أى قطعه ، وقضبه بالضـاد المعجمة كذلك ، وكذب وكسب ، ونصبه وألته أنقصـه ، وكبته ردّه ، وكمته ومره ، ولفته صرفه عن وجهه ، ونصت وجلده ، وحرد عليه وحقـد ، ويقال بفتح المضـارع فيهما وكسر الماضى أيضـا ، ورفده وسفد الذكر على الأنثى ، وصـغده أوثقـه ، وعضَد الشجرة قطعها ، وعقـده وفقده ، وقصـده ونضـده جعل بعضا على بعض ، وحيده وحنذه شواه ، ونبذه وأسرّه وأصره عطفه ، وبشرَت به سررت ويقال أيضا بكسر الماضى وفتح المضارع ، وتبره دقه وحفرت أسنانه تأكلت ، ويقال بكسر الماضى وفتح المضـارع وحفر الأرض .

وحقر ذل ويقال أيضـا بضـم الماضى والمضارع ، وخسر ويقال أيضـا بكسر الماضى وفتح المضـارع ، وحظر فى مشيه تمايل وزفر وسفر كشف ، وصبر على البلاء وصـبره حبسه ، وعذره قبل عذره ، وعصره وعفـره وعقره ، وعكر الريح كثر غبـاره ، وكسره وكشر عن أسنانه ، وهـدر البعير ، وهصر الغصن عطفه وكسره من غـير إبانة ، وجنز الميت ستره ، وخبز الخبز وعجز ويقال بكسر ماضـيه وفتـح مضـارعه .

وغرز الإبرة وقفز ، وكنز الذهب ونبزه نتفه بأطراف أصـابعه ، وجلس وحبسه ، وشمس اليوم ، ويقال بكسره وفتح مضـارعه أيضـا وعبس وعكسه ، وغرس الشجرة وغطس فى المـاء ، وفرسـه قتـله ، وقبس ناراً ، وقرس البرد ، ويقال بكسر الماضى وفتح المضارع ، وكنس الظبى دخل كناسـه ، ولبس عليه الأمر وحمشت ساقه ، ويقال أيضـا بضـم الماضى والمضـارع .

وخدشه وخرشه وخمشه ، وغطش الليل أظـلم وفتشه ، ونقش الشوكة استخرجها ، وحرص ويقال أيضـاً بكسره وفتح مضـارعه ، وغمصـه عابه ويقال أيضـاً بكسره ، وفتح مضـارعه ، وقلص الظـل انقبض ، وقنص الصـيد وخفضـه ، وربضت الشاة ، وعرض له كذا ويقال بكسره ، وفتح مضارعه وقبضـه وفرضـه ، وحبط ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وخبط البعير وخلطه ، وضرط وعبطه ، ويقـال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه •

وغمطه حقره ، وقسط جار ونشطه جـذبه ، ولفظه ويقال أيضـا بكسره وفتح مضارعه ، وحذفه رمى به ، وحرف لعياله كسب ، وحرفه عن وجهه صرفه الى حرفه أى جانبه ، وحنف أى مـال واستقام ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه •

وخسف القمر كسف ، وخسف الشيء انخرق ، وخسفه خرقه ، وخصـف الورق خطفه ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ، وذرف سـال ، وصـدف أعرض ، وصرفه وطرف طرفه أغمضـه ، وعرفه ، وعرفت نفسـه أنصرفت ، وعصـفت الريح ، وعطف وعلفها وقذفه رماه بالحجارة ، وعصف الغصن أى هصره •

وقصـف العود كسره وأبانه وسمع له صـوت ، وقطف الثمرة ، وكسفت الشمس وكشفه ، ونزف المـاء نزحه ، ونزف بنفسه أى عـدم وانقضى ، ونسف البناء نقضـه من أصله ، وحذق فى الصنعة مهر فيها ، ويقال أيضـا بكسر الماضى وفتح المضـارع ، وحدق به طاف ، وحلق شعره ، وخرق الثوب ، وسرق وطفق ، ويقال أيضـا بكسر الفـاء وفتح المضـارع •

وعتق العبد ، وفلقه شـقه ، ولفقـه خاطه ، ومزقه ونطق ه ونزق وهرق عند الغضـب ، ويقال أيضـا بكسره وفتح المضارع ، وكذا

فى أفك بمعنى كذب ، وأفكه صرفه ، وسبكه أذابه ، وشبك أصابعه وملكه حواه وملك على قومه ، وملك العجين أتقن عجنه ، وهتك الستر وهلك ، ويقال بكسره وفتح مضارعه ، وحمله وعذل ، وعزله ، وغزل القطن وغسله ، وفتله وفصله ، وقزل تعارج ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وقصله قطعه ، وقفل الشجر يبس شديداً ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، وكبله قيده ، ونثل كنانته صب ما فيها ، ونزل بالمكان ، وهتلت السماء وهطلت وهمات ، وهزل فى كلامه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه وكذا فى ثلمه ، وجرم وجرمه قطعه ، وجرم الحكم أمضاه وحتمه ، وحسمه قطعه ، وحطمه كسره ، وختمه وختم عليه ، وخضمه أكله رطباً أو بأقصى الأضراس عكس القضم ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه .

وصرمه وظلمه ، وعزم عليه ، وعزم الأمر نفسه ، وعزم عليه بالله أقسم ، وعصم القربة جعل لها عصاماً ، وفصمه كقصمه أو هو بالفاء فى الرطب ، وبالقاف فى اليابس .

وفطم الرضيع وقسمه وقلمه ، وكظم غيظه ، وكظم البعير أمسك عن الجرة ، وكلمه جرحه ، ولثمه قبله ، ويقال أيضاً بكسره وفتح مضارعه ، ولطمه ونظمه وهدمه ، وهزمه وهشمه كسره كهصمه بالمهملة ، وهضمه أذله أكله ، ويتم الصبى ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه وبضمهما .

ودفنه وصفن الفرس قام على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وعمن أقام ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وغبنه وفننه وكفنه ، ونتن ريحه ، ويقال أيضاً بضمه وضم مضارعه ، وهدن سكن فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مكسور العين باشتهار .

وأما ما اشتهر بالضم فى مضارعه فنحو : ثقبه بالمثلثة أو بالنون

خرقه ، وحجبه وسلبه ، وخطب ورتب ثبت ، ورسب فى المـاء أغاص ، ويقال أيضـاً بضمة وضـم مضـارعه ، ورقبه ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ، وسكب المـاء ونكبه صـبه ، وطلبه وعقبه خلفه ، وعزب أى غاب ، وكتب ، وندبه فى الأمر ، وندب الميت ، ونصب المـاء نقص ، ونكب عن الطريق ، ويقال أيضـاً بكسره وفتح مضارعه •

وهرب وثبت ، وخفت سكن ، وسكت وصمت ، وغلت فى حسـابه وقنت ، ونبت البقـل ونكت فى الأرض طعنها ، وحـدث ويضـم مع مضـارعه اذا ذكر مع قـدم لتناسب ، ومكث ويقال أيضـا بضـمه مع مضـارعه •

ونبث القبر ونبشـه بمعنى ، وخرج ودرج ورتج البـاب أغلقه ، وعوج فى سلم ، وفرجه فتحه ، ومرجه خلطه كمزجه ، ومسجه ومشجه ، وبرد المـاء ، ويقال أيضـاً بضـمه مع مضارعه ، وخضد الغصن كسره ، وخـلد وخمدت النار ، ويقال بكسره وفتح مضـارعه ، ورشد ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه •

ورصده وحرصه ، ورقـد وركد ، وسـجد وسرد الدرع نسجها ، وسرد الحـديث تابعه ، وسمد رفع رأسـه متحيراً ، أو سند فى الجبل صـعد ، وشرده ، وصـمد وطرده وعبـده وعضـده وعمـده أقامه ، وعمـد له قصده ، وقصد فى أمره اعتدل ، وكسد المتاع ، ويقال أيضـا بضـمه مع مضـارعه ، وكنده كفر بنعمته ، ولبد بالأرض مثلا لصق ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه •

ومجد ويقال أيضـاً بضـمه مع مضارعه ، ومسد الحبـل فتله ، ونشد الضـالة سأل عنها أو عرفها ، ونشدتك الله ، ونقـد الدراهم ، وهجـد ، وهمدت النار طفئت ، وهمدت الأرض ماتت ، وهلده قطعـه ،

ونفـد السهم خرج طرفه من الرمية ، وبكره سـبقه ، وبذر الحب فرقه كبزره ، وبسر وجهه عبس ، وبشره سرّه بخبر ، وبضره شـقه ، وبكر اليه أتاه بكرة .

وتجر وثبر هلك ، وثمرت الشجرة ، وجبر العظمُ وجبرته أكرهته ، وحبره ستره ، وحجزه وحظره ، ودبر ودثر ، وذكره وزجره وسبر الجرح اختبر غوره ، وستره ، وسجر التنور أحماه ، وسجر النهر ملأه ، وسطر الكتاب خطـه ، وسقرته الشمس أحرقته ، وسمر لم ينم ليلا ، وشجر اعترض ، وشطره قسـمه ، وشـكره وشمر ذيله ، وصبر طعامه جعله صـبرة ، وعبر الوادى قطعه عرضـاً ، والعبر الجـانب

وعبر الرؤيا ، وعبر الدراهم نظركم وزنها ، وعثر اطلع ، وعثر المال أخـذ عشره ، وعمر ، وغبر مكث أو ذهب ، وقـذره استقذره ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ، وقسره وقصر عليـه ، وقصر عنـه ، وقصرها حبسها ، وقصر الثوب غسـله ، وقطر المـاء ، وقفـر أثره ، وكفـر بالله ، ومطرتهم السماء ، ومكر ونـدر ، ونشرت الريح هبّت ، ونشر الميت انبعث ، ونشره بعثه ، ونصره ، ونضر الله وجهه نعمه ، ونظر اليه وفيه ، ونظر غريمه أمهله .

وهجره وهجر فى كلامه ، وبرز خرج الى البراز بالفتح أى الفضاء ، وحرزه كحرسه ، وعجزت المرأة صـارت عجوزاً ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه ، ونجـز الوعـد انقضى ، ويقال أيضـا بكسره وفتح مضـارعه .

ودرس ودرسه عفا وأعفاه ، ودرس الحنطة ، وركسه قلبه كنكسه ، ورمسه كتمه وأخفاه ، وقدس طهر ، ومكسه حقه نقصـه ، وملس ويقال أيضـا بضـمه مع مضـارعه .

وفرشه ونجش الصيدَ أثاره من مكانه ، وجلبه ونفش الصوف شعثه بأصابعه وفرقه ، وخرصه وحرزه وقدره وخلص صار خالصاً ، وخلص اليه وصل ، وخلص منه فصل ، وربص به انتظر ، ورقص وقرصته النملة ، ونقص الشيء ونقصه ، ونكص رجع عن الخير ، وركض وغمض خفى ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، وغمض عنه سامحه ونبض العرق تحرك ، ونفض الثوب وبسطه وثبطه عن الأمر ، وسرط الطعام ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه •

وضبطه وفرط قبلهم تقدم ، وقشطه وكشطه ، ولقطه وجرفه كنسه ، وخرف الثمار خبأها ، وخلف فم الصائم ، وخلف بعد أصحابه ، وخلفه ناب عنه ، ورجف تحرك ، وردفه تبعه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وزلف وسلف مضى ، وقرف لعياله كسب ، ولطف به ، ونشف العرق ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه •

ونكف ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وبرق البصر تحير ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وبرق لمع ، وبزق وبسق وبصق ، وبسق النخل طال ، ورتق الثوب رقعه وفتقه خرقه ، ورزقه أنفق عليه ، ورشقه ورمقه بعينه نظر اليه اختلاساً ، وزلقت قدمه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وسلقه بالنار غلاه ، وبالكلام آذاه ، وشرقت الشمس ، وصدق فى الحديث وصدقه الحديث ، وصفقَ وصفقه ، وصفق الباب ردّه ، وطرقه أتاه ليلا ، وطرقه ضربه بالمطرقة ، وعرق العظم سلمت ما عليه من اللحم •

وفَرَقَ بينهما فصل ، ومرق السهم خرج من الرمية ، ونسق الكلام نظمه ، ونفقت السلعة ، ونفقت الدابة ماتت ، وبرك جثا ، وتركه ودلكه مسحه ، ودلكت الشمس زالت ، ودلكت رجله زلقت ، وربكه خلطه كعبكه ، وسمك البناء رفعه ، وعركه دلكه ، وفرك الثوب حكه ،

وفرك الشيء فكه ، ونسك ، ويقال أيضاً بضمه مع مضارعه ، وأكله وأمله ، وبذله شقه ، وسبله لزمه أشد اللزوم ، وبطل وبقل النبات ، وحصل وخمل ، ودبل النبات ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، ومثله عبل أى ضخم ، ورمل فى مشيه ، وشمله عمه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه •

وصقل السيف وطبل بالطبل ، وعذله لامه ، وغفل ، ومحلت يده نفطت من عمل ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وكذا فضل أى زاد ، وقتله وكفله ومطله ، ومقله فى الماء غمسه ، وفصل السهم ونفله أعطاه ، ونقله وحكم عليه ، وحلم فى نومه ورجمه ، ورسمه كرقمه ، وركمه ، وعجمه وعجم العود عضه ليختبر صلابته ، وكتمه ، ونجم الزهر طلع ، وهجم عليه ، وبطن خفى •

وحرنت الدابة وقفت عن الجرى ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، وحزنه وحسن وجهه ، ويقال أيضا بضمه مع مضارعه ، وحضن الصبى ، وخزن المال ، وضمنه حرزه ، وقدره كخمنه ، وركن اليه ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وسجنه ، وسفنت الريح هبت على وجه الأرض ، ويقال أيضا بكسره وفتح مضارعه ، وسكن الدار ذلك الفقر ، ويضم أيضاً مع مضارعه ، وشطن بعد وقطن أقام كمدن ، وحرن على الشيء تعوده ، فهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها مضموم العين ، وسمعت أفعال كثيرة بالضم والكسر فى مضارعها مما خلا من جالب الفتح وداعى الضم والكسر : كجلب ، وحلب اللبن وخلبه بمخلبه ، وخدعه ، وعتب عليه لامه ، وكثبه بالمثلثة صبه ، ونسبه ورفته دقه ، وسبت نام كثيراً وسلت قطع أنفه ، وسمت حسنت سمته أى سيرته ، وحرت اللحم مزقه ، وحرث الأرض ، وفرث الكرش ، ونفث فيه ، ونكث العهد والحبل ، وحلج القطن ، وخدجت الناقة ألقت ولدها قبل التمام ، وفلج بحجته ، ونسج الثوب وحسده ، وحشد •

وضمد الجرح ، وغمد السيف ، وأبر النخل لقحه ، وأثر الحديث نقله عن غيره ، وأجره على عمله ، وأطره عطفه ، وبطر الجرح شقه ، وجزره قطعه ، وجزر البحر حسر ، وحدر نزل بسرعة ، وحزره قدره ، وحسره كشفه ، وحسر البعير انقطع ، وحشرهم جمعهم ، وحصره ضيق عليه أو عرف مقداره ، وختر عنه ، وخطر بباله ، وخفره أجاره ، وذبره كتبه ، وزبره الحاكم انتهره ، وزمر بالمزمار ، وسفر بينهم أصلح ، وسمره بالمسمار ، وصدر رجع ، وعسر غريمه طلبه على عسره ، وغدر وفتر عزمه ، وفسره كشفه ، وفطره شقه ، وقبر الميت ، وقتر عليه رزقه ضاق ٠

وقشره سلته ، ونثره فرقه ، ونذر على نفسه وعد على شرط ، ونشر الخبر أفشاه ، ونفر الظبي شرد كاستنفر ، وهدر دمه أبطله ، وهدر هو بطل ، وحجز وحزز الخف ، وركز ورمز ولمز ، ونشز وهمزه ، وبجس الماء شقه ، وحدس وخنس ، ودرس الكتاب ، ورفسه برجله ، وغطس ، وعنست الجارية جاوزت حد التزوج ، ويكسر فيفتح مضارعه ، وقمسه فى الماء غوّصه وقمس هو غاص ، ولمسه ٠

وبطش به وجرش الحب دقه غير ناعم ، وعرش بنى عريشاً ، ونفشت الغنم انتشرت ، ورفضه تركه ، وعرض العود مده عرضاً ، وعرض المتاع عليه ، وخرط الورق ، وربطه ، وسمط الجدى نتف صوفه بالماء الحار وشرط عليه كذا ، وشرطه الحجام ، وقسط أى عدل ، وقمط شد يديه ورجليه ، وقنط يئس ويضم الماضى والمضارع أيضاً ، ويكسر الماضى ويفتح المضارع أيضاً ٠

ونبط البئر استخرج ماءها ، وهبط ، ورسف فى قيده ، ورشفه مصه ، ويكسر الماضى ويفتح المضارع ، وعطف وغرف ، وقطف قارب خطوه ، وكنف الإبل آواها الى حظيرة ، ونطف الماء سال ، وخرق الرجل

كذب ، وأبق العبد هرب ، ويكسر ماضيه فيفتح مضارعه ، ودفق الماء ، ودرق الطائر سلح ، وسبقه ، وفسق ، وحبكه أحكم شده ، وعكه مضغه وفتك به ، وأفل النجم ، وتبله قطعه ، وبذل المال ، وتفل بصق ، وجبله على كذا طبعه ، وجدل الحبل وحظله منعه ، وخذله خدعه ، وسدل شعره أرخاه ، وشمل الناقة غطى ضرعها ، وعتله جره بعنف ، وعضلها منعها التزويج .

وعقل الشيء فهمه أو شده أو وداه ، وعقل عنه أدى جنايته ، وعكل عليه التبس ، وقبل من السفر ، وكفل به ، ويكسر ماضيه فيفتح مضارعه ، ونسل مشى سريعاً ، ونكل عنه رجع ، وجثم الطائر لزم مكانه ، وجذمه بالمعجمتين قطعه ، وجزم على الحرف وقف ، وحجمه الحجام ، وحشمه أسمعه ما يكره ، وخدمه الخادم ، وسجمت العين الدمع أسالته ، وعتم بالإبل أبطأ بحلبها الى العتمة ، وعتم الماء تغير وأسن ، ويكسران فيفتح مضارعهما .

وختن الولد ، ورسن الدابة جعل لها رسناً ، وعطن الإبل صرفها الى عطنها ، وعجن الدقيق وعدن بالمكان أقام ، وعلن الأمر ظهر ، وغير ذلك ، وهذه كلها أفعال ماضيات مفتوحة العين ، ومضارعها يجوز ضم عينه وكسرها لو رودهما باشتهار هذا .

واعلم أن فعل المفتوح الذى ليس بحلقى قد يشاركه الضم فى مادة واحدة ، فتكون المادة مفتوحة ومضمومة ، ومضارعهما جميعاً مضموم : كرسب فى الماء ، ومكث ، وبرد الماء ، وجمد المائع وكسد المتاع ، ومجد الرجل ، وعجزت المرأة ، وملس الشيء ، وغمض وضعف ، ونسك وذبل النبات ، وعبل ، وحرنت الدابة ، وحسن وجهه ، وسكن فهو مسكين بضم عين الماضى وفتحها ، وضم المضارع مطلقاً .

وقـد يشاركه الكسر فتكون المـادة الواحدة مفتوحة ومكسورة ، ومضـارع المفتوحة مضموم ، ومضارع المكسورة مفتوح : كسغب أى جـاع ، ونكب أى مـال ، وخمدت النار ، ورشد اهتدى ، ولبد لزق ، وقـدره نفر منه ، ونجز الوعـد ، وسرط الطعام ، وردفه ، ونشـف الثوب العرق ، ونكف تكبر وبرق البصر دهش ولم يبصر .

وزلقت قدمه ، وشملهم عمهم ، وفضـل زاد ، وغجلت يـده ، وركن اليه ، وسـفنت الريح هبت على وجـه الأرض ، ومنه سـميت السفينة ، وكمن له اختفى .

وقـد يشاركه الضم فتكون المـادة الواحـدة مفتوحة ومضمومة ، ومضـارع المفتوحة مكسور ، ومضـارع المضمومة مضـموم : كحقر الرجل ، وحمشت ساقه ، ونتن ريحـه .

وقـد يشاركه الكسر فتكون المـادة الواحدة مفتوحة ، ومضارعه مكسور ، ومكسورة ، ومضـارعها مفتوح : كخصب المكان ، وحرد عليه ، وحقـد ، وبشرت به ، وحفرت أسنانه ، وخسر وعجز ضـعف ، وشمس اليوم اشتدت شمسه ، وقرس البرد اشـتدّ ، وحرص ، وغمصـه بالصـاد المهملة ، وعرض له ، وحبط عمله ، وغبطه وغمطه بالطاء المهملة استحقره ، ولفظـه من فيه رمى به ، وحنف وخطف ، وجدق وطـق ، ونزق خفّ عند الغضب ، وأفك كذب وهلك وقزل ، وقذل الشجر ، وهزل فى الكـلام ، وثلم الإناء ، وخضـم الشىء ، ولثم فاها قبـله ، ويتم الصبىّ وعمن .

وقـد يشاركه الضـم والكسر فتكون المـادة الواحـدة مفتوحة ومضـارعها مضـموم ، ومضـمومة ومضـارعها مضـموم أيضـا ، ومكسورة ومضارعها مفتوح : كنقب ورفث فى كلامه ، وعند عن الطريق

وعن الحقّ ، وآمرّ صار أميراً ، وعمر المال بنفسه صار عامراً ، وقذر صار قذراً ، وكدر صار كدراً ، ومضر اللبن صار حامضاً ، ونظر وجهه ولونه ، والغصن نعم وحسن ، وخمص بطنه خمصاً بالضم خلا ، وبغض صار بغيضاً ، ورفق به ، وسفل ضدّ علا ، وعقمت المرأة .

وقد يشاركه الضم والكسر ، مع أن المادة المفتوحة مضموم مضارعها ومكسور ، والمضمومة مضموم مضارعها ، والمكسورة مفتوح مضارعها : كخثر اللبن ، وعثر الماشى كبا ، وأنس به وقنط من الرحمة .

هذا وقد زعم صاحب فتح الأقفال أن فى جعل الناظم حرف الحلق جالباً للفتح تسامحاً لأنه شرط ، أى لا يفتح إلا اذا وجد حرف الحلق ، وليس المراد أنه اذا وجد وجب الفتح ، فانهم لا سبب موجب أى ليس حرف الحلق كلما وجد وجد الفتح لذاته .

قلت : ليس فى تسمية حرف الحلق جالب الفتح ما يوهم أنه يجلب الفتح وجوباً ؛ لأن قوله جالب الفتح فى قوة قضيته غير مقيدة بضرورة ولا دوام ، إذ لم يقل جالب الفتح ضرورة أو دائماً ، فهو موجد للفتح فى الجملة لا ضرورة ولا دائماً ، فهو شرط ، وسبب غير موجب .

وأيضاً لنا أن نقول : حرف الحلق وجوده علة بالنسبة لجواز الفتح ، وشرط بالنسبة لتحقق الفتح ، فيلزم من وجود حرف الحلق جواز الفتح بقضية أنه علته ، ولا يلزم من وجوده وجوده بالفعل بقضية أنه شرطه ، فحيث دل قوله جالب الفتح على الشرطية ، يكون المراد وجود الفتح ، وحيث دل على العلية ، يكون المراد جوازه .

وفى قوله : كالمبنى من عتلا ما فى قوله : وافتح موضع الكسر فى

المبنى من فعلا ، وقوله : بعضهما الضمير فيه عائد للكسر والضم المفهومين من قوله : فاكسر أو اضمم على ما تقرر فى محله .

الإعراب : عين مفعول مقدم لاكسر ، وحذف مفعول اضمم ، وذكره جائز ولو فضلة ، لأنه ليس على التنازع ، وقول صاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال ، وأبى يحيى : إنه يجوز أن يتنازع فيه اكسر أو اضمم مع تقديمه ، يضعفه أن تنازع المتأخرين فى متقدم ، ولو أجازه بعض لكن منعه الناظم ، فلا يخرج بيته عليه ، ولا حاجة إلى ادعاء أنه جعل التنازع فيه ، وقدمه للضرورة والمضارع مضاف اليه .

ومن فعلت متعلق بمحذوف حال من عين ، أو نعت للمضارع ، أى المضارع المصوغ من فعلت ، فانظر ما مرّ فى نظيره .

وحيث ظرف مكان مجازى ، ويجوز للناظم أن يأتى بها ظرف زمان على القلة على قول الأخفش ، أى اذا خلا بنيت لافتقارها لجملة كافتقار الحرف لما بعده ، أو لشبهها به فى عدم التصرف التام ، أو لشبهها بالحرف فى المعنى معنى فى ، وهى مفتوحة الثاء أو مضمومتها ، أو مكسورتها ، والأول فصيح كالثالث ، والثانى أفصح ، والكلام على بنائها وسببه وإضافتها للجملة والمفرد ، وخفضها بمن أو الى ، وكونها مفعولا فى بعض المواضع ، وكون حوث فى لغاتها واستعمالها اسم شرط مطلقاً ، ومنعه مطلقاً وإجازته بشرط زيادة ما بعدها وغير ذلك أطلته فى النحو .

ومتعلق باكسر ، ويقدّر مثلها لاضمم على حدّ ما مرّ فى عين لا على سبيل التنازع ، وإنما لم أجعل عين مفعولا لاضمم ، وحيث ظرفاً له لاقتران اضمم بعاطف ، والعاطف له الصدر لا يخرج عنه

إلا فى التنازع ، وتقــديم همزة الاستفهام عليه ، مع أنها مما بعــدها فى قول فى نحــو : (أفلم يســـيروا) واذا جعلناها اســـم شرط علقت بجوابها وهو اكسر ، وبنيت لمــا مرّ أو لتضمنها معنى أن الشرطية ، واذا جعلت شرطية على مذهب من يجــزم بهــا ، ولو خلت من مــا مطلقــاً .

أو مذهب من يجزم بها خالية من ما بشرط نيتها ، أو مذهب من يجعلها اسم شرط كذلك ، لكن لا يجزم فلا يجــوز جعل عين مفعــولا لاكسر ، ولا متنازعا فيه ، لأن معمول الجــواب لا يتقــدم على أداة الشرط ، اللهم إن بنى على جـواز تقــديمه ضرورة ، أو على مذهب الكسائى من جــوازه ســعة ، بل مفعــول لمحــذوف دل عليــه اكسر واضــمم .

وجاز تعليقها اذا جعلت شرطية بفعل الجــواب ، أو بفعل الشرط إن لم نقل بإضـــافتها لفعل الشرط وفاعله ، أما اذا قلنا : باضافتها وهو الصــحيح فلا ، لأن المضـــاف اليه لا يعمل هو ولا جزؤه فى المضاف .

وخلا ماض مســـتتر الفاعل جوازاً ، ولا محــل لهمــا إن جعلت شرطية جازمة ، ومحل الجزم الفعل وحده ، ولهما الخفض بإضافة حيث اذا لم تجعل جازمة ، أو جعلت جازمة وبنينا على القول بإضافتها ، ولو جازمة ، وهو القول الحق ، وحذف ما الزائدة بعدحيث الشرطية للضرورة من أحسن الضرائر ، لأن فيها رداً الى الأصل ، ويرجح شرطيتها الفـــاء بعــدها .

وأما ما ذكره أبو يحيى من أنها اذا جعلت غير شرطية ، لم يكن لها عامل فباطل ، لأن العامل اكسر أو محــذوف ، ثم ذكر أبو يحيى بعض هــذا بعــد ذلك .

ومن جالب متعلق بخلا مضـاف الى الفتح ، وكالمبنى أى كالمضارع المبنى متعلق بمحـذوف حال من ضـير خلا ، أو بمحـذوف نعت لمصدر محـذوف على حـذف مضـاف ، أى خلواً ثابتاً كخلو المبنى من عتلا ، أو بمحـذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كالمبنى ، والجملة معترضـة أو بخـلا ، ومن عتلا متعلق بالمبنى ، والفاء زائدة فى ما بعد حيث لتضمنها معنى الشرط ، ولو لم تجزم أو رابطة لجوابها إن جعلت اسـم شرط جازم أو غير جازم ، لكن إن جعلت جازمة فالجملة بعد الفاء أو مع الفاء فى محل جزم ، وإن لم تجعل شرطية أو جعلت شرطية غير جازمة فلا محل لهـا ، لأنهـا مستأنفة .

ويجوز جعلها رابطة لجـواب أما مقدّرة أى أما عين المضـارع فاكسر ، وجملة قولنا : وذاك كالمبنى معترضـة مطلقاً إلا اذا جعلنـا فاكسر جواباً مقدما لإذا على القول بجوازه مطلقا ، أو ضرورة إن أجاز الناظم اتباعه ، وعليه فعامل عين وحيث اكسر أو اضـمم على التنازع محذوفين مقدرين قبلهما إن أجاز تنازع المحذوفين ولا محـل لهـا إن جعلناها دليل الجـواب ، أعنى جملة فاكسر لأنها (ح) مسـتأنفة أو جعلناها جـواباً مقـدماً ، لأن الشرط غير جـازم إلا إن جعـل اذا جازمة شـعراً ، فحملها الجزم .

وجمـلة اضـمم مثلها فى المحل وعدمه لعطفهـا عليها واو حرف عطف ، واضمم أمر مستتر الفاعل وجوباً وواو ، أو مكسـورة لالتقاء الساكنين ، ويجوز ضـمها لكون الضم حركة همزة الوصـل بعـدها لو أثبتت ، بل تبعـاً لضـمة الميم بعدها لضعف الساكن بعدها لسكونه ، وذلك شـأن الضـم اللازم أن يتبع له الساكن قبله الساكن المسبوق بهمزة الوصـل المتصـل به ساكن قبله لا للنقل منهـا ، لأنها لم تثبت فضـلا عن تحركها ، ونقل حركتها ، قيل : ويجـوز فتحها تخفيفاً .

واذا ظرف زمان مستقبل متعلق بجوابه المقدر المدلول عليه باكسر ، أو بجوابه المذكور وهو اكسر على القول بأنه الجواب وهو فى نيته التقديم على جوابه ، أو بتعلق باكسر على أنه خارج عن معنى الشرط ، بل يتنازع فيه اكسر أو اضمم المذكورين قبله اذا جعلناها شرطية جوابها اكسر ، أو غير شرطية ، وتعيين فاعل لمحذوف فسرّه اعتزلا بالبناء للفاعل •

قال صاحب التحقيق : فافتعل بمعنى فعل ، أو نائب لمحذوف يفسره اعتزلا بالبناء للمفعول •

قال صاحبه : فيكون مطاوعاً لفعل عند من أثبته ، وجملة اعتزل المذكورة لا محل لها ، لأنها مفسرة ، وللمحذوفة محل خفض بإضافة اذا اليها ، وإن قلنا : بعدم اضافة اذا لشرطها جاز تعليقها بفعله ، ولا محل للجملة ، والفعل المقدر يقدّر غير مقرون بقد ، لأن اذا لا يكون شرطها مقرونا بقد ، وكذا غيرها ، ولا يضرّ ذلك اقتران المفسر بها كذا ظهر لى ، ثم رأيت صاحب التحقيق ذكر ذلك وقال : إن التفسير عهد فيه ما هو أوسع من هذا ، ولا يلزم من مصاحبة قد للمفسر أى بكسر السين أن تكون كذلك مع المفسَّر بالفتح ، ويجوز على مذهب الأخفش وغيره جعل تعيين مبتدأ ، وقد اعتزل خبره ، ويجوز على مذهب الكوفيين ، وعليه الناظم فى بعض مصنفاته جعل تعيين فاعلا أو نائبا مقدماً ، وبعض مضاف اليه تعيين مضاف هو للهاء بعده ، والميم زائدة ، والألف كذلك دالة على الاثنين ، وبنيت الهاء لوضعها على حرف أو لشبهها بهاء إياهما وإياه فى المعنى ان قلنا : الضمير إيا ، وقيل : الضمير هما ، وبسطت ذلك فى النحو •

ولفقد متعلق باعتزل المحذوف أو المذكور ، وقدم للوزن والرّوى ، ولا تنازع بين المحذوف المذكور على الصحيح مضاف لشهرة ، وتاء

شهرة مفتوحة أو مكسورة بدون تنوين منصباً لصرفه الوزن ، أو مكسورة بتنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة •

وداع معطوف على شهرة ، وقد حرف تحقيق مكسور القاف لالتقاء الساكنين ، أو مضمومة لأن حركة الهمزة بعدها لو ذكرت ضمة اذا بنينا اعتزل للمفعول ، بل تبعا لضمة التاء ، وفاعل اعتزل أو نائبه مستتر جواز •

تتمة :

لو قدم الناظم البيت الثانى لم يكن إشكال ، ولو قال بدلهما كسرٌ وضمٌ :

لمين آلات من فعلا
إن لم يكن داع أو مشهور ما نقلا

لم يكن إشكال أيضاً ، وكان اختصاراً لجمعه المعنى ، والناظم أتى بالمعنى الواحد فى البيتين ، ولكن تحذف ياء الآتى من هذا البيت ، ويكون فى عين داع وجهان : كسره من غير تنوين للوزن ، أو مع تنوين مكسور لالتقاء ساكنين على حذف همزة ، أو للضرورة ، وإنما قدم موجبات الكسر والفتح والضم ، على جواز الوجهين ، لأنها وجودية ، ورفعها هو الموجب للتخيير ، ولا ريب فى تقديمها ، لأن الطرف الوجودى يعرف به السلبى ، ولا يقال : لم خصّ جانب الفتح ، لأنا نقول لم يخصه ، لأن قوله : داع شامل لجانب الضم والكسر •

فصل :

هو غالباً ما اشتمل على مسائل ، وقد مرّ تعريفه وتعريف التراجم ، قال الأندلسى فى محصله شرح مفصل الزمخشرى : هو

الحجز بين الشيئين ، ومنه فصل الربيع ، لأنه يحجز بين الشتاء والصيف ، فكان ينبغي أن يوصل ببين فيقال : فصل بين كذا وكذا إلا أن المصنفين يجرونه مجرى الباب ، فيصلونه بفي فيقولون : فصل في كذا ، كما يقولون : باب في كذا ، وهو خبر لمحذوف ، أو مبتدأ لمحذوف ، وسوغ ابتداءه تخصيصه بتنوين الوحدة ، وفي المطول إدخال التنوين في الإثبات سور الجزئية أو وصفه بمحذوف ، أي فصل عظيم أو مفيد أو صغير ، أو حصول الفائدة كما أثبته المتقدمون وابن هشام والسعد ، كابن الدهان •

اذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة أو مفعول المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، فيكسر الصاد على حد التقاء الساكنين ، أو يفتح لتحصل الخفة ، وعدم التقائهما ، أو ينقل فتحة اللام الى الصاد ، وسكون الصاد الى اللام ، هذا ولا يخفى أن الفعل إما أن يسند الى الظاهر أو الى الضمير البارز المنفصل ، أو الى الضمير المستتر ، فيبقى على حاله نحو : رمى زيد ، وإنما رمى هو ، وهو رمى ، وباع زيد وضرب ، وإما الى ضمير بارز متصل لا يسكن له آخر الفعل وهو الألف والياء والواو ، فيبقى عين الفعل على حاله كباعا مع الألف ، ومع الواو كباعوا وتقلب العين المعتلة ياء إن كان أصلها ياء ، وواواً إن كان أصلها واواً مع ياء المخاطبة كبيعي وقولي إلا في نحو اختار من غير الثلاثي فتبقى •

وحاصل الأمر أنه كالمضارع ، ويكسر فاؤه إن كان أصل العين ياء وتضم إن كان واواً إلا إن كان المضارع يفعل بالفتح بقي كما هو نحو : خافا وخافوا وخافي ، ويفتح آخر الفعل للالف ، ويضم الواو ، ويكسر للياء مطلقاً ، وإن كان آخره معتلا بالألف ردت الى أصلها مع الألف نحو : رميا ودعوا بفتح الياء والواو ، إلا إن اتصلت به تاء التأنيث حذفت : كرمتا ودعتا ، وتحذف مطلقاً مع

الياء والواو نحو : ارمى وادعى يا هنـد ، وارموا وادعـوا ، ويكسر ما قبلها للياء ، ويضـم الواو ، وشـذّ حذفه مع الألف نحو : الزيدان رمـا بالألف ممدودة للأعلى ، وهى ألف الاثنين ، ولام الكلمة محذوفة وقـد يفتح ما قبل الواو للتخفيف .

ولا تغير الواو والياء بالحـذف إن حركتا عينـا أو لامـا مطلقا كعورا وبقيا إلا مع الواو ، فتحـذف الياء آخراً وسواء فى ذلك المعتل الثلاثى وغيره إلا أن لام الكلمة المعتل تقلب ياء مطلقا فى غير الثلاثى ، وكـذا عينهـا إلا فى الماضى ، فلا تقلب العـين ، وذلك مبسـوط فى محـاله .

وإما الى ضـمير بارز متصـل يسكن له آخر الفعل وهو التـاء والنون ونا ، فتصـون لام الكلمة إن اعتلت الى أصـلها من واو أو ياء ، وتحـذف عينها إن التقى ساكنان ، ولا يحـذف أحدهما ان تحرك كبقى ورضى وعور وحول ، وذلك على الإطـلاق .

لكن إن كان ثلاثيـاً متصرفا خصّ بنقل حركة العين الى الفاء ، إلا إن كانت حركتها فتحاً فإن الفـاء تحرك بما يجانس العين ياء كان أو واواً ، ولا يغـير الصـحيح ، والى بعض ذلك المختصر أشـار بقـوله :

وانقـــل لفـــاء الثلاثى شكل عين اذا اعـ
ـــتلت وكان بتـــا الإضـــمار متصـــــلا

أو نونــــــه اذا فتحـــــا يكـــون فمنـــــ
ـــه اعتض مجانس تلك العين منتقـلا

أى انقل الى فاء الفعل الثلاثى ، وهى الحرف الأصـــلى الأول منه حركة عينـــه ، وهى الحرف الثانى الأصلى اذا كانت هـــذه العين معتلة ، أى حرف عـــلة ساكناً ، وكان الفعل متصلا بتاء المتكلم ، أو تاء المخاطب ، أو تاء المخاطبة ، أو بنون الإناث ، ومن نزل منزلتهن أى أو بناء الموضوع للمتـكلم ، ومن معـــه ، وللمعظم نفســـه ، واذا كانت حركة العين فتحة ضـــمت الفاء إن كانت العين واواً ، وكسرت إن كانت ياء عوضـــاً عن فتح العين ، وبياناً للواو والياء ، واذا كانت حركة العين ضـــمة نقلت للفـــاء أو كسرة نقلت للفـــاءأيضـــاً .

مثال المضـــموم العين : طال ضـــدّ قصر ، واذا اتصـــل به أحد الضـــمائر المذكورة حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لأنها ساكنة وآخره ســـكن للضـــمير ، وتنقل حركة العين وهى الضمة ، لأن أصـــله طوُل بضـــم الواو الى الفاء وهى الطاء تنبيهاً على بنيـــة الكلمة ، ولئلا يقـــع الإجحاف بحـــذف العين وحركتها جميعاً فيقال : طلت بضم الطاء وسكون اللام .

ومثال المكسور : هاب ، واذا اتصـــل به الضـــمير حـــذفت الألف لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة وآخره ســـكن للضـــمير ، وتنقل حركة العين الى الفاء تنبيهاً على البنيـــة ، ولئلا يقع الإجحاف والعـــين هى ما عنه الألف ، وحركتها الكسرة ، لأن أصلـــا هَيِبَ بكسر الياء والفاء

الهاء فتقول : هبت بكسر الهاء وسكون الباء ، ولو بقى أول الفعل وهو فاء الكلمة على فتحه بدون نقل حركة العين اليه ، لم يعلم أنه من باب فعل بالضم ، أو فعل بالكسر ، أو فعل بالفتح ، وقد مرّ ذلك مبسوطاً مختلفاً فيه •

وتقدم سبب قلب الواو والياء ألفا ، وتقول فى خاف : خفت بكسر الخاء وسكون الفاء ، أصله خوف بكسر الواو ، وقلبت ألفاً واتصل به الضمير فسكن آخره ، فالتقى ساكنان وحذف الأول وهو الألف ، ونقلت كسرة أصله الى الفاء وهى الخاء ، وإنما قلنا : إن الضمة والكسرة فى الفاء منقولتان من العين ، لأن أول الفعل المبنىّ للفاعل مفتوح •

ومثال المفتوح العين : قال وباع ، أصلهما قول وبيع بفتح الواو والياء ، قلبتا ألفا بعد سلب فتحهما لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما ، واذا اتصل به الضمير قيل : قلت وبعت بضم القاف دلالة على أن ألف قال عن واو ، لأن الضم يجانس الواو ، وبكسر الباء دلالة على أن ألف باع عن ياء ، لأن الكسر يجانس الياء ، وسكون اللام والعين لاتصال الضمير بهما ، فلسكونهما حذف الألف قبلهما ، إذ لو ثبتت لالتقى ساكنان فى غير الوقف ، ومن غير أن يكون الأول حرف علة ، والثانى مدغماً من كلمة واحدة ، فالضم دلالة على أن العين واو ، والكسر دلالة على أنها ياء •

ويدل على أنهما دلالة لا أصالة أن أول الماضى المبنى للفاعل فى مثل ذلك مفتوح لا مضموم ولا مكسور ، ولو أبقى على فتحه لفاتت تلك الدلالة ، ولو نقلت اليه فتحة العين لم تكن فائدة فى النقل ، لأن نقل فتحة عينه الى فائه لا يدل على أن وزنه فعل بالفتح ، لأن أول الماضى مفتوح فتعذّرت الدلالة على الوزن ، فراعوا الدلالة على كون

العين واواً أو ياء ، لئلا يجحفوا بحذفها ، وبعــدم الإشــعار بأن أصلها واو أو يــاء .

وقــد يقال : هلا اقتصروا على بيان الوزن ، فيبقوا الفاء على فتحها فرقاً بين فعل المفتوح وفعل المضــموم والمكسور ، فيبقون أول المفتوح على الفتح وينقــلوا حركة العــين الى الفــاء فى المضـموم والمكسور ، أو هلا نقلوا فتحة العين للفــاء بعد زوال فتح الفــاء للفرق المذكور ، ولتنتقل حركة فعَل وفعُل وفعِل من العين الى الفاء لا حركة المضـموم والمكسور فقط .

ولا يقال بأنهم حافظوا على بيــان العين واواً أو يــاء ، وبيــان كونهــا مفتوحة يعــلم من المضارع ونحوه كالأمر واسم الفاعل ، لأنه يقال : هلا حافظوا على ذلك فى المضــموم والمكسور ، مع أنّ بيان ضمه أو كسره يعــلم مما ذكر أيضــاً ، وما ذكره الناظم مذهب جماعة منهم الكســائى .

قال ابن الحاجب : الصحيح فى باب قال وطــال ضــدّ قصر أن الضـم فى فائه عند اتصــال الضــمير لبيان الواو لا للنقل ، وكذا فى باب باع وراعوا فى باب خاف بنية الكلمــة ا هـ . بتصرف .

وقد مــرّ أنــه إنمــا قيــدنا طــال بضدّ قصر ، لأنه المضموم وهو لازم بخــلاف طاله بمعنى فضــله ، فانه مفتوح متعدّ ، وتعـلم حركة العين المعتلة بالمضــارع ، واسم الفاعل ، فان كان المضارع بالألف كيخاف عــلم أنّ الماضى مكسور العين ، لأن يفعل بالفتح لا يكــون مضــارعاً لفعل بالفتح فى المعتــل إلا شــاذاً أو بتداخل لغات ، ولا لفعل بالضــم كذلك .

وإن كان بالياء كبيع علم أن الماضى مفتوح العين ، إذ لو كان مضموما لما كان مضارعه على يفعل بالكسر إلا شاذاً ، أو بتداخل ، ولأن الضم فى ذوات الياء مفقودة إلا هيؤ ، لكنه غير متصرف للمضارع له ، وياؤه مصححة ، ولو كان مكسوراً لما كسر مضارعه ، والكسر فى الماضى والمضارع شاذ ، فلا يحمل عليه .

وإن كان المضارع بالواو نظر الى وصفه المقابل لاسم فاعل من نحو : ضرب فإن كان على فعيل فالماضى مضموم العين ، لأن فعيلا منه يبنى غالباً وأصالة كطويل ضد قصير ، وصف طال يطول ، وإن كان على فاعل علم أنه فعل بالفتح ، لأن فاعلا فرع فى فعل بالضم كقال يقول فهو قائل ، وطال يطول فهو طائل ، بمعنى فضل فهو من الطول بمعنى الفضل ، وهذا إيضاح ما ذكره أبو يحيى .

وقد مر أنه قلنا : أصل طال ضد قصر طول بالضم لمجىء وصفه على طويل ، وإن أصل خاف خوف بالكسر لمجىء مضارعه على يفعل بالفتح ، وإن أصل قال قول بالفتح لا بالضم لتعديه ، لأن فعل المضموم لا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل على ما مر ، ولا بكسر لأن مضارعه يقول ، وإن أصل باع بيع بالفتح ، وإن عينه ياء لأن مضارعه يبيع بالكسر والياء ، وجل ذلك يعلم من كلام أبى يحيى المذكور ، واللام فى قوله لفاء بمعنى الى ، وقوله الثلاثى نعت لمحذوف أى الفعل الثلاثى ، ولو ذكر الفعل ولم يقيده بالثلاثى ، أو لم يذكر الفعل ولا الثلاثى .

وقال : انقل شكل العين لفاء ، لصح لأن الكلام فى الفعل الثلاثى والباب له ، وكذا لم يقيده بالماضى لذلك ، ولعله قيده بالثلاثى لأجل أنه قال : فصل ، فقد يتوهم الإطلاق فى الثلاثى وغيره ، أو فى غير الثلاثى ، ولكن الحق أنه لا يتوهم ذلك ، لأن الباب للماضى

الثلاثى ، والباب يشتمل على فصــول فلا يخرج عن الماضى الثــلاثى إلا بقرينة ، وقــد ترجم بعد للمضــارع مطلقا ، ولا بنيــة المزيد على ثلاثة ، وسكن ياء الثلاثى للوزن وهى الياء المتحركة من يــاء النّسب المشدّدة لمــا سكنها التقى ساكنان ، فحــذف الأولى وهى الياء الساكنة ، أو حــذف المتحركة للوزن ، وبقيت الأولى ، وهــذا أولى لأنه لا حاجة الى إســكان الثانية ، والأول أولى فى الوقف •

وإن قلنــا : أعطى الناظم الوصـــل حــكم الوقف ، حكمنا بالأول ، وقــد أطلت ذلك فى حاشية التمرين فانظره •

والثلاثى بضــم الأول نسب لثلاثة على غــير قياس كمــا قالــه الجار بردى ، والقياس فتحه ، وكذا رباعىّ وخماسى وغيرهما بالضم ، وزيادة الألف والقياس عــدم الألف ، وشــكل الأول بما شكل قبــل النسب فى أربعــة وخمسة وغيرهما ، وقيل : إنّ ذلك منسوب الى ثلاث ورباع ونحوهما بضم أولهما على أنهما دالان على ثلاثة واحدة ، وأربعة واحــدة ، بلا تكرر كما هو مذهب سيبويه •

ويجوز ذلك أيضــاً على مذهب غيره من دلالتهما على تكرر ، ولكن استعملا فى ثلاثة واحــدة ، وأربعة واحــدة استعمالا إنهما فى جــزء معناهما مجازاً ، وفيــه تكلف ، واحترزنا بالثلاثى من غيره كأجاد وأقال وأبان وأخاف واستعمان وانقاد ، فانه لا يغير بالنقل ، ولا بشكل الفاء بحركة تناسب العين لئلا يخرج عن كلامهم ببقــاء الكلمة على وزن لم يرد ، ولتحصــيل الحاصــل فى نحو أجاد وأقال وأبان وأخاف واستعان ، لأن الإعلال بالنقل قــد حصــل قيل لأن الأصــل أجوَدَ وأقيَل وأبيَن وأخوَف واستعوَن بفتح الواو والياء ، وسكون ما قبلهما ، ونقل فتحهما للســاكن قبلهما ، فقلبتا ألفــا وللإجحاف بالكلمة لأنها قــد سكن آخرها للضــمير ، وحذف لتسكينه ما كان قبله ساكناً ، وهــو الألف كذا قيل •

وفيـــه أنه لا إجحاف إلا مثل الإجحاف فى الثلاثى ، ولئلا يلتبس غير نحو استعان بالثلاثى المضـــموم والمكسور ، واحترز بقوله : اذا اعتلت عما صـــح فيه حرف العـــلة كعور وحول وصـــيد ونحوها مما مرّ فى محـــله ، فإنه لا ينقل فيه عند الإسناد الى الضـــمير شـــكل العين الى الفاء ، ولا تحـــذف عينه لأنه لم يلتق ســـاكنان ، ولا تحرك الفاء بحركة تجانس العين ، بل يجرى مجرى الصحيح ، وكذا فى غير الثلاثى مما صـــح نحو استحوذ فمراده بقوله : اعتلت أنها كانت حرف عـــلة ساكناً ، فخرج حرف العـــلة المتحرك كما رأيت ، فتعبيره باعتلت ولو قبله أبو يحيى وصاحب فتح الأقفال وغيرهما غير صـــواب ، لأن اعتلال الكلمة عندهم كونها فيهـــا حرف العـــلة ، سواء كان صـــحيحاً أى محركاً ، أو غير صحيح أى ساكنا ، فيشمل كلامه نحو عور مع أنه لا ينقل فيه ولا تحرك الفاء بمـــا يجانس العين ، لأن العين فيه لا تحذف فضـــلا عن أن يحتاج الى بيانها بتحريك الفـــاء بحركتها ، أو بيـــان حركتهـــا .

والصواب أن يعبر بأعلت رباعيا أو علت ثلاثيـــا ، لأنهما لا يشملان إلا حرف العـــلة الساكن فنحـــو : قال وباع وخاف واستعان وأجـــاد معلول ومُعَلّ ومعتلّ ، ونحو عور واستحوذ معتل لا معلول ولا معل ، فكل معـــل ومعلول معتـــل ، ولا عكس فبين معل ومعلول ، وبين معتـــل عموم مطلق لصـــدق أحدهما وهو المعتل على كل ما صـــدق عليه الآخر وزيادة من غير عكس ، وهـــذا الآخر معل ومعلول ، والذى صـــدقه كل أعم مطلقاً ، والآخر أخصّ مطلقاً ، والإعـــلال تسكين حرف العـــلة .

ويطلق على تغيير حرف العـــلة التخفيف وتحته القلب ، كمـــا فى قال ، والحذف كما فى قلت ، والإسكان كما فى تقول .

والجواب : أن الناظم أطلق اللفظ العام وأراد الخاص ، فمراده باعتلت الدال على عموم حرف العلة أعلت أو عت الدال على حرف العلة الساكن أو إن اعتلت مطاوع أعلت نحو : أنجرته فانتجر ، وأنصفته فانتصف ، وأشعلت النار فاشتعلت ، وأضرمتها فاضطرمت ، وأوقدتها فاتقدت ، أو مطاوع علّ كجمعته فاجتمع ، وغممته فاغتمّ ، وما مرّ من تعريف الإعلال بتغيير حرف العلة للتخفيف هو ما لابن الحاجب .

وخرج بتغيير حرف العلة تخفيف الهمزة ، فليس بإعلال ، لأن الهمزة عند الجمهور ليست حرف علة ، وخرج به أيضا الإبدال فى نحو : أصيلال فى أصيلان .

وخرج بالتخفيف نحو : عألم بالهمزة بساكنة فى عالم ، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية ، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه ، إذ وجدا فى نحو : قال ووجد الإعلال بدون الإبدال فى نحو : تقول ، والإبدال بدون الإعلال فى أصيلال ، ويجمع الإعلال على ما قالوا القلب كما فى قال ، والحذف كقلت ، والإسكان كتقول .

وأما الاعتلال فيطلق على كل كون كلمة فيها حرف علة أو أكثر أصلا أو زائدا ، سواء كانت الكلمة حرفا أم اسما أم فعلا ، وقد يطلق على المثال خاصة غلبة .

وحدّ الزنجانى والعلام التفتازانى المعتل بأنه فى الاصطلاح ما أحد أصوله أو حروفه الأصلية حرف علة ، وخرج بالأصلية نحو : اعشوشب وقاتل وتفيهق ، فان الأصول عشب وقتل وفهق ، ودخل فيه المثال كوعد ، والأجوف كقال ولا يخرج اللفيف بقوله أحد

حروفه ، لأن اللفيف ولو كان حرفان عليان من أصوله ، لكن يصدق عليه أن أحد حروفه حرف علة ضرورة ، لأن الواحد جزء للاثنين فصاعداً ، وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل قاله الناصر اللقانى .

ويبحث فيه : بأن ذات الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه ، وليس الكلام فيه ، وأما مفهومه الذى الكلام فيه فهو الذات مع وصف الوحدة ، أى الانفراد ، وذلك غير جزء لما فوقه ، ولا لازم له ، بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة ، باعتبار واحد ، ففيه جزء زائد على مفهوم الجزئية ، وهو قيد الوحدة ، ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه على وجه الاستقلال ، وفى غيره وهو ما فوقه كذلك باعتبار ما فيه من وصف الوحدة فيقال : هذا واحد ، وهذان اثنان ، وهؤلاء ثلاثة ، فيعتبر مفهوم كل واحد منها ، وهذا المفهوم المستقل باعتبار الوصف تتحقق به المغايرة ، سواء سمى عدداً أم لا ، لأن التسمية أمر لفظى خارج عن الاعتبار ، فلا يقال : الواحد ليس بعدد ، لأنا ولو سلمنا أنه غير عدد لكن مفهومه معتبر .

وكونه لا يسمى عددا مبحث أم خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية ، لأن اعتبارها فيما تعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار فى المسمى ، سواء سمى بالاسم الخاص به أم لا ألا ترى أن الدليل دال على اعتبار المفهومية فى الشرط ، مثلا فى أكرمك إن جئت سواء سمى شرطاً أم لا ، مع أن التحقيق أن الواحد عدد .

قال اللقانى ولا تنسى فى هذا المقام ما نصوا عليه من أن الشىء قد يؤخذ بشرط شىء أو بشرط لا شىء ، أو لا يشترط شىء .

قال ابن قاسم : وكان غرضه من هذا تأييد اعتراضه ، وأن الواحد هو الذات بشرط شىء هو الوحدة أى الانفراد فيتوقف على

وجـود الانفـراد ، فلا يكون جزاء لما فوقه للمنافاة كما قرره ، وستعلم ما فيه .

وقال البخارى : لعل مراد اللقانى جواز أن يعتبر أحد الحروف لا بشرط الوحدة ، بل من حيث ذاته ، فيصدق باللفيف ، فيكون كالعذر للسعد ، وأشار ابن قاسم الى ذلك ، وزيادة بقوله الظاهر أنه مندفع بأحد أمرين :

إما بتسليم أن الجزء وهو ذات الواحد ، وهو الذى اعتبره الزنجانى ، فقوله : أحد حروفه أى ذات من ذوات حروفه حرف علة ، وأما وصف تلك الذات بوصف الوحدة فهو عنوان خارج عن حقيقة تلك الذات ، ولما كان من العنوان كذلك لا يلزم اعتباره فى الحكم ، ويكفى صدقه فى الجملة ، وفى بعض الأحوال .

وإما بمنع أن الجزء هو مجرد الذات ، بل الجزء هو الذات ، مع وصف الوحدة ، لكن لا نسلم أن الوحدة التى هى وصف الواحد بمعنى الانفراد ، بل هى بمعنى عدم التعدد ، ولا شبهة فى أن مجموع الذات والوصف بهذا المعنى جزء لما فوقه ، ولازم له .

فقول المصنف يعنى الزنجانى أحد حروفه ، معناه شىء من حروفه ، متصف بعدم التعدد ، وهذا صادق بكل واحد من الحرفين ، فان كلا منهما شىء متصف بعدم التعدد ، ومع جزء من مجموع الاثنين ، بخلاف مجموع حرفين من حروفه ، فانه شىء من حروفه ، لكنه ليس متصفا بعدم التعدد .

فحاصل التعريف : هو الفعل الذى شىء من حروفه موصوف بعدم التعدد حرف علة ، ولا شبهة فى صدقه حينئذ على اللفيف ،

لأن كلا من حرفيه شىء من الحروف موصـوف بما ذكر ، وكل منهما مع هذا الوصف جزء من مجموعهما مما فى قول الزنجانى ما أحـد أصـوله واقعة على الفعل على ما قال السعد ، والحـق وقوعها على الاسم ، والحـرف أيضا سواء كان الاسـم متمكنا أم لا .

قال الطبلاوى : لك أن تتوقف فى صحة ما قاله الشـيخ ، يعنى اللقانى ، فانـه لو اعتبر فى مفهـوم الأحـد الانفراد ، لم يصـدق على غير اللفيف أيضـا اذا انفراد ، وهو باطل اتفـاقا ، لا يقـال . المراد الانفراد عن غيره من حـرف العـلة لا مطلقا ، لأنا نقـول : هذا التخصيص بلطل أيضـا ، بدليل أن اللفيف يوصـف الواو مثـلا من حروفه بأنه أحـد حروفه ، مع عـدم انفـرادها عن غـيرها من حـروف العـلة .

قال ابن قاسم : قول اللقانى : بل مضاد له عائد لقوله : ولا لازم له دون ما قبله ، اذ الجزء لا يمتنع أن يضاد الكل بالمعنى الذى ذكره ، وقوله : ومن ثم صح مفهـوم العدد فيه ان أراد به المفهوم الأصولى ، أى التقييد بالواحـد يخرج غيره ، وبالأكثر يخرج الواحـد ، ففيه بحث ، لأنـه ان كان المشـار اليـه قوله : وذلك غـير جـزء الخ ، ففيـه أن صحة ذلك الاعتبـار لا تتوقف على ما ذكـر ، بـل ممكنة مع تحقق الجزئية ، واللازمية لجـواز أن يختص بعض الأحكام بالجزء دون الكل أو باللازم دون الملزوم أو بالعكس .

وان كان قوله : لعـدم صدقهما الخ ، فكذلك لجـواز أن يختص بعض الأحكام بأحـد المفهومين من حيـث خصـوصه دون الآخـر ، وان صدقا على ذات واحـدة باعتبار واحد .

هذا وقد قال صاحب فتح الأقفال : قوله : شكل عين اذا هو بنقل حـركة همزة الى تنوين عينا أ ٠ هـ ٠

قلت : وجهه أنه لو نون عيناً بدون نقل كسرة همزة إذا الى تنوينه لكان البيت غير مخبون العروض ، وخبن العروض فى البسيط كالضرب واجب فى غير العروض والضرب المقطوعين إلا شاذاً كمـا أوضحته فى شرح قوله : فهاك نظما ، والخبن هو حذف الحـرف الثانى الساكن فى الجـزء ، أى عـدم الإتيـان به ، واذا سكن التنوين ولم يكسر كان هو ذلك الثانى مذكـوراً ، واذا كسر فتحـذف الهمزة لنقـل كسرتها ، وجـدت الجزء ليس فيه حـرف ثان سـاكن ، ويتوصـل الى ذلك أيضـا بمنع صرف عين ، أى بإسقاط تنوينه ضرورة ، ولـكن اختـار النقل لأنه أمر اختيارى ، ومنع حـرف المنصرف ضرورى ، فافهـم لا كنت من جهـال هذه البلاد ٠

واعلم أن تاء : اعتلت الأولى للشطر الآخـر من البيت ، وعينـه لشطر الأول ، وكـذا فى قوله : فمنه النـون للشطر الأول والهـاء للشطر الآخـر ، وشكل عـين حركتهـا المنطـوق بها ، هـذا مراده وأصـل ذلك فى الكتـابة ٠

قال فى القاموس : شكلت الكتاب بفتح الكاف خفيفة ، وأشكلته أزلت عنه الإشكال أى بضبط القلم ، ويجـوز أن يكون بصريح النطق ، وربما أفهم قوله : اذا اعتلت أنها اذا كانت حرفا صحيحا لا تنقـل حركتها للفاء ، مع أنهـا تنقـل قياسا نحـو : حسن زيد بضم الحـاء وسكون السين وفتح النـون ، ورفع زيد الأصـل حسن بفتح الحـاء وضم السين ، سلبت فتحة الحـاء ، ونقلت ضمة السين إليهـا ، فبقيت السـين ساكنة ، وتقول : ظرف زيد بضم الظاء نقلا من الراء ، وسكون الراء ، ورفـع زيد ، وعلم زيد بكسر العين نقـلا من اللام ، وسـكون اللام ، ورفع زيد ، وقد مر ذلك ٠

وذلك أن الشرط ما يلزم من عدمه العـدم ، ولا يلزم من وجوده وجـود ولا عدم لذاته ، وقوله : اذا اعتلت شرط فيلـزم من عـدم الاعتلال عدم النقـل وهو باطل ، لأن النقـل موجود مع عدم الاعتلال كمـا رأيت .

ويجاب : بأن المشروط له وجـوب النقل كما تدل عليه صيغة الأمر فى قوله : انقل لفـاء إذا الأمر للوجـوب على الصحيح ما لم تـدل قرينة على خلافه ، ومعلوم أنه اذا انتفى الاعتـلال انتفى وجـوب النقل ، والنقل فى نحـو حسن وظرف وعلم غير واجب ، فقـد لـزم من عدم الشرط الذى هـو الاعتـلال عـدم المشروط الذى هو وجوب النقـل ، كذا ظهـر لى وهـو مبنى على أن المراد بالشرط المذكـور ما يشمل اللغوى وهو النحوى .

وأما لزوم وجـود النقل عند وجود الشرط الذى هو الاعتـلال والاتصال بالضمير ، فليس لذات وجـود الشرط ، بل لتبيـان حـركة العين ، وللاستبقاء للعين على أن الناصر اللقانى قال : وأما الشرط اللغوى وهـو مدخول إذا وأخواته فالمحققون على أنه ملزوم والجـزاء لازم ، أو سبب والجزاء مسبب ، فوجوده مستلزم لوجـوده استلزاماً لذاته لاقتضـائه إياه اقتضاء ذاتياً ، أو جعلياً نحـو : ان جئت أكرمتك ، وتخلفه عنه إنمـا هو لانتفـاء شرط أو وجود مانع .

ويجاب أيضا : بأن الناظم لا يرى الأخـذ بمفهوم الشرط ، وبسط ذلك فى الأصـول ، وخرج بقوله : وكان بتا الإضمار الخ ما اعتلـت عينه ، ولم يتصـل بالضمير المذكـور ولا بنا كطـال زيد ، وخـاف بكر ، فإنه لا تنتقـل فيه حركة العين للفاء ، وكذا لا ينقـل فى نحـو باع ، لأنه لو نقـل لقيل : طول وخيف فيلتبس بالمبنى للمفعـول على لغـة من يكسر فى بـاب المبنى للمفعـول كقيل ، أو يضـم كبوع ،

وحمل على ذلك قال وباع ، ولأنه لو نقل لقيل قول وبيع بفتح أوليهما وسكون ثانيهما فيلتبسان بالمصدر ، ويلتبسان فى الخط بقول بضم أوله وبيع بكسره ، ولأن من العرب من يقول قَوْل كبوع قال بعض ذلك سيبويه وأبو على .

قال صاحب تحقيق المقال : فروا من اللبس فى قال وباع ، ولم يفروا منه فى قلت وبعت وخفت ، وفعلوا النقل مع الضمير المذكور ، ولم يراعوا اللبس لأنهم جعلوا النقل فى حال ، وتركه فى حال ، علامة فارقة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول ، إذ لو كان التغيير للمفعول لزم ، ولأنهم أرادوا أن لا يجحفوا بالكلمة اذا كانوا مضطرين الى زوال حركة العين استثقالا ، ولابد من حذفها لالتقاء الساكنين ، فاستثقلوا حذف العين وحركتها ، فنقلوا لذلك .

وقيل : انهم نقلوا ليدلوا بالتغيير على أن الفعل متصرف ، ولذا لا يكون هذا فى الحروف لجمودها كليت ، ولا فى غير المتصرف كليس ، فاذا قلت : لست لم تكن ثم حركة تدل على العين كما قيل ، وفيه نظر إذ ليس فى ليس حركة فتنقل إلا أن يقال اعتباراً بالأصل ، فإن أصلها إما فَعِل أى بالكسر ، وإما فَعُل أى بالضم فيمن قال : لُست بضم اللام أ . هـ .

وأما النقل فى نحو : عور وصيد اذا اتصل به الضمير أو لم يتصل ، فجائز لا واجب ، وتوهم بعض عدم الجواز فتقول : عير وصيد بقلب الواو ياء ساكنة لكسر العين قبلها ، وكسر الصاد ، وأسكن الياء وقل النقل فى المعل بدون اتصال الضمير كما مر فى زال وكاد ، قال الشاعر :

وكيد ضباع الحى يأكلن جثتى

وكيد خراش يوم ذاك ييتم

وعلة ذلك أمن اللبس مع قلته ، لأنه لا يبنى للمفعول منهما ، وقصر الناظم تا للضرورة ، أو على لغة تا بلا همزة ، وأضافها للضمار لأدنى ملابسة ، لأن التاء تدل على صاحبها بإضمار رأى بخفاء بالنسبة الى دلالة الظاهر ، ولأنها تسمى ضميراً ومضمراً ، والإضمار يشمل التكلم ، وخطاب المذكور وخطاب المؤنث ، وسواء فى تاء الخطاب انفردت أو اتصلت بما يدل على اثنين أو جماعة : كقلتما وقلتم وقلتن ، وطلتما وطلتم وطلتن ، وخفتما وخفتم وخفتن ، وبعتما وبعتم وبعتن ، وكان الناظم جعل الضمير التاء فقط دون لواحقها ، وهو قول ومطلق ذلك غير هذا ، وأراد بقوله : أو نونه الإناث ، ولو استعملت فى الذكور والهاء عائدة للإضمار ، والإضافة فيه كالإضافة فى تاء الإضمار ، ويقى على الناظم نا وهى مرادة له ، والأصل أو نونه أو نا فحذف العاطف والمعطوف إن أجزنا ذلك فى أو فهو من باب الاكتفاء ، وإنما اقتصر عنها لأنها فى النقل والحذف موافقة لها فى العلة ، أعنى للتاء والنون .

وما يتوهم من فتح الأقفال والصغير من أن المراد بنونه ما يشمل نون الإناث ونا ، لا يخفى ضعفه ، لأن نا لا يقال له نون نص فى المغنى أن ما فيه حرفان ينطق بلفظه مثل نا فتقول : نا ، أو تعبر عنه بالضمير ، ولا تقول النون والألف اللهم إلا أن يقال اضافة نون الهاء للحقيقة ، لأن الإضافة ، كما قال السيد ، تنقسم انقسام أل ، وأطلق لفظ النون على نا تعبيراً باسم البعض عن الكل مجازاً مرسلا لعلاقة البعضية والكلية ، أو إحداهما ، وأراد بالنون نون الإناث ، ونا استعمالا للكلمة فى حقيقتها ومجازها معاً فى حال واحد ، وعبارة واحدة ، بناء على جواز ذلك ، لأن لفظ نون حقيقة فى نون الإناث مثلا ، مجاز فى نا كما رأيت .

ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف قوله : واذا فتحا إلخ قال صاحب التحقيق : ظاهر فى أن التحويل إنما يكون مع الإسناد الى الضمير لا قبله ، لقوله : فمنه اعتض ، أى من الفتح عوض ، وانقل أى عوض من فتح العين ما يناسب العين ، وهو الضم ان كانت العين واواً لكسر إن كانت ياء حال كون ذلك المناسب منقولا أى مجلوباً ، أى مأتياً به من خارج الى الفاء لا من العين .

قال أبو عثمان : اذا قلت فِعلَ أى بتحريك العين صارت العين تابعة للفاء أى فى الفتح ، وذلك باع وقال وخاف وهاب ، وإنما فعلوا ذلك كراهة أن يلتبس يفعل أى بالبناء للمفعول حيث أتبعوا العينَ الفاءَ وقالوا : بوع وقول .

قال ابن جنى : هذا القول من أبى عثمان يدل على أنهم ينقلون بَيَع وقَوَم ، أى بفتح الياء والواو الى بِيع وقُوم أى بكسر الياء وضم الواو ، كما ينقلون بيَعت وقوَمت يعنى بفتح الياء والواو الى بيعت بكسر الياء ، وقومت بضم الواو ، ولا فصل بين فعل وفعلت ، وسألت أبا على يعنى الفارسى عن هذا فقال : نعم ، ينقلون فعل كما ينقلون فعلت ، ووزن متصلا مفتعل أصله مُوتَصِل أبدلت الواو الساكنة ، وهى فاء الكلمة تاء ، وأدغمت فى تاء الافتعال ، وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لتقارب مخرجيهما ، ومنافاة الوصف ، لأن حرف اللين مجهور ، والتاء مهموسة .

قال فى الخلاصة : ذو اللين فا تا فى افتعال أبدلا كما بسط فى محله ، ووزن اعتض بفتح التاء افتل ، الأصل اعتوض بكسر الواو وسكون الضاد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ووزن اعتوض افتعل ومعنى الافتعال هنا الاتخاذ أى اتخذه عوضا ، أو مطاوعة فعل بالفتح أى أطع من أمرك بالعوض ، وفيه أن مطاوع المتعدّى لواحد

يكون لازماً ، وهـذا متعدّ ، أو لموافقة المجرد أى عضـه ، أى اجعله عوضـاً ، والمراد عوض عن الفتح شـكلا مجانساً لأمين ، منتقلا الى الفاء ، وهـذا بناء على نقل نحو : قال ، الى فعل بالضـم ، وباع الى فعل بالكسر ، أما على عـدم النقل فالمراد عوض عن الفتح مجانسـاً منتقلا من خارج الى الفاء ، ويجوز فتح القاف مطلقـاً على أنّ الأصل منتقلا به •

الإعراب : الواو للاستئناف ، وانقل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولفـاء متعلق بانقل ، والثلاثى مضـاف اليه ، وشـكل مفعول انقل ، وعين مضـاف اليها شـكل ، واذا ظرف زمـان مستقبل ، واعتلت ماض مستتر الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة وهى حرف على الصحيح لا فاعل ، والجملة فى محل خفض بإضـافة اذا اليها ، وجواب اذا مقـدّر بعد قوله أو نونه ، وفى فعـله تعلق اذا ، والدليل عليه انقل •

وزعم بعض أن دليل الجـواب هو الجواب ، ومن علق اذا بشرطها لم يضـفها الى جملته ، وإن خرجت اذا عن الشرط تعلقت بانقل قبله ؛ كما يقول من يجعـل انقل جـواباً متقـدّماً اذا لم يعلقها بشرطها ، وكان ماض مستتر الاسم عائداً ذلك المستتر الى الثلاثى ، وبتا متعـلق بمتصـلا ، وقدّم للوزن والرّوى ، مضاف للإضمار كما مرّ ، ومتصلا خبر كان ، والجملة معطوفة على جملة اعتلت ، أو حال بدون تقـدير قـد عند كثير ، أو بتقـديرها على مذهب من لا يجيز مجىء الجمـلة الماضـوية المتصرف فعلها ، المجرّد فعلها من حرف النفى ونحوه حالا ، إلا إن قرنت بقـد •

ومذهب المصنف الجواز ، فلا حاجة الى تقدير قـد ، وصـاحب الحال ضمير اعتلت العائد المعين على حـدّ : جـاء زيد وقـد طلعت الشمس •

وزعم أبو يحيى أنّ صاحب الحال هو الثلاثى ، ويرده أن الثلاثى

مضـــاف اليه ، ولم يستوف شرط مجيء الحال كـذا قيل ، والجـواب أنه له مسوغ ، وهو كون المضـــاف ، وهو فا جزء المضـــاف اليه ، لأن فاء الكلمة جزء منهـا ، أو عاطفة لنون على تا ، وأجاز بعض أن يقال : تا بلا همزة فى الســعة ، وعليه فلم تقصر تا فى البيت للضرورة ، وليست ممدودة ، ثم قصرت وبسطت ذلك فى حاشية التمرين ، والواو للاستئناف أو للعطف ، واذا ظرف متعلق بيكون بدون إضـافته الى جملته ، أو باعتض وهو الصـحيح ، لأنه الجـواب ، فتضـاف لجملة الشرط ، وفتحاً خبر مقـدم للوزن على يكون ، ويكون مضـارع مستتر الاسم عائداً ذاك المستتر الى شـكل عين •

وزعم بعض أن فتحاً خبـر ليكون مقـدرة تالية ، لإذا مفسرة بيكون المذكور ، وبسطته فى حاشية التمرين ، والفاء رابطـة لجـواب اذا ، ومنه متعلق باعتض ، واعتض أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة جـواب اذا ، وقـدّم منه للوزن والحصر ، ومجانس أى ملائم ومناسب مفعول اعتض ، وتلك مضـاف اليه ، بل تى مضـاف اليه حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين ، والمشـهور أن الأصـل تاء حذفت الألف للساكن ؛ وكسرت التاء واللام حرف بُعْد والكاف حرف خطاب ، والعين نعت أو بيـان أو بدل على ما مرّ ، ومنتقلا حال مقدّرة ، لأن الانتقال بعـد التعويض لا مصـاحب له ، وصاحب الحال ضمير اعتض أو مجانس ، بل موصـوفة المحـذف أى شيئاً مجانساً وإضـافة مجانس لفظية •

ويجوز كونه حالا من ضـمير مجانس ، ومنتقلا على الأول بمعنى ناقل أو هو اسم مفعول افتفتح قافه بمعنى منقول موافق نقـل ، قاله صـاحب التحقيق •

ويردّه انّ المتكلم المعوّض لا يـكون منقولا ، وعلى الثـانى بمعنى تنقل بفتح التاء والنون ، وتشديد القاف مفتوحة أو مطاوع نقل كـذا قـال ، وفى كثـير من النسـج : فَعَنه اعتض وهو أحسن ، والله أعـلم •

بـــاب
ابنيــة الفعــل المزيد فيــه

الفعل بكسر الفاء مقابل الاسم ، والحرف والحاصـــل من المصدر ، وبالفتح مصـــدر فعل بفتح العين يفعل بفتحهما وهو القياس ، وضمها وكسرها كما للسعد فى شرح الزنجانى ، والسيد فى شرح المفتاح ، وقال اللقانى ذلك بحسب الاصطلاح •

وأما لغـــة فهما مصـــدران ، فالمفتوح لم يخرج عن المصـدرية البتـــة ، والمكسور خرج عنها اصطلاحا الى الكلمة المقـابلة للاســـم والحرف ، ويوافقه قول السعد فى المطول ، يســـتعمل المكســور للفظ والحـــدث ، وقد يقال : أراد بالحدث الضرب من ضرب مثلا لا مدلول مصـــدر فعل يفعل ، وقول الهندى سمى فعلا لتضمنه الفعل اللغوى ، وهو المصـــدر يوافقه ، لكن يبحث فيه بأن ما تضمنه الفعل الاصطلاحى من المصـدر هو الفعل بالفتح لا بالكسر كما فى الصـــحاح ، وذكر فى التوضـــيح فى بحث الحسن والقبح أن المكســـور يطلق على المصـــدر وعلى الحاصـــل به •

قال اللقانى : ولا تقضى سوى التزام ما فى التوضـــيح أو الحمل على التسامح ، فكأنه أراد بالتضمن الاستلزام ، وبقوله : وهو المصدر حاصـل المصـــدر على حـــذف مضاف ، أو على تسمية الحاصل بالمصدر باســـم المصـــدر ، ولا خفاء أنّ الفعل الاصطلاحى يستلزم اللغـــوى الحاصـــل بالمصدر ، فجاز أن يسمّى به •

واعلم أن ما يصـــدق عليه الفعل الاصطلاحى إما ثلاثى ، وإمـــا رباعىّ ، وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه ، وكل منها إما سالم أو غير

سالم ، إن كانت حروفه الأصلية ثلاثة فثلاثى ، أو أربعة فرباعى ، فإن بقى على حروفه الأصلية فمجرد أولا فمزيد فيه ، فإن خلت حروفه الأصلية من حروف العلة والهمزة والتضنيف فسالم ، وإلا فغير سالم .

وقد مرّ الثلاثى والرباعى ، والصحيح والمعتل ، والمهموز والمضعف ، والكلام الآن فى المزيد فيه ، والزيادة تكون للإلحاق ولغيره ، والإلحاق مطلقاً جعل مثال على وزن مثال أزيد منه زيادة حرف أو أكثر ، أى جعله موازناً له فى عدد الحروف ، وفى الحركات والسكنات ، ولذا لا يجوز فى الملحق الإدغام مطلقاً ، ولا الإعلال فى غير الأخير ، ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للأصلى فى الملحق به ، ليعامل معاملته فى أحكامه كالتصغير والتكسير ، فنحو : قردد ملحق بجعفر ، فيقال : قريدد وقرادد كجُعيفر وكجعافر .

واعلم أن المزيد فيه إما ثلاثى الأصول فيصير بالزيادة ، رباعيا إن زيد حرف واحد ، وخماسيا إن زيد حرفان ، وسداسيا إن زيد ثلاثة .

وأما رباعى الأصول فيصير بالزيادة خماسياً إن زيد واحد ، وسداسيا إن زيد اثنان ، وللرباعى المزيد ثلاثة أوزان :

تفعلل بفتحتين فسكون ففتح : كتدحرج ، والزائد التاء على ما مرّ .

وافعنلل بسكون الفاء وفتح العين ، وسكون النون وفتح اللام الأول : كاحرنجم الزائد الهمزة ، والنون وهما المطاوعة الفعل الرباعى الذى لا زيادة فيه .

وافْعَلَلَّ بسكون الفاء وفتح العين واللام ، وتشديد اللام الثانية نحو : اقشعرّ ، وقيل : ملحق باحرنجم ، زادوا الهمزة وأدغموا الأخير ، وعلى الإلحاق يكون مزيد الرباعى وزنين ، ويدل على إلحاقه اتحاد مصدرهما تقول : اقشعرّ اقشعراراً ، كاحرنجم احرنجاماً ، وفيه أنه لا دليل فى ذلك كما يأتى إن شاء الله ، فإن شأن المصدر المبدوء وبهمزة الوصل واحد ، والحق أنه مقتضب أى موضوع على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل ، أو كالأصل مع خلوه عن حرف مزيد لمعنى أو للإلحاق ، وقد يطاوع فاعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة كاطمأن مطاوع طامن ، لكنه دخله القلب المكانى أى قدمت الميم فى اطمأن ، وأخرت فى طامن ، وقيل الأصل تقديم الميم .

وإنما يكون اتحاد المصدرين دليل الإلحاق فى الأفعال ، والملحق الذى له أصل سابق كجلبب لدحرج ، وأصل جلبب جلب ، وأدى له كالأصل كاشعر لاحرنجم ، والمراد اتحادهما فى الزنة بأن تقع حروف الميزان فى الفرع الملحق موقعها فى الأصل الملحق به ، لا مجرد التوافق حركة وسكونا ، ولذا حكم على اقعنسس بمماثلته ، وإلحاقه باحرنجم ، ولم يحكموا على استخراج بأنه ملحق باحرنجم ، مع أنه موافق له حركة وسكوناً ، لأن استخرج على خلاف ما ذكر فى الأصلية والزيادة بالنسبة الى احرنجم أما فى الأصلية ، فلأن الفاء وهى فاء وقعت موقع النون الزائدة فى احرنجم الذى هو الأصل ، وأما فى الزيادة فلأن النون واقعة فى هذا الأصل بعد الفاء والعين وليس الفرع ، وهو استخرج كذلك .

والفرق بين الملحق والأصل ، أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادة للإلحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين ، دون باب دحرج ، ويجب فى باب اقعنسس وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم ، وعلى هذا القياس نحو : تدخرج ، فإنه ملحق

تقعسس بتدحرج من حيث تكرير اللام ، لا من حيث زيادة التاء أولا فإنها فيهما والفرق بين الملحق والمتشعب أن زيادة الحرف فى المتشعب لقصد زيادة معنى ، كما أن زيادته فى الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ لا لذلك ، بل ليعامل معاملته ، وان صحبه معنى وهذه العبرة بالفعللة لاطرادها وعمومها فى جميع صور فعلل .

قال اللقانى : إن قلت الإلحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة ، فكيف يكون اتحادهما دليلا على الإلحاق الذى هو عليه ، والدليل يغاير المدلول ؟

قلت : الإلحاق جعل الكلمة من باب غير بابها الأصلى ، واتحادهما مغاير له لازم ، واللازم يصح أن يكون دليلا على الملزوم ، ودليل الإلحاق عند جار الله أن حرف الإلحاق ما ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف له ، كواو حوقل ، ولام شملل ، وهذا أولى لجريانه فى الأسماء والأفعال ، فليس المراد من زيادة الالحاق أن لا يصحبها معنى أصلا كما قيل ، لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل ، بل أن لا يكون لإفادة معنى كزيادة همزة أكرم ، وراء فرح بالتشديد ، وألف فاعل بفتح العين ، فلا يقال : إنها للإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعى ، وذلك لظهورها فى معنى آخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظى ، مع إمكان المعنوى والمزيد لغير الإلحاق لابدّ لزيادته من معنى .

واذا قيل مثلا : إن أقال بمعنى قال فتسامح نحو : ما يقال فى من فى مثل : (ما من إله) إنه زائد لما لم يفد سوى المعنى الحاصل ، وتأكيده ، وكذا همزة أقال أفادت المبالغة كما للرضى فى شرح الشافية .

وأما الثلاثى المزيد فيه ، فإما ملحق بالرباعى المجرد عن الزيادة ، وهذا منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء ، وله ستة أوزان : تفعــل ونفعل ، ويفعل وهفعل ، وسفعل ومفعل : كترمس ونرجس ، ويزنأ وهلقم ، وسنبس ومدرع •

ومنــه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعــد الفاء وقبل العين ، وله ستة أوزان أيضــا : فيعل وفعول ، وفنعل وفهعل ، وفأعل بفتح العين قبلها همزة ساكنة ، وفمعل نحو : بيطر ، وجورب وسنبل ، ورهمس وطأمن ، وزملق •

ومنــه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعد العــين وقبل اللام ، وله أربعة أوزان : فعنل وفعمل ، وفعيل وفعــول نحــو : قلنس وجلمط ، وعديط وهرول ، ولنا خامس وهو : فعتل ككلتب •

ومنــه ما يكون حرف الإلحاق فيه بعــد اللام ، وله أربعة أوزان أيضــا : فعلى وفعلم ، وفعلن وفعلس ، نحــو : ســلقى وغلصــم ، وقطرن وخلبس •

وإما ملحق بالرباعى الأصول ، المزيد فيه ، وهــذا منه ما ألحق بباب احرنجــم ، وله خمسة أوزان : فعنلا بهمزة بعــد اللام ، وافعلنى بألف بعــدها ، وافعنلل بزيادة إحــدى اللامين ، وافونعل وافعنلس نحو : احبنطأ واسلنقى ، واقعنسس واحونصــل ، واعلنكس •

ومنه ما ألحق بباب تدحرج وله تسعة أوزان : تفعلى وتفهعل ، وتفعلت وتفعنل وتفنعل وتفعيل ، وتفوعل وتفعــول ، وتفعل نحــو : تسلقى وترهشف ، وتعفرت وتقلنس ، وتســنبل وتعذيط ، وتجــورب وترهوك وتمدرع •

وإما مماثل للرباعى غير ملحق به ، وله ثلاثة أوزان : افعل وفعّل ، وفاعل نحو : أعلم كأكرم ونحو : قدس بالتشديد ، وقاتل بالفتح .

وإما مزيد فيه أيضاً غير ملحق بالرباعى ، وغير مماثل له ، وهو ما فى أوله همزة وصل ، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، فالخماسى له أربعة أوزان : افتعل وانفعل ، وافّعل بتشديد الفاء ، وافعلّ بتشديد اللام نحو : اعتدل وانطلق ، واظّلم بتشديد الظاء أصله اظتلم ، قلبت التاء ظاء وأدغمت فيه الظاء ، واحمرّ بتشديد الراء .

والسداسى له عشرون وزناً : استفعل وافعالّ بتشديد اللام ، وافعوعل وافعوّل بتشديد واوه ، وافعنلل وافّاعل بتشديد الفاء ، أصله تفاعل قلبت التاء من جنس فاء الكلمة ، وأدغمت فيها بعد الإسكان وجىء بهمزة الوصل ، وافّعّل بتشديد الفاء والعين : أصله تفعّل بتشديد العين فقط ففعل فيه ذلك ، وافتعال بألف ودونه ، وافعيّل بتشديد الياء ، وافعولل وافعنلى وافعالّ بتشديد اللام الثانية ، وافعلّل بتشديد الأولى ، وافونعلّ وافوعلّ بتشديد اللام ، وانفعلّ بتشديد اللام ، وافتعلّ بتشديدها ، وافعمل بتشديد الميم ، وافهعل بتشديد اللام ، وافعألّ بزيادة همزة قبل اللام المشددة نحو اجفأظ ، وزاد بعضهم افّعل بتشديد الفاء والعين ، وافّاعل بتشديد الفاء اللذين ليس أصلهما تفعّل وتفاعل بناء على ثبوتهما .

وذكر المصنف فى كتبه ستة وأربعين وزنا ، ومثال تلك العشرين : استخرج واحمارّ بتشديد الراء ، واخشوشن واجلوّذ بتشديد الواو ، واحرنجم وادّارك بتشديد الدال ، أصله تدارك أبدلت التاء دالا وسكنت وأدغمت وجىء بهمزة الوصل ، واخّصم بتشديد الخاء

والصاد ، أصله تخصصم بتشديد الصاد ، أبدلت التاء خاء ، وأدغمت وجلب همزة الوصل ، واقتدار بفتح التاء وبألف بعد الدال ودونه ، واهبيّخ واعثوجج ، واسلنقى واشمخرّ بتشديد الراء ، واجرمّز بتشديد الميم ، واحونصل واكوألّ بتشديد اللام قبلها همزة ، وانكسرّ بتشديد الراء ، واكتسبّ بتشديد الباء ، واهرمّع بتشديد الميم ، وارهشفّ بتشد الفاء ، وجملة ذلك ثمانية وستون وزناً على خلاف في بعضها ، وافنعل بتشديد اللام الآخرة وزيادة الأولى تاسع وستون كاسلهم ، وهو مذكور في النظم ، وافعالل بالفك متم سبعين نحو : احرارَرَ الرّجل أي غضب •

والدليل على ما ليس بملحق منها عدم اتحاد مصدره ومصدر ما قد يدعى أنه هو ملحق به ، كافعل وفاعل وفعل بالتشديد ، فإنها لم تلحق بدحرج لعدم مجيء مصدرها كدحرجة ، وذكر صاحب التحقيق أنّ مزيد الثلاثى سبعة وعشرون ، وينقسم الى ثلاثة أقسام :

الأول : زيادته للإلحاق فيكون على بناء الرباعى ، وذلك ستة أبنية : فوعَل ككوثر ، وفيعل كبيطر ، وفعول كجهور ، وفعنل كقلنس وهو قليل ، وفعلل كشملل ، وفعلى كساقى فهذه ملحقة بفعلل كدحرج ، بدليل مجيء مصدرها كمصدر دحرج الذى هو دحرجة ، وتلحقها التاء كما تلحق دحرج •

الثانى : ما على شكل الملحق لا ملحق ، وهو افعل وفاعل وفعّل مشدداً ، وتلحق التاء الأخيرين كتقاتل وتكلم •

والثالث : ما لم يشاكله وهو تسعة ، ثلاثة خماسية : تفعل وانفعل وافتعل ، وستة سداسية : استفعل وافعالّ وافعوعل وافعوّل

بتشديد الواو ، وافعنلل نحو اسحنكك ، وافعنلى ، وهذان الوزنان الأخيران ملحقان باحرنجم من مزيد الرّباعىّ .

ومزيد الرباعى ثلاثة : تفعلل كتدحرج ، وافعنلل كاحرنجم ، وافعالّ كاطمأنّ ، فذلك أربعة وثلاثون بناء ، عشرة بالتاء وأحد عشر بهمز الوصل وغيرها بدونهما تسعة فى الثلاثى ، واثنان فى الرباعى ، وأربعة أصول ، وستة ملحقة بالثلاثى ، وثلاثة على وزن الملحق .

قال : هذا هو المعلوم عند الأكثرين فى عدّ المزيد ، وزيدت أبنية شاذة ، فذكر ابن عصفور يَفعَنَّ بفتح الياء والعين واللام ، كيرنأ لحيته صبغها باليرناء وهو الحناء ، وتَفَعْلَتَ بفتح التاءين والفاء واللام كتَعفرتَ ، وزاد الزبيدى أفعالا تبرأ من عهدتها افعيل كاهبيخ ، وافعولل كاعثوجج ، وافونعل كاحونصل .

قال : ذكر صاحب كتاب العين هذه الأفعال ، ولم أسمعها لغيره ، ولا أحقها فعهدتها عليه ا هـ .

وكتاب العين فيه مناكير لا يعول على ما انفرد به ، لما علم من عدم صحة نسبته الى الخليل أو لكونه لم يصحح .

قال الزبيدى : وقد جاء فعنل حكى بعض اللغويين سنبل الزرع ، وأسبل ودنقع الرجل اذا افتقر ، وكنتأت لحيته ركثأت عن أبى عبيدة ، وفَعيَل قالوا طشيَا رأيه ورهيأ اذا غلط ، وافوعل بتشديد اللام كاكوهد ارتعد ، واكوأل قصر ، ذكر هذا كله فى آخر باب ما ألحق من الأفعال الثلاثية بالرباعى ، وأنكره غيره .

وأما هرقت وهرحت وأهرقت واسطاع فلا يقال إنها من مزيد الثلاثى ، قال سيبويه : وأما هرقت وهرحت يريد أرحت ، فأبدلوا مكان

الهمزة الهـاء كما تحـذف استثقالا لهـا ، فلما جاء حرف أخفّ منها لم يحـذف فى شىء ، ولزم لزومَ الألف فى ضـارب وأجرى مجرى ما ينبغى لألف افعل أن يكون عليه فى الأصـل •

وأما الذين قالوا : هرقت فإنما جعلوها عوضـاً من حذفهم العين ، وإسكانهم إياها ، كما جعلوا ألف يمان عوضـاً ، وجعلوا الهـاء عوضا لأنها تزداد ، ونظير هذا قولهم اسطاع يُسطيع ، جعلوا العوض السين لأنهّ فعل وهى فيه ، وجعلوا الهاء بمنزلتها ، لأنها تزداد ملحقة فى آخر الفعـل نحو : ارمه وعـه ، وكذا لا يقال فى ارعوى واجأوى يجاوى اى اسودّ فى غبرة وحمرة أنهمـا من مزيد الثلاثى ، لأنهمـا من باب احمرّ ، ولم يلحقهما الإدغام لانقلاب حرف العـلة ألفا للفتحة ، بل للإلحاق بمزيد الثلاثى •

وذكر بعض شراح الألفية : أن المزيد من ثلاثى الأفعال خمسـة وعشرون بناء مشهورة فى بعضها خلاف ، وهى : أفعل كأكرم ، وفعـل كقـدّس ، وتفعل كتعـلم ، وفاعل كقاتل ، وتفاعل كتقاتل ، وافتعل كاكتسب بالتخفيف ، وانفعـل كانطـلق ، واستفعل كاستغفر ، وافعلّ بتشديد اللام كاحمرّ بتشديد الراء ، وافعال كذلك وهو بالألف قبـل اللام كاحمارّ ، وافعوعل كاخشوشن ، وافعوّل كاجـلوّذ ، وافعولل كاعثوجج ، وافعيل كاهبيخ ، وفوعل كحوقل ، وفعول كهرول ، وفعلل كشـمال ، وفيعل كشيطن ، وفعيل كرهيأ ، وفعلى كسلقى ، وافعنلى كاسلنقى بالألف ، وافنعلا كاحبنطأ بالهمزة لغـة فى احبنطى بالألف ، وافعنلل كاحرنجم ، وفنعل كسنبل ، وتمفعل كتمندل ، والكثير تندل ، ويجىء كل من هـذه الأوزان لمعـان متعددة •

قلت : يرد عليه أنّ منها ما لم يوضـع لإفادة معنى من المعانى

التى تفاد بالأبنية ، بل وضـع ليفيد معنى بجوهره : كفوعل وفعول ، وفيعل وفعيل •

قال : وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية تفعـلل كتدحرج ، وافعنلل كاحرنجم ، وافعلّ كاقشعرّ ، وهى لازمة ، واختلف فى هـذا الثالث فقيل : هو بناء مقتضـب ، وقيل ملحق باحرنجم ، زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير ، فوزنه الآن افعلل أى وقبله فعلل كدحرج ، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصـدره كمصـدره اهـ •

قلنـا : وعلى الإلحـاق أصـله قشـعر كدحرج ، زادوا الهمزة وإحـدى الراءين ، فصار اقشعرر ، نقلوا الى العين فتحة الراء الأولى توصـلا الى إدغامها فى الثانية ، وردّ القول بالإلحاق بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعهـا فى الأصـل كما مرّ ، والنـون فى احرنجم دون اقشعر ، وبأنه لا يجوز فى الملحق مطلقاً الإدغام ولا الإعلال فى غير الآخر ، ومجرد اتحاد المصدرين لا يدل على الإلحاق ، بل لابدّ من استيفاء شروط الإلحاق قاله الصبان تبعـا للقانى •

قلت : صرح الجار بردى بأنه ملحق ، وقـد أجاب ابن قاسم بأن شرط عـدم الإدغـام فى الملحق باعتبار الغـالب ، أو تكون المسـألة خلافيـة •

وأما أوزان الأسماء المزيد فيهـا فثلاثمائه وثمانية أوزان عنـد سـيبويه ، وثلاثمائة ونيف وثمانون عند الزبيدى ، إلا أن منها ما يصلح وما لا يصـلح ، ويزاد فى الاسـم حرف وحرفان ، وثلاثة وأربعـة ، ويصير الاسم الثلاثى رباعياً إن زيد حرف ، وخماسيا إن زيد حرفان ، وسداسيا إن زيد ثلاثة ، وسباعيا إن زيد أربعـة ، ويصـير الرباعى

خماسياً إن زيد واحد ، وسداسيا إن زيد حرفان ، وسباعيًّا إن زيد ثلاثة ، ويصير الخماسى سداسيًّا إن زيد حرف ، وسباعيًّا إن زيد حرفان •

قال الشيخ خالد : ومواضع الزيادة أربعة : ما قبل الفاء ، وما بين الفاء والعين ، وما بين العين واللام ، وما بعد اللام ، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ، فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو : اجدل ، وما بين الفاء والعين نحو : كاهل ، وما بين العين واللام نحو : غزال ، وما بعد اللام نحو : علقى ، والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو : أجادل ، وبينهما العين نحو : عاقول ، وبينهما اللام نحو : قصيرى ، وبينهما الفاء والعين ، نحو إعصار ، وبينهما العين واللام : نحو : حيزلى ، وبينهما الفاء والعين واللام نحو : احملى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق ، وبين الفاء والعين نحو : جراجر على القول ، بأن المضاعف الزائد فيه الأول ، وبين العين واللام نحو : خطاف على القول بأن زائد المضاعف هو الثانى ، وبعد اللام نحو : علباء ، والثلاث المتفرقات نحو : تماثيل ، والمجتمعة قبل الفاء ، نحو : مستخرج ، وبين العين واللام نحو : سلاليم ، وبعد اللام ، نحو : عنفوان ، واجتماع ثنتين ، وانفراد واحدة نحو : أفعوان ، والأربعة نحو : اشهيباب مصدر اشهابّ أ هـ •

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء :

الأول : الدلالة على معنى وهو الأصل والغالب ، كدلالة الهمزة على التعدية ، وهى يصير الفاعل مفعولا ، وحاصل ذلك أمر معنوى فى نحو : أكرمته ، وثلاثيه : كرم بمعنى حسُن حاله فأكرمته بمعنى ميزته حسن الحال ، وأعلمته ، ودلالة الألف فى ضاربته وقاتلته على الاشتراكى فى الفاعلية والمفعولية ، ودلالة السين على الطلب فى

استغفرت ربى ، ومعرفة هذه المعانى أصل مهمّ سأذكرها مع الأبيات إن شاء •

وكدلالة همزة أقوم على تكلم الواحد ، والنون عن تكلمه وحده أو عن جماعة أو اثنين فى نقوم ، وكدلالة الياء والتاء على الغيبة ، ودلالة التاء على التأنيث فى يقوم زيد وتقوم هند ، ودلالتها على الخطاب فى تقوم يازيد ونحوه ، وكدلالة زيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير وغير ذلك مما يكثر عدّه •

الثانى : الإلحاق كواو كوثر وجوهر ، وياء صيرف وعيثر ، وألف أرطى وألف شملال ، ونون جحنفل ورعشن ، وقد مر تعريف الإلحاق ، وعرّفه فى التسهيل بجعل ثلاثى أو رباعى موازناً لما فوقه ، أى موازن له صورة وإلا فقد يختلف الوزن بحسب الحقيقة ، فإن جعفراً فعلل ، وكوثراً فوعل ، والموازن صورة هو الموازن وزنا طبيعيا وهو الموافق حركة وسكوناً، ولو خالف أصالة وزيادة ، والموازن وزنا صرفياً هو الموافق حركته وسكوناً وأصالة وزيادة ، والموازن وزناً عروضياً الموافق فى مطلق الحركة والسكون ، ولو قوبلت ضمة بفتحة أو كسرة فكل وزن صرفى أو طبعى عروضىّ ، وكل صرفى طبعى ولا عكس •

الثالث : المد كألف رسالة ، وياء صحيفة ، وواو حلوبة ، وكحروف المد فى سربال وقنديل وعجوز •

الرابع : التعويض ، كتاء زنادقة فإنها عوض عن ياء زناديق ، وتاء مشارقة ومغاربة عوض عن ياء النسب ، وتاء إقامة واستقامة ، فإنها عوض عن ألف الأفعال بكسر الهمزة والاستفعال ، أو عن عين الكلمة على الخلاف فى المحذوف ، وسين يسطيع ، فإنها عوض عن حركة عين الكلمة بدليل ضم حرف المضارع ، إذ لو كان حرفاً زائداً بلا

تعويض لكان خماسياً فيفتح ، وميم اللهم فانهـا عـوض عن حرف النـداء .

الخامس : التكثير كميمات ستهم وزرقم وابنم فإنها زيدت لتكثير اللفظ ، وتفخيم معنى السته وهو العجـز والزرقة والابن فكثر اللفظ ليكثر المعنى ، وهـذا داخل فى الأول ، وكألف قبعثرى وكمثرى .

السادس : الإمـكان ، كهمزة الوصـل ، لأنه لا يمكن أن يبتـدأ بساكن ، ويمكن الابتداء بهـا كذا لصـاحب تحقيق المقـال كالشـيخ خالد ، وهو المشـهور الذى عليه الجمهور ، وهو الحق .

قال الجاربردى فى شرح تصريف ابن الحاجب : من أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس ، وعبارة السعد أنهم رفضـوا الابتداء بالسـاكن .

قال الغزى : وفيها إشارة الى إمكانه فى نفسـه ، وهو ما صرح به جماعة وقالوا : إن عـدم جواز الابتداء به ربما يختص بلغة العرب ، لا لأنه ممتنع فى نفسه ، بل لأن لغتهم موضـوعة على غاية من الإتقان ، وفى الابتداء به نوع لكنه وبشـاعة ، ويجـوز فى لغـة أخرى كلغـة الخوارزم ، وعليه السيد فى حواشى الكشاف ، قال فيها الحق جوازه ، ومن قال باستحالته لا يسمع منه إلا حكايتها ، واذا استعربت لغة العجم وجـدت فيها الابتداء بالسـاكن المدغم لا سـيما فى لغـة الخوارزم إلا أنه غير واقع فى لغـة العرب .

وقال اللقانى : إن تعبير السعد بالرفض إشارة الى إمكانه ، فإن الرفض الترك ، ولا يطلق الترك إلا حيث يصح عـدم الترك ، فالمحال لا يقال متروك صرح به السيد فى شرح المواقف ، بل قال اللقانى : ان

معنى رفضهم ذلك رفضهم جعل الساكن بدءاً للكلمة . وإن الابتداء به بهذا المعنى ممكن باتفاق ، وإن بعضاً توهم أن المراد بالابتداء بالساكن ابتداء التلفظ ، والخلاف فى استحالته وإمكانه شهير فى علم الحكمة وغيرها ، وإن التعبير بالرفض إشارة الى اختيار إمكانه ، وفيه نظر ، لأن رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول لإمكان بدء الكلمة بساكن يبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به .

قال البخارى : ولا يخفى أن فى رفضهم له بهذا المعنى الأول مع صدق نحو : (قد أفلح) بسكون الهمزة ونقل حركتها الى الدال فى القراءة المتواترة إشكالا ، والظاهر ما ذكره هذا البعض ، ونازعه أيضاً ابن قاسم قال القائل : إن يقول هو وإن لم يستلزمه لكنه يناسبه ، فالحاصل أنهم لما رفضوا الابتداء به تلفظا ناسب أن يجعلوه أول الكلمة التى من شأنها الابتداء بأولها ، ففى الحكم بالوهم والنظر نظر اهـ .

هذا ومثل بعض للإمكان بهاء السكت فى نحو : عِهْ وقِهِ ، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وقفاً نحوياً ، أما مطلق الوقف عليه فممكن بأن يوقف عليه محركاً لكنه لحن .

السابع : البيان كهاء السكت فى نحو : (سلطانيهْ) و (ماليهْ) ابيان أن الياء متحركة لا ساكنة ، ويازيداه لبيان وصل المنادى بالألف .

واعلم أن الأصل عدم الزيادة ، فلا يحكم بها إلا بدليل ، وأدلتها عشرة وعدّها بعضهم تسعة ، وبعضهم سبعة ، وأكثرهم ستة وهو الأظهر عند صاحب التحقيق لازما زاد يرجع اليها :

الدليل الأول : سقوط الحرف فى أصل كسقوط ألف ضارِبٍ بكسر الراء فى أصله ، وهو المصدر ، وسقوط ألف ضارَبَ بفتح الراء فى ضرب الذى هو فعل ، وهمزة اعلم فى علم ، وسقوط نون حنظل فى حظلت الإبل أى أكلت الحنظل ، وسقوط تاء ملكوت فى الملك ، وهو أقرب الأدلة الى الضبط ، وأصحها علة وأقواها .

ويكون فى الفعل والاسم ولو علماً ولا سيما الصفات والأعلام المنقولة ؛ ونقلها نوع تصرف ، وفى اسم الجنس ولا يعتبره النحوى لأنه لا يلزم فيه ولا يطرد ويسمّى ذلك بالاشتقاق وهو صغير إن كان بين اللفظين تناسب لفظاً وترتيباً كاشتقاق ضرب وضارب ويضرب ونحوها من الضَّرب ، وهو المراعى فى الدلالة على الزيادة وكبير إن تناسبا لفظا لا ترتيبا لحيد وجدب وأكبر إن تناسبا مخرجا فقط كنهق ونعق ، وقيل بالنظر الى الباب إما أكبر وهو أن تكون المادة واحدة ، ويختلف حالها بالترتيب وتدل على معنى واحد ، قال بعض : كقعد تراكيب ق و ل على معنى الخفة والسرعة .

وممن قال بدلالته : أبو الفتح ، وربما ركن اليه أبو على ، وإما أصغر وهو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهو المعوّل عليه كما مرّ ، كدلالة أحمر على الحمرة ، ومن قامت به ، وسمّى الأول بالصغير لأن من ينظر الى ضرب يعلم بدون التأمل أنه مشتق من الضرب ، لحصول المناسبة لفظاً وترتيباً ، والثانى بالكبير لأن من ينظر الى جبد مثلا يعرف بالتأمل أنه مشتق من الجدب لعدم المناسبة فى الترتيب ، والثالث بالأكبر لأن من نظر الى نعق يعلم بالتأمل القوى أنه مشتق من النهق لعدم المناسبة ترتيباً ولفظا .

ووجه الاشتقاق ثلاثة أنه إما بالتبديل فهو الأكبر ، وإما بالتقديم والتأخير ، وهو الكبير ، وإما بدونهما وهو الصغير ، وكذلك تفهم تعليل

التسمية بالأصغر ، وسمى بعضهم الأول بالمصغر ، وهو موافقة الأصول لفظاً وترتيباً ، والثانى بالصغير ، وهو الموافقة لفظا لا ترتيباً والثالث بالأكبر وهو عدم الموافقة لا لفظا ولا ترتيباً ، ويعتبر فى هذا الأصغر موافقة المشتق للمشتق منه فى المعنى واللفظ ، وفى الأخيرين مناسبة له فى المعنى ، فإن كنى أى لم يصرح يناسب معنى ناك أى نكح فى الإخفاء ، واعتبروا فى الأكبر الموافقة فى أكثر الأصول والمناسبة نوعاً أو مخرجاً فى باقيها ، وسمى بعضهم الأول بالأكبر والثانى بالكبير والثالث بالصغير نظراً الى الظهور .

وإن شئت فحد الاشتقاق الأصغر بحسب العلم ، بأن تجد موافقة فرع لأصل بحروفه الأصول ، والمعنى فترده اليه وبحسب العمل بأن تأخذ من أصل فرعاً يوافقه فى الحروف الأصول ، وتجعله دالا على معنى يوافق معناه ، ولك إسقاط لفظ الرد ، لأن الأصل يغنى عنه اذ الأصالة والفرعية لا يتصوران بدونه .

والدليل الثانى : سقوط حرف فى فرع ، كسقوط ألف كتاب فى جمعه الذى هو كتب ، وهو عكس الاشتقاق ، لأن الاشتقاق استدلال بالأصل ، وهذا يسمونه التصريف استدلال بالفرع .

الدليل الثالث : سقوطه فى نظير لغير علة كسقوط ياء أيطل فى أطل وهو الخاصرة ، ويشمل الأدلة الثلاثة ، قولك بسقوط الحرف فى بعض التصاريف .

وشرط الثلاثة كما للمرادى وغيره : أن يكون السقوط لغير علة تصريفية ، فإن كان لها فليس دليلا على الزيادة ، كسقوط واو وعد فى يعد لئلا يقع بين ياء وكسرة ، وسقوط ألف طال وخاف وقال وباع

فى : طئت وخفت وقلت وبعت لالتقاء الساكنين ، وحذف واو يغزو فى لم يغز ، وياء يرمى فى لم يرم ، وألف يسعى فى لم يسع .

وعرّف فى الخلاصة الزائد : بأنه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ، والأصلى بأنه الذى يلزم فيها ، ومراده السقوط المذكور . لأن الساقط لعلة تصريفية كالثابت ، فالأصل اذا سقط للعلة مقدّر الثبوت ، والزّائد اذا لزم مقدّر السقوط ، ولذا يقال : الزائد فى سقط فى أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً ، فلا يرد عليه سقوط تلك الحروف الأصول ، وثبوت قرنفل وواو كوكب فى التصاريف ، مع أنهما زائدتان .

الدليل الرابع : كون الحرف مع عدم الاشتقاق الكلمة التى هو فيها فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخذ كالنون الساكنة الثالثة غير المدغمة المتلوّة بحرفين بعدها : كعصنص بمهملات بينها نون ، وهو جبل فنونه زائدة لأنها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة كحجنفل لشفة ذى الحافر .

الدليل الخامس : كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، أو الأخذ كالهمزة أولا بعدها ثلاثة نحو : أرنب ، فإنها زائدة ، وإن لم يعلم اشتقاق ما هى فيه لكثرة زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه كأحمر وأكرم ، قاله الشيخ خالد وغيره ، وظاهره أنها قد تكون اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه أصلا : كإمعة وإمع فانظره .

الدليل السادس : كونه بموضع لا يقع فيه إلا حرف زائد كنون حنطاو للعظيم البطن وكنثاو بمثناة الوافر اللحية ، وسنداو وقنداو الرجل الخفيف .

الدليل السابع : لزم عـدم النظير فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منهـا ، بتقـدير الأصـالة فى تلك الكلمة كتتفل بفتح التاء الأولى ، وسكون الثانية ، وضـم الفاء لولد الثعلب ، ولو حـكمنا بأصالة تائه لكان على وزن فعلل بفتح الفاء وضـم اللام الأولى وهو مفقود .

قال صاحب التحقيق : وكثير يمثل بإمع وإمعت ، وهو العيىّ الذى لا رأى له ، ويقولون : لو كانت الهمزة زائدة لأدّى الى وجود أفعل بكسر الهمزة فى الصـفات وهو فيها مفقود ، وهـذا فى الحقيقة من أدلة الأصـالة ، والأشبه بهـذا أن يستثنى من دليل الكثرة ، فإن الهمزة المتصـدرة فى مثل هـذا الأكثر زيادتها ، إلا أن توقع فى محذور كعدم النظير فى إمعـة .

الدليل الثامن : لزم عـدم النظير بتقدير الأصـالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منهـا ، كتنقل على لغـة ضـم التاء الأولى والفاء ، فإن تاءه أيضـا زائدة ، وإن لم يلزم من أصالتها عـدم النظير ، لأنها لو جعلت أصـلا فله نظير : كبرثن وهو موجود ، لكن يلزم عدم النظير فى نظيره الذى هو مفتوح التاء ، فلمـا ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح لعـدم النظير ، حـكم بزيادتها فى لغـة الضـم ، لأن الأصـل اتحاد المـادة أيضـا .

الدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحرف المضـارعة وغيره مما مرّ .

الدليل العاشر : الدخول فى أوسـع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، على تقـدير الأصـالة ، وعلى تقدير الزيادة : كنهبـل بفتح الهـاء وبضـم الباء مشـددة ، فإن وزنه على تقـدير أصالة النـون فَعَلّل بضـم اللام الأولى المشدّدة ، وهو مفقـود ، وعلى تقـدير

زيادتها فنعلل بضـم اللام الأولى غير مشدّدة ، وهو منقود أيضـاً ، ولكن أبنيـة المزيد فيه أكثر فنحـكم بزيادة نون نهبل ، ومن أصولهم المصـير إلا الى الكثير فهـذه عشرة •

ووجـه ردها الى سـتة وهو الحـق أن هـذا العاشر داخل فى السابع ، وأن الرابع مندرج فى السادس ، إن أرادوا بقولهم بموضـع لا يقع فيه إلخ ما يشمل المشتق وغيره ، وأريد بنحو الأمثلة الأربعة فى السادس ما يتناول كنثاو بالمثلثة ، وأن الرابع نفس السادس إن قصر على غير المشتق ، وأريد بنحو الأربعة مثل حنظاو بالظاء المشالة المعجمة ، وأن الثلاثة الأوائل واحـد •

قال ابن هشام : وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعـلم أنه لا يحـكم على حرف بالزيادة حتى يزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، أى بقية أصـول أحرف الكلمـة عند التردّد فيهـا ، والزائد نوعـان :

النوع الأول : مضـاعفة أصـل وتكرير ، وهـذا يكون فى جميع الحروف حتىّ الهمزة ، إلا أنه يقل فيهـا إلا الألف فإنها لا تقبـل التشـديد ، وسواء فى ذلك أن تكون الزيادة بالتضـعيف ، والتكرير للإلحاق أو غـيره •

قال صاحب فتح الأقفال : وله شروط معروفة •

قلت : بل شرط واحـد ، لكن لمـا راعى كثرة المسوغات : هـذا مسوغ للتضـعيف ، وهـذا مسوغ له ، وهكذا عدّها شروطا وهو أن يكون المزيد مماثلا للام كجلبب بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج مع الاتصـال ، كما مثلت ، أو مع الانفصـال بزائد كجلباب ، وتكرير اللام لا يفصـل بأصـل أبداً ، أو مماثلا للعين مع الاتصـال كقتل بتشديد

التاء بزيادة الأولى أو الثانية على ما مرّ من الخلف ، أو مع الانفصال بزائد عليهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة ، وهو كثيب الرمل المتداخل ، ويطلق على مصارين الضب ، أو مماثلا للفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى وفتح الثانية ، وهو الداهية ، ومثله مرمريث للثغر ولا ثالث لهما ، أو مماثلا للعين واللام كصَمَحْمَح بمحملات وفتحات إلا الحاء الأولى ساكنة لشديد أو للغليظ القصير ، أو للرأس الأصلع خلاف •

وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة للخمر ، وسندس لرقيق الدّيباج ، أو يماثل العين المفصولة بأصل كحدود بمهملات اسم رجل ، ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره فأصلى •

واذا بنى الرباعى من حرفين ، ولم يصح إسقاط الثالث فالجميع أصل ، لأن الاثنين أصل قطعا ، ولا بدّ من ثالث مكمل ، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما •

وقيل عن الخليل رحمه الله ، وعن الكوفيين : وزنه فعفل بتكرير الفاء وهو بعيد ، وإن صح إسقاط الثالث كلمه فى لمله فهذا الثالث الصالح للسقوط زائد عن الكوفيين ، مبدل من حرف مماثل للثانى أصله لمّم بتشديد الميم الأولى على ما مرّ ، ويردّه مجيئه على فعللة ، ولو كان مضاعفا لقيل فى لملم تلميم كتقديس ، ويقال : إنه لما كان بوزن دحرج بالزيادة ، كان مصدره كمصدر دحرج •

وقال الزجاج : ذلك الثالث زائد غير مبدل •

وقال البصريون : غيره إنه أصل واختار ابن الناظم قول الكوفيين ، وقال : إنه أولى من جعله ثنائيا مكرراً موافقا فى المعنى للثلاثى

المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله نحو : قضقضت وكبكبت وكفكفت •

النوع الثانى : ما زيد لغير تكرار ، وهذا مختص بعشرة حروف : السين والهمزة ، واللام والتاء المثناة فوق ، والميم والواو ، والنون والياء المثناة تحت ، والهاء والألف ، وقد جمعت فى تراكيب كثيرة جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيًا وغير محكى •

قال علاء الدين بن عبد الباقى الخطيب : أحسنها لفظا ومعنى قول القائل :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها

فقالت ولم تبخل أمان وتسهيل

وهى حروف أمان وتسهيل ، كذا قال صاحب التحقيق إنه أحسنها ، ويجمعها أربع مرّات قول القائل :

هناء وتسليم تلى يوم أنسه

نهاية مسئول أمان وتسليم

من الطويل •

قال أبو يحيى : وقد نسب هذا البيت للمصنف يعنى الناظم •

قلت : نسبه إليه ابن هشام فى التوضيح ، وجمعها بعضهم فى قوله : اليوم تنساه ، حروف زائدة نطقتها لكى تحور الفائدة ، وهى حروف اليوم تنساه ، فقوله : اليوم تنساه مبتدأ محكىّ ، وحروف خبره أى حروف اليوم تنساه حروف زائدة •

قال الرضى فى شرح الشافية : إن المبرد سأل المازنى عن حروف الزيادة فأنشد المازنى لنفســـه :

هويت الســــــمان فشــــيبننى

وقــد كنت قــدماً هويت الســمان

فقال المبرد : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنى الشعر ؟ فقال له : أجبتك مرتين ، يعنى فى قوله أولا وآخراً هويت السمان ، وكذا نســبه شارح مراح الأرواح لأبى عثمان المازنى •

وجمعها الناظم فى التسهيل بقوله : سألتمونيها ، قال الدمامينى فى شرحه : هــذه العبارة وقعت لبعض النحاة ، وقــد ســأله بعض أصــحابه عن حروف الزيادة فقال : سألتمونيها ، فقال : نعم ، فقال : أحسبتكم توهموا أنه أراد أسألتهونيها ؟ أى هل طلبتم منى أن أخبركم عنهــا ، وسألتمونى عنها ؟ فقالوا : نعم أى استخبرناك عنها ، فقال : قــد أجبتكم أى هى فى قوله سألتمونيها بالهمزة بعد السين ، وهو أراد إخبارهم بهــا •

وإيهامهم أنه استفهم ، هل أردتم أن أخبركم بهــا أو الأول أو الثانى ، ثم على هــذا الثانى ظهر له أنه جمعهــا بقوله : وبعض يعبر بأسلتهونيها بالهمزة للاستفهام قبل السين ، وإسقاطها بعدها بعد نقل فتحتها للسين ، ويجمعها قولك يتساولونهم ، وقولك : يا هول استنم ، وقولك : أسلمنى وتاه ، وقولك : أهوت سليمان •

قال الشيخ خالد : وينبغى أن يعدوا الشــين المعجمة فى نحــو : أكرمتكش فى خطاب المؤنث ، فإن قالوا : هــذه مختصــة بالوقف ، قلنــا : وهاء السكت كذلك ا هـ •

قلت : الحقّ أن هاء السكت كلمة زائدة مستقلة ، حـرف مضى فيما قيل ، والكاف لغـة الكشكش لا تختص بالوقف ، وليست تزاد فى كلمـة ، وتجعل حرفاً من حروفها ، بل هى كتنوين بعد الكلمـة قال : وخصـت هـذه الأحرف بالزيادة دون غيرها ، لأن أولى ما زيد حروف المـدّ واللين ، لأنها أخفّ الحروف وغيرها من الحروف العشرة ترجع اليها ، فالهمزة مجاورة للألف فى المخرج ، وتنقلب الى أحـرف اللـين عنـد التخفيف ، والهـاء أيضـا مجاورة للألف فى المخرج والميم من مخرج الواو ، وهو السغة وفيها غنّة ، والنون فيها المدّ فى الخيشوم امتداد الألف ، والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه ، والسين حرف مهموس فيه صفير ، ويقرب من مخـرج التاء واللام ، وإن كانت حرفاً مجهوراً لكن تشبه النون ، وتقرب منها اهـ •

والزيادة للالحاق تارة تكون من حـروف سألتمونها ، وتارة من غيرها وهو سائر الحـروف ، قال المرادى والأشمونى وغيرهما ، كصاحب التحقيق : ان معنى تسمية حـروف سألتمونيها زوائد ، أنها تزاد فى الكلمة لغير تكرير ، وليس المراد أنهـا أبدا تكون زوائد ، لأنهـا كثيرا تكون غير زائدة كما لا يخفى ، وليس معنى زيادتهـا أنها لا تدل على معنى لأنها تدل على معنى غير المعنى المدلول عليـه بجوهر الكلمـة ، بل انهـا ليست من أصول الكلمة ، وزيادة اللام والهـاء قليلة كأمهات وأهراق ، بدليل سقوطها فى الأمومة والإراقة ، فبطل قول المبرد : ان الهـاء لا تـزاد •

قالوا : ولا جـواب عنه إلا دعـوى الغلط ممن قاله ، لأنه لمـا أبـدل الهمزة فى هراق ، توهم أنه فاء فأدخلت الهمزة عليهـا ، فأسكنت وأما تمثيل الناظم فى الخلاصـة وابنه فى الشرح بلمه ولم تـره فيرده أن هاء السكت كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غـيرها ، ولا منزّلة منزلة الجـزء مما قبلها ، ومحل قولهم : ان المناقشـة فى المثال ليس

من دأب العقــلاء والمحصلين ، ما اذا نوقش فيــه مثلا بكونه صالحاً لغير ما مثل به له •

هذا وقال السيوطى فى الأشباه والنظـائر : متى كانت الزيــادة لغــير التكثير ، تكثير الحروف كانت أولى من أن تكون للتكثير ، ومراده بالتكثير ما فى نحو : قبعثر : أو نهبل ، هذا وقد مرت كيفية الــوزن ، هذا وباب مضاف لأبنيــة •

وأبنية مضاف للفعل ، والفعل منعوت بالمزيد ، والمزيد اسم مفعول كالمبيع ، وفيه متعلق به نائب الفاعل ، ويستعمل مزيد أيضــا مصــدراً ميميا بمعنى الزيادة ، والزيد عما ما يأتى ان شاء الله فى قوله :

كالصحيح الــذى اليــا عينن وعـلى
رأى توقــف ولا تعــد الذى نقــلا

والله أعــلم •

كأعلم الفعـل يأتى بالزيـادة مـع
ولى ووالى استقام احرنجم انفصلا

اى الفعل يأتى كائنـا بالزيادة أى مصاحبا لهـا كأعلم ، ووالى وولى ، واستقام واحرنجم وانفصـل ، وهكذا بالعطف فى الأبيات بعد هـذا الى الفصـل حيث أمكن العطف ، كل ذلك أفعـال مزيد فيهـا أصل بعضها ثلاثة ، وأصـل بعضها أربعة ، والمقصود هى وما وازنها ، بدليـل كاف التشبيه ، وهذا أمر واضح ، وقد ذكر فى هذا البيت ستة أفعـال ، مشيراً الى ستة أوزان ، فهذا البيت متضمن سـتة أوزان .

الأول : أفعل وهو مماثل للرباعى الأصلى الحروف لا ملحـق به ، والزائد فيه همزة القطع أولا ، والباقى فى ثلاثة أصـول ، وذلك كأعلم وأكرم ، ومنه نحـو أعطى ، لأن أصـله أعطى بيـاء مفتوحة ، قلبت الفا لتحـركها بعد فتح ، ومنـه نحو : أعد وأشـد بالتشديد ، لأن أصلهما اعدد واشدد بسكون العين والشين ، وفتح الدالين بعدهمـا ، نقلت فتحة الدالين اليهما ، فأدغمتا فى الدالين الثابتتين ، ومنه نحـو : أقام وأعان ، لأن أصلهما أقوم وأعون بسكون القاف والعين ، وفتح الواوين ، نقل فتحهما للقاف والعين فقلبتا ألفا لتحركهما قبـل النقل وانفتاح ما قبلهما بعده .

فالمراد بنحو أعلم ما كان على وزن أفعل مطلقا لفظا أو تقـديرا مما كان أصله ثلاثة حروف ، وزيدت أوله همزة قطـع ، وسـواء كان مكسوراً كعـلم وأعلم ، أو مضموما ككرم وأكرم ، أو مفتوحـاً كذهب وأذهبه ، ونزل وأنزله ، ودخـل وأدخله صحيحاً كما رأيت ، أو معتـل الفـاء كوعـد وأوعد ، ويتم وأيتمه ، أو العين كقـام وأقام ، وباع

وأباع ، أو معتل اللام كأتى بدون مد الهمزة وآتاه بعدها ، وخلا وأخلاه ، وهكذا سائر أمثلة المجرد الثلاثى المتصرف المذكورة بأنواعها سابقا ونحوها .

ومن معانى أفعل التعدية ، وهى أشهر معانيه ، ويعبر عنها بالنقل أيضا ، وهى عند بعض تصيير الفاعل مفعولا ، ولا تعرف أيضا بايصال معنى الفعل الى الاسم ، وقال بعضهم : هى أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق ، بعد أن لم يكن كذلك ، وقال بعضهم : هى أن تضمن الفعل معنى التصيير ، فيصير فاعل أصل الفعل مفعولا للتصيير ، فانك اذا أردت أن تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ، ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل ، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولا ، نحو : جلس زيد وأجلسته ، ففاعل جلس هو الذى صيرته جالسا .

قال الجاربردى : وفى تمشية هذا المعنى فى فسقته نظر لأن معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقاً ، ولو قيل معناها : أن يجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية ، منسوباً الى الفعل لكان أقرب .

قال ابن قاسم : لا نسلم أن معناه نسبته الى الفسق ، بل صيرته فاسقاً ، وان سلمنا لكن جعله فاسقاً مجاز .

وقال اللقانى : التعدية هى إيصال معنى الفعل الى مفعول لا يصل اليه الفعل بدون المعدى ، أى بكسر الدال وهو الهمزة وغيرها كالتضعيف ، وهو أولى .

واعلم أن التعدية بالهمزة مقيسة فى القاصر والمتعدى الى واحد عند بعض لا غير ، وقيل مقيسة فى القاصر ، سماعية فى غيره وهو

الحق عند ابن هشـام ، قال : وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وقيـل : سماعية فى القاصر وغيره ، ولا تـعدى الى ثلاثـة ما تعـدى الى اثنين إلا رأى وعلم اذا دخلتهما عدتهما الى ثلاثة ، وأجاز الأخفش أن يعامل غيرهما معاملتهما اذا كان من أخواتهمـا القلبية فيقول : أظننت زيـداً عمراً قائما ، وأحسبته إياه فاضـلا ، وهو مذهب جماعة من البصريين طردا للبـاب ، واختاره ابن السراج •

وظاهر التسهيل أن الأخفش أجاز ذلك فى ظن وحسب ، وخـال وزعم ووجـد فقط ، ومنع جمهـور البصريين ذلك ، لأنه لم ينقـل عن العرب ، فالزيادة على ما ورد من ذلك ابتـداء لغة ، ولأن المعدى بالهمزة فرع المعدى مع التجـرد ، وليس فى الأفعـال متعـد مـع التجـرد ، أى من الهمـزة والتضعيف الى ثلاثة ، فيقاس عليه متعـد بالهمزة ، وكان مقتضى هذا أن لا ينقـل علم ورأى الى ثلاثة ، لـكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سـمع ، ولو سـاغ القياس عليهما لجـاز أن يقال أكسوت زيداً عمراً جبة ، لكن لا يسـوغ لمـا ذكرت ، فلم يجـز أن يقال ذلك ، وأما ألبست زيداً عمراً جبة فلا يجـوز اجمـاعا ، ولو أجزنا القياس عليهمـا ، لأن لبس يتعدى لواحـد ، فبالهمزة انما يتعـدى لاثنين لا إلى ثلاثة ، اللهم إلا إن عـدى لاثنين بابـدال حـركة عينه فالى ثالث بالهمـزة •

وأعلم فى البيت يجوز أن يكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لواحد ، فيتعدى لاثنين ، وأن يـكون مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنين فيتعدى لثلاثة ، لكن مراده ليس ذلك ، بل مـراده مجـرد الـوزن ، وذلك لأن

المتعدى لواحد يتعدى بالهمزة الى اثنين ، والمتعدى الى اثنين يتعـدى الى ثلاثة بها ، والقاصر يتعدى بها الى واحـد ، فلذلك بطل قول صاحب فتح الأقفـال فى الصغير والكبير أن أعلم فى البيت مزيد علم الثلاثى المتعدى لاثنين ، فيتعدى بالهمزة لثلاثة ، إذ يجـوز أن يكون مزيـد علم الثلاثى المتعدى لواحـد فيتعدى لاثنين بالهمـزة ، أو مزيد علم الثلاثى اللام بمعنى شقت شفته العليا أو غيره من المعـانى ، فيتعدى بهـا الى واحـد •

ومعنى قولنا يتعدى الفعل بالهمزة الى اثنين أو ثلاثة أنه يتعدى معها الى ذلك ، وندر مجىء أفعل بالهمزة لازماً ، وفعـل الثلاثى متعدياً عكس ما ذكر ، وجاء من ذلك كبه فأكب ، وقشعتهم فأقشعوا قاله صاحب فتح الأقفال ، وظاهر نص عبارته أنه لم يجىء غيرهما •

قلت : وهو باطل من وجوه الأول : أنه ورد غيرهما وهو عرضه فأعرض أى أظهره فظهر نص عليه السعد فى شرح الزنجانى ، وطئرت الناقـة فأطئرت أى عطفتهـا فانعطفت ، واستقت البعـير فاستق أى استوقفته فوقف ،ونسلت ريش الطـائر فانسل ، أى أسقطته فسقط ، ونزفت البئر فأنزفت البئر فأنزفت ، أى زال ماؤهـا ، ومريت النـاقة بالمسح فأمرت در لبنهـا ، ذكرها الناظم ، وحجمت القـوم وأحجموا أى أوقفتهم فوقفوا •

قال السعد : واعلم أنه قد تنقـل الشىء الى أفعل فيصير لازماً ، وذلك نحو : أكب وأعرض ، يقال : كبـه أى ألقاه على وجهـه فاكب ، وعرضـه أى أظهره فأعرض •

قال الزوزنى : ولا ثالث لهما فيما سمع أ ہ ھ •

فان أراد الزوزنى فيما سمعته فبناه للمفعول فلا اشكال ، ويؤيده

أن فى بعض النسخ فيما سمعناه بناء على الظاهر فى مثل ذلك أنه غنى نفسه ، وإن أراد فيما سمعه الناس فيبطله الألفاظ المذكورة سواهما ، ويدل على وجود غير أكب وأعرض فى كلام السعد قوله نحو : أعرض وأكب ، إذ لم يقل وذلك وأعرض وجعل نحو اشارة الأفراد الذهنية ، خلاف الأصل ، ولا سيما وقد سمعت الألفاظ المذكورة وهى أفراد خارجة •

الثانى : أنه قد لا نسلم أن أكب مطاوع كب ، بل بمعنى دخل فى الكب ، أو صار ذا كب ، كأصبح دخل فى الصباح ، وأغد صار ذا غدة ، وهما غير نادرين ، وظاهر السعد أيضاً مطاوعة أفعل لفعل ، ونص عليها الناظم فى التسهيل ، وابن جنى فى الخصائص ، وأشعر به فى الكشاف ، وأنكره ولم يذكره سيبويه ، وممن أثبت أكب مطاوع كب الصبان •

قال الجاربردى : قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى : (أفمن يمشى مكباً على وجهه) الآية أنه يجعل أكب مطاوع كبه ، ويقال كببته فأكب من الغرائب ، ومثله قشعت الريح السحاب فأقشعت وما هو كذلك ، ولا شىء من بناء أفعل مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنما أكب من باب انقض وألأم ومعناه : دخل فى الكب ، وصار ذا كب ، وكذلك أقشع السحاب إذا دخل فى القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع أ • ه •

وما فى قوله : وما هو كذلك نافية والواو للحال وانقض القوم هلكت أموالهم ، وألأم الرجل بالهمزة عيناً أتى ما يدعى به لئيما أو بالألف اذا أتى ما يلام عليه ، ولا يقول جاهل عصرى : أن ليس مراد فتح الأقفال المطاوعة ، وكذا السعد يحمل نا المادة الجارية فى مثل عبارة كبه فأكب ، وقشعه فأقشع أنهما لحكاية المطاوعة ،

ثم رأيت ابن قاسم صرح به فى حاشية تصريف السعد شرح الزنجانى . اللهم إلا أن يقال : مع ذلك إن غرضهما غير بيان المطاوعة ، فلا يخالف كلام الكشاف الذى ذكر بعضهم أنه الصحيح ، ووجهه بأن الأصل فى باب أفعل عدم المطاوعة ، وان أمكن اخراج ما أوهمها عنها بالحمل الصحيح ، لم يجعل منها موافقة للأصل ، ولا دليل فيها طارقه الاحتمال .

الثالث : أن عبارته توهم أنه لم يذكر ذلك أو نحوه إلا صاحبا الصحاح والقاموس ، وليس كذلك ، وقد رأيت واعلم أنه قد شاع التمثيل للتعدية بأكرمت .

قال اللقانى : التمثيل به يقتضى أن المراد به صيرته كريماً كما مر ، والمراد انما هو أو صلت المعروف اليه .

قلت : لعل كرم المجرد يرد بمعنى الجود النفسى ، فتعديته صيرته كريماً أى جواداً ، ويرد بمعنى تناول المعروف ، وتعديته صيرته آخذاً له ، وأوصلته اليه ، وهو الشائع فى الاستعمال ، ومما زيدت فيه الهمزة للتعدية : (فأجاءها المخاض) بزيادة الهمزة على جاء ، أى أوصلها المخاض كذا لصاحب فتح الأقفال ، وظاهره أن الهمزة دخلت على جاء فعدته الى الضمير مع بقاء جاء على معناه .

قلت : الحق أن جاء يتعدى بدون الهمزة ، وما دخلت عليه الهمزة إلا بعد لزومه وكونه بمعنى الانتجاء بالتاء ، وحيث دخلت عليه عدته وصيرته بمعنى الإلجاء بدون التاء ، فالمعنى فألجأها المخاض ، ولعل هذا مراد فتح الأقفال .

ومن معانى أفعل : سلب الفاعل وازالته أصل الفعل عن المفعول

نحـــو : أقذيت زيدا وأشكيته ، أى أزلت القذى عن عينه ، وأزلت عنه شـــكواه قال :

تمـــد بالأعنـــاق أو تلويها

وتشتكى لو أننـــا نشـــكيها

مس حـــوايا قلما نخفيهـــا

أى نرفعها عنها ومن ذلك أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته ، أى لبســـه بنقط ما ينقط واهمـــال ما يهمـــل ، وأشكلته أى أزلت إشـــكاله بالضبط تقـــول : أهملت الحـــرف وعجمتـــه بتشديد الجيم ، ولا تقول عجمته محققاً عند الجوهرى ، وغلطه صاحب القاموس .

قال المبزى : قد جوز الشارح يعنى السعد ، كون معنى الاعجـــام إزالة العجمة بالتلفظ ، وهذا إنما يتم اذا جعـــل كـــون الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً فى هذه الكلمة .

قال اللقـــانى : ومن هـــذا البـــاب حـــروف المعجـــم أى الخـــط المزال عجمته بالتلفظ .

قال ابن قاسم : ظاهره أن جميع الحروف أزيلت عجمتها بالتلفظ ، ولا مانع أما ما نقط فظاهر ، وأما ما لم ينقط ، فمقابلته للمنقوط سبب فى إزالة عجمته ، فاللفظ سبب فى ازالة عجمة ما لم ينقط ، وبعض يجعل المعجم بمعنى الاعجـــام مصدراً ميمياً أى من شـــأن هذه الحروف أن تعجم أى تنقط .

ونقل الأزهرى عن الليث : أن الحروف المقطعة سميت معجمة ؛

لأنها أعجمية أى لا بيـان لها ،وان كانت أصـلا للكلم كلهـا ، ومن معانى أفعل سلب الفعل عن الفـاعل ، أعنى سلب الفاعل الفعـل عن نفسه كأقسط زيد ، أى أزال عن نفسه القسط بفتح القـاف ، أى الجور ويشمل السلبين فى قولنا يجىء أفعل لسلب ما اشتق منه الفعل ، وبه عبر الصـبان .

قال : الطبلاوى : ويجـوز أن يلحق أقسط المذكـور من بـاب اللام أى أتى بمـا هـو عدل كقـوله تعالى : (قائمـاً بالقسـط) أى بالعدل ، أو أتى بالجور .

ومن معانى أفعل الاحواج : الى الشىء وهو ضد السلب ، ذكره اللغويون وأبو حيـان وغيره ، وحكوا أنه يقال : أشكيته اذا أحوجتـه الى الشكوى ، وهو يرجـع إما الى التعدية وإما الى الجعل .

قال صاحب التحقيق : فلا يقال : إن المصنف أسقطه فى التسهيل ، وفيـه نظـر .

ومن معانى أفعل الكثرة : كأظبى المكان كثرت ظباؤه ، وأضب كثرت ضبابه ، وأعال الرجل كثر عيـاله ، وأذأب المكان بهمزة أو ألف كثرت ذئابـه .

ومن معانى أفعل الصيرورة : كأغد البعير صار ذا غـدة ، والمـراد ما يشمل صيرورة الفاعل كالمثال ، وهى أن ينسب الفعل الى الفـاعل ، وليس فعله ، ومن هذا أجرب البعير صار ذا جرب ، وأعشرت الدراهم وألفت وأتسعت ونحـوها ، أى صارت عشراً وألفـاً وتسعا ، وأشرقت الشمس أى صارت ذات شروق أى ضـوء ومنه : (وأشرقت الأرض بنور ربهـا) خلافا للناظم فى الأعداد ، ولابن عصفور فى المثال الآخر ،

وما يشمل صيرورة متعلق الفاعل إما بأن ينسب الفعل الى الفاعل وهو فعله كألأم الرجل وأيمن وأنجد ونحوهما أى صار ملتبساً باليمن ، ونجد اقامة أو واوجاً أو قصداً خلافاً للناظم ، وأشرع وأبطأ خلافاً لابن عصفور ، وإما بأن ينسب اليه ، والمراد غيره كأجرب الرجل صارت ماشيته جرباً ، وأبخر صار ذا إبل أصابها بخار ، وهو داء يصيب الإبل فى رئاتها ، ويُوجِد سُعالا كثيراً قاله الغزى .

وعبارة الرضى : وقد يكون للصيرورة أى صيرورة ما هو فاعل فعل صاحب شيء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو : أجرب الرجل أى صار ذا إبل ذات جرب ، ومنه : أحصد الزرع ، وأهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك لأنهم قالوا : يجيء أفعل بمعنى حان وقت يستحق منه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل ؛ فمعنى أحصد الزرع حان أن يحصد .

وعند صاحب الشافية : هو فى الحقيقة بمعنى صار ذا كذا أى صار الزرع ذا حصاد ، وذلك حينونة حصاده ، ومنه دخول الفاعل فى المشتق منه أفعل نحو : أصبح وأمسى وأفجر وأشهر ، أى دخل فى الصباح والمساء والفجر والشهر ، وأصبى وأجنب وأدبر أى دخل فى أوقات ، ريح الصبا وريح الجنب ، وريح الدبور ، وأنجد وأخيل أى وصل الى نجد والخيل ، وأعشر وأتسع وآلف بمد الهمزة ، ونحو : الصدة والصباح اسم لا مصدر ، فالمراد بالاشتقاق منه الأخذ وهو أوسع أى دائرة منه ، ومثله أورق الشجر أخذاً من الورق وهو اسم عين ، ولك أن تقول الفعل مشتق من تلك الأسماء بواسطة اشتقاق المصدر ، أى أخذه منها .

وعبارة السعد : ولصيرورة الشيء منسوباً الى ما اشتق منه

الفعل نحو : أغـد البعير اذا صار ذا غدة ، ومنه : أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لأنه بمعنى صرنا ذوى صباح أ ٠ هـ ٠

وانما فصل هذا المثـال بقوله : ومنـه لأن مفهومه الصريح ليس للصيرورة ، بـل بمنزلتها ، وليس كالأول فى حصـول المعنى ، وتحققه كأحصد الزرع ، فان معنـاه قارب وقت حصاده ، فنزلت مقاربته منزلة حصـوله ٠

قال الجاربردى : ألا ترى أنك تقـول : أصرم النخـل وأحصـد الزرع ، وهو لم يصرم ولم يحصـد ، بخلاف الأول ، فانه على معنى حصـول ذلك الشىء ، ولـذا جعـله بعضهم للجينـونة أ ٠ هـ ، قاله العلامة الطبلاوى ٠

ومن معانى أفعل الاعانة على ما اشـتق الفعـل منه : كأحلبت زيداً أى أعنتـه على الحلب ، وأقريته أى أعنته على قراه ، وأرعيت فلان أعنته على الرعاية ٠

ومن معانى أفعل التعريض : كأبعت الثوب عرضته للبيع ، وأقتلت زيداً عرضته للقتل ، وأبعت العبد عرضته للبيع ، فالمراد التعريض لمـا اشتق الفعل منـه ، وعبارة السعد وللتعريض للامر ٠

قال الطبلاوى : هو أن تجعل المفعـول معرضاً لأصـل الفعـل ، وعبارة الرضى فى شرح الشافية همزة باب الأفعال أى بكسر الهمـزة قـد تكون للتعريض ، أى تفيد أنك جعلت ما كان مفعـولا للثلاثى ، معرضاً لأن يكون مفعولا لأصل الفعل سواء صار مفعولا له أم لا نحو : أقبلته أى عرضته لأن يكون مقبولا قبـل أولا ، وأسقيته أى جعلت له ماء وسقياً شرب أو لم يشرب ، وأباع الجارية عرضها للبيع بيعت

أولا ، وجعلها منتسبة اليه ، فالتعريض للشيء النصب له وفي شرح المفصل التعريض نوعان :

أحدهما : التعريض لفعل منسوب الى الفاعل كالقتل والبيع .

وثانيهما : التعريض لما ليس كذلك كأقبرته ، أى جعلته ذا قبر ، وهذا ليس مثل عرضته للبيع ؛ لأن القبر ليس فعلا له متعلقا بالمفعول .

ومن معاني أفعل : إلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه ، وان شئت فقل وجدان الشيء على معنى ما صيغ منه ، وان شئت فقل وجدان المفعول متصفا بما اشتق منه الفعل كأبخلت زيدا وجدته بخيلا ، وأحمدته وجدته محموداً ، أى متصفا بما يوجب حمده ، وأعظمته وجدته عظيما متصفا بما يوجب له العظمة ، ومنه : (فلما رأينه أكبرنه) أى وجدنه كبير الشأن ، وقيل أكبر بمعنى حضن ، والهاء للسكت تسكن ، وجعل منه أبو الفتح : (ولا تطع من أغفلنا قلبه) أى وجدناه غافلا .

قال الكشاف : كأجبنته وأفحمته وأخجلته ، اذا وجدته كذلك ، قال صاحب التحقيق : وهي نزغة اعتزاليه .

قلت : لا اختصاص بذلك لمعتزلة اذا فسرنا الوجود بالعلم أو نحوه ، نعم يختصون عن القوم يمنع إسناد الإغفال الى الله ، لأن الإغفال جبر مسقط للمدح والذم ، وهذا في حد ذاته صحيح عندنا معشر الإباضية ، ويجوز أن يكون المعنى من جعلنا قلبه غافلا عن الذكر ، ولا جبر أو تركناه ولم نوفقه للايمان كأغفل ابله أى تركها بلا سيمة ، وقرىء (أغفلنا قلبه) بفتح اللام ورفع القلب ، أى حسبنا بفتح الباء قلبه بالرفع ، غافلين من أغفلته اذا وجدته غافلا ، ومنه قوله :

فأصممت عمراً وأغفلته

عن الجود والمجد يوم الفخار

أى وجدته أصم غافلا ، قول عمر بن معدى كرب : والله يا بنى سليم لقد قاتلناكم فما آخيناكم ، وسألناكم فما أبخلناكم ، وهاجيناكم فما أفحمناكم ، أى ما وجدناكم اخوانا لنا ، وما وجدناكم بخلاء ، وما وجدناكم مفحمين ، وعبارة السعد ولوجود الشىء على صفة .

قال الجاربردى : أى أن الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل للفعل اللازم ان كان أصل الفعل لازما نحو : أبخلته أى وجدته بخيلا ، وفى معنى المفعول ان كان متعديا نحو : أحمدته أى وجدته محمودا ، فالمحمود هو مرجع الهاء .

وفى بعض حواشيه قال الشريف : معنى قوله : لوجود الشىء على صفة أن فاعله وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من فعله الثلاثى ، وفيه بيان لأصل الفعل فى كلام الشارح ، يعنى الجاربردى (وح) فمعنى أبخلته وجدته بخيلا ، ولا شك أن بخيلا صفة مشتقة من بخل وهو فى معنى الفاعل ، لأن البخيل من قام به البخل ، ومعنى أحمدته وجدته محموداً والمحمود بمعنى المفعول لوقوع حمد عليه ، ويقاس عليه جانب النفى كما مر فى قول ابن معدى كرب .

ومن معانيه جعل صاحب الشىء بمعنى ما نحو : سقيته اى جعلته ذا ماء ، وقد مر أقبرته جعلته ذا قبر ، وعبارة الغزى ، ولجعل المفعول صاحب شىء بموجبه ما : كأقبرته وأسقيته وأعبدته اذا جعلت له قبرا ، وأعطيته دلواً يستقى به ، وعبدا ذكره ابن مالك .

ومن معانى أفعل : بلوغ عدد كأمأت الدراهم صارت مائة على وزان

أعطت وآلفت بالمــد صارت ألفا ، ومر الكلام على ذلك ، فان أصــول مائة الميم والهمزة فوق صورة ياء ، والـيــاء المحــذوفة المعوض عنها التـــاء ، فهو من باب ســنة ، ولذلك يجمع جمع المذكــر السالم ولــو لغير العاقل كسنة ، وأما الألف فزائد فى الخط ولا حظ له فى النطق ، لأنه بعد كسرة زيد فرقاً بين منة أو منه علمــا أو مصدراً أو جــارا ومجروراً ، وذلك العدد .

ومن معاني أفعــل بلوغ زمان : كأمسينا وأصبحنا ، أى بلغنــا المســاء والصباح ، ومر الكلام على ذلك ، ومن معانيــه بلوغ مكان : كأنجد وأيمن وأعرق وأشأم ، أى بلغ نجدا واليمن والعراق والشام ، ومر ذلك ، ويعبر عن ذلك كله بالدخــول ، أى يفسر به ، ومن معانيــه القصــد كأنجدت بمعنى قصدت نجداً .

ومن معانى أفعل : معنى ثلاثيه المجــرد ، فيستعمل بمعنى الثلاثى المجرد من تلك الهمزة ، فيتوافقان معنى مثل له الجاربردى بأقلت البيع بمعنى قلته ، ومنــه : أشغلته بمعنى شغلته ، وأحــزنه بمعنى حزنه ، وأحبه بمعنى حبه ، وأنعظ ذكره بمعنى نعظ ، وأشــكل الأمــر بمعنى شــكل أى التبس ، وأذعن بمعنى ذعن أى انقــاد ، وأغــدر بمعنى غــدر أى أظلم ، وأظلم بمعنى ظلم ، وأشــجن بمعنى شــجن بكسر الثلاثيات ، من أنعظ الى هنا وأوحى بمعنى وحى ، وأوعى بمعنى وعى ، وأوكى القــربة بمعنى وكاها ، وأزرى بمعنى زرى ، وأسرى بمعنى سرى ، وأسقاه بمعنى سقاه ، وأشجاه بمعنى شجاه ، وأقرى الضيف بمعنى قراه ، وأمنى بمعنى منى بالفتح عيناً والإعــلال لاماً .

وأمضه الجرح بمعنى مضه بالفتح والتضعيف ، وأصــابه بمعنى صابه ، وأرده بمعنى رده ، وأنار بمعنى نار بالفتح والإعــلال عيناً ، والحـــد بمعنى لحـــد ، وأسعر النار بمعنى سعرها بفتح الحلقى عيناً ،

وأثمر الشجر بمعنى ثمر وأجبر بمعنى جبر على الأمـر ، وأدبر بمعنى دبـر ، وأنظر غريمه بمعنى نظره ، وأركسـه بمعنى ركسـه ، وأغمض بمعنى غمض ، وأخلف فـم الصـائم بمعنى خلف ، وأشرقت الشمس بمعنى شرقت ، وأبقلت الأرض بمعنى بقلت ، وأنجمت السماء بمعنى نجمـت . وأعتم قراه بمعنى عتم بالفتح وعـدم الحلقى ومن ذلك : (فأتبعـه الشيطان) بالتخفيف بمعنى تبعه ، وهو أولى من كـونه بمعنى استتبعه كذا ظهر لى .

ثم رأيت الكشاف جاريا عليـه ، فللحمد لله ، وكذا : (فأتبعـه شهاب ثاقب) .

ومن معانى أفعل الإغناء عن الثلاثى : فلا يكون له ثلاثى أصـلا ، او يكون لـه نادراً ، ومعنى الاستثناء عنـه اذا لم يكن قطعا عـدم الإتيان به رأسا ، ومعناه اذا كان له نادراً ترك استعماله مع وجـوده : كأذنب أى أثم . فانه لا ثلاثى له ، وكـذا أعنق وأرقل بمعنى أسرع وأقسم أى حلف ، وأفلح فاز ، وألفى أى وجـد ، وأما أقـل بمعنى حمل ، وأناب بمعنى رجع ، فقد قيل فيهما قل وناب بالمعنيين .

ومن معانى أفعل : مطاوعة استفعل ، كاستفتيته فأفتى ، ومنهـا مضادة فعل كأنشدت بمعنى عرفت ، ونشدت بمعنى طلبت ، وأنشـط المقدة حلها ، ونشطها عقدها ، وأخفى ستر ، وخفى أظهر كـذا ، قيل : وفيه نظر اذ يحتمل التعريض كأنشـدت الضـالة عرضتها الناشـد أو السلب أى أزلت نشدانه ، وكذا فى أنشطت أى أزلت الأنشـوطة ، وأخفى عرض للخفاء أو جعله فى مكان خفى .

ومن معانى أفعل : الهجوم ذكـره سيبويه قال : يقـال : طلعت الشمس بـدت ، وأطلعت هجمت ، وأشرقت بـدت ، وأشرقت هجمت

بالشروق ، وأضاءت ، وقيل : ان أشرقت وشرقت للفرق ، قال صاحب التحقيق : وهو أصوب •

ومن معانى أفعل مطلوعة فعل بالتشديد : كفطرته فأفطر ، وبشرته فأبشر ، قال سيبويه : وهذا النحو قليل ، ويقال أيضا : أفطره بالهمزة متعديا •

ومن معانى أفعل الدعاء كأسقيته دعوت له بالسقى ، قال ذو الرمة :

وقفت على ربع لمية ناقتى
فمازلت أبكى حوله وأخاطبه
وأسقيت حتى كاد مما أبثه
تكلمنى أحجاره وملاعبه

وناقتى مفعول وقفت ، لأن يتعدى ويلزم •

قال الرضى : والأكثر فى باب الدعاء فعل أى الثلاثى كجدعه وعقره اى قال جدعه الله وعقره •

ومن معانيه التكثير ، قال سيبويه : قالوا : غلقت الباب ، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل يعنى بالتشديد والتخفيف قال : وان قلت : أغلقت الأبواب كان عربيا جيدا قال الفرزدق :

مازلت أغلق أبوابا وأفتحها
حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

قال صاحب التحقيق : شرك أفعل أى بالهمزة فى هذا فعل

أى بالتشديد كما شركه فى التعدية ، قال سيبويه : ومثل : فرحت وأفرحت نزلت وأنزلت ، قال الله عز وجل : (لولا نزل عليه آيـة من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آيـة) وقال أيضا : زعموا أنـه فى قراءة ابن مسعود : (وأنزل الملائكة تنزيلا) لأن معنى أنـزل ونزل واحـد ، وهذا صريح أن أنزل ونزّل للتعـدية ، ومثله عن أبى على ، وذكر سيبويه عن أبى عمرو أنه فرق بينهما فقال : ومثل غلقت وأغلقت اجودت وجودت وأشـباهه ، وكان أبو عمرو أيضـا يفرق بين أنزلت ونزلت أ ه .

ويرد على أبى عمرو (ولولا نزل عليه القرآن جملة واحـدة) إذ لا تكثير هنالك إنما هى مرة ، وكذا (لولا نزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية) فانهم قرءوه بالتشـديد إلا ابن كثير إلا أن يقال : المحـل للتكثير ، وآية فى موضـع آيـات ، لأن السـياق فى مكان الرد على الكفـار ، والإعـلام بأن الله على كل شىء قدير ، وزيادة التشريف والاعتناء بالنبى صلى الله عليـه وسلم غيظا لهـم ، وغما ، ومما يرد عليه قوله تعالى : (إن نشـأ ننزل عليهم من السماء آيـة) وقوله تعالى : (ما نزل الله من شىء) إذ هى سالبة كليـة فهى للسلب عن كل فرد فرد .

ولو قيل : ان من معانى أفعل التعظيم ، ويسـتدل بالآية لـكان وجها لأن معانى أبنية الأفعال أمر استقراره أئمة اللغـة ، قال أبو على : وقد عمـل فى هذا الفـن أهل اللغة كتبا .

ومن معانى أفعل المجىء بالشىء : كأكثر أتى بكثير ، وأقـل أتى بقليـل ، وأعرب أتى بولـد عربى اللـون ، وأكرم أتى بولد كـريم أو بوادين أو بأولاد ، وعبر عنـه بعض بإتيـان الفاعل بالموصـوف بالأصـل .

ومن معانى أفعل إتيــان الفــاعل الشيء كأخس أى أتى شــيئا خسيساً .

ومن معانيه التسمية : كأكفره سماه كافراً ، وأثبته ابن عصفور .

قيل : ومن معانيه الغفلة : كأغفلته وصلت غفلتى اليــه ، والوجود كأبصره دله على وجــود البصر ، تقــول : أبصرت الأعمى بمعنى قلت : إن للناس أبصاراً يرون بهــا ما تفعل ، والاستحقاق كأحصــد الزرع ، ولجعل المفعــول (متمكنا) من معنى المصــدر كأحفرته البئر أى أمكنته من حفرها ، ولحمله على الأصل كأكذبته أى حملته على الكذب .

قال السعد : وللزيادة فى المعنى ، قال اللقانى : أى المعنى المدلول عليه بالفعل الأصلى بناء على أن الزيادة فى الحروف تتبعها الزيادة فى المعنى غالبا أ . هـ

ويحتمله اتبعه الشيطان و (أتبعه شهاب ثاقب) أى تبعــه تبعاً عظيماً قال ابن قاسم : وقد يمنع كونه مثلياً على ذلك لجــواز وضــع الهمزة فى هذا الباب لزيادة المعنى ، وان لم تغب تبعية زيادة الحروف زيادة المعنى نحــو : شعلت الفضــاء وأشغلته ، أى ملأته فالامتــلاء المدلول عليه بالثلاثى دون المدلول عليه بالرباعى ، قال بعض : يجــوز أن يكون النقل فيه الى أفعــل لمجــرد توسع البناء لا لزيادة المعنى ، قيــل : ويجىء لنفى الغريزة كأسرع وأبطــأ أى أزال البــطء وأزال السرعة .

قال الغزى : وليست هذه المعانى تفاد بهذه البنية اطراداً وقياساً بل سماعاً ، وكذا زيادة تلك الهمزة ، وكذا سائر الأبنيــة الآتيــة .

قال : وقد يجيء أفعل لغير المعاني ولا ضابط له كأبصره أي رآه ، وأوغرت اليه تقدمت والله أعلم •

تتميمات :

الأول : ألغز بعض بناء على أن نحو : أقشع مطاوع نحو : قشع ، وأكب مطاوع كب ، فيتعدى مع التجريد من الهمزة ، ويلزم معها قال :

يا عالم النحو أي فعل
إن حله الهمز لم يعده

ثم هو بالعكس أن يفسر منه ، فأبن يا نسيج وحده آخر الشطر الأول من البيت الأول لام فعل ، وآخر الشطر الثاني من البيت الأول هاء لم يعده ، وآخر الشطر الأول من البيت الثاني نون منه ، وآخر الثاني منه هاء وحده ، وهاء يعده ، وهاء وحده ، ساكنتان وهاء هو ساكنة ، وأبن بكسر الباء بعد همزة مفتوحة ، وبسكون النون أمر من الإبانة ، ونسيج مضاف اوحد على القلة والندور ، والبيتان من البسيط المجزوء عروضا وضربا أي المحذوف منه فاعلن الآخر في الشطر الأول والثاني ، فيبقى كل شطر على : مستفعلن فاعلن مستفعلن ثلاثة أجزاء ، وهو أيضا مقطوع الضرب والعروض ، أي محذوف من آخر ما بقي من الشطر الأول آخر الولد المجموع ، وسكن ما قبله ، وكذا من الشطر الآخر وذلك أن الباء الثانية من قوله : أي فعل أول سبب خفيف من الجزء حذف ثانيه الساكن ، أي لم يؤت به ، وذلك خبن والفاء والعين سبب خفيف ، واللام أول الوتد ، والتنوين وسطه أصله التحريك ، وجيء به ساكنا ولم يؤت بآخره والمجموع عروض ، وياء يعده أول السبب الخفيف من الجزء حذف آخره الساكن أي لم يؤت به ، وذلك خبن ، والعين والدال

الساكنة المدغمة سبب خفيف ، والدال أول الوتــد المجموع ، والهــاء وسطه ، وأصله التحريك ، وجىء به ساكنا ، ولم يؤت بآخـره والمجموع ضرب •

فذلك عروض وضرب مجزوان مقطوعان مخبونان ، وياء يعر وعينه سبب خفيف وراءه أول سبب خفيف لم يؤت بثانيه ، وثانيه هــو رابع الجــزء ، فذلك طى أى حــذف الحــرف الساكن الرابع فى الجــزء ، والميم أول الوتد المجمــوع ، والنون وسطه وأصله التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجموع عروض مقطوعة مجزوة مطوية غير مخبونة ، وجيم نسيج أول السبب الخفيف لم يؤت بثانيه وثانيه حرف ثان فى الجزء ، فعدم الإتيان به خبن ، والواو والحــاء سبب خفيف ، والدال أول الوتد المجموع ، والهاء وســطه ، وأصــله أعنى أصــل وســطه التحريك ، وأتى به ساكنا ولم يؤت بآخره ، والمجمــوع ضرب مخبون مقطوع مجــزو ، وبطــل قــول أبى يحيى أن العروض مخبــونة فى البيتين ، فان العروض التى قوله يعرض من غير مخبونة •

الثانى : أن أمر الثلاثى المجرد ، ومضارعه كاقتل واضرب ، ويقتل ويضرب من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرف واحد ، ومضارع فاعل كيقاتل من القسم الذى أصوله ثلاثة ، والزائد حرفان ، وقس على ذلك ، ولــكن عادة الصراف أنهم يعتبرون فى معرفة المجــرد والمزيــد الماضى الذى للواحــد الغائب المذكر •

الثالث : شرط زيادة همزة القطــع ، وهمزة الوصــل أن يتأخــر عنهما ثلاثة أصــول ، وأن تتصــدر كأعلم ، وأفضــل وأفــكل ، فان تأخــر عنهما أكثر من ثلاثة أصــول لم تكن زائدة كإصطبل ، وكــذا إن تأخــر عنها أصــلان فقط نحــو : أكل وكــذا إن لم تتصــدر همزة القطــع نحو : كنأبيــل بضــم الكــاف وفتــح النــون ، وســكون الهمــزة ، وكسر البــاء الموحــدة بعــدها مثنــاة تحتية ولا تــكون

همزة الوصل إلا متصدرة ، فمعنى اشتراط التصدير لها الإخبار بأنها لا تزاد إلا أولا وهى دائما زائدة .

الوزن الثانى : فعل بفتح العين مشددة : بزيادة احدى العينين على الخلاف السابق فى قوله : باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه قيل الزائد العين الأولى لسكونها ، وقيل الثانية لحصول التكرير بها ، ولأنها قريبة من الآخر ، وقيل : بجواز الوجهين .

قال الصبان : وهذا خلاف فيما قيل فى الزائد من كل مكرر ، وهو من مزيد الثلاثى على وزن الرباعى ، وليس ملحقا به ، بل مماثلا لـه .

قلت : بل الخلاف فى كل مشدد سواء كان رباعيا أم أكثر إلا ما كان للالحاق ، ومثل له الناظم بولى بتشديد اللام ، وبدون ألف بين الواو واللام ، وأصله ولى بتشديد اللام وبياء مفتوحة تحركت ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا بعد سلب فتحها والزائد احدى اللامين على الخلاف ، وذلك التشديد يكون فى كل حرف إلا الألف ، فلا تشدد لأنها لا تحرك فلا تدغم فيها ألف ولا الهمزة ، فانها لا تشدد ولا تضعف ، لئلا يؤدى الى إدغام الهمزة ، والإدغام فيها قيل وإلا غيرها من حروف الحلق كذا فى التسهيل وشرحه ، والحق جوازه فى غير الألف والهمزة ، بل الهمزة تشدد لكنه يصعب : كسأله أى حمله على السؤال ، وسأل صفة مبالغة .

وولى فى البيت يحتمل أن يكون للتعدية أى جعله تاليا لغيره . أو للتصيير أى جعل والياء كأمره جعله أميرا أو لموافقة الثلاثى من المعنى الأول ، أو لموافقة تفعل ومعناه أدبر ، وأصل وضع فعل بالتشديد للتكثير ، وأكثر وروده واستعماله للتعدية ، فله معان منها التعدية

كفرحت زيداً وخوفته عمراً وكرمته وعلمته ، وأدبت الصبى ، وزكيت الشهادة (قد أفلح من زكاها) وسيرت الدابة هو الذى يسيركم .

وقال الطبلاوى : عن ابن قاسم فى تمثيل السعد بفرحته أى صيرته فرحا ان أريد بالتعدية الإيصال الى المفعول ، فالمراد أن المقصود الأظهر ، ذلك وإلا فيمكن أن يجعل فرحته للنسبة ، أن المقصود الأظهر فى نحو : فسقته النسبة كما مثل به السعد للنسبة ، وإلا ففيه التعدية أيضا ، وان أريد بها التصيير فكذلك ، وحينئذ المراد بالتصيير فى فسقته التصيير نسبة ، أو أنه حمله على الفسق ا . هـ .

وزعم أبو على الفارسى أن التضعيف فى سير للمبالغة لا للتعدية ، لأن سار متعد بنفسه قالوا : سرت زيدا ، قال الشاعر :

❋ فأول راض سنة من يسيرها ❋

قال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن سرته قليل ، وسيرته كثير بل قيل : انه لا يجوز سرته وأنه فى البيت على إسقاط الباء توسعا ا هـ .

قلت : أو على إسقاط فى أو مفعول مطلق لأن السنة بمعنى السيرة ، والتعدية بالتضعيف فى فعل كالتعدية بالهمزة فى أفعل نحو : (نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه) (وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس) .

وقال الزمخشرى والسهيلى : إن بين التعديتين فرقاً التضعيف يقتضى التكرار ، التمهل بخلاف الهمزة ، ولذلك قال : (نزل عليك الكتاب) بالتضعيف لأن القرآن نزل منجما وقال : (وأنزل التوراة والإنجيل) بالهمزة لأن التوراة والإنجيل نزلا جملة ، وقال : (إنا

أنزلناه فى ليلة القــدر) وقال : (شهر رمضــان الــذى أنزل فيــه القرآن) لأن القرآن جملة فى رمضان فى ليلة القدر من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيــا •

وأما قول القفال : المعنى الذى أنــزل فى شــأنه أو فى وجــوب صومه القرآن فتكلف بدون داع ، يرد عليهما وعلى من قال بقولهما : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) فقرن نزل المضعف بقــوله : (جملة واحــدة) المنــافى للتمهل والتكرار ، وقد نزل عليكم فى الكتاب بالتضعيف مع أن المراد بالمنزل آية واحدة هى : (واذا رأيت الــذين يخوضون) الآية ، وكذا فى (لولا نزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل اية) •

ويجاب بأنهما قالا ما ذكر حيث لا قرينة ، وجمــلة واحــدة ، وآية واحــدة قرينة على عــدم التمهل والتكرار ، وقد صرح الزمخشرى نفســه بهذا فى قوله تعالى : (لولا نزل عليه القرآن جملة واحــدة) بأن نــزل هاهنــا بمعنى أنزل لا غــير كخبر وأخبر وإلا كان متدافعــا أى لأن نزل لو أبقى على التمهل والتكرار نافى جملة واحــدة ، وصرح فى (كهيعص) فى (ما تتنزل إلا بأمــر ربك) بأن التنزيــل على معنيين النزول على مهل ، ومعنى النزول على الإطلاق وقال فيــه نزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدريج والنقــل بالتضعيف ســماعى فى القاصر كفرحته والمتعدى لواحد كفهمته المسألة ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، ولا يقاس وهو ظاهر سيبويه •

قال فى المغنى : وزعم الحريرى أنه يجــوز فى علم المتعــدية الى اثنين أن تنقــل بالتضعيف الى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وقيــل قياس فى القاصر المتعــدى الى واحــد ، ومن معــانى فعــل

بالتضعيف التكثير نحـو : (ومزقناهم) ، (وقطعنـاهم) ، (وغلقت الأبواب) وفتحت أبوابهـا كذا قال الشراح •

قلت : التكثير إما فى الفعل بأن يفيد أن الفعـل كثير فى نفسـه مع قطع النظر عن كثرة الفـاعل وقلته : كجـولت وطوفت أى أكثرت الجـولان والطواف ، وإما فى الفاعل بأن يفيد أن الفـاعل من حيث تعلق الفعل به كثير فى نفسـه ، ويلزمـه كثرة الفعـل المتعلق كمـوتت الإبل أى كثر موتها ، وإما فى مفعـول بأن يفيد أن الفعـل الذى وقع عليـه الفعل كثير فى نفسه ، ويلزمه كثرة الفعل الواقع لا كثرة الفاعـل نحـو : (غلقت الأبـواب) •

وأما مزقناهم وقطعناهم فالأظهر أنهما من الأول ، ولو احتمـل الثالث ، وأما موتت الشـاة بالرفع فليس من تكثير الفعـل ، ولا من تكثير الفاعل ، لأن المـوت واحـد والشـاة واحـدة ، ولا من تكثير المفعول لأنه لا مفعول ، وأما غلق زيد البـاب ، وقطـع الثوب فمن الأول لا من غيره ، لأن الثوب واحـد ، والباب واحـد ، والمقطع بكسر الطـاء واحد ، كمـا يدل له ما فى شرح المفصـل ، وبينه الجاربردى ، ولخصه شيخ الاسـلام •

قال فإن قلت : الباب أو الثـوب خففت على الأصح إلا أن يكون الفعل كثيراً فتشـدد للتكثير فى الفعـل •

قال الطبلاوى : وقد علم أن التكثير فى الفاعل أو المفعـول يستلزم التكثير فى الفعل ، ولا عكس •

قلت : ولعل مراد شيخ الإسـلام بقوله على الأصح الاحتراز عن القول بجـواز التشـديد المبالغة فى الفعـل الواحـد نحـو : قطع زيد الثوب اذا قطعه فى موضع واحـد قطعا فاحشا •

قال صاحب التحقيق : ومن التكثير : (وفتحت أبوابها) (وفجرنا الأرض عيونا) قلت : هما مثل مزقناهم وقطعناهم ، ولا حاجة هنا الى ذكره أن عيونا بدل من الأرض على حد ابدال الأبواب من مفتحة فى (مفتحة لهم الأبواب) لا تمييز على الصحيح ، من حيث كون التمييز فى الفاعل لا فى المفعول ، وأن مثل : (أحصى كل شىء عددا) فعددا بدل من كل يعنى بدل اشتمال ، أى عدده ، وكذا الأولى ان أريد بالعين الماء ، وبدل بعض إن أريد موضعه ، وأن من قال : التمييز يكون بالمفعول جعل منه (أحصى لما لبثوا أمدا) فأحصى عنده أفعل من ، يعنى اسم تفضيل لأفعل ، وجعله الفارسى فعلا ، وأمدا مفعوله مانعا للتمييز بالمفعول .

وأقول : فى ذلك مبحث ذكرته فى النحو ، وذكر بعضه فى المغنى فى الباب الخامس ، وذلك استطراد كما فى قوله : واما فرق بين الفاعل والمفعول لتعذر البدلية فى الفاعل ، وامكانها فى المفعول ، فلا يعدل عنها ، وقيل : ان الأصل فى هذا النوع من التمييز أنه خارج من باب الصفة المشبهة ، ولا ينتصب فيه إلا الفاعل .

ومن معانى فعل بالتضعيف : السلب كقردت البعير وحلمته ، وقذيت عينه ، وجلدت الشاة ، أى أزلت عنه القراد والحلم ، وأزلت القذى عن عينه ، وأزلت الجلد عن الشاة .

ومن معانيه التوجه : كشرق وغرب وكوف وغور ، أى توجه الى الشرق والغرب والكوفة والغور ، ولجعل الشىء بمعنى ما صيغ منه : كأمرته وعدلته ووليته ، أى جعلته أميرا وعدلا وواليا ، وذلك أولى من تعبير فتح الأقفال بالتصيير ، وجعل من أمثلته فسقته أى جعلته فاسقا وهو : باطل .

قال الجاربردى : وليس المعنى صيرته فاسقا ، وقال شيخ الاسلام :

لا يكون بمعنى صيرته فاسقا إلا بتجوز إلا ان أجيب بأن المراد بالجعل والتصيير ما يشمل الجعل بالقول ، أى قلت له : يا فاسق ونسبته الى الفسق كما مر ، والجعل بالاعتقاد أى اعتقدته فاسقاً ، والجعل بالفعل ، ولا يجاب بالتجوز المذكور ، لأن الكلام فى التحقق لا فى التجوز .

ومن معانى فعل بالتضعيف : النسبة أى نسبت المفعول الى أصل الفعل نحو : فسقته أى نسبته الى الفسق ، صرح به السعد ، وكذا الجاربردى قال : معناه قلت له : يا فاسق ، أو نسبته الى الفسق ، وجعله اللقانى للتعدية جوازاً ، قال : أى جعلته فاسقاً ، والجعل إما بالقول، وإما بالاعتقاد ، وإما بالفعل ، وكذا جعله ابن الحاجب فى الشافية ، قال : ومنه فسقته .

قال الجاربردى : إنما فصله لأنه مخالف لفرحته فى أنه لم يصيره فاعلا للفعل المشتق هو منه ، وإنما جعله منسوبا اليه ، وعبر الناظم فى التسهيل عن الجعل والنسبة ، بجعل الشىء بمعنى ما صيغ منه .

قال بعض : ومن معانى فعل بالتضعيف : التسمية كفسقه سماه فاسقاً أ . هـ .

ومن معانيه : الصيرورة كعجزت المرأة صارت عجوزاً ، ومن معانيه معنى تفعل مع الاغناء عن تفعل كعجزت المرأة أى تعجزت ، ومن دخل ظفار حمر أى تكلم بالحميرية ، وجربت الشىء إذ لم يسمع تفعل من ذلك بتلك المعانى ، أو مع عدم الاغناء : كفكرت وتفكرت ، وبين الشىء وتبينه ، ومعنى عجزت بهذا المعنى ادعت العجز أو العجوزية ، أو فعلت فعل ذلك أو تشبهت بذلك .

ومن معانى فعل بالتضعيف : اختصار الحكاية فيصاغ من

مركب : كسوف أى قال : سوف ، وهلل إذا قال : لا إله إلا اللـــه ، وأمن اذا قال : آمين ، وأيه اذا قال : إيه يارجــل او أيهــا الرجل ، وكبر اذا كان بمعنى قال : الله أكبر ، وســـبح اذا كان بمعنى قال : سبحان الله ، وحمّد إذا كان بمعنى قال : الحمد لله .

ومن معانى فعل بالتضعيف : موافقة معنى الثلاثى المجرد نحــو : (فقدرنا فنعم القــادرون) فى قراءة التشـــديد ، وشمر ذيله بالتشديد بمعنى شمر بعـــدم التشديد ، وكذا صفق وخمنه وقطب وجهــه وأبَّر النخــل وتبَّر وفتّش بالتشــديد فى معنى عــدم التشديد .

ومن معانيه الاغناء عن المجرد كذكيت الشاة إذ لم يســـمع مخففا ، وعرّد ترك القتــال جنبا ، وعيرت الرجــل وعولت على الصبر ، ومن معانيه : القيــام على الشىء كمرضه قام عليه فى مرضه ، ومن معانيه ضـــد معنى المجـــرد كتمى الحديث بالتخفيف نقله على جهـــة الفساد ، ونصله نقــله على جهة الصــلاح مشـــددا معتــلا بالف اصــلية ، والزائد أحد الميمين ، ومن معانيه الدعـــاء بالخـــير أو بالشر : كبركته أى دعوت له بالبركة ، وخدعته أى دعوت عليــه بالخـــدع .

ومن معانيه : الرمى بالشىء : كشجعته أى رميته بالشجاعة ، ومن معانيه التمهل والتكرر : كنزل على ما مر ، ومن معانيـــه الحينونة كظهر الوقت أى حان وقت الظهر ، والحمـــل كحل الكتاب اذا حمـــله على الحفـــظ .

تتمـــة : انما تكون زيادة اللام قليلة فى غير التضعيف نحـــو : طيسل بدليل سقوطها فى طيس وهو العدد الكثير ، أو كل ما على وجـــه الأرض من التراب ، أو هو خلق كثير كالذباب والنمل والهوام ، وسها الناظم فى التمثيل لها فى الخلاصة بلام البعـــد ، لأنهـــا كلمة برأســـها

لا جزء من الكلمة ، ولا كالجــزء على حد ما مر فى الهــاء الســكتية ، وجواب شيخ الاســلام فيهما بأنه لا يسلم أن كلامهم مختص بزيادة ما هــو جزء من غيره باطل ، لانه قطعا مختص بهمــا ، كما لا يخفى وأما زيادتهــا فى التضعيف فغير قليــلة نحو : قلل وعلل وعلق وملق •

الوزن الثالث : فاعــل بزيادة ألف بين الفــاء والعــين ، مع فتح العين ، وهو ثلاثى مزيد فيــه مماثل للرباعى ، غــير ملحق به ، ومثل له بوالى بألف بين الواو واللام ، وأصــله والى بفتح اليــاء ، أبدلت ألفا بعــد حذف فتحها لتحركها بعد فتحة ، وهو من المــوالاة ضــد العداوة ، أو بمعنى تابع بفتح البــاء أى جعله تاليا لكذا ، فهو على الأول للاشــتراك فى الفاعلية والمفعولية ، وعلى الثانى للتعــدية •

وكأن اقتصــار أبى يحيى على الثانى اختيار له ، وأصــل وضــع هذا الوزن لاقتســام الفاعليــة والمفعولية لفظــا ، والاشتراك فيهمــا معنى ، وهو أيضا أشــهر معانيه نحو : جــاوز زيد عمــراً (وآزره فاستغلظ) بهمزة فألف من المؤازرة أى المعاونة ، بنــاء على أصــالة الهمزة وزيــادة الألف ، وأما ان عكس الأمــر فوزنه أفعــل كأعلم ، فيجمع معنى القراءة المذكور ، ومعنى قراءة آزر بهمزة قراء مشــددة أى قواه ، وضارب زيد عمراً بفتح راء ضارب وبائه ، فان زيــداً وعمراً قد اقتسما الفاعلية والمفعولية لفظا ، فصــار أحدهما فاعلا ، والآخــر مفعولا ، وليس أحدهما أولى من الآخر فيهما ، فأيا منهما جعلت فاعلا ، والآخر مفعولا جاز ، واشــتركا فى الفاعليــة والمفعولية معنى ، فان كلا منهما ضارب للآخر ، ومضروب له ، ولهذا جــوز الناظم اتبــاع المرفوع فى ذلك بمنصــوب ، والمنصــوب بمرفوع ، وخالف فى ذلك مذهب البصريين والكوفيين •

واستدل بقول الحجاج :

قد سالم الحيات منه القدما
الأفعوان والشجاع الشجعما

بنصب الأفعوان بدلا من الحيات ، وهو مرفوع فاعل سالم ، ونصب الشجاع المعطوف عليه ، والقدم مفعول به مفرد ، وألفه للاشباع ، أو تثنيته على لغة قصر المثنى ، حذفت نونه للضرورة ، وروى بنصب الحيات فقيل : من باب اعطاء الفاعل اعراب المفعول به ، والقدم مفعول به ، وقيل : الحيات مفعول به ، والقدما فاعل وهو مثنى حذفت نون للضرورة .

قال الطبلاوى : فاعل لنسبة أصله وهو مصدر فعله الثلاثى الى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا ويجىء عكس ذلك ضمنا وهو نسبته الى الأمر الآخر متعلقا بالأول ، كما اذا قلت : ضارب زيد عمراً ، فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو ، وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو متعلقا بزيد ؛ ولأجل تعلقه بالأمر الآخر كان اللازم إذا نقل الى فاعل متعديا نحو : كارمته فان أصله لازم ، وقد تعدى هاهنا .

والمتعدى الى واحد ان لم يصلح مفعوله لأن يكون مشاركا للفاعل فى المفاعلة ، بل يكون مغايراً للفاعل ، وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين نحو : جاذبته الثوب ، فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح أن يكون مشاركاً للفاعل فى المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين ، وأما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما فى شاتمت زيداً ، ويشير الى ما ذكر قول السعد وهو أى فاعل تأسيسه أى أصل وضعه على أن يكون من اثنين فصاعداً يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل

الآخر به ، والبادى هو المرفوع ، قيل : والحق أنه المنصوب وسيأتى ان شاء الله .

قال الطبلاوى : وقد تفرق بين فاعل أى بفتح العين ، وتفاعل من حيث المعنى بأن البادى فى فاعل معلوم دون تفاعل ، يعنى معلوم من العبارة وهو المرفوع كما رأيت ، أو المنصوب ولذلك يقال أضارب زيد عمراً ، أم ضارب عمرو زيداً ، ولا يقال ذلك فى تضارب هذا ، ومثل ابن الحاجب فى الشافية بشاركته .

ويبحث فيه بأن الاشتراك ليس مستفادا من هيئة شارك ، بل من المادة وهى الشين والراء والكاف ، ولا يجوز أن يراد الاشتراك فى الشركة ، لأنه تحصيل الحاصل ، فشارك لموافقة المجرد الثلاثى .

ويجاب : بأن شرك الثلاثى وهو المادة الأصلية إنما يدل على أن أحدهما بحسب النطق شريك ، وأما دلالته على الآخر فبالالتزام ، ويمنع لزوم تحصيله الحاصل ، لأن المستفاد من شرك معنى لا يتصور إلا بين اثنين ، اذ هو مفهومه ، وأما تثبيته الى الأول وتعلقه بالثانى صريحا وبالعكس ضمناً فانما هو مستفاد من صيغة فاعل ، اذا بنيت منه ، ويأتى ذلك فى تمثيل صاحب التحقيق : بقاسمت شريكى ، وتمثيل بعضهم : بخاصمته .

ومن معانى فاعل بفتح العين معنى ثلاثيه المجرد : كجاوزت الشىء بمعنى جزته ، ورافعت الحجر بمعنى رفعته ، وسافرت بمعنى سفرت ، وهاجرته بمعنى هجرته ، فهو نسبة الفعل الى الفاعل لا غير ، وإنما عدل فى ذلك الى صيغة فاعل ، لأن الزنة فى الأصل للمغالبة والمباراة . والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم

منه اذا زاوله وحده من غير مغالب ، ولا مبار لزيادة قوة الداعى اليه •

قال صاحب التحقيق : قيل ومنه : (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم) •

قلت : وجهه أن الله لا يخدع خلقه ، والمؤمن لا يخدع غيره ، والخادع انما هو الكافر فقط ، فليس يخادع للمفاعلة أما خدعهم الله فمبنى على زعمهم أنه يمكن خدعه بأن يخفى عنه شىء يخدع به وحاشاه ، وأما خدعهم المؤمنين فممكن قطعا ، ولك أن تجعله للمفاعلة أما خدعهم الله والمؤمنين فعلى ما ذكر ، أو على مشابهة صورة صنعهم مع الله والمؤمنين ، حيث تظاهروا بالإيمان صورة صنع الخادع •

وأما مخادعة الله والمؤمنين لهم فلان صورة صنعه معهم من اجراء أحكام المسلمين عليهم ، وهو عالم بكفرهم تشبه صورة الخادع ، وكذا صورة صنع المؤمنين معهم ، حيث أجروا أحكام المسلمين عليهم لجهلهم حالهم ، ولك أن تجعله من باب المجاز الاسنادى ، أو المجاز بالحذف ، بأن يكون المراد يخادعون رسول الله وهو الخليفة فى الأرض ، والناطق عن الله ، ومخادعة المؤمنين ، ورسول الله مع الكفار على ما سبق •

ولك أن تقول : أراد يخادعون الذين آمنوا بالله ، كما تقول : أعجبنى زيد وكرمه ، أى أعجبنى كرمه ، وقد مثل ابن الحاجب فى الشافية : سافر ، ونص فى شرحه على المفصل أنه لا ثلاثى له ، واستدرك عليه الجاربردى فى شرح الشافية أن الجوهرى أثبت له ثلاثيا قال : سفرت أسفر سفوراً اذا خرجت للسفر ، ورد على الجاربردى والجوهرى بعض من حشى على الجاربردى بقول القاموس : انه لا فعل لسافر بكسر الفاء ، وبأن عدم استعمال المجرد لا يمنع التمثيل بسافر لفاعل بمعنى فاعل كما فعل

المصنف ، يعنى ابن الحاجب ، نصـم الأحسن التمثيل بدافـع ، وجاوز وواعـد ونحوها .

ويجاب : بأن الجوهرى مثبت والقاموسى ناف ، والمثبت يقـدم على النافى كمـا تقرر فى الأصـول ، ولكن يبحث فى ذلك بما قاله الناصر اللقانى فى اثبات معنى فعل لفاعل بالمثالين ، سافر ودافع اللـه الناس نظـر ، لأن الدفع من الله على يد بعض الناس وعـادته جارية بمقابلته بدفع أيضـا من المدفوع ، وإن كان دون الدفع الأول ، فلم يخـرج عن معناه الأصـلى ، وسـافر يمكن أن يـكون من السـفور بمعنى الظهـور ، كما صرح بـه فى الصحاح ، بأن ذلك مصـدره ، ولا يضر تصريحه فيه بقوله إذا خرجت للسفر ، إذ يقال ذلك أى لغـة فى الظهور حيث كان .

قال الطبلاوى : وإيضـاح نظره فى دافع أنه لمـا اسـتدل على استعمال دافـع فى معنى دفـع بقـوله تعالى : ﴿ إن الله يدافـع عن الذين آمنوا ﴾ ولولا دفاع الله الناس كما قرىء يدفـع ودفـع أشكل الاستدلال ، بأن الدفع عن الذين آمنـوا قـد يكون بواسـطة بعض الناس ، كما يكون بلا واسطة ، وعلى التقدير الأول يكون يدافع ودفاع على بابه ، إذ العـادة جارية بمقابلة الدفع أيضـاً بدفع من المدفوع ، وإن كان دون الدفع الأول ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمـال سـقط به الاسـتدلال .

قال البخارى : ولك أن تقـول فى الجواب : إنه قد علم بما تقرر أن الدفـع من الله تعالى لا ينحصر فى الدفـع بواسطة من النـاس ونحوهم ، ممن يتصور معه دفع من المدفوع ، بل يعمـه ويعم الدفع أيضاً بلا واسطة ، كذلك بأن لا يـكون هناك واسطة أصـلا ، أو واسطة لا يتصـور معها دفع من المدفـوع كمـا فى إرسـال الريح والجنود

على الأحزاب ، المنتفى دفعهم من الأحزاب بكل وجه ، وإذا عم الدفع الشيئين صح الاستدلال به على أحد التقديرين وهو الدفع بلا واسطة ، فتأمل .

ومما جاء فيه فاعل بمعنى الثلاثى : باعد بمعنى بعُد ، ومن معانى فاعل بفتح العين التعدية كأفعل بدون الإغناء عنه نحو : باعدته وأبعدته ، وعاليت رحلى على الناقة وأعليته ، وعافاك الله وأعفاك ، ويقال أيضا عفاك ثلاثياً تعدى بعد لزومه ، لأنه بمعنى أعفى ، وقد لزم فى عفا الله عنك ، وفاعل هذا يتعدى بألفه ، فان بعد لازم ، فلما زيدت الألف بعد الباء تعدى .

قال فى المغنى : والثانى أى من الأمور التى يتعدى بها الفعل القاصر ألف المفاعلة ، تقول فى جلس زيد ، ومشى وسار : جالست زيداً وماشيته ، وسايرته ، وأما قول الأشمونى الثالث المفاعلة ، فإما سهو لأن المعدى بكسر الدال ليس المفاعلة ، بل ألفها ، وإما أن يريد ألف المفاعلة أو دلالته ، أى دلالة الفعل على المفاعلة ، واشتقاقه من المفاعلة .

وقول الحفنى أى المشتق من المفاعلة سهو عن كون المعدود فى كلام الأشمونى الأشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الأفعال المتعدية ، ومن معانى فاعل التكثير كفعل بالتشديد نحو : (باعد بين أسفارنا) وقرىء : (بعّد) بالتشديد ، ومثل السعد وأبو يحيى بضاعفته أى أكثرت من ضَعّفه بفتح الضاد مصدراً ، أى أكثرت من تكريره فهو للتكثير فى الفعل مثل : ضعفته بالتشديد ، فتكرير الشىء مرة واحدة لا يستعمل فيه ضعف مشدداً ، لأنه لا يقال فى المرة الواحدة : إنها تكثير فى التكرير ، لأن التكرير وقع مرة ، بل يستعمل فيه ضعف غير مشدد أو أضعف ، والمراد من التكثير غير التكثير من الكثرة المقابلة

للوحـدة ، فإن الكلام فى إفادة الصيغة التكثير صيغة فاعل ، وصيغة فعّل بالتشديد لا فى إفادة المـادة الشىء ، والمستفاد من فاعل وفعل التكثير الأول من هيئتهما وصيغتهما ، لا من مادتهما والمفـاد بمادتهما التكثير الثانى •

ون معانى فاعل : معنى أفعـل اللازم نحو : شارفت على البـلد وأشرفت عليه ، ومن معانيه : معنى الثلاثى المجـرد مع الإغنـاء عنه : كبارك الله فى أعمالنا ، ومن معانيه : معنى أفعل مع الإغنـاء عنـه : كواريت الشىء أى أخفيته ، وقاسيته أى صبرت عليه ، واجتهدت فيه ، وآراه أى أراه غير ما يقصـد ، أى ما يقصـد الذى أرى لغيره •

وقال أبو يحيى : وأريت وقاسيت للإغناء عن المجرد ، ومن معانيه : إتيـان الفاعل الى مكان صله نحـو : يأمن أى أتى الى اليمن ، ومن معانيه : موافقة تفاعل كأسرع بمعنى تسارع •

تتمـة : وقع فى أكثر النسـخ تقديم والى بالألف بعـد الـواو بوزن فاعل بفتح العين ، على ولى بتشـديد اللام وعدم الألف قبلها بوزن فعل بتشـديد العين ، وعليه أكثر الشراح ، وتزاد الألف بشرط أن يصحبها أكثر من أصلين : ثانية : كضارب ، وثالثـة : كتضـارب ، ورابعـة : كسلقى وادارك ، وخامسة : كتسلقى ، وسادسه نحـو : اسلنقى ، وسـابعة : فى الأسماء بردرايا ، ومثال ما مرّ فى الأسـماء ضارب بكسر الراء سما ، وعمـاد وغضبى ، وسـلامى الشاهد فى التى بعـد الميم ، وقبعثرى إلا إذا صحبت أكثر من أصـلين من مضـاعف الرباعى ، فإنها أصـل نحو : ضوضى فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة ، وليست زائدة فى نحو : قال وباع وغزا ورمى ، لأنها لم تصحب أكثر من أصلين ، ولا تزاد أولا لأنهـا ساكنة •

الوزن الرابع : استفعل وهو من مزيد الثلاثى الذى ليس مماثلا للرباعى ، أى ليس على وزنه ، وهو سداسى ثلاثة أحرف زوائد وهى : الأول والثانى والثالث الهمزة ، والسين والتاء ، وثلاثة أصول : الفاء والعين واللام ، وتلك الهمزة همزة وصل ، ومثاله : استقام أصله استقوم بسكون القاف وفتح الواو ، ونقلت فتحة الواو للقاف ، وسكنت فقلبت ألفا ، ومثله : استدعى أصله استدعى بياء مفتوحة ، ولو كان أصله الواو من دعا يدعو تحركت الياء بعد فتحة ، فقلبت ألفاً ، ومن ذلك استحق أصله استحقق بسكون الحاء وفتح القاف الأول ، نقلت فتحتها الى الحاء فسكنت ، فأدغمت فى القاف بعدها .

ويكون لمعان منها : الطلب ، وهو الأصل الأكثر الأشهر فيه قال السعدى : وهو لطلب الفعل أى الفعل اللغوى ، وهو معنى المصدر الثلاثى هنا .

قال الجاربردى : ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه ، وهكذا فى شرح المفصل ، والمراد بالفعل المضاف اليه تحصيل المصدر ، والضمير فى معناه للفعل للطلب ، والمنفصل للفعل الأول المراد به الفعل الصناعى ، وهاء منه للثانى المراد به المصدر ، وفى التفسير (ح) نسخ والتقدير ومعناه ارادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة كذا فى حاشية بعض على الجاربردى .

قال ابن قاسم : ولا يخفى أن المناسب أن يراد بالفعل الثانى الحدث الذى هو معنى المصدر ، لأنه الذى يطلب ، وحينئذ يشكل قوله المشتق هو منه ، لأن الاشتقاق من اللفظ ، إلا أن يراد المشتق هو من لفظه ، فهو على حذف المضاف ، وقوله : الى فاعله أراد به مفعوله ، لأن فاعله مفعول به .

قال الجاربردى : وذلك قد يكون صريحاً نحو : استكتبه أى طلبت منه الكتابة ، وقد يكون تقديراً نحـــو : استخرجت الوتـــد من الحائط ، فليس هنا طلب صريح ، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيـــل حتى خرج ، ونزل ذلك منزلة الطلب أ ٠ هـ ٠

ومحل الأول العاقل لأنه إنما يطلب من العاقل ، ومحل الثـــانى غير العاقل كذا قالوا ٠

قلت : قد يكون الثانى من العاقل ، كقولك : استخرجت زيـــداً اذا فعلت له ما يتسبب فى خروجه مثل الانقباض عنه ، أو ضربه ، وأمثـــال ذلك ، وذلك الطلب التقديرى مجاز ، ومنه استعطفه الحمـــار ، أى طلب منه العطف ، أى فعل ما هو كالطلب كتهيقه له ، إذ لا فرق فى اســـتحالة الطلب بين الطالب والمطلوب كما يأتى إن شاء الله ٠

ومنه : (استوقد ناراً) اذا كان بمعنى طلب الوقـــود من النـــار ، أى احتـــال لها لتقد (واستهوته الشياطين) فان الشياطين لم يطلبوا منـــه صراحاً أن يهوى ، بل وسوسوا وخيلوا له حتى هوى ، واستفزز من استطعت فإنه لا يطلب منهم الفز ، بل يوسوس ويزين ، فشـــبه وسواســـه وتزيينه بمن يطلب الفـــز صراحاً ، وليس من التقـــديرى : فاستخف قومه ، لأن المعنى طلب منهم الخفة فهو من الحقيقى فبطـــل قول فتح الأقفال أنه من التقديرى ٠

قال صاحب التحقيق : وقد يكون الطلب مجازاً كاستعجل زيد الى كـــذا أى طلب العجلة من نفسه الى كذا ، وما تقـــدم من أنـــه لطلب الفعل هو الغالب فى الطالب ، وقد يكون لطلب الذات نحو : استخيرتهم ، واستحمرتهم أى طلبت خيرهم وأحمرهم ، وليس منه استخف قومه ، أى طلب الخفيف ، لأن معنى الآية طلب منهم الخفة كمـــا مرّ لا طلب

الخفيف ، لأنه طلب الخفـة منهم عموماً ، فبطـل ما يظهـر من فتح الأقفال أن الآية منه ، وبطل ما صرح به من أن المعنى طلب الخفيف .

ومن معـانى استفعل : النسـبة الى شيء كاستحسنت زيداً ، واستقبحت الظلم ، وصوغ الفعـل للطلب أو للنسـبة المذكـورة من أسباب تعديه كمـا صرح بـه فى المعنى ، وأشـار اليـه الأشمونى بقوله : الرابع استفعل أى الرابـع مما يتعـدى به الفعـل استفعل ، أى صوغه استفعل ، أو كونه عليه فينقل اللازم الى التعـدية لواحـد كالأمثلة المذكـورة ، فالأصـل مثلا حسن زيد ، فلما صيغ على استفعل تعدى لواحد ، وقد ينقـل المتعدى لواحـد الى اثنين نحـو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب أى طلبتهما الكتابة والغفران ، الأصـل كتب الكتاب وغفر الله الذنب ، فنقلهما الصـوغ على استفعل لاثنين ، وقد لا ينقل اليهما مثلا استغفرت الله من الذنب ، واستغفرته الذنب ، أو ذنبـا بتقـدير من ونحـو : استفهمت الخبر أى طلبت فهمـه ، وكذلك التضعيف قد ينقل المتعدى كعلم ، وقد لا ينقله ككسر .

وأما الهمزة فتنقله كلمـا دخلت ، وأما رتـج البـاب وأرتجـه أى أغلقه فلا يرد علينا توافقهما ، لأن الهمزة ليست للنقل .

قال فى المعنى : وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ، ولو استعمل على أصله أى طلب الغفران لم يجـز فيه ذلك قال : وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قـول أكثرهم : أن استغفر من باب اختار ، أى فى كيفية التعدى لا فى الوزن ، لأن استغفر استفعل واختار افتعل فمردود ، أى بان صـوغ الفعـل على استفعل للطلب مثلا من أسباب تعديه لواحد إن تعدى لواحـد ، وجعل استغفر من باب اختار خروج عن هذا الأصـل لأن باب اختـار ما يتعدى للأول

بنفســه ، وللثانى بحرف جــر دائما حتى إنه لو تعدى اليه بنفســه فتوســع •

وصرح ابن الحاجب فى أماليه ، وصرح غيره أيضــا بأن استغفر يتعدى للثانى بنفسه تارة ، وبالحرف تارة •

ومن معانى استفعل : الإصابة ويعبر عنها بإلقــاء الشىء على معنى ما صيغ منــه ، ويوجــد أنه كذلك ، والمراد بالشىء المفعول ، وبمعنى ما صيغ منه الصفة اللغوية التى هى معنى مصدره الثلاثى ، كمــا أشار اليــه قول الســعد ، ولإصــابة الشىء على صــفة نحــو استعظمته أى وجدته عظيماً ، ونحو : استجدته أصبته جيداً ، واستصغرته أى وجدته صغيراً ، واستوبأت الأرض وجدتها ذات وباء •

ومن معانى استفعل : عد الشىء متصفا بمعنى ما صيغ منه ، مع أنه غــير متصف بــه كاستسمنت زيداً أى حســبته ســميناً ، وليس سمينا ، واستعظمته واستحسنته أو استصغرته أى حسبته عظيماً وحسبته حسناً ، أو حسبته صغيراً وهو بخــلاف ذلك ، ويجــوز عندى ذلك مع كــونه متصفاً به ، ولكن هذا يغنى عنه ما قبله •

ومن معانى استفعل : جعل مفعوله متصفاً بأصله كاستهامه أى جعله هائماً ، ومن معانيه : موافقة أفعــل كاستخلف لأهــله ، وأخلف لهــم واستعجلته إذا أريد معنى أعجلته ، لا معنى طلبت منــه العجــلة ، واستجاب أى أجاب ، واستقر أى أقر ، واستيقن أى أيقن ، واستبان أى أبان ، واستحصــد الزرع بالرفــع أى حصــد ، أى حان وقــت حصاده ، أما على معنى طلب الحصاد فمن الطلب المجازى •

ومن معانيه : الحينونة كاستحفر النهر أى حان لــه أن يحفــر ، ومن معانى استفعل : موافقة المجــرد الثــلاثى كاستغنى بمعنى غنى ،

واستهزأ بمعنى هزأ يستهزئون الله يَستهزأ بهم ، وجعل منــه أبو يحيى استبان أى بان ، واستيئس بمعنى يئس ، ومثل سيبويه وأبو حيــان فى التذييل والسعد باستقر بمعنى قر ، ومثل سيبويه أيضــا باستعلا بمعنى عــلا ، وقال أبو حيــان فى الإعــراب : ان الموافقة للثلاثى إنما سمعت فى المكسور العين ويرده قرءُ واستقر ، وعــلا واستعلا ، فان الثلاثى فيهما مفتوح العين •

قال أبو سعيد : هذه الموافقة للثلاثى مطلقا تحفظ ولا تقاس ، وقد قيل : إن حكام الباب كلهــا الى الســماع ، وقال بعضهم : إن استقر للطلب المقدر لا الصريح ، كأن فاعله يطلب القــرار من نفســه ، وإنما قال من نفســه لأن ، قر لازم وضعفه الســعد حيث حكاه بقيل بعــد تمثيله به لموافقة المجــرد الثلاثى •

قال اللقانى : ووجه تضعيفه أن استقر يصح اسناده الى ما يمتنع منــه الطلب كاستقر الحجر ، وهذا القــول هو ما قرره الجاربردى فى استخرجت الوتد من الحائط ، وقد مر إذ لا فــرق فى استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب ، ولهــذا أسقطه من معانى استفعل أ • هـ •

قلت : الحــق فى وجــه التضعيف اتحاد الطالب والمطلوب منــه ، مع أن قضية الطلب تغايرهما وزيادة امتنــاع تعلق الطلب حقيقة بهما ، وإلا فمجــرد صحة إسناده الى ما يمتنع من الطلب لا يقتضى تضعيفه عند السعد ، لأنه أراد بالطلب ما يشمل التقــديرى ، وطلب ما يمتنــع طلبه تقــديرى كما مر غير مرة •

ومن معانى استفعل : الإغناء عن الثلاثى نحــو : استبد واستأثر واستحيى إذ لم يسمع منهــا ثلاثى ، وكــذا استعبر وجعــل منــه أبو حيــان فى الإعراب ، وأبو يحيى وغيرهمــا استعان بمعنى حــلق

عانته ، ومن معانيه : الاغنــاء عن فعل بالتشديد كاسترجع أى قال : إنا لله وإنا اليه راجعــون ، والأصــل رجع بالتشــديد ولم يســمع كما يقال : سبح أى قال سبحان الله ، وأمّن قال : آمين •

قال صاحب التحقيق : ومنــه استعان حلق عانتــه ، الأصــل أن أن يقال فيه فعل بالتشــديد لأنه للسلب والطرح كقرّد وحلّم ونحوهما مما مر ، وعليه أبو حيــان فى التذييل ، ومن معانيه مطــاوعة أفعــل كأراحه فاستراح ، وأبنتــه فاستبان ، وأحكمه فاستحكم •

ومن معانيه موافقة تفعل : كاستكبر أى تكبر ، واستمتع أى تمتع واستعظم أى تعظــم ، واستيسر أى تيسر فما استيسر من الهــدى ، واستبدل أى تبدل (أتستبدلون الذى هو أدنى) وقد يجعل هذا للطلب •

ومن معانيه : موافقة افتعل كاستعصم ، أى اعتصم واستعذر أى اعتذر ، واستراح أى ارتاح ، واســتراب أى ارتــاب ، ومن معانيــه الاتخاذ : كاستعبد واستأثر ، واستأخر كذا فى التسهيل ، ومن معانيــه العمل المكرر فى مهلة كاستدرجته ، ومن معانيه التعــدية كاستذله ، ومن معانيه مطاوعة فعل بالتشديد كوسعته فاستوسع •

ومن معانيه : الاستسلام كاستقبل أى استسلم لاقبل ذكره السعد فى حاشية الكشاف ، ومن معانيه التصيير والتحــويل بالياء بعد الــواو ، وتمثيل بعضهم له باستحجر الطين بالرفع سهو لأنه بمعنى صار حجراً وتحــول حجراً ، لا بمعنى صــيرته حجراً وحولته الى الحجرية ، بــل المثال نحو : استحجرت الطين بالنصب ، واستبوبت الأعواد أى صيرت الطين حجراً ، والأعــواد أبواباً •

ومن معانيه : الصيرورة والتحــول بضــم الواو كاستحجر الطين بالرفع ، واستتيست الشاة صارت تيسا ، واستنوق الجمل أى صــار

ناقة ، والمقصود فى ذلك كله الصيرورة الى اشكال ما ذكر وصفاته لا التحول حقيقة ، وعبارة الجاربردى وستحول الى أصل الفعل نحو استحجر الطين أى تحول الى الحجر أ • هـ •

والأولى الى الحجرية كما قال السعد ، أعنى كما عبر السعد ، قال الجاربردى : ومعناه أنه صار حجراً ، وأن البغاة بأرضنا تستنسر أى تتحول الى صفة النسر ، والبغاة بتثليث الباء الموحدة طائر دون الرحمة أى من جاورنا عربنا أ • هـ •

وفى بعض حواشيه معنى قوله : ولتحول الفاعل الى أصل الفعل أن يصير متصفاً بصفة الأصل الذى اشتق منه ، كقولك : استحجر الطين فإنه بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر ، لا كونه صار حجراً أو كالحجر أ • هـ •

قلت : الأولى إسقاط قوله : أو كالحجر ، والمراد بالاشتقاق الأخذ بواسطة اشتقاقه من المصدر ، فإن الحجر لا يشتق منه شىء ، فاستحجر مأخوذ منه بواسطة اشتقاقه من الاستحجار ، وفى تلك الحاشية استتيست الشاة ، واستنوق الجمل ، صارت الشاة لقوتها متصفة بصفة التيس ، والجمل لضعفه متصفا بصفة الناقة ، وهذا تحول معنى ، والأول يعنى استحجر الطين حقيقى أو صورى أ • هـ •

قلت : لعل كونه حقيقياً مبنى على أن إطلاق الحجر على المدر حقيقة ، ومن ذلك استأسد زيد أى صار أسداً ، أى اتصف بصفة الأسد حقيقة أو ادعاء •

تنبيه : قال الطبلاوى : وهاهنا فائدة وهى أن قاعدة التصريف أن يؤخذ أبواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد ، أو من الرباعى المجرد ،

وقد يؤخذ استفعل من أفعل ، وهو اذا كان متعديا الى واحد وزيد فيه السين ليتعدى الى اثنين كأنجح الله حاجتى ، واستنجحته إياها ، وأرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه .

تتمة : همزة استفعل وصلية ، فتحذف فى الدرج ، وتثبت مكسورة فى الابتداء وللضرورة ، وهكذا فى همزات الوصل إلا همزة أل ، فإنها مفتوحة حيث ثبتت ، وإلا همزة أل من الله فإنها تثبت مفتوحة فى النداء جوازاً ، وإلا همزة اسم فيجوز ضمها وفتحها حيث ثبتت والكسرة الأصل ، وكذا فى همزة أيم ونحوه ، والكلام على ذلك بسطته فى محله .

وتزاد السين فى الاستفعال وفروعه باطراد ، وقيل : بدون اطراد ، قال الناظم فى بعض كتبه : لم تطرد زيادة السين ، لعله أراد لم تطرد فى غير باب الاستفعال ، وأما فى باب الاستفعال فالصحيح اطرادها ، ومثال زيادتها فى غيره : قدموس بضم القاف والميم وسكون الدال المهملة بينهما ، وقيل بفتح القاف وهو ملحق بعصفور حيث ضم ومعناه القديم ، ودليل زيادتها سقوطها فى القدم بكسر القاف وفتح الدال ، قاله ابن هشام .

قال خالد : وكان حقه أن يقول فى التقدم ، ففى كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدى : القدموس السيد المتقدم قومه ، وجمعه قداميس ، وقيل القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل أ . هـ .

كما يستدل على زيادة همزة أعلم وألف والى الأولى وإحدى اللامين فى ولى بالتشديد بسقوطهن فى علم وولى الثلاثين ، وأما استطاع بفتح فزيادة السين فيه مقيسة ، لأنه استفعل حذفت منه التاء ، وقيل : هو بفتح الهمزة ، وهى همزة قطع وسينه زائدة

بدليل سقوطها فى الطاعة ، أصله أطوع كاكرم ، نقلت فتحة الواو الى الطاء ، فقلبت ألفا ، وزيدت السين عوضاً عن الفتحة المذكورة ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، ويدل له قولهم : يستطيع بضم حرف المضارعة ، فهو رباعى زيادة السين فيه مثل زيادة تاء التأنيث الساكنة ، لم تجعل من حروفه فلم تؤثر فيه بأن تجعله خماسياً ، فيفتح حرف المضارعة .

قلت : قد يقال : لا يحسن التعويض عن الفتحة ، لأنها مذكورة لكنها نقلت ، وقلت : قد يقال يسطيع بالضم لا دليل فيه ، لأن مضارع ما ذكر ، ومن قال اسطاع استفعل حذفت التاء كسر الهمزة وفتح حرف المضارعة ، بل مذهب الكوفيين أن أصل يسطيع بالضم يستطيع ، حذفت التاء تخفيفاً فأشبه أطاع ، فضموا أوله ، قاله صاحب بغية الآمال ، وتزاد التاء اطراداً فى نحو : قائمة وقامت وتقوم وتعلم بتشديد اللام ، وتدحرج وتزاد فى الاستفعال والتفعل والافتعال وفروعها ، وفى التفعيل والتفعال ، وسماعا فى نحو : رهبوت وملكوت بفتح الأوائل والثوانى ، وضم الثوالث ، وعفريت بكسر العين والفاء ، وقيل قياساً فى رهبوت وما بعده .

ودليل زيادتها سقوطها فى الرهبة والملك والرغبة والعفر أى التراب بفتح العين ، وتاء الرهبة والرغبة زائدة للتأنيث ، وتاء رهبوت ورغبوت زائدة للتعظيم لا للتأنيث ، فهن متغايرات ، واستقام فى النظم مطاوع أقامه بمعنى أدامه فى الشىء ، أو جعله قويماً أو أزاله من المكان ، أو مواقف فعّل بالتشديد قومت السلعة واستقمتها ، أو مواقف المجرد ، أو موافقاً ، أو للطلب أو لغير ذلك مما يصلح له من المعانى المذكورة ، فاقتصار فتح الأفعال والصغير على المطاوعة إما اختيار لها ،

وإما قصور وتحكم ، ومؤلفهما من العلماء المحققين ، لكن أى جواد لا يكبو ، وعلى كل حال فجعله متعنياً للمطاوعة باطل .

الوزن الخامس : افعنلل بزيادة همزة الوصل ، وسكون الفاء ، وفتح العين ، وزيادة نون ساكنة بين العين واللام الأولى ، وتكرير لام الكلمة وأصوله أربعة : الفاء والعين واللامان ، وهو من مزيد الرباعى ، وهو لا يتعدى ، كما لا يتعدى ما للصيرورة ، وما ألحق بافعنلل أيضاً لا يتعدى وهو افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس ، وافعنلا بالهمزة بعد اللام ، وافعنلى بالألف ، وقيل : يتدى وسيأتى ان شاء الله .

قال فى بغية الآمال : افعنلل لا يكون متعدياً أبداً ، لأنه نظير انفعلت ، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة ، كما أنهما فى انفعلت نحو : ابرنشق وابرنسق بالشين والسين ، والأوضح أن يقال فى عدم تعديه : إنه لا يتعدى ، لأنه لا يكون إلا مطاوع المتعدى الى واحد .

ومن ذلك اخرنطم ، أى غضب ، واتعنجج أى سال ، واسحنكك الليل اشتدت ظلمته ، واسحنكك الشيء اشتد سواده ، واسحنكك الكلام عليه تعذر ، وافرندع عن الشيء تقبض عنه بالدال المهملة وبالذال المعجمة ، واسلنطح طال وعرض ، واسلنطحت الأرض اتسعت ، وكذا اسلنطح الوادى ، واسلنطح وقع على وجهه ، واستحنفر مضى فى كلامه أو اتسع فيه ، واسحنفر مضى فى الأرض مسرعاً ، واسحنفر الطريق استقام ، واسحنفر المرض كثر ، واستحنفر البلد اتسع ، واسحنفر الرجل حذق ، واحرنجم النعم اجتمع فى موضع واحد ، حرجمته فاحرنجم ، وهو كأمثاله مطاوع الرباعى المجرد ، ومعنى حرجم : جمع ورد بعضاً على بعض ، أنشد الفراء :

الدار أقوت بعد محرنجم
من معرب فيها ومن معجم

وقال أبو زيد : احرنجم الرجل فهو محرنجم ، يريــد الأمــر ثم يكذب فيرجع •

قال صاحب التحقيق : فكأنه والله أعلم يجمع أمره على شيء ، ثم يرد نفســه عن ذلك ، وزعــم الضرير أن ابن الناظــم انفرد بــكون احرنجم افعنلل ، ويرده أنه يسبقه اليــه سيبويه وأبو على وغيرهما ، وزعم أنه افعنلم بزيادة الميم من حرج الى كذا أى انضم ، ويرده أنــه لم يثبت افعنلم ، وموافقة الكلمة لا يلزم منــه أن تكون أصــلا كسـبط من سبطر ، والراء ليســت من حــروف الزيادة ، وكــذا منجنيق على الأصح ، لا يدل على زيادة ميمه جنقونا ولقولق فانــه رباعى أخــذ منــه فى النسب ما تحدى الهمزة الآخــرة ، مع أن زيادة الميم فى غــير الأول قليــل •

وأبو عثمان يمنع الزيادة فى غير الأول ، ومثل احرنجم اخرنطم ، وزعم أن ميمه زائدة من خرط بالطعام غص ، أو من خرط بمعنى ساطه ، أو وقع فى الأمر على جهل أو من الاستخراط فى البكاء ، والانخراط أى الازدراء فى القول القبيح والاندفاع ، ويلزم عينه ثبوت مطوم إذ قبل خرطوم وإنهم لم يستعملوا اخرنطم بتلك المعانى ، ومن مزيد الرباعى : اخرنظم غضب وتكبر مع رفع رأســه والمطاوعة تكون فيه تحقيقا كاحرنجم ، وتقديراً كابرنشق انبسط فرحاً ، لأن برشق لم يستعمل أى لم يستعمل بذلك المعنى •

وأما برشق اللحم أى قطعه ، وبرشق فلاناً ضربه به فموجودان ، ومثل ابرنشــق بمعنى فرح وسر ابرنشــق الشجر أزهــر وابرنشــق النور تفتق •

وفسر السعد احرنجم أولا بازدحم ، وثانيا بارتد ، قال : وافعنلل

بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم أى ازدحم احرنجاماً ، ويقال : حرجمتُ الإبل فاحرنجمت ، أى رددت بعضها الى بعض فارتدت .

قال الناصر : وهذا المعنى أخص من الأول .

وقال ابن قاسم : الازدحام ليس معنى الاحرنجام ، بل لازم لمعناه ، يعنى لمعناه الذى هو الارتداد ، فالتفسير به أو لا تفسير بالازم أ . هـ .

وفى الصحاح : احرنجم القوم ازدحموا ، قال الفراء المحرنجم العدد الكثير ، وحرجمت الإبل فاحرنجمت رددتها فارتد بعضها الى بعض واجتمعت أ . هـ .

وظاهره أن له معنيين ليس أحدهما لازما للآخر ، فليحمل عليه كلام السعد ، وجمع ذلك كله قول القاموس : حرجم الإبل رد بعضها على بعض ، واحرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل اجتمع بعضها على بعض وازدحموا ، والمحرنجم العدد الكثير أ . هـ .

ومن ذلك فرقعته فافرنقع أى لويت عنقه فالتوى ، وفرقعت الأصابع فافرنقعت أى نفضتها ، وافرنقع انكشف ، وتأتى زيادة الكلام على افعنلل المذكور عند قوله : اسلنقى ان شاء .

تتمة : شرط زيادة النون متوسطة أن يتقدمها أصلان أو أصل ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة كاحرنجم ويحرنجم واحرنجام ، واقعنسس واسلنقى وفروعهما ، وكذا احبنطأ وفروعه ، وغضنفر وعقنقل وقرنفل وورنتل ، وهو النسر وأما انطلق فمن قبيل مازيدت أوله ، لأنه لم يسبقها إلا همزة الوصل ، وتأصلت نون عنبر لأنها

سبقت بأصل واحـد ، ونون غرنيق لتحركها وهو بضم الغين المعجمة وسكون الراء ، وفتح النون وسكون اليـاء ، طـير من طيور المـاء طويل العنق ، ونون عجنس للإدغام وهو الجمل الضخم بفتح العـين المهملة والجيم والنـون المشددة ، تعارض فيه زيادة النـون مع زيـادة التضعيف ، فغلب التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه فعلل بفتح الفـاء والعين ، وفتح اللام الأولى مشددة ٠

وقال أبو حيان : بزيادة النونين ، وأن وزنه فعنل بتشـديد النون ، وتزاد النون آخراً بشرط أن يسبقها ألف بعد ثلاثة أصـول فصاعداً فى اسم كعثمان ، أو صفة كغضبان ، وتزاد متأخرة فى المثنى والمجمـوع على حده ، وما حمل عليهما وتأصلت نون أمان وسـنان ، لـكون الألف قبلها مسبوقة بأصلين فقط ، وتزاد النـون متصدرة فى المضارع ، وثانية فى نحـو حنظل ، وثالثة فى نحـو غضنفر ، ورابعة فى نحـو ضيفن ، وخامسة فى نحـو سرحان ، وسادسة فى نحـو زغفران ، وسابعة فى نحـو عيشران ٠

ونون انطلق ومنطلق ان راعينا الزائد قبلها عدت ثانيـة ، وهذا فى سائر الزيادات أولا وثانيـا فصاعداً قبل النون ، والظاهر المراعاة كما فى سرحان وما بعـده ، ودليل زيادة نونى حنظل : كسنبل سـقوطها فى حظلت الإبل أكلت الحنظل ، وأسبل الزرع والله أعلم ٠

الوزن السادس : انفعل بزيادة همزة الوصـل والنون ، ويسمى باب الانفعـال ، وهو من مزيد الثلاثى الذى ليس على وزن الرباعى ، وهو خماسى ، ولا يكون إلا لازما لأنـه للمطاوعة كذا قيـل ، ويأتى ما فيـه ٠

قال صاحب التحقيق : وأشار بانفصل الى أن هذا البنـاء لا يكون غالباً إلا مطاوعاً ، ولولا ذلك لقـال بدل انفصـل انفعل ! ٠ هـ ٠

قلت : ليس لازما أن يقول : انفعل بدل انفصل لو لم يرد الإشارة الى ذلك ، قال : وأشــار مع ذلك الى شروط المطــاوعة ، لأنه طــاوع ثلاثيا دل على معالجة وتأثير أ • هـ •

قلت : لم يقيد الثلاثى بفتح العين لأنه يكون مطاوعا له ، ويكون مطاوعا للثلاثى المكســور نحو : خطفته بكسر الطاء فانخطف ، والمبنى للمفعول نحو : قطع فانقطع ، وفصل فانفصل ، ومثال الناظم يحتمــل مطاوعة المبنى للفاعل ، ومطاوعة المبنى للمفعول ، والأصل الأول •

قلت : بناء على اشارة صاحب التحقيق ، وأشار بالتمثيل بانفصــل أيضا الى أنه إنما ينبنى من المتعدى ، فان فصــل متعد ، والإشــارتان بعد تسليمهما انما تصسنان من حيث ان غالب انفعل المطاوعة ، وإلا فقد يجىء لغيرها ، ويفهم اشتراط التعدى من تعريفهم المطــاوعة بحصول الأثر من تعلق الفعل المتعدى لمفعوله ، ومن تعريفهم بهــا بقبــول الأثر الناشىء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله ، فلا يبنى انفعــل للمطاوعة من غير الثلاثى إلا قليلا نحــو : أقحمته فانقحم ، وأفردته فانفرد ، وأغلقته فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وأسفقت الباب فانسفق ، والتعبير بالقــلة للجاربردى •

قال : وقد جاء مطاوع أفعل قليلا ، وعبارة السعد ومجيئه لمطاوعة أفعل نحــو : أسفقت الباب أى رددته فانســفق ، وأزعجته فانزعج من الشــواذ ، وتمثيل المصنف بأوكأته فاتكأ فهو فيما قال صاحب التحقيق ، ونقول : لا دليل لكون انغلق وانسفق مطــاوعى أغلق وأسفق لجــواز مطاوعتهما لغلقت وسفقت الثلاثيين لورودهما كمــا نص عليــه ابن مالك صاحب النظم بلا دليــل فيهما ، ولا فى انقحم وانزعج وغيرهــا مما فوق الثلاثى لجــواز كونها مطاوعة لثلاثياته من معانيها ، لجــواز

ذلك نحـــو : قطعته فانفصـــل ، ووصلته فانقطع ، وهشمته فانكسر ، وهـــكذا •

واختلف فى قول أبى الأسود :

ولا أقـول لقـــدر القــــوم قـــد غليت
ولا أقــــول لبـــــاب الــدار مغلــوق

فقيل : قصد بالشطر الأول أنه معرب غير لحـان لأن غليت لم يثبت وإن نقله بعض المتأخرين ، وبالثانى كذلك أنــه فصيح لا يقــول مغلوق ، لأن غلق لحن ، وقيــل أراد بالأول الامتـداح بعــدم التجسس والشره للاكل ، وبالثانى الكناية عدم البخــل فيثبت أبو الأســود غلق فهو لغته وهو قليــل ، ويثبت غليت •

ولا ينبنى انفعل للمطاوعة مما لا يدل على علاج وتأثير ، فلا يقال : انكرم من كــرم ، ولا من أكــرم ، ولا انعــدم من عــدم ، ولا من أعــدم ، لأن الإكرام إعطــاء شىء لآخر ، والإعــدام إفنــاء الشىء فلا يبقى ثمت عــلاج وتأثير ، فقولهم : انعــدم لحن كما فى القاموس ، وأما قــول بعضهم : لمــا شاع استعمال انعــدم فى كلام المحــدثين ، وكتب المصنفين صار استعماله أولى من غيره ، لأنه أقرب الى الفهم ، وكذا قيل الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر ، وكذا قيــل اللفظ اذا تعارفه العامة صــح التكلم به على ما فيــه من الخلل ، بقصــد تفهيمهم ، لأنه أبلغ فى تحصيل مقصودهم ، فغير مقبول عندى ، ولــو سلم فلا يخــرج من اللحن ، أعنى من الخطــأ فى ألفاظ العرب •

ولا يقال : انعلم وانفهم ، لأنه لا عــلاج ولا تأثير فى علم وفهم ، كما لا يقـــال : انكرم وذلك أن الكرم لا أثر فيــه بالمكرم بالفتح ، لأن

المكرم اذا تعلق به لا تحصل منه له صفة محسوسة ، بخلاف نحو الكسر والقطع ، فان فيه أثراً ظاهراً بالمنكسر والمنقطع ، وهو الكسر والانقطاع ، والمعدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر .

وأما العلم والفهم فكل منهما انفعال أى تأثير ، ولو سلم فأثرهما وهو العالمية والفاهمية غير ظاهر للحس ، بل هو معقول .

قال الطبلاوى : قال بعضهم : وإنما جاز علمته فتعلم ، وان لم يكن فيه علاج مع أنه وضع لمطاوعة فعل بالتشديد يجىء للعمل المكرر ، فتكريره يجعله كالمحسوس ، وإنما جاز عممته فاعتم ، لأن باب افتعل لم يكن موضوعاً للمطاوعة ، فجاز أن تجىء مطاوعته فى غير العلاج ، ولما فى القول من العلاج جاز : قلته فانقال .

قال فى شرح المفصل : وقالوا قلته فانقال ، لأن المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين ، واخراج الصوت ، وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب ، قال فان أطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المعقول المفهوم من القول ، أى مراد به ذلك المعنى غير أن يقصد الى ألفاظ محققة أو مقدرة ، كان فى الامتناع نظير انعدم أ . هـ .

والعلاج : إيجاد فعل الجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر ، وهو أثره كالقول والضرب والتأثير إيجاد أثر ، والمراد أثر ظاهر كما رأيت أى للحواس الظاهرة ، قائم بالمفعول قاله الطبلاوى ، فلا يقال : علمت المسألة فانعلمت ، ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن ، لأن العلم والظن مما يتعلق بالباطن ، وليس أثرهما محسوسا .

قال صاحب التحقيق : ومعنى المطاوعة أن تريد من الشىء أمراً مّا فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه ، أو يصير

الى مثل حال الفاعل الذى يتأتى منه الفعل ، ومنه : قطعت الحبل فانقطع ، وكسرت الحب فانكسر ، وقوله : ولا يدى فى حميت السمن تدخل ، ومحوت الكتاب فانمحى ، وقسمت المال فانقسم •

قلت : المطاوعة فيما يصح منه الفعل حقيقة ، وفيما لا يصح منه مجاز ، وكذا من المجاز ، فلان منقطع الى الله ، وانكشفت لى حقيقة المسألة ، وكذا حديث : « أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى » لأن الأثر غير محسوس •

قال الصبان : سلمنا أنه حقيقة ، لكن لا نسلم أنه مطاوع ، بل هو من باب انطلق زيد ، وانما لم يبنوا انفعل للمطاوعة إلا مما فيه علاج ، لأن الصرفيين لما خصوه بالمطاوعة المعهودة ، وقصروه عليها التزموا أن يكون أصل فعله من المصدر الذى يظهر أثره ظهوراً واضحاً يعرفه من عند الفاعل ، أو حواليه بالحس ، وهو علاج تقوية للمعنى الذى هو أن المطاوعة حصول الأثر ، فقوى الأم بكونه ظاهراً •

وما مر من أنه لا يقال انكرم وانعدم من كرم وأكرم . ولا من عدم وأعدم ، إنما هو لأن كرم وعدم لازمان ، ولأنهما لا علاج ولا تأثير فيهما ، وأكرم وأعدم رباعيان لا تأثير ولا علاج ، وتخصيص السعد انتفاء انكرم وانعدم ، من أكرم وأعدم ، بكونهما لا أثر ولا علاج ، إنما هو لأن مطاوعة أفعل قد تثبت فى الجملة شذوذاً ، فنفى مطاوعتهما شذوذاً وقياساً إنما هو لعدم العلاج ، وتأثير وتعلم من قولى تقوية للمعنى أنه قد تتحقق المطاوعة ، ولو لم يكن أصل الفعل مما يظهر أثره ، ولا ينبنى انفعل المطاوعة من اللازم خلافاً لأبى على الفارسى قاله أبو يحيى •

وعبارته ربما توهم أنه يجيز بنـاءه من اللازم قياسـا ، وليس كذلك ، فانه لا يقول بقياسه ، بل يخصه بالضرورة ، فإنه قال : وقـد جاء من غير متمـد ، وأنشـد :

وكم موطن لـولاى طحت كمـا هـوى
بإجـرامه من قنـة النيـق منهـوى

قال : وفى هـذه القصيد منغـو من غـوى ، وإنما ذلك لضرورة الشعر فأشار الى أن منغويا ومنهوياً من الضرورات ، لأن غـوى لازم بمعنى ضـل ، وهوى كذلك بمعنى سقط .

قال أبو الفتح : ولا يكاد يكون فعل منـه إلا متعديا ، وكذا قال الغزى ، وقد يقال : لا دليـل فى القصـيدة للفارسى لجـواز كـون منغو ومنهو من هويته وغويته ، فلا شـذوذ لتعديهما ، كما لأبى يحيى ، وأجاز ابن عصفور كونهما من أغويته وأهويته ، كأدخلته فاندخل ، قال : ولا يكون ذلك فيهما شاذاً .

قلت : هـذا منـه تصريح ، بأن بناء انفعـل من الرباعى غـير شـاذ ، وهو مخالف لمـا مر ، وقد يجمع بين القول بالشـذوذ وقوله بعـدمه ، بأنه أراد بعـدم الشذوذ عدم مخالفة الاستعمال ، وأراد من قال بالشذوذ مخالفة القياس كما للقانى ، وقـد يقال : هذا الجمع ضعيف ، لأن ابن عصفور أراد نفى الشـذوذ استعمالا ، فلا حاجـة الى ما قاله ، لأنه لو جعلهما مطاوعى هوى وغوى كان كذلك كما لابن قاسم ، وقد مر جعلهما مطاوعى هوى وغـوى المتعـديين ، فلا يـكون كـذلك .

وعلى كل حـال يبحث فى كـلام ابن عصـفور بأن الشـاعر لم

يرد أهواه فانهوى ، لأن المنهوى هنا الجبل ، وبأنه لم يرد أنه رد أ ٠ ﻫ ٠

ويدل عليه تصريحه بهوى أى هوى من شأنه أن ينهوى ، تأمل ، وجعل الجوهرى منهوى فى البيت بمعنى هوى ، فيكون لموافقة الثلاثى لا للمطاوعة ، وإنما جعله الفارسى مطاوع اللازم ، لأنه يرى أن انفعل لا يكون إلا مطاوعا ، ويأتى خلافه ان شاء الله ٠

قال السعد : ولكون انفعل للمطاوعة لا يكون إلا لازما ، أى لأن المطاوعة كما قال الجاربردى تقتضى اللزوم أ ٠ ﻫ ٠

قلت : وفى كلامهما نظر قوى ، لأن اللزوم إنما هو فى مطاوع المتعدى لواحد ، كما قال الناظم ، أو طاوع المعدى لواحد : ككسرته فانكسر ، ومنه فى باب افتعل مده فامتد ، وأما مطاوع المتعدى لاثنين فيتعدى لواحد نحو : كسيته جبة فانكساها ، وتكلم على ذلك شراح الألفية وغيرهم ذكر فى المغنى أن من أسباب الزوم صوغ الفعل على انفعل لغير المطاوعة ، أو لمطاوعة المتعدى لواحد ، أو على أى وزن كان لمطاوعة المتعدى لواحد كانطلق وانكسر ، وضاعفت الحساب فتضاعف ، وعلمته أى عرفته بالتشديد فتعلم ، وثلّمته فثلِم ، قال : وأصله أن المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبسه الثوب فلبسه ، وأقمته فقام ٠

وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو : استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهما فأعطانى درهما ، وفى التعدى لواحد نحو : استفتيته فأفتانى ، واستنصحته فنصحنى ، والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل

من باب الطلب والإجابة ، وانما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير أ • هـ •

وهو حسن سوى تعريفه المطاوعة ، فقد ينتقض بنحو ضربت زيداً فتألم ، فإن الضرب عنده للإيلام كما فى خاتمة الحذف من الباب الخامس ، فليقل أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين فى الاشتقاق الخ فيخرج المثال ونحوه ، ومما مثل به صاحب فتح الأقفال : (فإذا النجوم انكدرت) قلت : هو باطل لأنه لا فعل له ثلاثى من معناه ، مستعمل يطاوعه ، لأن معناه انقضت وتناثرت فهو فعل للفاعل على الحقيقة ، مفن عن الثلاثى ، منسلخ عن معنى المطاوعة كانطلق وانقض ، وانسلخ الشهر صرح بذلك المبرد والغزى ، وبعض من حشى على الجاربردى وغيرهم •

وقد يجاب : بأنه مطاوع لفعل من معناه ثلاثى ، وقد يبطل هذا الجواب ، بأنه غير مراد لهم فى باب المطاوعة ، وإلا الم يكد يثبت فيها شاذ ، وهم أثبتوه •

وقد يجاب أيضا : بأن انكدرت مطاوع لأكدرت الشىء المقدر الوضع ، كما صرح بهذا المعنى اللقانى ، وصرح أيضاً بأن انطلق مطاوع لأطلق ، وانقض مطلوع لقض لاستعماله فى قض اللؤلؤة مثلا ثقبها ، وانسلخ الشهر مطاوع لسلخ ، لاستعماله فى سلخ الشاة مثلا ، وبأن قول بعضهم لا فعل لها باطل ، ويبطل هذا الجواب أنه أعنى صاحب فتح الأقفال إنما مثل بانكدرت النجوم لمطاوعة الثلاثى ، لا لمطاوعة أفعل الرباعى ، وأكدر رباعى ، فلا يكون تقدير أكدر جواباً له •

ويبحث فى كلام اللقانى المذكور بأن انطلق بمعنى ذهب ، فيحتاج

الى إثبات أن أطلق بمعنى أذهب ؛ وأن انقض المتكلم فيه بمعنى سقط ، فلا يلائمه قض اللؤلؤة لاختلاف معنييهما فلا مطاوعة بينهما ، وأن انسلخ الشهر أى فرغ غير سلخ الشاة أزال جلدها إلا بتشبيه وتجوز وتكلف ؛ فصح قول البعض : إنها لا فعل لها ، أى لا فعل لها مستعمل بمعنى يكون معناها أثراً لذلك المعنى ، كما هو قضية المطاوعة ، وتلك الأفعال ليست كذلك ، وأطلق يتوقف كونه بالمعنى المذكور فى المطاوعة ، على أن معناه معنى أذهبته ؛ لأن انطلق معناه التبس بالذهاب ، ولم يثبت ذلك .

قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه فعلته : إن من ذلك انفعلت نحو : انطلقت وانكمنت ، وانجردت وانسللت ، قال : وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت ، وليس مما طاوع فعلت نحو : كسرته فانكسر ، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى أ . هـ .

فأنت خبير أن انفعل يخرج عن المطاوعة عند سيبويه والمبرد وغيرهما ، فقد يكون لمعنى فعل ثلاثى ويغنى عنه : كانطلق أى ذهب اذ لم يستعمل طلق الثلاثى بمعنى ذهب ، فهو لمعنى أصل الفعل ذكره المبرد وسيبويه وغيرهما كالصبان ، وقد يكون معناه موافقاً لمعنى فعل ثلاثى من لفظه نحو : انطفأت نار بسكون التاء ورفع النار ، بمعنى طفت بكسر الفاء وسكون التاء ذكره فى القاموس ، ويقال أيضا : أطفأتها فانطفأت من مطاوعة الرباعى .

وذكر الطبلاوى عن بعضهم : انطفأت النار وأطفأت ببنائهما للفاعل ، لزومهما فيكون من موافقة انفعل للرباعى اللازم فى معناه ، وأما (انبعث أشقاها) فمعناه أسرع ، والأولى أن يكون مطاوع بعثه

على القياس ، وقد يجىء انفعل لبلوغ الشىء كانحجز أى بلغ الحجاز ، ذكره الصبان ، ويغنى افتعل عن انفعل فى المطاوعة فيما فاؤه لام : كلوتيه فالتوى ، ولمته فالتم ، أو راء : كرفعته فارتفع ، وردعته فارتدع ، أو واو : كوصلته فاتصل ، ووكلته فاتكل ، ووضعته فاتضع ، ووسمته فاتسم ، أو ميم : كملأته فامتلأ ، ومددته فامتد ، ومزته فامتاز ، ومطلته فامتطل ، أو نون كنقلته فانتقل ، ونبذته فانتبذ ، ونفيته فانتفى ، ونسأته فانتسى .

وقد لا يغنى عنه فى الميمى الفاء نحو : محوته فانمحى ، ومزته فانماز ، وسمع محوته فامحى ، ومزته فامّاز ، بتشديد ميمى امحى وامّاز ، والأصل انمحى وانماز ، قلبت النون ميماً وأدغمت فى الميم ، ونقول إنما أغنى افتعل عن انفعل فيما فاؤه أحد هذه الأحرف ، لأن النون تدغم فيها فيخاف اللبس ، ويخرج المثال عن شكله الذى قصر وضعه عليه ، وذكر بعض ذلك الطبلاوى ، وبعضه الصبان ، وبعضه صاحب التحقيق ، وفى بعض نسخ التسهيل أو همزة أى ، أو كانت فاؤه همزة فيغنى عن انفعل فيه افتعل ، وهو صحيح نحو : أمرته فائتمر ، لأن ما فاءه همزة فيه توصل الى التسهيل ، لأنه قد تبدل عن الهمزة ياء ، ثم عن الياء تاء ، فتدغم فى تاء الافتعال كاتزر أصله ائتزر بكسر همزة الوصل ، وهى الأولى ، وسكون همزة القطع وهى الثانية ، وهى فاء الكلمة ، وفتح التاء قلبت الثانية ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، وأبدلت الياء تاء ، فأدغمت فى التاء المفتوحة ، ويأتى مزيد على ذلك قوله : اتصلا إن شاء الله .

واذا لم تكن تلك الحروف فقد يستغنون بافتعل عن انفعل : كسترته فاستتر ، وشددته فاشتد ، وبللته فابتل ، وغررته فاغتر

وعززته فاعتز وكفيته فاكتفى ، وقد يشاك افتعل انفعل كحجبته فانحجب واحتجب ، وفصلته فانفصل وافتصل ، وفتته فانفت وافتت ، وأطرت الرمح أو نحوه فانأطر بوزن انفعل واتطر بتشديد التاء بعدها طاء مفتوحة ، فالتاء الأولى منقلبة عن الياء المنقلبة عن همزة اطرأ التى هى فاء الكلمة ، والثانية تاء الافتعال ، والطاء عين الكلمة ، فهو من باب اتزر •

وشويت اللحم فانشوى أى قبل الشوى ، نقله سيبويه وغيره فنقله حجة على ثطب المانع لاشتوى ، بذلك المعنى القائل أن اشتوى بمعنى شوى ، فالمشتوى بالكسر عنده الشاوى لا بمعنى اللحم القابل للشوى • وبعض ذلك لى وبعضه للدمامينى فى شرح التسهيل ، وظاهر قول الطبلاوى عن بعضهم أنه قد يغنى افتعل عن انفعل فيما فاؤه لام أو واو أو نون أو ميم ، أن ذلك الإغناء قليل ، وليس كذلك فانه لازم غير الميم غالب فيها كما للدمامينى ، وقد فى عرف المصنفين واستعمالهم للتقليل اذا دخلت على المضارع كما نص عليه خالد ، إلا إن قيل لم يستعملها ذلك البعض للتقليل بل للتحقيق أو غيره •

قال صاحب التحقيق : واذا كان الاستغناء فى هذه الحروف جارياً كان قوله تعالى : (يريد أن ينقض) مضارعا لأفعل لا لانفعل ، وكذا هو عند أبى على من النقض •

وقال غيره : هو انفعل ينفعل • هو من القضيض قضضته دققته ، ومنه أسد قضقاض كاسر لعظام فريسته ، والعادة أن الجدار اذا انهدم صار قضيضاً ، أى حجارة صغاراً ، والقضة أرض ذات حجارة صغار فى تراب أو رمل ، ومنه : « جاءوا بقضهم وقضيضهم » أى لم يبق منهم أحد ، قيل : القض كبار الحصى ، والقضيض

صفاره ، ومما يبعد كونه أفعل أنه لا يكون غالباً إلا فى اللون ، ولكنه أقرب الى المعنى والحقيقة أ • هـ بلفظه •

قلت : بيان ذلك أن (ينقض) فى الآية إما مضارع ماضيه على وزن افعل بتشديد اللام ، وهو انقض بتشديد الضاد ، زيدت ضاد على نقض فوقع الإدغام ، وزيدت همزة الوصل فهو مماثل للرباعى ، وحذفت همزة الهمزة فى المضارع على القاعدة ، فانقض وزنه افعل بالتشديد ، وينقض وزنه يفعل كذلك ، ونونهما أصلية مقابلة فاء افعل ويفعل بالتشديد ، وهى نون نقض ينقض بدون تشديد ، ويضعف هذا أن أفعل بالتشديد لغير الألوان والعيوب شاذ ، وقد يقال : هذا من العيوب الظاهرة ، ومجيئه لها غير شاذ •

وإما مضارع ماضيه على وزن انفعل بتخفيف اللام وهو انقض بتشديد الضاد ، الضاد الأولى عين الكلمة نظير عين انفعل ، والثانية لامها نظير لام انفعل ، وهما ضاد قض يقض بقاف هى فاء الكلمة ، وضادين إحداهما عين ، والأخرى لام ، وفاء انقض بالتشديد هى القاف أيضا ، والنون زائدة كنون انفعل فافهم •

تتمة : قال بعضهم عن سيبويه : وربما استغنى عن الفعل فى هذا الباب ، لم يستعمل وذلك قولهم : طردته فذهب ، ولا يقولون فانطرد ، أى بوزن انفعل ، ولا فاطرد أى بوزن افتعل ، استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان فى معناه أ • هـ • وبسطت الكلام على اطرد فى غير هذا والله أعلم •

الإعراب : كاعلم على القول بتعليق الكاف ، سواء جعلت للتشبيه أو للاستعلاء ، أى على اعلم ، أى على وزنه يتعلق بيأتى لجواز

تقـديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ على الأصح ، ولا سيما فى الضرورة ، ولا سيما أنه ظرف أو يتعلق بمحذوف حال من ضمير يأتى ، وهذا أولى من تعليقه بمحذوف حال من الفعـل ، لأن الفعـل مبتدأ ، ومجىء الحـال من المبتدأ ضعيف ، ولو أجـازه (س) ويأتى مضـارع مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ .

وبالزيادة ، أى مع الزيادة متعلق بيأتى أو بمحـذوف حـال من ضمير يأتى ، وهذا أولى من جعله حالا من المبتدأ .

ومع بالسكون ضرورة أو لغة ظرف مكان مجـازى أو ظرف زمان متعلق بمحذوف حـال من أعلم ، أى كأعلم مصاحباً لوالى فى مجـرد الإتيـان ، أى يأتى كوالى كما يأتى كأعلم ووالى مضاف إليـه ، وولى معطوف على والى أو على أعلم وما بعده معطـوف عليه أيضا أو كل على متلوه بعاطف محذوف هو الواو .

وأفعـــال ذا ألف فى الحشـــو رابعة
وعـــاريا وكـــذاك اهبيـــخ اعتـــدلا

اشتمل هذا البيت على أربعة : اثنان منها وزنان أفعال وأفعل ، واثنـــان مثالان أراد بهما ما كان على وزنهما أهبيخ واعتدل •

الوزن الأول : افعـــال بزيادة همزة الوصل ، بزيادة الألف بعـــد العين ، وبتشديد اللام ففيه لامان : إحداهما زائدة قيل الأولى وقيـــل الثانية ، وقيل بجـــواز الوجهين على حد الخـــلاف المذكـــور فى فعـــل بتشـــديد العين •

قال اللقانى : ان قلت القـــول بأن الزائد أول العينين فى فعـــل لكونه ساكنا لا يجـــرى هنا فى اللام الأولى هنا ، لكونهـــا فى الأصـــل متحركة ، بدليـــل أنه لـــو سكنت لزم التقـــاء ساكنين عنـــد اتصـــال الضمير الذى سكن له الفعـــل ، وهذا الدليل جار هنا ، والتقـــاء اللام ساكنة مع الألف فى الوزن المذكـــور جائز لجـــواز التقاء ساكنين : الأول حرف علة ، ونقـــول فى القـــول باجازة الوجهين أن إمكان كون الزائد أول العينين عنـــد الصحة دليـــله ومكافأته لدليـــل مقابله ، مع أنـــه لا يصح هنا لعدم السكون ، وكونه فى الأصل متحركا كافلا يتأتى التعليل بالسكون ، فلا يتأتى فيـــه التحكم لعدم تكافىء الأدلة •

قلت : لـــا علم أن وضعه متحـــرك اللام الأولى عمـــلا بالدليـــل السـابق ، يفضى الى وجـــوب سكونه للإدغـــام فى مماثله ، نزل هذا السكون العارض لوجـــوبه منزلة السكون الأصلى ، فيجـــرى فيـــه القـــولان المذكوران أ • هـ •

وتقول : افعالات بفتح اللام الأولى ، وهو من السداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، ولا تعتل لامه إلا فى شذوذ ، ولا تضاعف عينه إلا شذوذاً ، والغالب مجيئه للألوان ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية ، وقل مجيئه لغير الألوان والعيوب نحو : املاسَّ الشئ من الملاسة ، وارماق ضعف ، واصمال اشتد ، وابهار الليل انتصف أو كثرت ظلمته ، وانقاضَّ الحائط ، واقطار النبت إذا أخذ يجف ، وقد يرد هذا الى اللون أو ما يدل عليه ، ويستلزمه ، وكذا فى ابهار إذا فسر بشدة الظلمة ، وأكثر مجيئه للمعانى العارضة غير اللازمة من الألوان غير الثابتة نحو : احمار وجهه ، بالشمس أو بالخجل ، واصفار للخوف ، فإن الاحمرار بالشمس أو الخجل عارض غير لازم ، وكذا الاصفرار للخوف يقال : يحمار مرة ويصفار أخرى وقل مجيئه للازم كاشهاب وادهام ، كقوله تعالى : (مدهامتان) فى وصف الجنة ، فإنه اسم فاعل فعله ادهام بتشديد الميم بعد ألف .

قال فى الكشاف : قد ادهامتا من شدة الخضرة ، ومثال دلالته على عيب حسى اعوار ، واصياد ، وعن بعض أنه قليل أى أصابه عراء فى عنقه مخصوص ، وإنما لا يصاغ من معتل ، ولا مضاعف لم يلزم من الثقل بالمد فى الإعلال ، وباجتماع حروف فى التضعيف ، ولو فصل الألف فلا يقال من ألمى ألمايا ، ولا من حم احمام ، وشذ احواوى بالاعتدال ، والأكثر مجيئه مدغماً ، وقل أو ندرفكه نحو : احرارَرَ الرجل برائين بعد الألف مفتوحتين وقبلها أخرى ، ومضارعه يحرارر بكسر الراء بعد الألف ، وهو شاذ من حيث الفك ، ومن حيث مضاعفة العين ، وأعنى بالمضاعفة فى هذا المقام كون العين واللام من جرى واحد .

وأصل ذلك الوزن الفك ، أصـل افعال بالتشـديد افعالل بفتح اللامين يفعالل بكسر الأولى ، فكره جمع مثلين متحركين ، فسكن الأول وأدغم للتخفيف ، إلا إذا وجـد موجب الفك نحو : افعاللت واحماررت ، فإنه يفك ويفتح لئلا يلتقى ساكنان ، والإدغـام دليـل عدم الإلحاق ، لأن الملحـق لا يدغم نحـو : جلبب ، لأن الإدغـام ينافى الإلحـاق ، لأنـه لا يوازن الملحق به بإدغـامه ، ولا يكون إلا لازما غـير متعد ، لأنه غالباً للون ، وما دل على اللـون لا يتعدى ، وحمـل عليـه غيره وهو للمبالغة فى الوصف •

الوزن الثانى : أفعـل بزيادة لهمزة الوصـل ، وإحدى اللامـين من اللام المشددة بعد العين ، على الخلاف المذكـور فى أفعال وفعـل ، وليست ألف بين العين واللام فى ذلك الوزن الثانى ، وهو من مزيـد الثلاثى لغير الإلحـاق خماسى ، نحـو : احمـر واصفر ، واسود ، واشهب وابيض ، بتشـديد أواخرها مدغمة لاجتماع المثلين ، وأصـل الحـرف الأول من المثلين الفتح ، بدليـل أنه إذا زال الإدغام نحو : احمررت وابيضضت ، تحـرك بالفتحة فهى حركته قبـل الإدغـام ، ولكنهم لمـا كرهوا اجتمـاع مثلين متحركين ، سكنوا الأول وأدغموه فى الثانى ، فلو لم يماثل الأول الثانى لفتح الأول مطلقاً ، ولم يدغـم : كارعوى واجاوى فإنهما من هذا الـوزن ، إلا أنهمـا لم يدغما لانقلاب حرف اللين ألفا للفتحة قبله •

ولو بنيت مثله من الرمى لقلت ارميـا بفتح اليـاء مخففة بعدها ألف ، وهـذا الوزن اذا لم يدغـم بمنزلة انفعـل وافتعل فى عـدد الحروف والسكنات ، والغـالب مجيئه للألـوان كالأمثلة ، وكثر مجيئه للعيوب الحسية : كاعور واعـوج واصيدّ بتشـديد آخـرها ، وقـل مجيئه لغير الألوان والعيوب الحسية : كارمق أى ضعف ، واصمل أى اشتد ، وابهر الليل أى انتصف ، أو اشـتدت ظلمته ، وانقض الحائط ،

واقطر النبات اذا أخـذ فى الجفون ، واملس وارقد فى العـدو ، وابهر القمر إذ قوى ضوءه كذا مثل الناظم بابهر القمر ، وغيره بابهر الليـل بالمعنيين المذكـورين ، واقطر النبت .

وفى ذلك نظر لأن ابهر القمر بمعنى اشتد ضـوءه ، وابهر الليـل اشتدت ظلمته ، وازور النبت أخـذ فى الجفـوف ، وترك الخضرة الى غيرها من اللون باليبس هى من الألوان ، فلا قلة ولا شـذوذ ، وقيل : مجيئه للعيوب الحسية قليل ولغيره ، وغير الألوان شاذ ونادر ، وقـد يقال لا منافاة ، لأن الشـذوذ والقلة قـد يترادفان ، وكـذا النـدور والشذوذ والقلة ، ولأن القلة والكثرة نسبيان ، فلعـل قلته للعيـوب الحسية انما هى بالنسبة للالوان ، وكثرته بالنظر الى مجـرد ما ورد منه لهـا ، وكذا فى أفعـال بالألف وهو الوزن الأول ، وأكثر مجيئـه أعنى أفعل بدون ألف للمعانى اللازمة ، وقل مجيئه للعارضة نحـو : احمر خجـلا ، واصفر وجـلا ، كقوله :

سـألته قبـلة منى على عجـل

فاحمـر من خجـل واصفر من وجـل

قال الشيخ أبو البركات هبة الله محمد المعروف بالوكيـل ، وكان شخصاً ظريفاً أديباً حضر من بستانى كثير من ورد وياسمين ، جعلت دائرة من الورد تقابلها أخرى من ياسمين ، فدخـل علينا شـاعران : أحدهما يعرف بالمهذب ، والآخـر بالحسن ، فقلت : لهمـا اعمـلا فى هاتين الدائرتين شيئا ، ففكرا ساعة ، ثم قال المهـذب :

يا حسـنها دائـرة

من ياسـمين مشـرق

والـــــورد قـــد قابلهـــا
فى حـــــلة من شــــفق

كعاشـــــق وحبـــــــه
تغــــــامزا بالحــــدق

فاحمـــــــــر ذا من خجـل
واصـــفر ذا من فــــرق

قـــال : فقلت للحسن : هات فقال :

يا حســـــــنها دائـــــرة
من ياســــــمين كالحـــلى

والـــورد قـــد قابلهـــــا
فى حـــــلة من خجـــــل

كعاشـــــق وحبّـــــــه
تغــــــامز بالمقـــــل

فاحمـــــر ذا من خجــــل
واصـــــفر ذا من وجـــل

قال : فتعجبنا من اتفاقهمـــا مع سرعة الارتجـــال والمبـــادرة الى حكاية الحـــال •

قلت : والنظـــم من مجـــزو الرجـــز والشـــاهد لنـــا فى احمـــر واصفر ، فان حمرة الخجل وصفرة الوجل ، عارضتان غير لازمتين ، ومن ذلك تزور بســـكون الزاى وتشـــديد الـــراء فى قراءة ابن عامر ، وقول عنترة :

فازور من وقـــع القنـــا بلبـــانه
وشـــكا الى بعـــرة وتمحمـــمح

فان الازورار عرض لا يلزم لأنه الميل ، وفيه قلة أخرى وهى عدم الدلالة على لون ، وأما قراءة تزوار بألف بعـد الواو فلا قلة فيهـا إلا من عـدم الدلالـة على اللـون ، لأن افعـال بالألف الأكثر فيـه العروض ، وأما قراءة : (تزّاور) بتشـديد الزاء بعدها ألف فمضارع ازاور بالتشـديد ، أصله تزاور كتغافل ، أبـدلت التـاء زاياً بعـد سلب فتحها فأدغمت فى الزاى وجيء بهمزة الوصـل على حـد ما مر فى ادّارك بالتشديد ، وحذفت الهمزة فى المضارع .

ولا يصـاغ من معتل ولا مضاعف ، أعنى معتـل اللام للـزوم الثقـل كما مر فى افعـال ، فلا يقـال فى : حم والمى احممّ بتشـديد الميم الثانيـة والميـا ، والأحم الأسـود ، والألمـى من الرجـال ، واللميا من النسـاء ، ومن فى شفته حمـرة مع سـواد أو سمرة ، صفة تستحسن ، وشذ ارعوى فانه من باب افعل بتشـديد اللام كما مـر ، وهو معتـل وشذ أيضا من حيث إنه لا يـدل على لون وشـذ أيضا من حيث إنه للمطاوعة ، والمطاوعة فى هذا النوع نادرة ، وإنما حقـه أن يكون مقتضباً كاحمرّ وابيضّ أو موافقا لفعل وفعل بالكسر والضم كاسمر وسمِر وسمُر .

وأما أحوى وأجوى فلا شـذوذ فيهمـا إلا من حيث الاعتـلال لأنهما لغير المطاوعة وهما للالوان ، لأن الأول لمعنى حمرة فى سواد ، والثانى لمعنى سواد فى غبرة وحمرة ، وشـذ اقتوى للاعتلال ، ولعـدم اللـون ، وللمطاوعة ، حيث جعل لها قال :

تبــدل خليــــلا فى كشــكلك شــكله
فإنى خليــــــل صــالح بك مقتــــوى

وقال :

* وما كنــا لأمك مقتوينا *

كذا قيل ، وأقول الحــق إن اقتوى افتعل لا افعــل ، ولا يكون افعل إلا لازماً لأنه للألوان والعيوب ، وحمــل غــيرها عليهــا ، أو لأن معناه لا يجــاوز فاعله فيعم ذلك ، وكذا يقال فى افعــال بالألف ، وهو أولى ، وهــو للمبالغة فى الوصف ، وافعال بالألف أشــد منه ، لأن فيــه حرفاً زائداً عليــه وهو الألف ، وقيــل : هما ســواء ، واختلف فى أيهما الأصــل فقيل : الأصل افعالّ بالألف وهو مذهب ابن عصفور ، والخليل ، وصاحب بغية الآمال .

قال ابن عصفور : افعــل مقصــور من افعــال لطــول الكلمة ، ومعناه كمعناه ، بدليــل أنه ما من شىء يقال بالألف إلا يقــال بدونها ، لــكن قد يكثر أحدهما فى لفظ ، ويقــل الآخــر ، وكثرة افعــل كاحمر واخضر ، وكثرة افعــال كاسهاب وادهام أ . هـ .

وكون افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليــل كما مر .

قال صاحب بغية الآمال : وهذا المثال أعنى افعللت مقصــور من افعاللت لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها ، وزعم ســيبويه أنه ليس من شىء يقال فيه افعــل إلا ويقال فيــه افعــال وبالعكس ، إلا أنه قــد تكثر إحــدى اللغتين فى الشىء ، وتقــل فى الآخر ، فيقــولون : احمر

واحمـار . واصفر واصفار ، وابيض وابياض . واخضر واخضـار . واسـود واسـواد ، إلا أن طـرح الألف من هـذا أكثر . قال الله عز وجل : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) وقال : (وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله) وقرأ بعضهم : (يـوم تبياض وجوه وتسواد وجوه) ، وذكر عن ابن عبـاس : لا تشـتروا النخـل والتمر حتى يحمـار ويصفار . قال الفراء : وهى لغـة قضاعة قال : وربما أخـذ بعضهم من لغة بعض .

قال سـيبويه : ولا يـكون إلا لازمـاً ، لأنـه ليس فى الكلام افعاللته أ . هـ .

وصرح صاحب فتح الأقفال أنه سمع : ارقـد وارعوى واقتوى بدون ألف رابعة ، ولم يسمع بالألف ، وقد يقـال بالألف قياساً وقيل : الأصل افعل بدون ألف ، وزيدت الألف فى افعـال الزيادة المعنى ، كما أنه يجـوز لمن قال بأصـالة افعال بالألف أن يقـول : نقصـت الألف فى افعل لينقص المعنى .

تتمـة : تقـدم تعريف الكلمة المتضيئة بأنها ما وضـع على مثال لم يسبق بأصـل أو مثل أصـل مع خلوه من زيادة لمعنى ، أو لإلحاق ، فخرج بقولنا : غير مسـبوق إلخ نحـو جلبب ، فانه ملحـق بدحرج ، ففعلل من غير تضعيف أصـل للمضعف ، وبقولنا : أو مثـل أصـل نحـو : اقعنسس فإن إحـدى سينيه زيدت للإلحـاق باحـرنجم ، واحرنجم من مزيد الرباعى ، وكان كالأصل لا قعنسس ، لما ألحق هو به ، وكتجلبب فإنه للإلحاق بتسربل المزيدة تاؤه للمطاوعة ، وبقولنا : مـع خلوه إلخ أعلم وعلم ونحوهما ، فان الهمزة والتضعيف فيهما للتعدية ، وبقولنا : أو لإلحـاق نحو : جهور وكوثر وبيطر ، بزيادة الواو واليـاء للإلحـاق بفعلل .

تنبيهان :

الأول : أشار الناظم الى الوزن الأول وهو افعال بالألف بين العين واللام ، وتشديد اللام بقوله أول البيت : وافعال ، بدليل قوله : اذا ألف فى الحشو رابعة ، ولكنه لم يشدد اللام بل خففها للضرورة ، فان من الضرائر تخفيف المشدد ، وتشديد المخفف .

وأشار الى الوزن الثانى وهو : افعل بتشديد اللام وعدم الألف بقوله : أو عاريا ، ولا يقال : إن تخفيف اللام أول البيت يوهم أن الوزن افعال بتخفيف اللام أصالة لا ضرورة ، لأنا نقول : ليس فى الأوزان افعال بتخفيف إلا فى أوزان الأسماء ، ويجوز أن يكون افعل أول البيت بالتشديد ، وعدم الألف أسقطها للضرورة ، ويدل عليها قوله : ذا ألف إلخ ، ويجوز كونه كذلك لا للضرورة ، ولكنه وضعه بدون ألف .

وقال بعد ذلك : سواء كان ذا ألف إلخ أى سواء زيدت عليه ألف أو أبقى كذلك عارياً ، كما تقول : يعرب فو بالحركات متصلة به الميم ، وبالحروف عارياً عنها ، وهذا الأوجه أولى من الأول ، لأن الأول ربما أوهم المبتدىء أن من أوزان الأفعال افعال بعدم التشديد .

الثانى : قال صاحب التحقيق لو قال : المص واحضر ذا ألف أو وادهم ذا ألف أى ونحوهما مما دل على لون لكان أبين فى الدلالة على اللون ، نعم يفوته منه ما دل على غير لون من العيب الحسى ، فعدل إلى الوزن الجامع .

الوزن الثالث : افعيّل بزيادة همزة الوصل وياءين بين العين واللام ، أدغمت الأولى فى الثانية وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو من الأوزان النادرة ، بل قيل غير الثابتة ، ومثاله : اهبيخ بسكون الهاء وفتح الباء الموحدة بعدها ، وتشديد الياء المثناة تحت مفتوحة بعدها خاء معجمة ، وهو عند من أثبته بناء مقتضب ، لأنه لم يسبق بمثال هو له أصل ، أو كأصل وخلا من حروف الزيادة لمعنى ، أو إلحاق كذا يقال ، وأقول ، قد يجعل ملحقاً باحرنجم ، والياء والهمزة من حروف الزيادة للإلحاق ، ولكنه يضعفه لحوق الإدغام ، لأن الإدغام لا يلحق الملحق كما مر ، ومعناه تبختر ، على ما فسره صاحب بغية الآمال ، فسره الصبان كصاحب التحقيق ، وأبو يحيى بامتلأ الصبى وسمن ، والوصف هبيخ فى المذكر ، وهبيخة فى المؤنث على غير قياس .

وفى القاموس : الهبيخة بفتح الهاء والباء والياء المشددة : الجارية والمرضعة ، والناعمة التارة ، والهبيخ كذلك الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادى العظيم ، والنهر الكبير ، وواد والغلام الناعم ، والهبيخة مشية فى تبختر وقد اهبيخ أ . هـ .

واهبيخ انتفخ وتكبر ، ولا يقلل مهبيخ ولا مهبيخة ، وسيأتى الكلام على زيادة الياء .

الوزن الرابع افتعل : بزيادة همزة الوصل والتاء ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وله معان :

منها : مطاوعة الثلاثى المفتوح والمكسور ، سواء كان علاجاً نحو جمعته فاجتمع ، أو غير علاج نحو غممته فاغتم ، أى حدثت فيه الغم ، وإنما يجىء للمطاوعة فى الأغلب فيما فاؤه لام ، أو واو أو ميم أو نون ،

نحـو لويته ولففته ، وردعتـه ورفعته ، ووضعته ووصلته ، ومـددته ومطلته ، ونقلته ونفيته •

ويأتى كثيراً للمطاوعة فيما فاؤه غير تلك الحروف : كجمعت المال ، وغممت زيداً ، وشويت اللحـم ، وعجبت الشىء ، وقد يأتى لمطاوعته أفعل كأنجرته فانتجر ، وأنصفته فانتصف ، وأشطت النـار فاشتطت ، وأضرمتها فاضطرمت ، وأوقدتهـا فاتقدت ، أصـل اضطرمت اضترمت بضاد فتاء ، قلبت لكونهـا حرف همس بعـد حرف إطبـاق طـاء ، وأصل اتقدت اوتقدت بكسر همزة الوصـل ، وسكون الواو ، قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وثم قلبت تاء وأدغمت فى التـاء ، وبسـط هذا ونحوه لا محـل له هنا •

ومن معانى افتعل : مطـاوعة فعّل بالتشديد : كمـطت الرمح فاعتدل ، واعتدل فى النظم منه ، أعنى من هذا النـوع من المطاوعة ، لأنه يقال أيضاً عدلت فلاناً فاعتـدل ، وعدلت الميزان فاعتدل ، وعدنت شيئا ما فاعتدل ، ويحتمل اعتدل فى النظم جل معـانى افتعل أو كلهـا بتكلف فى بعضها •

ومن معانى افتعل : اتخـاذ فاعله شيئا كاختبز ، أى أخـذ الخبز لنفسـه ، واصطب المـاء اذا كان بمعنى اتخـذه لنفسـه ، واستعده وأصـله اصتب قلبت التاء طاء لـما مر فى اضطرم ، واذبح بتشـديد الذال أى اتخـذ دبيحة ، وأصـله اذ تبح ، قلبت التـاء ذالا فأدغمت فيهـا الذال ، وبسطته فى غير هذا ، واشتويت اللحم اتخـذت شواه •

ومن معانى افتعل : الاختيار كانتقاه واصطفاه ، واعتماه واختاره ، وانتخبه بالخـاء المعجمة ، وانتصى بالصـاد المهـلة أصـل انتصى ، وانتقى واعتمى ، واختـار انتصى ، وانتقى واعتمى بتحـريك اليـاء

آخراً ، واختير بتحريكها وسطاً ، قلبت ألفا لتحركهـا بعد فتحة ، وأصل اصطفى اصتطفى بتحريك اليـاء ، وبين الصاد والفاء تاء قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتح ، والتـاء طاء لأنهـا همسية بعد إطباقى ، ولا يقال : إن الاختيار فى الأمثلة مسـتفاد من أصـولها وموادها ، لأنا نقـول : المستفاد من أصولها وموادها كون الشيء فى نفسـه حسـناً ، واستفيد من هيئة افتعـل فى تلك الأمثـلة اختيار غـيره لـه والاطـلاع على حسـنه .

ومن معانى افتعل : موافقة الثـلاثى : ككسب واكتسب ، وكحـل واكتحل ، ورقى وارتقى ، ومثل سيبويه بقرأت واقترأت ، قال : يريدون شيئاً واحـداً كما قالوا : علاه اعتلاه ، ومثله خطف واختطف ، وجـدب واجتدب ، وحمله واحتمله ، وكون اكتسب بمعنى كسب هو ما لصاحب فتح الأقفال ، والحق أنه للمبالغة فى المعنى كما للسعد ، ويعبر عنهـا أيضاً بالتسبب والسعى كما فعل الصبان ، وبالطلب والتصرف والاجتهاد كما لصاحب التحقيق ، وكلهم مثلوا لذلك باكتسب ، إلا إن كان صاحب فتح الأقفال مثل بـه على أن معنـاه ومعنى كسـب واحـد ، حيث لا اجتهاد ككسبت تمرة واكتسبتها إذا لم يكن فى كسبها عسر ، وهـكذا فى اختطف واحتمل ، واحتدب وارتقى ، والخطفة كأنهـا فعلة واحـدة لـا فيهـا القوة والسرعة .

قال سيبويه : وأما انتزع فإنه خطفة : كاستلب ، وأما نزع فإنـه تحويلك إياه ، وإن كان على نحـو الاستلاب ، وكـذلك قلع واقتلع ، وجدب واجتدب ، وتمثيل جمـاعة للمفتعه بمعنى فعل بنزع وانتزع ، وقلع واقتلع ، وجـدب واجتدب ، مخالف لكلام سيبويه، وممن مثـل باجتدب السعد ، وحكى الاصمعى : حمـل واحتمل .

قال الغزى قيل : ومنه نزع وانتزع ، وقلع واقتلع ، وفيـه نظر ،

لأن الانتزاع الأخذ بسرعة ، والنزع التحويل ، وكذلك القلع والاقتلاع ، والجذب والاجتذاب ، قاله ابن عصفور .

قال الناظم : ومنه اقتدر واستمع ، واقترب . قلت : يجاب بأن ما فيه خطفة واحدة للقوة والسرعة ما كان كذلك إلا باجتهاد فهو للمبالغة ، والحق أن استمع لكسب السمع فهو من باب الاجتهاد والمبالغة ، فلذا لا يقال : إذا وصل سمعه كلام للجهر به ولقربه من المتكلم ، ولم يضع اليه ليسمعه أنه استمع ، بل يقال : سمع وتسوية الصحاح بين جذب وحيد ، واجتذب واجتبذ فى المعنى دليل على صحة التمثيل باجتذب .

ومن معانى افتعل : معنى تفاعلوا نحو : اختصموا اى تخاصموا ، واشتركوا أى تشاركوا ، واجتوروا أى تجاوروا ، وازدوجوا أى تزاوجوا ، لكن قلبت التاء دالا لوقوعها بعد الراء كما بسطته فى فى محله ، ويدل على أن اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا عدم الإعلال فيهما ، مع وجود علته فيهما تبعاً لعدمه فى تجاوروا وتزاوجوا ، لما كان فى معنييهما . وبسطت ذلك فى محله ، ومن ذلك قوله تعالى : (يخصّمون) بفتح الياء وتشديد الصاد أصله يختصمون ، نقلت فتحة التاء للخاء ، وأبدلت صاداً لما مر فى اصطفى من اجتماع حرف همس وحرف إطباق ، وأدغمت فى الصاد .

ومن وزن افتعل : استكان من السكون ، أشبعت فتحة الكاف فتولدت الألف ، والأولى أن يكون استفعل من الكون ، فألفه هى واو الكون . والأشهر فى الإشباع أنه ضرورى ، وقد خرج بعض على الإشباع قوله تعالى : (فما استكانوا) ومن وزن افتعل يهدى بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدال أصله يهتدى بسكون الهاء ، وفتح

التــاء وعدم تشديد الدال ، نقلت فتحة التــاء للهاء ، وأبدلت دالا ، وأدغمت فى الــدال .

ومن معانى افتعــل : التسبب والســعى فى الشىء ، ويعبر عنـه بالمبالغة فى المعنى وغيرها مما مــر ، وتعبير الســعد بزيادة المبالغــة فى المعنى مشكل ، لأن المبالغة لم توجــد فى أصــل افتعل حتى يزاد عليها مبالغة فى افتعل ، فإنــه مثل باكتســب أى اضطرب فى الكسب ، والمبالغة مدلول اكتسب لا مدلول أصــله ، وهــو كســب ، فالأولى أن يقول للمبالغة فى المعنى لا لزيادة المبالغة فى المعنى .

ويجاب : بأن الإضافة للبيان ، أى لزيادة هى المبـالغة ، فالزيادة بمعنى المزيد أو بأنه من إضــافة المصدر لمفعوله بعد حــذف فاعله ، أى لزيادة المتكلم المبالغة على أصــل المعنى ، أو من إضافته لفاعله ، لأن زاد يلزم ويتعــدى ، أى ولحصــول المبالغة أو زاد بمعنى ازداد تأويلا ، أى لازدياد المبالغة ، وأشــار بالمثال الى قوله عــز وجــل : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) .

قال جار الله : فإن قلت : لــم خصَّ الخــير بالكســب والشر بالاكتســاب ؟

قلت : فى الاكتساب اعتمال ، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجزبة اليــه ، وأمارة به كانت فى تحصيله أعمل وأجــد ، فجعلت لذلك مكتســبة فيــه ، ولمــا لم يكن ذلك فى بــاب الخـير ، وصفت بمــا لا دلالة فيه على الاعتمــال والتصرف ؟ . هـ .

قال الجاربردى : فالكسب تحصــيل الشىء على أى وجــه كان ، والاكتســاب المبالغة والاعتمــال فيــه ، ففى الآية تنبيــه على لطف

الله تعالى بخلقه ، أثبت لهم ثواب الفعل على أى وجه كان ، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه أ . هـ .

قال اللقانى : ما لجار الله هو مبنى ما ذكره الجاربردى من تعريف الكسب والاكتساب ، والتنبيه على سر الآية ، فقول الغزى إنهما متخالفان ، وإن قول جار الله ومن تبعه لما كان إلخ أولى من قول الجاربردى سهو ، وقد يقال : لا سهو بل متخالفان ، فإن الجاربردى ذكر أن الشر يقع على مبالغة وعدمها ، وجار الله ذكر أنه يقع على مبالغة ، والجاربردى صرح بأنه لا عقاب على المعصية ، إلا أن فعلت بمبالغة ، وليس كذلك ، وجار الله ذكر أن المعصية على الإطلاق تشتهيها النفس ، وتعملها أكثر من عمل الخير فيفيد أنه يعاقب على المعصية مطلقا ، وهو الحق إلا الصغيرة ، فانه لا يعاقب عليها من اجتنب الكبائر ، وأما من مات بالكبائر فلا صغيرة عنده إلا وقد رجعت كبيرة يعاقب بها ، كما هو مذهبنا معشر الإباضية .

ولكن الحق عندى أن الصغيرة لا ترجع كبيرة على الحقيقة بل الإصرار عليها يكون كبيرة ، ومن معانى افتعل الإغناء عن الثلاثى فيفيد معناه ، كالتحى أى طلعت لحيته ، واستلمت الحجر أى قبلته ، وهو افتعلت من السلمة ، ويقال أيضاً ، استلأمتْ الحجر بلام ساكنة بعدها همزة مفتوحة .

وقال بعض الكوفيين : همزته زائدة ، وأن وزنه افتعالت بسكون العين وفتح الهمزة بعدها ، ويرده إنه ليس من أبنية المزيد هذا الوزن ، بل همزته أصل ، ووزنه استفعلت فسينه زائدة من اللأمة ، وهى آلة الحرب ، واستلأمتْ الحجر تحصنت به ، فهو فى المعنى كاللأمة بجامع التحصن .

ومن معـانى افتعل : فعل الفـاعل بنفسـه : كادهن واكتحـل ، واضطرب قاله صاحب التحقيق والغـزى • قلت : ادهـن واكتحـل داخلان فى موافقـة الثـلاثى ، واضطرب للمبالغة والاجتهـاد ، وإنما قالا ذلك تبعاً للناظم فى شرح التسهيل ، كأنه يريد لا ثلاثى من معناه ، وقد يقال هو من قولهم ضرب إلى كذا أى مال اليه ، من معانيه معنى تفعل كابتسم واغتدى ، أى تبسم وتغدى •

ومن معانيه : معنى استفعل كارتاح واعتصم ، واختفى واحتمى ، اى طلب الراحة والعصمة والخفاء والحمى •

ومن معانيه : التقحم والتولج ، كادخلوا واتلجوا أصلهما ادتخلوا واوتلجوا ، قلبت التاء دالا ، وأدغمت فيهـا الدال ، والواو ياء لسكونها بعد همزة وصـل مكسورة ، وقلبت التاء تاء ، وأدغمت فى التاء ، وعبر عنـه بعضهم بموافقـة تفعل بتشـديد العين أى تدخلوا وتولجـوا بتشـديد الخـاء واللام •

قال صاحب التحقيق : وهذا المعنى فى تفعل أمكن من غيره ، ولذا يعبر عنه بموافقة تفعـل ، وزاد فى شرح التسهيل الناظم من معـانى افتعل قبول فاعله أصله كافتضح ، أى قبـل الفضيحة ، قلت : هـذا داخل فى مطاوعة الثلاثى •

قيل : ومن معانيـه التنقر والخطف ، ومثـل لهمـا باسـتلب ، فانظر ما مر •

تتمـة : ما مـر من أن مـراد الناظم باعتـدل افتعـل وزنـاً من الأوزان هو ما عليه أبو يحيى ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهما ، ولك أن تقول لم يرد به وزن افتعل ، وإنما أشـار الى افتعل بقـوله فى

البيت الآتى : اتصلا ، وإنما أراد باعتدلا تفسير أهبيخ ، لأن الهبيخ تستوى أعضاؤه وتعتدل وهو الظاهر لكمال الاستفادة فيهما ، أحدهما أفاد التفسير ، والآخر أفاد الوزن ، بخلاف ما إذا جعلنا اعتدل مراد به الإشارة الى افتعل ، فإنه لا يبقى لاتصلا إلا تتميم البيت وزناً وقافية ، فيكون زائداً ، والتأسيس أولى من الزيادة ، وأما جعل اتصلا خبر الخلبس وسنبس ، وألفه للاثنين أو خبر السنبس وألفه للإطلاق أو حالا منهما أو منه كذلك ففى منزلة الزيادة للتتميم لأنه يغنيه عن ذلك عطف خلبس وسنبس مع أنه الأظهر .

هذا ولو قصد باعتدلا الوزن والتفسير تصريحاً فى أحدهما واشارة فى الآخر لكان فيه نوع تورية ، سواء جعل اتصلا للوزن أو للتتميم ، وذلك أنه يحتمل اعتدل الوزن والتفسير ، فإن جعل المعنى المتبادر الوزن كانت ارادة التفسير تورية ، وان جعل المتبادر التفسير كانت إرادة الوزن تورية ، واتصلا اذا جعل للوزن مع جعل التورية فى اعتدلا للإيضاح .

الإعراب : فعل أول البيت معطوف على اعلم أو على ما أضيف اليه مع أو على انفصلا ، وهكذا ما يأتى بالعطف كل واحد معطوف على متلوه أو على ما أضيف اليه مع أو على أعلم .

وذا حال من أفعل مضاف لألف ، وفى الحشو متعلق لمحذوف نعت لألف ، أو متعلق برابعة ، أى متربعة فى الحشو لا فى الآخر ، والأول أولى .

ورابعة بالجر نعت لألف أيضاً أو بالنصب حال من ضمير الاستقرار فى الحشو لا حال من الألف ، ولو وصفت لأنها مضاف إليها ، والمضاف اليه لا يأتى الحال منه إلا إن كان جزء المضاف

أو مثل جزئه ، أو كان المضاف يصح عمله عند الناظم والجمهور وهو الصحيح ، فيبطل جعل صاحب التحقيق رابعة حال من ألف ، لأنه لم يوجد واحد من ذلك ، اللهم إلا أن قيل بأن ذو بمعنى صاحب تعمل كالوصف ، وهو قول من أقوال •

وعاريا معطوف على ذا بالواو ، وفى بعض النسخ أو عارياً بأو ، جعل بعض الواو للتقسيم ، وأجاز أن تكون للتخيير ، وبناؤه على أن أفعل مقصور من أفعال ، ويجوز أن يبنيه على اتفاق معناها ، بل أو على اختلافهما أى قل أفعال مريداً المبالغة ، أو أفعل مريداً مبالغة دونها ، ولكن فى إثبات التخيير والتقسيم للواو بحث ذكرته فى غير هذا ، والواضح إبقاء الواو على حالها ، ويجوز كون عارياً حالا من محذوف أى وافعل عارياً •

وكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف الآخرة حرف خطاب •

واهبيخ مبتدأ ، والجملة مستأنفة إن جعل ما يأتى من الأوزان معطوفاً على اهبيخ أو كل على متلوه ، ومعترضة إن جعل العطف على ما قبل اهبيخ على القاعدة ، أو متعلق بمحذوف حال من اهبيخ متقدم هو وظرفه عليه أو ظرفه فقط لأن صاحب الحال ولو كان مجروراً بالعطف حينئذ ، لكن لم يتصل به الجار ، وعليه بما يأتى من الأوزان كل معطوف على متلوه ، أو على متلوه ، أو على ما مرّ •

واعتدلا معطوف على الكيفية المذكورة ان جعل وزناً ، وإن جعل تفسيراً الأهبيخ كان حالا منه على حد ما مرّ فى قوله : مثل جبلا ، أو قدرت له أى التفسيرية فيكون على حد ما مرّ فى قوله : أى ذملا ، والله أعلم وله الحمد •

تدحرجــت عــذيط احلولى اســبطرتوا

نى مع تــولى وخلبس سنبس اتصــ-لا

تضمن هذا البيت ثمانية أوزان إن لم نعـد اتصــلا ، واستغنينا عنــه باعتدلا فى البيت قبله أربعة ، وإن عددنا اتصــل فى هذا البيت ولم نعد اعتدل كان فى البيت الذى قبله ثلاثة ، وفى هذا تسعة .

الوزن الأول : تفعلل ، بزيادة التــاء مفتوحة أولا ، وفتح الفــاء وسكون العين ، وفتح اللام الأولى ، وحــروفه أصــول إلا التــاء ، وهــو خماسى من مزيــد الرباعى .

قال صاحب تحقيق المقال : المزيد فى الرباعى إما نون : ثالثــة ، وتجتلب همزة الوصــل لسكون أوله كاحرنجم وقــد تقدم ، أو تــاء كتدحرج وهــو الذى فى هذا البيت أولا ، أو حـرف تضعيف كاقشــعر وسيأتى ان شاء الله بزيادة إيضــاح منى .

والظاهر أن إما واو فى كلامه لمنــع الخلو ، وهى أيضــا قطعــا لمنــع الجمع ، فيوجب ذلك حصر مزيــد الرباعى فى تلك الثلاثة ، وهو صحيح ، وعليه السعد ، وزاد بعضهم رابعا من مزيــد الرباعى وهــو افعــلل بتشــديد الــلام الأولــى ، كاجــرمز بتشــديد المــيم ، واخرمش كــذلك .

قال السيوطى : قال أبو حيــان : ويظهر لى أنــه من مزيــد الثلاثى غير الملحق وغير المماثل ا ه .

وهو أعنى الوزن الأول الذى هو تفعلل لمطــاوعة الرباعى غالبــا كدحرجته فتدحرج ، وسربلته فتسربل ، وتدحرجت فى البيت أصلها تاء

التأنيث الساكنة ، حكيت فى الكلمة ، المدحرج المدود ، ودحرجه فتدحرج أيضـا تتابع فى حـدور ، وقد تكون المطاوعة فى فعـلل تقديراً كتبختر وتمسكن وتمـدرع ، إذ لم يسـمع بختر ومسكن ومـدرع ، ولو قال الناظم : تفعللت بدل قوله تدحرجت لكان أشمل لأنه يعـم تدحـرج ما ألحق به مثل تجلبب أى لبس الجلباب ، وتجـورب لبس الجورب ، وتفيهق أكثر فى كلامه ، وترهوك أى تبختر وتمسكن أى أظهر الـذل والمسكنة ، وهذه ملحقة بتدحرج ونحوه من قولهم : تشرجف أى تهيـأ للقتـال ، وتجرثم سقط من علوّ ، وتجرجم وتغرغر على ما مرّ فى مثلهما ، وتدربس تقـدم ، وتبرقعت الجارية إذا لبست البرقع •

والإلحـاق فى تلك الكلمات بواسطة تكرير البـاء ، وزيادة الواو والياء والميم لا بالتاء ، لأن الإلحـاق لا يكون من أول الكلمة ، والتـاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج ، والميم فى تمسكن زائـدة كالتـاء ، ومن قال : أصـل فقد سهـا ، وعن بعضهم كأنهـم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمـل كبسمل •

قال القزوينى : شرط الملحق بالرباعى أن يتصرف تصرفه ، ويوازنه فى جميع الأحـوال كجلبب يجلبب جلببـة وجلباباً كدحـرج يدحـرج دحرجة ودحراجاً ، وان فقدت الموازنه فى بعض لم يكن ملحقاً • مثل : فاعل وافعـل وفعل بتشـديد العـين ، فإن أوزانها كدحـرج لـكن لا توازنه فى مصدره •

واعلم أن نحو : تمسكن يعده من يعد مجـرد الأوزانا وزنا من الأوزان ، ومن لا يعـد الملحق لم يعـده ، ومثله تمدْرع ، ويقـال : لنحوهما تمفعل •

قال سيبويه : وهو قليل •

قال فى بغة الآمال : وقالوا أيضـاً تمندل وتمخرق وتمنطق وتمعفر وتمعثر ، وهذه ألفاظ شـاذة ، وإنما الكلام تدرع وتسـكن وتنـدل وتنطق ، والميم زائدة ، لأن تمدرع من الدرع وتمسكن من السـكون ، وهـكذا .

وأما تمعدد فالميم أصـل لقولهم معد فوزنه تفعلل ، وانما كانت شاذة لخروجها عن القياس بزيادة الميم ثانية ، وحكمها أن تـزاد أولا فى الموضـع الذى لا تزاد فيـه الواو ، لأنها صارت خلفا عنها أ . ه

ولذلك قيل : لم تعهد زيادة الميم أولا إلا فيما ذكر ، قلت : لعـل ذلك فى غـير الأوصـاف والمصـادر ، وأسـماء المكان والزمان والآلة ونحـوها ، فإن زيادتهـا ، أولا فى ذلك مقيسة كثـيرة : كمكرم بفتح الراء وكسرها ، ومضراب ومضروب ، ومقتـل بفتح الميم أى قتـال ومقاتلة ، ومدخل بالفتح للميم والخـاء أى زمان الدخـول أو مكانـه ومفتـاح .

قال صاحب التحقيق : ولمـا ذكر فى التسهيل فوعل وفعول وفعلل ذا الزيادة ، وفيعل وفعيل وفعلى ، وأنهـا ملحقات بفعلل قال : وتزاد التـاء قبل متعدّياتها للإلحـاق بتفعلل ، وهذا كما تراه ، لأنـه جعل التـاء للإلحـاق ، ولو كانت له ما اشـترط التعدى ، لأنهـا إذ ذاك للمطاوعة والإلحـاق بغيرها وقع بغيرها ، ولو قال قبل لازمها الإلحـاق بتفعلل لكان صواباً لأنها لا فائدة (ح) إلا لالحـاق فتأمله ، وقد قال غير واحـد : إن التـاء تدخل عليها كلها أ . ه .

قلت : وما ذكر الناظم من أن التـاء للإلحـاق مخالف لمـا مـرّ آنفـاً .

الوزن الثاني : فعيل بفتح الفاء وسكون العين بعدها ياء مفتوحة زائدة ، وهو رباعي من مزيد الثلاثي للإلحاق بالرباعي المجرد نحو : عذيط بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، فهو عُذيوط بضم العين والياء وسكون الواو سكوناً ميتا وعِذيَوط بكسر العين وفتح الياء وسكون الواو سكونا حيا ، والمرأة عذيوط بالوجهين كذلك ، وبالتاء وهنّ صفات على غير قياس ، والقياس معذيط بضم الميم وفتح العين وسكون الذال وكسر الياء كمدحرج ، والمعذيط الذي يحدث عند الجماع ، وعبارة بعضهم الذي يسبقه الحدث عند الجماع ، قال الشاعر :

انى بليت بعُذيوط له بجر
يكاد يقتل من ناجاه إن كشرا

والمصدر العذيطة كالدحرجة ، والاسم العذط بفتح العين والذال مثلوة بالطاء ، ويقال في الوصف أيضاً على غير قياس عذووط بضم العين والواو الأولى ، وعذوط بكسر العين وفتح الواو مثلوة بالطاء ، والجمع عذيوطون وعذائط وعذاويط ، وعن بعضهم : إنما يقال عيذط بالياء بعد العين وهو غريب مرادف لعذيط في الوصف وغيره ، قال بعضهم لا يشتق عذيط ولا عيذط ، لأن العذط خلقة ، ومن وزن عذيط رهيأ العمل وشطياه بالهمز ، أى لم يحكمه قاله أبو يحيى .

وطشيأ رأيه بتقديم الطاء أفسده ورهياه وشطيأ وزهيأ ضعف أو توانى ، أو جعل أحد العدلين أثقل من الآخر أو اغرورقت عيناه بالدموع جهداً أو كبراً أو حمل حملا ولم يشده وهو يميل ، ورهياه حركة أو كفئاه بتشديد الفاء ورهيأ السحاب تهيأ للمطر ، ورهيأ فى أمره هم به ، ثم أمسك

عنـه ، وهو يريد فعله فهو متحير متردد ، أو خلط فيـه ، ورهيأ عنه لم يعـزم عليه ، ورهيأ اضطرب ولم يثبت على رأى ، وكـذلك شطيأ ، وقيـل : هو بمعنى لم يحكمه أو أفسـده فقط ، وذلك وزن نادر •

قال الناظم فى شرح التسهيل : وفعيل مما أغفله سيبويه أ • هـ •

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : يعنى العلماء الأندلسية قولهم شطيأ رأيـه ورهيأه لا حجـة فيـه على إثبـات فعيل ، بل يحتمـل أمـرين :

أحـدهما : أن تكون اليـاء أصـلا فى بنات الأربعة لئلا يؤدى إلى بناء لم يستقر فى كلامهم وهو فعيل •

الثـانى : أن يكون أصـله رهيا أى بالألف زائدة ، واليـاء أصل فهو على وزن فعلى ، ثم أبدلت الهمزة من الألف أى فوزنه بعـد الإبدال فعلأ بالهمزة بعد اللام نظراً للفظه •

وأقول : من ذلك شريف الزرع قطع ورقه إذا كثر وطال حتى يخاف فسـاده ، فهو من الشرف أى العلو الحسى ، وذلك الوزن كما مـر ملحق بدحرج ، ويلحق به أيضـاً فوعل كجورب ، وفعـول كهـرول ، وفعلل كجلبب ، وشـملل أى أسرع ، وفيعل كبيطر ، وفعنل كقلنس ، وفعلى كسلقى زاد بعضهم عفعل كزهزق وكهلقـم ، وفهعـل كرهمس ، وفعـان كقطـرن ، وتفعـل كترمس ، وفعتـل نحـو كلتـب ، وفعمل كجلمط ، وفعلم كغلصم ، وفنعل كسنبل ، وفمعل كزملق ، وفعلس كخلبس وسفعل كسنبس •

تتمة : تزاد الياء بشرط أن يكون معها أكثر من أصلين ، وأن لا تكون فى مثل سمسم ، وأن لا تتصدر قبل أربعة أصول فى غير المضارع نحو : صيرف وقضيب وحدرية بكسر فسكون أرض غليظة قطعة فهى أصلية فى بيت وبيع ، لأن معها أصلين فقط ، وفى يؤيؤ بضم الياء بينهما واو ساكنة مهموزة ، وآخره واو مهموزة لطائر ذى مخلب يشبه الباشق ، لأنه من باب سمسم ، وفى يستعور بفتح الياء وسكون السين وفتح التاء ، وضم العين المهملة لتصدرها قبل أربعة أصول ، ووزنه فعللول ، والزائد الواو وهو شجر يستاك بعيدانه ، قاله خالد تبعا للمرادى ، وذكر أنه الصحيح ، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو : يدحرج فإن ياءه زائدة ، ولو تصدرت قبل الأربعة لدلالة الاشتقاق كدحرج ودحرجة وداحرجاً ومدحرج •

وقال الجوهرى : اسم موضع عند حرة المدينة ، وكساء يجعل على عجز البعير ، واسم من أسماء الدواهى ، ويقال ذهب فى اليستعور أى فى الباطل حكاه خالد عن الجاربردى •

الوزن الثالث : افعوعل بزيادة همزة الوصل والواو الساكنة بين العينين الزائدة إحداهما على الخلاف المفتوحتين ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير إلحاق ، وهو مضاعف العين ، لكن فصلت بينهما الواو ، والغالب فيه القصر نحو : اغدودن النبت طال ، وكذا غير النبت ، واغدودن تنعم أو لان أو حسن واسترخى أو فتر ، ونحو : اغرورقت عيناه بالدموع كأنها غرقت فى دمعها ، واحضوضل ابتل ، واخلولق السحاب استوى ، وصار خليقاً للمطر ، واخلولق الرسم استوى بالأرض ، واخلولق بطن الفرس املس ، اخلولق يفعل كذا ،

وادرنقع الرجل بالقاف فر من الشـدة ، واحقوقف الرمـل أو القمـر اعـوج ، واعشوشب المـكان كثر عشـبه ، واعشوشبت الأرض أنبتت العشب ، واعشوشب القـوم أصابوا عشبا •

واحلولى إذا كان بمعنى طاب وصار حلواً ، أو عظمت حـلاوته ، واقلولى زيد جـد فى السير أو رحـل أو قلق أو تجـافى أو انكمش ، واقلولى فى الجبل صعد أعلاه فأشرف ، ومثله اقلولى الطـائر وقـع أعلى الشجرة ، وادلولى مرّ سريعاً ، واخدودق الليـل أرخى سدوله ، واغدودق المطر كثر قطره •

وقـد يجىء متعـديا نحـو : أحلوليته أى استحليته واسطيته قال الشـاعر :

لو كنت تعطى حـين تسـأل سامحت
لك النفس واحلولا لـكل خليـل

أجـل لا ولـكن أنت ألأم من مشـى
وأسـأل من صـماء ذات صليـل

وقال حميد بن ثور : فلما أتى علمان بعد انفصـاله عن الضرع ، واحلـولى دماثاً يرودهـا ، وهـكذا حيث كان بمعنى استفعل الـدال على الفاء الشىء بمعنى ما صيغ منـه ، ونحو : اعروری زيـد البعير أو أى دابة أى ركبهـا ، وهو أعنى زيداً عريان ، واعروری قبيحـاً أتاه ، وأما اعروری بمعنى سـار فى الأرض وحـده ، فلازم •

وظاهر قول الجاربردى ، وقد جـاء فى افعوعل لفظـان متعديان نحـو : احلوليته استطيبته ، واعروريته ركبتـه عرياناً أنه لم يجىء

غيرهما فلا نسلمه ، أو أنــه لم يطلع إلا عليهما فلا غبــار ، ولا فعوعل معان منهــا المبالغة ، ومثل لها اسعد ، وصاحب التحقيق باعشوشبت الأرض كثر عشبها ، وقد مرّ أنه يقال أيضــا اعشوشب وجــد العشب وأصابه ، فهو لوجــود الشيء ، واعشوشبت الأرض أنبتت العشب ، فهو للإيجــاد •

ومثل الطبلاوى باخشوشن مبالغة فى الخشن ، ومثــل به صاحب التحقيق أيضــاً ، وباعــدودن الشــعر أى طــال وتم ، ولان ، قــال حســان :

وقامــــت ترائيــك مغـــــدودنا
إذا ما تنــــــوء بـــــه آداهـــا

واغدودن النبات اخضر حتى ضرب الى الســواد من شــدة ريه ، وجعــل سيبويه من المبالغــة احلولى الشيء أى حــلا جداً ، وجعــل منها اخلواق أن يفعــل ، واخلولج التوى وتعسر ، وجعل الجــوهرىّ احلولى بمعنى حــلا مخالف لكــلام ســيبويه ، وهى أعنى المبالغــة غالب معانى افعوعل •

ومنها الصيرورة كاحلولى اذا كان بمعنى صار حلواً ، واحقــوقف الجسم صار أحقف منحنيــاً ، واحقوقف الرمل صار أعــوج ، والحقف بكسر الحــاء وسكون القاف المعوج من الرمل ، والجمع أحقاف وحقاف وحقوف ، وجمع الجمع أحقفة وحققة ، أو الرمــل العظيم المســتدير أو المستطيل المشرف ، واحلولى الشراب اذا كان بمعنى زادت حلاوته ليس للصيرورة كما زعم فى فتح الأفعــال وصغيره بل للمبالغة •

ومن معانيه : معنى المجرد نحو : اخلولق أن يفعل أى خلق أن يفعل واحلولى بمعنى حلا ، واخلولج بمعنى خلج أى التوى وتعسر ذكر الثلاثة الجوهرى ، وأصل احلولى احلولو ، تحركت الواو الآخرة وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وقيل : ياء ثم ألفا وكذا ما أشبهه .

ومن معانى افعوعل : مطاوعة المجرد نحو : ثنيته فاثنونى ، ومنها قراءة (تثنون صدورهم) بفتح تاء المضارعة وهى الأولى وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وسكون الواو وكسر النون الآخرة ، لأنها فى المضارع .

واعلم أن الصيرورة وإن كانت أعم من موافقة المجرد ترجع الى معنى الموافقة ، لأن كل ما كان على صفة يقال فيه صار كذا ، واخلولق والخولج قابلان للمبالغة ، فلا يعدل عنها ما أمكنت ، وكذا مطاوعة فعل فإن تثنونى قابل للمبالغة كذا قال صاحب التحقيق .

وأقول : الحق أنه لا يقال على الحقيقة صار كذا إلا إذا كان قبل ذلك على غير تلك الصفة ، وأنه إذا قيل فى غير ذلك صار كذا فهو مجاز .

ومن معانى افعوعل : موافقة معنى المجرد مع إغنائه عنه نحو : اعروريت وادلولى أى جد فى السير أو انطلق مستخفيا ، والذى يدل عليه كلام سيبويه أن افعوعل للمبالغة والتوكيد ، أو الإصابة كاحلولى دماثا يرودها أو الإغناء عن المجرد ، ولزم الزيادة له ، وبناء الفعل عليه ، قال : وربما بنى عليه الفعل فلم يفارقه ، كما أنه قد يجىء الشىء على افعلت وافتعلت ونحو ذلك لا يفارقه بمعنى قاله صاحب التحقيق .

قلت : المراد بالمبالغة والتوكيد واحد ، وبالإغناء عن المجرد ولزوم الزيادة أى زيادة الحروف ، وبناء الفعل عليه واحد ، وقد مرّ أنه يجيء افعوعل بمعنى استفعل الدال على إلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه فيتعدى لذلك .

واعلم أن جعل تلك الأمثلة ونحوها من باب افعوعل متعين ، لأنه لا تجعل من باب افعلعل لأنه وزن مفقود فى الأفعال ، ولا يقال انا أن نقول إنها افعلعل وأنه غير مفقود ، وليس افعوعل لأنا نقول الدليل على أنها افعوعل ثبوت الواو زيادة فى نحو اعشوشب ، ولا دليل على أنها افعلعل ، والمعتل محمول على الصحيح ، والتردد دائما هو فى المعتل ، ولعل من قال : افعلعل مفقود أراد أنه مفقود فى الصحيح ، فكيف يدعى وجوده فى المعتل من غير دليل ، وذلك أن الواو تثبت فى الواوى نحو : احلولى ، وفى اليائى نحو : اثنونى ، ولو كان افعلعل لقيل اثنينى ، ولا موجب اقلب الياء الأولى واواً .

قال صاحب التحقيق : ولما عارض سيبويه هذان فى الفعل ، لم يدع أن وزن اقطوطى أى أسرع افعلعل وهو افعوعل من القطو ، أصله اقطوطو ، فقلبت الواو الآخرة ياء فقيل اقطوطى بفتح الياء بعد الطاء ، لانقلابها كذلك فى المضارع ، وهذا هو الموجب لقلب كل واو رابعة فصاعداً بدون أن يعد حرف المضارعة ، فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل تقلب الواو أولا ألفا لا بعد قلبها ياء ، وإن لم يجعل الأئمة تلك الأمثلة من باب افعلعل بتضعيف العين واللام ، مع أن مضعفهما أوسع وأكثر مما ضعفت عينه فقط وجعلوها من باب افعوعل المضعف العين فقط ، لفقد افعلعل فى الفعل كما مرّ لما مرّ .

وجعل سيبويه اقطوطى مرة افعوعل لتكون الواو بعد الطاء زائدة فى الاسم والفعل ومرة فعلعل لكونه أوسع البابين لأن ما ضعفت عينه ولامه كصمحمح أكثر مما ضعفت عينه فقط كعثوثل كما مرّ والله أعلم .

تتمة : شرط زيادة الواو أن يكون معها أكثر من أصلين ، وأن لا تكون كلمتها من باب سمسم الرباعى المضعف على هذه الكيفية ، وأن لا تتصدر الواو نحو : جوهر وعجوز ، وافعوعل وعَرْقُوة بفتح فسكن فضم الخشبة المعترضة على رأس الدلو ، فهى أصل فى نحو سوط ، وقول : لأن معها أصلين فقط ، وكذا فى تقول بالتشديد ونحوه ، وأصل فى نحو : وعوعة لصوت السبع ، لأنه من باب سمسم ، وفى وَرَنْتَل بفتح الواو والراء والتاء وسكون النون بينهما للشر ، لأنها تصدرت قبل أربعة أصول وذلك هو الصحيح .

وزعم قوم أنها زائدة وهو ضعيف ، لأنه لا نظير له ، وكون لاميه جميعاً أصلين قول بعضهم وهو الصحيح ، وقال الناظم كالفارسى : زائدة ، فعلى كلام القولين وزنه فعنلل ، واللام على الأول أصل ، وعلى الثانى زائد .

الوزن الرابع : فعلل بزيادة همزة الوصل واللام الثانية ، وهو بلام مفتوح غير مشدد بعده لام مشدد ، وعينه مفتوحة وفاؤه ساكنة ، وهو سداسى من مزيد الرباعى للإلحاق باحرنجم ، وقيل لغير الإلحاق ، وتقدم أن ما ليس للإلحاق يقال له المقتضب ، وتقدم تعريف المقتضب نحو : اسبطرّ بتشدد الراء أى اضطجع وامتد ، واسبطرّ الشعر وغيره طل ، واسبطرت الإبل مدت أعناقها لتسرع فى سيرها ، واسبطرت البلاد استقامت ، واسبطرّ اضطجع وامتد ، وغير ذلك من معانى اسبطر .

واسبكر اعتدل أو استقام ، والمسبكر الشاب المعتدل التام ، قال الشاعر :

الى مثلها يرنو الحليم صبابة
إذا ما اسبكرت بين درع ومجول

واسبكر الشعر استرسل ، واشمعل بالشين المعجمة أسرع أو أشرف ، واشمعلت الإبل مضت وتفرقت مرحاً ، واشمعلت الغارة فى العدوّ انتشرت ، واشمعل القوم فى الطلب بادروا فيه وتفرقوا ، واشمعلت الناقة نشطت ، واشمعل الرجل خف وظرف أو طال ، واشمعل اللبن حمض ٠

واسمعل بالمهملة الشعر استرسل ، واسمأر الشىء بالمهملة والهمزة أى ورم ، وابذعروا أى تفرقوا أو فروا ، وابذعرت الخيل ركضت تبادر شيئاً تطلبه ، وكذلك ابدفر ونحو : اقشعر أى أخذته قشعريرة أى رعدة ، واقشعرت السنة امحلت ، واشمأز بالهمزة انقبض وجهه ، واقشعر واشمأزت القلوب ، واطرغش من مرضه برىء أو تمايل منه ، واطرغش تحرك أو قام أو مشى ، واطرغش القوم غيثوا وأخصبوا بعد الجهل ، واطرغش الفر تحرك فى الوكر ٠

واسمهر الأمر اشتد ، واسمهر صلب ، واسمهر اعتدل ، واسمهر قام ، واسمهر الظلام تنكر وتراكم ٠

واسجهر النبات طل وانبسط ، واسجهر السراب تريه ، واسجهرت الرماح أقبلت ، واسجهرت السحابة ترقرق فيها الماء ٠

واسمدر ضعف بصره ، واشمخر علا ، واسمهل تم طوله ، والمسمغل والمسمهل الطويل من الإبل والضامر ٠

واسبغل الثوب ابتل بالماء ، واسبغل الشعر ابتل بالدهن ، واسبغل الشىء اتسع •

واكفهر الرجل تجهم ، وفى الحديث : « اذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر » أى غير منبسط ، ونحو : اطمأن وغير ذلك ، وهو أعنى ذاك الوزن الرابع بناء لازم كما فى المغنى ، وشروح الألفية •

قلت : قد يجىء متعديا ، رأيت فى القاموس : والشىء كرهه بنصب الشىء ، أى واشمأز الرجل الشىء بمعنى كرهه ، ورأيت التصريح به المرودانى فى حاشية التصريح ، وتقدم مراراً الكلام فى أنه بناء مقتضب ، أو ملحق باحرنجم ، وممن صرح باقتضابه الفارسى فى إيضاحه ، ونصه •

ومما ألحقته الزيادة من الأربعة قولهم : اطمأن واقشعر واشمأز ، وهذا غير ملحق بشىء ، ألا ترى أنه ليس من الخمسة فعل كما أن احمر أى بتشديد الراء كذلك أ • ه •

قلت : بل لاحمر فعل ثلاثى وهو حمر كعلم كما مرّ ، وعدم الإلحاق ظاهر سيبويه •

قال صاحب بغية الآمال : الأصل افعلل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية والثالثة ، فكرهوا جمع مثلين محركين ، فنقلوا فتح الثانية للأولى ، وأدغموها فى الثالثة ، فأصل اقشعر اقشعرر بسكون العين وفتح الراءين ، نقلت فتحة الأولى اليها وأدغمت فى الثانية ، ويدل على ذلك الرجوع اليه فى نحو : اقشعررت ، وإنما أدغموها لأنها غير ملحقة بشىء ، ألا ترى أنه ليس فعل مثل اسفرجل ، حروفه أصول كلها سوى الهمزة الوصلية ، فيلحق به ذلك ، وقد جاء على الأصل

قالوا : اسمأدَدَ بالفك أى ذهب ، وقد يخفف نحــو اصطخم بتخفيف الميم ، ويقال أيضــاً بتثقيلها ، ومثله فى الاستدلال على عــدم بالإدغام الإلحــاق .

وقول صاحب التحقيق : ويــدل على عــدم الإلحــاق الإدغــام ، لأنه لو كان ملحقاً لم يدغــم ؟

قلت : مرّ الجــواب وصرح الناظم فى التسهيل باقتضابه ، ومثله صنيعه فى النظم حيث صرح به بعد ما صرح باحرنجــم ، وهــو ظاهر قوله فى الخلاصــة كذا افعلل ، إلا إن قيــل راعى وزنــه على ما صار إليه ، وما تقدم عن صاحب بغية الآمال من أن الأصــل افعلل بسكون اللام الأولــى وفتح الثانيــة والثالثــة هو الحــق ، ســواء قلنــا بالاقتضاب أو بالإلحــاق ، بدليل ظهور سكون الأولى وفتح الثانية عند اتصــال التاء ونحــوها ، وبدليــل ظهور ذلك فى اسمأدَدَ كما مرّ ، فبطــل قــول صاحب تحقيق المقــال : إن حــركة الــلام الأولى على الاقتضاب أصلية ، والسكون فى الوســطى أصــل ، وعلى الإلحــاق بالعكس ، وقد يطــاوع فعــلل كمــا يطاوعه تفعــلل نحــو : طأمنته بالهمزة فاطمأن بالهمزة ، والأصــل اطأمن بتقــديم الهمزة على الميم فقلب قلبــاً مكانياً ، وهو مذهب سيبويه ، لأن المجــرد الــذى هــو طأمَنَ بسكون الهمزة وتقدمها الميم وخفة النون أصــل للمزيد فيه .

وقال الجرمى : طمأن هو الأصل بسكون الميم مقدمه على الهمزة ، وفتح الهمزة والنون الخفيفة ، وطأمنَ مقلوبه بسكون الهمزة وتقــدمها على الميم ، وفتح الميم وخفة النون لكثرة تصرف طمأن ، وكثرة التصرف دليل لأصالة قيــل ، والإلحــاق به نادر كأبيضض بتشــديد الضــاد الثانيــة .

الوزن الخامس : تفاعل ، بفتح التاء والعين بزيادة هذه التاء والألف بعد الفاء ، وهو فاعل بفتح العين زيدت عليه التاء وهو خماسى من مزيد الثلاثى لغير الإلحاق ، وقيل للإلحاق ، وبتفعل بتشديد العين نحو توالى أصله توالى بفتح الياء قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة ، ونحو : ادارك بتشديد الدال أصله تدارك ، سكت التاء وأبدلت دالا ، وأدغمت فى الدال وجيء بهمزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن ، وله معان أشهرها وأصلها المفاعلة بين اثنين ، أو أكثر ، ويعبر عنها بالاشتراك فى الفاعلية لفظاً ، وفيها وفى المفعولية معنى ، نحو : تضاربوا وتضاربا ، وتضارب زيد وعمرو ، فإن هذه المرفوعات هى الفاعل ، والمعطوف على الفاعل فاعل ، والكل ضارب ومضروب .

وعبارة السعد هكذا وهوى أى تفاعل لما يصدر من اثنين فصاعداً نحو : تضاربا وتضاربوا ، قوله : لما يصدر إلخ أى للفعل الذى يصدر من اثنين فصاعداً من حيث إنه يصدر منهما ، فيوافق أنه للمشاركة المذكورة ، وبها عبر ابن الحاجب ، والمراد المشاركة على وجه مخصوص ، بأن كان فعل كل منهما متعلقا بالآخر ، فيخرج ما إذا ضربا أو ضربوا بكراً مثلا .

قال الطبلاوى : قال بعضهم : فإن قيل صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق فى بعض المواضع كالتداخل ، لأن الأكثر غير داخل فى الأقل .

قلنا : ان قبول الفعل منزل منزلة نفس الفعل كما فى قوله تعالى : (وواعدنا موسى) وقولهم : عالج الطبيب المريض آ . هـ .

قال اللقانى : وعبارة السعد تصدق بنحو : القرب والبعد ، ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد من عمرو ، وبعد عنه ، فالأولى

قول ابن الحاجب : وتفاعل المشاركة أمرين فصاعداً فى أصله ، أى فى مصدر فعله الثلاثى صريحاً ٠

قال الجاربردى : وانما قال صريحاً ، احترازا عن فاعل بفتح العين ، ولأجل أنه يتشارك فيه أمران صريحاً نقص معمولا عن فاعل بفتح العين ٠

وحاصله : أن وضع فاعل بالفتح لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره ، مع أن الغير فعل ذلك مثلا ، ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق به ، فلذلك جاء الأول زائداً على الثانى بمفعول أبداً ، فان كان تفاعل من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب لم يتعد ، وان كان من المتعدى الى مفعولين كجاذبته الثوب تعدى الى واحد ، وقد يفرق بينهما من حيث المعنى ، بأن البادى فى فاعل معلوم دون تفاعل ، ولذلك يقال أضارب زيد عمراً أم ضارب عمرو زيداً ، ولا يقال ذلك فى تضارب أ ٠ هـ كلام اللقانى ٠

قال الطبلاوى : ولعل وجه الأولوية أن فى عبارة ابن الحاجب التصريح بالمشاركة بين الاثنين فصاعداً ، وان تلك المشاركة فى أصله لا فيه ، فخرج القرب والبعد ، فان الدال على المشاركة هو لا اصله ، إذ لا أصل له ٠

قال البخارى : وقد يجاب عن أصل السؤال بأن الكلام فى الدلالة بحسب الهيئة ، فلا يرد القرب والبعد ، فإن دلالتهما على ما ذكر بحسب المادة لا الهيئة أ ٠ هـ ٠

قال ابن قاسم : لا ينبغى أن يفهم أن مراد الشيخ الاعتراض ، لأن عدم التعين فيما ذكر لا ينافى ذلك ، إذ قولنا : هذا اللفظ لهذا

المعنى لا يدل على انحصار ذلك المعنى فى ذلك اللفظ ، فكونه لما يصدر من اثنين إلخ لا يقتضى حصر ما ذكر فيه ، بل غاية ما يقتضى حصره فيما ذكره ، ولهذا يصدق قوله ، وهو لما يصدر من اثنين بنحو الضرب ، مع أنه لا يتعين فيه تضارب ، لجواز ضارب زيد عمراً فليتأمل .

قال السعد ، واللقانى ، وصاحب التحقيق وغيرهم : إن كان تفاعل مأخوذا من فاعل المتعدى الى مفعولين تعدى لواحد نحو : نازعت زيداً الحديث ، وتنازعنا الحديث ، قال الله عز وجل : (يتنازعون فيها كأساً) قال امرؤ القيس أبعده الله :

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت

هصرت بغصن ذى شماريخ ميال

وان تعدى لواحد فتفاعل لازم كضاربت زيداً ، وتضاربنا .

قال السعد : وإنما نقص تفاعل مفعولا عن فاعل ، لأن فاعل وضع لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغير الفاعل ، وهو المفعول الصالح للمشاركة فى نحو : ضارب زيد عمراً ، ونازعته الحديث ، مع أن غير الفاعل وهو المفعول المذكور فعل ذلك الفعل بالفاعل المذكور .

قلنا : ولذلك كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن لا صريحاً ، وتفاعل وضع لنسبة الفعل المذكور الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق ذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول .

قال اللقانى : ووجه دلالة ذلك على أن تفاعل ينقص عن فاعل بمفعول أن المفعول الذى تعلق به الفعل على وجه المفعولية فى فاعل نسب إليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية ، أى والذى تعلق به الفعل

على وجه المفعولية فى فاعل قد يتعــدد كما مرّ فى نازعتــه الحــديث ، فالهاء والحديث مفعولان لنــازع ، والذى ينسب اليــه الفعل فى تفاعل أحدهما فقط ، وهو مرجــع الهاء ، ولذا نقص مفعولا وما عــدا ذلك الواحــد باق بحــاله وهو الحــديث ، فقوله : مع أن غــير الفــاعل إلخ قيد لقوله : بغير الفاعل ، فالمعنى المتعلق بغير الفاعل على وجــه أن غير الفاعل فعل ذلك الفعل أيضــاً ، فلا يرد على قوله ، لأن فاعل وضع لنسبة الفعل إلخ أنه موضوع لنسبته الى الفاعل المتعلق بغيره ، أى بغير الفاعل المذكــور ، وغيره هو المفعــول كالحديث فى نازعتــه الحديث ، لأن قوله : وضع لنسبة إلخ لا ينافى وضعه لزيادة على ذلك تأمــل .

وربما وجد فى اطلاقات الأئمة مثل ثعلب أن تفاعل لا يتعدى .

قلت : مرادهم تفاعل المأخوذ من فاعل المتعدى لواحــد ، وهــو الأكثر ، فإطلاقهم جار على الأكثر ، ومن أراد أن تفاعل مطلقاً لايتعدى ســها ، ويأتى مزيد كلام على ذلك .

ومن معانى تفاعل : مطــاوعة فاعل الموافق لأفعــل فى التعــدى ، كضاعفت الشىء فتضاعف ، وباعدته فتباعد ، وواليت الصــوم فتوالى ، وتابعته فتتابع .

ومن معانيه : تخييل اتصاف الفاعل بأصــل الفعل ، وان شئت فقل تخييل تارك الفعــل كونه فاعلا ، وان شئت فقل : إظهار الفاعل خــلاف ما هو عليه ، وعبر السعد بالتكلف نحو : تجراهل زيد ، فان الفاعــل وهو زيد خيل نفسه متصفا بالجهــل ، وهو أصــل الفعل ، فان الجهل أصل لجهل وتجــاهل أو أصــل لجهل ، والتجــاهل وتجــاهل أصــله

التجاهل ، وقد خيل زيد وهو الفاعل التارك للفعل الذى هو الجهل كونه فاعلا للجهل ، متصفاً به ، وقد أظهر الفاعل الذى هو زيد الجهل الذى هو خلاف ما هو عليه من العلم ، وأظهر الجهل من نفسه ، والحال أنه منتف عنه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا تجاهل فى الإسلام » ونحو : تمارض أى جعل نفسه كأنه مريض ، وتعارج أى جعل نفسه كأنه أعرج ، وتعامى جعل نفسه كأنه أعمى وفعل أفعال من ذكر ، ويعبر عن ذلك أيضا بالإيهام بالمثناة تحت ، وبالتخييل وبالإيهام سماه ابن عصفور كما فى بعض الحواشى على الجاربردى .

قال فى بعض الحواشى : والإيهام أن يرى أنه فى حال ليس فيها وأنشد :

إذا تخازرت وما بى من خزر
ثم كسرت الطرف من غير عور

وبعد :

ألفيتنى ألوى بعيد المستمر
أبزى إذا بوزيت من كلب

ذكر احمل ما حملت من خير وشر ، وقوله : وما بى من خزر كاشف عن أن مراده إظهار ما ليس فيه من الخزر ، وهو ضيق العين مع صغرها ، أى ضيقت جفن عينى ، وليس فيها ضيق ولا صغر ، وعبارة الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ويجىء أى تفاعل ليدل على أن الفاعل أظهر أن المعنى الذى اشتق منه تفاعل حاصل له ، مع أنه ليس فى الحقيقة كذلك فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل

فى الحقيقة ، ومراده بالمعنى الذى اشتق منه تفاعل هو معنى مصدر فعله المجرد ، كما يفيده قوله : فمعنى تجاهل أنه أظهر الجهل ، فإن لفظ الجهل مصدر جهل المجرد .

قلت : ومثل قوله اذا تخازرت وما بى من خزر بيت المعانى الذى هو قوله :

* تعاللت كى أشجى وما بك علة *

أى أظهرت العلة وليست فيك .

ومن معانى تفاعل : موافقة المجرد فى المعنى نحو : تواقى اذا كان بمعنى وقى ، وتعالى الله بمعنى علا ، وتعاظم بمعنى عظم ، وتوانى اذا كان بمعنى ونى ، ولا يوافق المجرد المتعدى إلا فى المعنى ، ولا يوافقه فى التعدية ، فتواقى موافق لوقى فى المعنى ، لا فى التعدى ، فهو بمعنى تحصن وتحرز .

ومن معانى تفاعل : موافقة أفعل كتساقط وأسقط ، وتفعل كتعاهد ، وتعهد ، ومطاوعة فعل كنفقت الدراهم فتنافقت ، وموافقة المجرد مع الإغناء عنه كتثاءب ، فإنه ليس منه ثلاثى ، وكذا تمارى وتوانى فى النظم ، قابل لتلك المعانى كلها خلا الآخر لا المطاوعة فاعل فقط ، كما هو ظاهر فتح الأقفال .

نعم الأقرب أنه للمطاوعة كما فى تحقيق المقال ، ونص فى الصغير على أنه يحتمل المطاوعة والاشتراك ، وما مر من أن تفاعل ينقص مفعولا عن فاعل ، سواء فيه كان للمطاوعة أو غيرها ، واذا كان فاعل لازما كان لازماً إن أمكن ذلك ، وما مرّ ظاهر فى أن لابد من مفعول فى الجملة .

الوزن السادس : تفعل بفتح الكل وتشـــديد العين ، نعم العـــين المدغمة ساكنة ، وهو خماسي من مزيد الثلاثي لغـــير إلحـــاق ، والزائد فيه التـــاء . واحدى العينين على الخلاف المذكـــور ، وقيل للإلحـــاق بتدحرج وهو الحق عندى ، وعليه أبو يحيى ولم معـــان : منهـــا مطاوعة فعـــل بتشـــديد العين وهو الأصـــل الأكثر فيه نحـــو : علمته فتعلم ، وأدبته فتأدب ، وكذلك عبر الشراح وغيرهم : ومثلوا وفى ذلك بحثان :

الأول : أن اضافة المطاوعة لفعل إضافة مصدر لمفعوله بعـــد حذف فاعله واستتاره على الخلاف ، وهو تفعـــل وفى ذلك تجـــوز بإســـناد المطـــاوعة لتفعل ، وإيقاعها على فعـــل ، وحقيقة الإســـناد أن يقـــال لمطاوعة فاعل : تفعل فاعل فعل لأن المطاوعة قبـــول الأثر الناشىء من تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإناء للانكسار الناشـــىء من تعـــلق فعـــل الكاسر وهو الكسر بذلك الإناء فى قولك مثلا : كسرته فانكسر ، فالمطـــاوع اسم فاعل هو المؤثر ، إذ هو للقابل للأثـــر ، وهـــو الإناء لا الانكسار ، والمطـــاوع اسم مفعول هو المتكلم لا الكسر الذى هـــو التأثير ، لأن المطاوعة حقيقة بين الفاعل والمفعـــول ، لا بين المفعـــول والفعل ، كما حقق ذلك اللقانى .

وقد يحمل قولهم : مطاوعة فعل على تلك الحقيقة الإسنادية بأن يـــكون المعنى لمطاوعة تفعـــل من حيث فاعله فعـــل من حيث فاعله ، أى لمطاوعة فاعل تفعل فاعل فعـــل ، على أنـــه يمكن أيضـــا أن يدعى أن ذلك الإســـناد حقيقى اصطلاحاً كما قال ابن قاســـم ، وقـــد أسند الجاربردى أيضـــا المطاوعة للفعل .

قال : ويجىء أى تفاعل للمطاوعة ، ومعنى كون الفعـــل مطاوعاً كـــونه دالا على معنى حصـــل عن تعلق فعل آخـــر متعد به كقولك :

باعدته فتباعد ، فقولك : تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعد ، أى بهذا الذى قام به تباعد ، وقد يتكلم بالمطاوع بالكسر ، وان لم يكن مع مطاوع بالفتح كقولك انكسر الإناء •

قلت : بل هو كثير ليس ذكر المطاوع بالفتح معه أكثر •

قال عبد القاهر : معنى كون الفعل مطاوعاً أنه قبل الفعل ولم يمتنع ، والثانى مطاوع لأنه طاوع الأول والأول مطاوع لأنه طاوعه •

الثانى : قال بعض من حشى عليه أعنى على الجاربردى قوله : ومعنى كون الفعل مطاوعا إلخ هذا التعريف ذكر المصنف فى شرح المفصل والضمير فى به للمعنى بتقدير مضاف ، أى بمحله أى بما قام به ذلك المعنى كما أفاده الشارح بقوله : أى بهذا الذى قام به تباعد أى أصله وهو التباعد واراد بالمصنف ابن الحاجب ، وبالشارح الجاربردى وفى شرح المفصل بعد التمثيل للمطاوع بانكسر ما لفظه . فقولك : انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر به أى بهذا الذى قام به أثر الكسر ، وهو الانكسار ، قال اللقانى : وأراد بقوله : عبارة عن معنى أنه دال عليه كما لا يخفى •

البحث الثانى : تقدم تعريف المطاوعة مراراً ، وعرفها السعد بحصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله ، فإنك اذا قلت : كسرته فالحاصل له الكسر •

قال اللقانى : وأراد المطاوعة المجازية ، وحصول الأثر هو مدلول تفعل مثلا ، والفعل المتعدى هو فعل مثلا ؛ قال : ولو أراد المطاوعة

الحقيقية فسد التعريف ، لأن حصول الأثر للمفعول فى نفس الأمـر ، ناشئاً من تعلق الفعل المتعدى الذى هـو الفعـل الاصطلاحى الحاكى عن الفعل اللغوى ، الذى هو الإيجـاد الصادر منه ، وتفعـل وفعـل مثلا يخبران عن ذلك الحصـول ، وعن ذلك التعلق السـابق كل منهما على الفعلين المذكورين .

قال ابن قاسم : ويمكن حمل كلام الشارح يعنى السعد على هـذه الحقيقة بتكلف ، بأن يراد بحصـول الأثر حصـوله فى محله الذى هو المفعـول ، وهو المراد بقبول المفعول له ، ويراد بالفعـل فى قوله عن تعلق الفعل المتعدى الحدث ، وبتعلقه بمفعـوله وقوعه عليه ، لا مجـرد نسبة الفعـل الاصطلاحى الى المفعـول الاصطلاحى ، وقد نبه اللقانى على أن الحصول من التعلق ليس لازماً بـل غالبا يتخلف كما فى كسرته ، فلم ينكسر ، وعلمته فلم يتعلم صرح به القاضى أعنى البيضـاوى فى (وعلم آدم الأسماء كلها) ، قال : والتعلم فعـل يترتب عليـه العلم غالبـاً أ . هـ .

ويأتيك كلام الصبان إن شاء الله ، ولأجل كونه غالباً يكتفى فى الإعلام بحصـول الأثر بالإعـلام بالتأثير كقولك كسرته ، وبما قررنا ينبغى أن يفهم قول السعد ، فانك اذا قلت كسرته فالحاصل لـه الكسر على أن الحصول غالب لا واجب ، هذا ما أشاروا اليه وأوضحته وبينته ، فاصغ لمـا أقوله وهو الحـق إن شاء الله .

وهو : أن علمته فى قولك علمته فلم يتعلم ، وكسرته فى قولك كسرته فلم ينكسر ، لم يرد بهما حقيقتهما وإلا ناقضهما قولك فلم يتعلم ولـم ينكسر ، وانما المراد معنياهما المجازيان ، أى فعلت ما يؤدى الى تعلمه ولم يتعلم ، وفعلت ما يؤدى الى انكساره ولم ينكسر ، وكذا المـراد

فى كسرته فانكسر ، وعلمته فتعلم ، وإلا لم يكن للترتيب معنى كذا ظهر لى ، رأيت بعضه لابن قاسم ، فالحمد لله على موافقة عالم .

فلقائل أن يقول : إن الحصول من تعلق معنى الفعل الحقيقى لازم لا غالب ، وأنه لا حاجة الى أن يفهم قوله : فإنك اذا قلت : كسرته فالحاصل له الكسر ، على أن الحصول غالب لازم . بل يمكن فهمه على أنه لازم بناء على أن المراد قول ما ذكر على وجه الحقيقة قولا صادقاً كما هو وضع الخبر ، بقى شىء وهو أن تفعل هل هو مطاوع افعل بمعناه المجازى أولا ؟

يكون مطاوعا له حينئذ قاله ابن قاسم ، قال الطبلاوى : والظاهر أنه مطلوع له اصطلاحا .

قال الصبان : المطاوعة قبول فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً ، وإن شئت قلت : حصول الأثر من الأول للثانى مع التلاقى اشتقاقاً ، والقيد الأخير لإخراج نحو : ضربته فتألم ، وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الأول لتوقفه على شىء من جانب فاعل الثانى لم يحصل ، كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم ، بخلاف كسرته فلا يقال فما انكسر لعدم توقفه على شىء من المنكسر ، كذا قالوا ، وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعاً عالما هو من جانب المعلم فقط .

وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم ، لأنه (ح) مثل : أضجعته فنام مما يقتضى ترتب الثانى على الأول ، للثانى بلا مطاوعة أى مما يطلب كثيراً الأول فيه الثانى ، وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل : أضجعته فما نام ، لأن الحقيقة المنفية ليست (ح) لازمة المثبتة والإجماع ، على أن

تعلم مطاوع علم إثباتاً ونفياً ، فالوجــه أن علم لمــا هــو من جانــب المعلم والمعلم معاً ، ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم ، لاحتمــال التجــوز بعلمته فى عالجت تعليمه ، وأنه يجــوز أن يقال كسرته فمــا انكسر على هــذا التجوز ، ولا وجــه لمنعه فلا فرق (ح) بين علمتــه وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى ، فاحفظه أ . ه كلام الصبان .

وهو حسن جداً وافقه ما ظهــر لى فيمــا مر ، وأقــول وجــه التجــوز إنه أطلق لفظ الفعــل الحقيقى وهــو الكسر مثــلا فى كسرته فانكسر أو لم ينكسر ، وأريد سببه وهو فعــل ما يكون ســبباً للكسر المذكــور ، فالمجــاز ارسالى ، أو يكون شــبه السبب المذكــور بالفعل المذكــور ، فأطلق لفظ الفعل وهو كسر عليه ، فالمجــاز استعارىّ تفهمه إن شاء الله تعالى .

ومن معــانى تفعــل التكلف : كتحلم وتشــجع ، وتسخى وتندى وتصبر ، قال صلى الله عليــه وسلم : « ومن يتصبر يصبره اللــه » قال حاتم :

تحــلم عن الأدنَيْن واســتبق ودهــــم
ولــن تســـتطيع الحـــلم حتى تحــلم

أى تعاطى وتكلف من نفسه ، وحملها أن يكون حليما وشجاعاً ، وسخيا وكريما ندياً ، وصابراً ولن تستطيع الحــلم الذى هــو سجية أو كالسجية حتى تكتسبه ، بأن تحمــل نفسك عليه ، فالتكلف كما قــال الصبان معاناة الفاعل على الفعل ، أى اجتهاده فيه ليحصــل ، فتشجع مثلا معناه تكلف الشجاعة وعاناها لتحصــل فهو مجــرد عنهــا ، مريد حصــولها ، بخــلاف التكلف فى الوزن الخامس ، وهو تفاعل فان المتكلف

بكسر اللام مجرد فيه عن المتكلف بفتحها ، غير مريد حصوله ، فان تجاهل معناه أظهر الجهل ، وتكلف أن يكون على هيئة الجاهل ، مع أنه ليس بجاهل ، وأنه غير مريد حصول الجهل ، وكذلك قال الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ، والسعد فى شرح الزنجانى .

قال الجاربردى بعد ذكره ما ذكره الصبان : ولما كان هذا أى تفعل ملتبساً بتفاعل من حيث إن كل واحد منهما غير ثابت ، لمن ينسب اليه فرق بينهما ، بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ، ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصيله ، بل ليظهر أنه عليه ، وأن الفاعل فى تحلم زيد يطلب أن يكون حليماً . والفاعل فى تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلا ، وكذا ذكره اللقانى عنه فى حاشية السعد ، وهو أصل لما للصبان ، إن قال وإرادة حصول الأصل هنا أى تفعل وعدمها فى تفاعل هى الفارقة بينهما ، مع كون كل لإظهار الأصل .

قاآل ابن قاسم ، صاحب الآيات البينات : كلام الجاربردى قد يقتضى أن تفاعل مطلقاً حيث كان للتكلف ، لا يكون فاعله طالباً لأن يحصل له الفعل ، وإن نحو : تعالم زيد لا يطلب زيد فيه أن يكون عالماً ، بل يظهر العلم ، على خلاف ما هو عليه .

قلت : ومثل كلام الجاربردى قول السعد ، والفرق بين التكلف فى هذا الباب يعنى تفاعل وبينه فى باب تفعل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه ، بأن يكون حليماً بخلاف المتجاهل ، أى فإنه لا يريد من نفسه أن يكون جاهلا ، بل يظهر أنه على الجهل ، مع أن الأمر بخلافه . واعترضه اللقانى بأن الأولى أن يقول يطلب كما قال الجاربردى . لا يريد إذ وجود الحلم غير مقدور له ،

فلا تتعلق به الارادة إلا بتأويل تعلقها بأسبابه العادية ، بخلاف الطلب فإنه متعلق بالمقدور مطلقاً ؟ • ه •

قلت : الحق أن الإرادة منا تطلق كثيرا على ميلنا الى شيء أوجبنا إياه ، ولو كان غير مقدور لنا فهى تعلق بالمقدور وغيره •

وقلت : الأولى أن يعبر فى باب تفاعل بغير التكلف من العبارات السابقات فيه ، وأولاها التعبير بإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه •

ومن معانى تفعل : جعل الفاعل المفعول هو أصل الفعل ، ويعبر عنه بالاتخاذ نحو : تبنى زيد الصبى أى اتخذه ابناً فالفاعل زيد ، والمفعول الصبى ، والفعل تبنى ، وأصل الفعل الابن ، ومثل السعد بتوسدته أى اتخذته وسادة ، والهاء عندى راجعة للشىء مثل الثوب والذراع وغيرهما ، لا للتراب كما قيل •

ومن تفعل : الدلالة على أن الفاعل جانب الفعل أى ترك الحدث المدلول عليه بالمجرد ، الذى هو أصل تفعل ، فالدال على المجانبة هو الهيئة فى تفعل لا المادة لأنها لا تدل على المجانبة ، بل هى التلبس بالحدث والاختلاط به ، ومثل السعد بتهجد أى جانب الهجود وهو النوم ليلا ، وكذا مثل فتح الأقفال تبعا له أو للبيضاوى ، وفيه عندى بحث لتصريح بعضهم ، بأن تهجد يكون أيضاً للسهر ، وكذا هجد الثلاثى وتصاريفهما ، فتهجد مشترك بين النوم ليلا وتركه ، فليس للدلالة بهيئته على المجانبة ، بل مادته وضعت للدلالة على المجانبة كما وضعت لفظة العين ومادتها لجرم الشمس ، والباصرة وغيرهما •

وفى القاموس بعض ذلك إذ قال : الهجود أى بالضم النوم

كالتهجد ، قال : وتهجد استيقظ كهجد ضدّ ، وأهجد نام وأنام ، قال : وهجده تهجيداً أيقظه ونومه ضد أ • ه •

وهو صريح فى أنه يستعمل تهجد وهجد فى النوم ، وفى ترك النوم بعد النوم ، وما تقدم صريح فى استعمال مثل ذلك فى النوم مطلقاً وفى السهر ، قيل : النوم أو بعده ، أو مع عدم النوم أصلا ، وعلى كل حال فالأولى التمثيل بتأثم أى ترك الإثم ، وكذا تحوب وتحرج ، أى جانب الحرج ونحو ذلك دون تهجد ، فإن تهجد بحسب ما ذكرته لموافقة المجرد ، ثم رأيت السمين ذكر فى إعرابه أنه قيل : الهجود النوم ، وقيل : مشترك ، فلعل من مثل بتهجد بنى على القول بأن الهجود النوم ، فيكون تهجد بمعنى جانب النوم ، كما أن أثم بمعنى أذنب ، وتأثم بمعنى ترك الذنب وجانبه ؛ والله أعلم بما هناك •

ومن ذلك فأخبر بها معاذ عند موته تأثما أى تركا للإثم ومجانبة له ، فإن التأثم مصدر تأثم •

ومن معانى تفعل : الدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة ، ويعبر عنها بمواصلة العمل فى مهلة ، ويعبر أيضاً عنها بالتكرار ، ومثل السعد بتجرعته أى شربته جرعة بعد جرعة ، ومثل ابن الحاجب بتفهمته ، وكذا أبو يحيى ، ومثل صاحب التحقيق به ، وبتبصرت وبتخوفت إذ قال : ومنه أو يأخذهم على تخوف •

قال الجاربردى فى شرح ابن الحاجب بعد التمثيل بتفهمته : كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شىء ، قال بعض : من حشى عليه فيه تجوز ، لأن المسألة شىء واحد ، لا يتصور التدريج فى فهمها نفسها ، وإنما هو فى مقدماته أى مقدمات الفهم ، وهى الانتقالات والأفكار الموصلة اليه ، كان يلتفت الذهن لها فى الأول ، ثم يخالط فى الثانى ،

ثم يصح له فى الثالث بالترتيب المقتضى ، لـكن لما حصلت المهملة والتدريج فى طريق الفهم ، جعل كأن ذلك واقع فيه ، والى ذلك أشار الشارح يعنى الجاربردى أى تبعاً لشرح المفصل بقوله : كأنه حصل له فهمه شيئاً بعد شىء •

قلت : مشى على ذلك الغـزى ، وعيسى الصفوى ، والحق أن المسألة تكون مركبة وهو الغالب وبسيطة فيمكن حمل المثال على المركبة ، إذ هى الغالب ، فيمكن التـدريج فى فهمها بفهم أجزائها واحـداً بعد واحـد ، كما أشـار اليه ابن قاسـم ، وليس من ذلك قولـه تعالى : (يتجـرعه) بل للتكلف أى يتكلف جرعه •

ومن معانى تفعل : الطلب نحـو تكبر اذا كان لا بمعنى طلب ، أن يكون كبيراً بذا مثل السـعد ، ومنه تنجـز حوائجـه ومواعـده ، وتنجحها أى طلب انجازها ونجاحها ، وتعظم اذا كان بمعنى طلب أن يكون عظيماً ، وتعجل أى طلب العجـلة ، وتبين وتثبت أى طلب البيان والثبات ، قرىء : (ان جاءكم فاسـق بنبأ فتبينوا) وقرىء (فتثبتوا) قيل : ومنه ليس منا من لم يتغن بالقرآن •

قال صاحب التحقيق : والظاهر أنه من موافقة المجـرد •

قلت : الحق أنه من موافقة فعـل بالتشـديد ، وهو غنى بتشديد النـون ، لأنه لا يقـال غنى بالتخفيف •

والجواب : بأنه أراد المجـرد من التاء فقط خـلاف الظـاهر من اطـلاقاتهم المجرد ، مع أنه يرده أيضـاً تمثيله وتنظيره بتعدى وعدا ، وتحجى وحجا ، وأما قوله : وتهجد وهجـد ، فهجد فيه مخفف •

قال الناصر اللقانى : ان قلت : ما الفرق بين الطلب والتكليف ؟ قلت : هو حصول أصل الفعل صورة فى التكليف دون الطلب أ • هـ •

فالفعل حقيقة منتف عن كل منهما ، وأما صورة فموجود فى التكليف دون الطلب ، وسواء الطلب تصريحاً أو اشارة ، ومنه تعطى وترحم أى سأل العطاء والرحمة ، ويعبر عنه بسؤال أصله •

ومن معانى تفعّل : معنى فعل المشدد : كتغنى أى غنى ، وتولى أى ولى •

ومن معانيه : الصيرورة نحو : تأيمت المرأة أى صارت أيما ، وتثيبت صارت ثيبا ، وتحجّر الطين صار حجراً أو كالحجر ، وتجبن اللبن صار جبناً ، وتقيس وتنزر أى صار من قيس ، وصار من نزار ، أو صار بالانتماء اليهم كواحد منهم ، وهو الذى ذكره الناظم ، وأدرج الزمخشرى وابن عصفور باب تقيس فى التكلف ، ومن معانيه معنى المجرد : كتفكر بمعنى فكر بالتخفيف ، وتبسم أى بسم ، وتبين اذا كان بمعنى بان ، وتعجب بمعنى عجب ، وتعدى الشىء وعداه بتخفيف دال الثانى أى تجاوزه ، وتحجى بمعنى حجا أى قام •

ومنه قول ابن دريد : حيث تحجى المازمان ، وهى بفتح الحاء والجيم مشددة ، وقوله : فهن يفهن له اذا حجا ، يعنى أن حجا هذا وتحجى بمعنى ، والشاهد فى تحجى فقط ، وتهجد بمعنى هجد بالتخفيف ، وأما هجد بالتشديد فموافق للمجرد المخفف أيضاً ، وهكذا فى مثله ، وتأذى بمعنى أذى أو أذِىَ بالفتح والكسر •

ومن معانيه : معنى المجرد مع الإغنـــاء عنه ، كتكلم وتصـــدر ، وتصدى وتأتى . فإنها ليس لها ثلاثيات بمعانيهـــا .

ومن معانيه : اختصار الحكاية مغنياً عن فعل بالتشـــديد كتويل أى قال ياويلاه قال الشاعر :

تويـــــل إذ مـــلأت يـــدى وكانـــت
يمينى لا تعـــــــــــل بالقليـــــــــــل

وكان حقه أن يقول : ويل بتشـــديد الياء أى قال : ياويلاه ، كما يقال : أفف بتشديد الفاء أى قل أف ، لأن الأصل فى اختصار الحكاية فعـــل بالتشديد ، لا تفعل كما مرّ .

ومن معانى تفعل : التلبس بمسمى ما اشتق منه أى الاختلاط بـــه نحـــو : تقمص وتعمم . وتأزر وتغـــرى ، أى لبس القميص والعمـــامة والإزار والغرو .

ومن معانيه : العمل فى مسمى ما اشـــتق منـــه نحـــو : تغـــدى وتعشى ، وتضحى وتسحر ، أى أكل فى تلك الأوقات ، أو فعـــل فيهـــا فعـــلا غير الأكل .

ون معانى تفعل : التكثير كتعطينا أى أكثرنا العطـــاء .

ومن معانيـــه التوقـــع : كتخـــوف ، والانتظـــار كتغفر أى انتظر الغفران ، والختل كتغفلته وتملقته ، وتشـــبه الفاعل بالمتصف بأصـــله : كتهجر فلان أى تشـــبه بالمهاجرين ، ويمكن إدراجـــه فى التكلف .

قال الطبلاوى : ومطاوعة أفعل كأعقدته فتعقد ، وفعل كصـــاده فتصـــيد .

قلت : هو داخل فى إطلاق المطاوعة ، حيث أطلقها بعضهم ، قال : ومعنى تفاعل نحو : تعهد بمعنى تعاهد ، ودخل فى بعض ما مرّ ، وتولى فى البيت يصلح لتلك المعانى إلا الإغناء عن المجرد ، والأقرب أنه لمطاوعة فعل بالتشديد ، أو موافقته .

تتمة : ذكر ابن هشام : فى آخر الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً أن ثعلبا ذكر فى فصيحه ، فى باب المشدد : فلان يتعهد صنعته ، وأن ابن درستويه قال : لا يجوز عند ثعلب يتعاهد ، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين أى فصاعداً ، ولا يكون متعديا ، ويرده أنه قد يكون من واحد ويتعدى كقوله وهو امرؤ القيس :

* تجاوزت أحراساً اليها ومعشرا *

وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل ، وأن الحكم ابن قنبر سأل أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونس فأجازها ، فجمع بينهما ، وكان عذره ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس : يا أبا زيد كم من علم استنفدناه كنت سببه ، وأن ابن عصفور نقل عن ابن السيد أنه قال فى قول أبى ذؤيب :

بينا تعانقه الكماة وروغه
يوما أتيح له جرى سلفع

أن من رواه بجر التعانق فخطأ ، لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد عليه بأنه كان قبل دخول التاء متعدياً الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعدياً الى واحد نحو : عاطيته الدراهم ، وتعاطينا الدراهم ، وإن كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصراً نحو :

تضارب زيد وعمرو إلا قليلا ، نحو : جاوزت زيداً وتجاوزته ، وعانقته وتعانقته أ . هـ .

وأنه إنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً ، وأن ابن السيد لم يخص التخطئة برواية الجسر ، ولا معنى لتخصيصها بها ؛ وأقول هذه التخطئة باطلة ؛ وتفاعل فى البيت متعد سواء جر التعانق على الإضافة أو رفع عل الابتداء ، والخبر محذوف بضم القاف وفتح التاء ، لأنه مصدر مضاف لمفعوله وهو الهاء ، رافع لفاعله وهو الكماة بالرفع ، أو مضاف لفاعله وهو الهاء ناصب لمفعوله وهو الكماة بالنصب ، أو جعل تعانق فعلا مضارعا فتفتح التاء والنون جميعا ، وتضم القاف ، لأنه مضارع حذف منه تاء المضارعة أو تاء تفاعل أو فعلا ماضياً ، فتفتح التاء والنون والقاف .

فعلى الفعلية مطلقاً فالهاء مفعوله ، والكماة فاعله ، وان ضمت التاء وكسرت النون وضمت القاف فهو مضارع ناصب للهاء رافع للكماة على ما ذكر ، ولا شاهد فيه لأن (ح) من باب المفاعلة ، وهو متعد قطعاً كخاصم يخاصم ، وقاتل يقاتل ، لا من باب التفاعل كتضارب يتضارب ، وتخاصم يتخاصم ، ويقاتل ويتقاتل ، هـذا ما ظهر لى .

الوزن السبع : فعلس بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحاق بالرباعى المجرد ، وهو من نادر الملحق نحو : خلبس زيد عقل عمرو ، أى خلبه أى سلبه وخدعه وفتنه ، مأخوذ من خلبه بمعنى ما ذكر ولامه مفتوحة ، ثم سكنت وزيدت فيه السين يقال : برقٌ خلب بالإضافة ، وبرقٌ خلب بالنعت ، والخاء مضمومة ، واللام مشددة مفتوحة ، أى مطمع فى المطر ، ولم يكن

مطـر والخلب أيضاً السحاب المطمـع ، واليـه أضيف برق ، وذلك مذهب النـاظم •

قال بعضهم : ويحتمل أن تكون السين فى خلبس أصـلا ، واللام زائداً ، فوزنه فلعـل والأصـول خلبس أى أخـذ ، وخبسـه حقـه أخـذه وظلمه ، وغشمه وهو عار هـذا الاحتمـال نادرا أيضا ملحـق بالرباعى المجـرد ، ومذهب الناظم أولى ، لأن زيـادة السـين أحق لتطرفها ، ولأنها فى موضـع الألف الزائـد من قلسى الملحق بالرباعى المجـرد ، ولأن زيادة السـين أكثر من زيادة اللام ، وظاهـر القاموس أن سينه أصلية ، لأنه أورده فى باب السـين •

قال : وخلبسـه وخلبس قلبـه فتنه وذهب به ، وظاهره أن لامه أصـل أيضـاً ، لأنـه أورده فى عين اللام ، فهـو على هـذا رباعى مجـرد كدحرج ، وزنه فعلل ، وسبب سكون اللام على مذهب الناظـم مع أنها فى الأصـل مفتوحة التخفيف ، لأنهم لـمـا زادوا السـين ثقلت الكلمة ، وسكن الناظم السـين للضرورة ، فيجـوز إدغامه فى السـين بعـده ، ولم يجب لأن كل واحـد فى كلمة ، والبـاء مفتوحة ، وقـد يقال سكنت لأنه أمر ، فالبـاء مكسورة ، وأشار به الى الماضى لأنـه معلوم أن ماضى خلبس الذى هو أمر بكسر البـاء ، وسكون السـين خلبس بفتحهما كدحرج ودحرج •

الوزن الثامن : سفعل بزيادة السين ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحـاق بالرباعى المجرد ، وهو نادر الملحق نحـو : سنبس بزيـادة السـين الأولى ، وسكون النـون ، وأصـلها الفتح ، ولـمـا زيـدت السين سكنت النـون لـمـا مر فى خلبس ، ومعناه أسرع ، وأصـله نبس ينبس ، كضرب يضرب ، ومعناه تكلم وأسرع وتحرك ، وأكثر ما يستعمل

نبس فى النفى ، وعن ابن النـاظم ، عن أبى عمرو الزاهـد : السنبس السريع وسينه زائدة لسقوطها فى نبس أ ٠ هـ ٠

والسنبس صفة على غير قياس ، والياس مسنبس كمدحرج ٠

تنبيـه : سـكن لام خلبس ونون نبس . لأنه لو فتحتـا لاجتمعت أربعة متحركات فى كلمة واحـدة ، وخص التسكين بهما لأنهما ثانيتان ، كما سكن الثانى فيما ألحقـا به نحـو : دحـرج لأنهما ملحقان بنحو : دحـرج ، ولو سكن ضميرهما لفاتت موازنـة دحـرج ، وأما اتصـل فقد تقـدم الكلام عليه ، وأن أصـله أو اتصـل بكسر همزة الوصـل وسكون الواو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء تاء ، وأدغمت فى التـاء ، وقيـل : قلبت أولا تـاء ، وأدغمت وهـو مذهب الناظم ، فليحمل عليه وهـو أولى ، لأن فيـه إعـلالا واحـداً مع الإدغـام ، وعليـه ابن الحاجب ، قال : لـم تقلب الواو ياء مثنـاة تحت لأنهـا لو قلبت ياء لزم قلب اليـاء تاء فيجىء إعـلالان ٠

وبحث فيه السعد بأنه لو قلبت مثناة تحتية لم يجـز قلب هـذه التحتية تاء ، وأجيب بأنه قـد يجـوز الفرق بين اليـاء المنقلبـة عن الواو ، والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة تقلب ياء تحية ، وتبقى اليـاء نحـو : ايتزر ولشـد إبـدال الهمزة ياء واليـاء تاء نحـو : اتزر ، وقاسـه البغداديون من ذلك اتزر ، واتمن واتهـل واتكل ، من الإزار والأمانة والأهل والأكل ٠

مسـألة : آخر الشطر الأول الألف المتصلة بـواو توالى ، واللام أول الشطر الثانى ٠

الإعـراب : تدحرجت وتوالى وما بينهما معطوفات بمحذوف على حد ما مر ، وقول أبى يحيى تدحرجت وما بعـده الى قوله مع تـولى

معطوفات إلخ ، ليس مراده دخـــول الغاية ، لأن قوله : مع ظرف متعلق بمحذوف حال من توالى ، أو منـــه ومن تدحـــرج وما بينهما ، أو من ذلك وغـــيره •

وتولى مضاف اليه ، ولو كان عدم تعرضـــه لإعراب قوله مع تولى دليـــلا على إدخـــال الغاية ، دلالة ما ، ولعـــله لم يتعرض له اعتماداً على تعرضه لمثله فيما مـــرّ ، وخلبس وسنبس معطـــوفان على حـــدّ ما مرّ ، أو خلبس معطـــوف على تولى ، وسنبس على خلبس أو كلاهما على تولى ، واتصـــلا بألف الاثنين حال منهمـــا ، أو بألف الإشـــباع حـــال مع مستتره من سنبس ، وذاك على جـــواز الحـــال جملة ماضوية متصرفاً فعلهـــا مجـــرداً ، أو خلبس مبتـــدأ عطـــف عليـــه سنبس ، واتصلا بألف الاثنين خبره كما مرّ •

واحنبطأ احونصل اسلنقى تمسكن سـد
ـقى قلنســت جـوربت هروأت مرتحلا

اشتمل هذا البيت على ثمانية أوزان ، بل ثمانية أمثلة مشـيراً بها الناظم الى ثمانية أوزان .

الوزن الأول : افعنلا بزيادة همزة الوصـل أوله ، وزيـادة النون بين العين واللام ، وزيادة همزة قطـع فى آخـره بعـد اللام وهـو سداسى من مزيد الثـلاثى للإلحـاق باحرنجم من الملحـق النـادر ، هذا مذهب الناظم فى شرح التسهيل ، وقيل : غير ملحق نحـو : احبنطأ بهمز الألف همزة زائدة لسقوطها فى حبنط وحبط على غـير قياس ، لأن قياس الهمزة الزائدة أن تكون أولا أو آخراً بعد ألف ، وليس احبنطـأ كذلك .

وقيل : إن احبنطأ وزنه افعنلى مثل : اسـلنقى بالألف ، وأبدلت الألف همـزة ؛ فالهمزة بـدل من ألف الإلحـاق ، وذلك لأن افعنـلا بالهمزة بعد اللام بنـاء مفقـود ، ولم يذكر فى الصحاح احبنطأ بالهمزة بعد الطـاء ، بل ذكـر احبنطى بالألف بعد الطـاء ، وهـو المشهور ، وذكرهما فى القاموس معاً ، فاحبنطأ بالهمزة بعـد الطـاء من زيادات القاموس على الصحاح ، ذكره فى فتح الأقفال فى الصغير .

قلت : ذلك غلط عجلة ، فانهمـا جميعا مذكوران فى الصحاح ، لكن ذكر احنبطـأ بالهمزة بعد مادة حطـأ بالهمزة ، ولكن وهم فى إيراده بعد مادة خطـأ بالهمزة لأنـه يوهم أن همزته التى بعد الطاء أصـل مع أنهـا زائدة ، كمـا قال ابن برى فى حاشية الصحاح ، والحـق أن يذكره بعـد حاحا كمـا فعـل فى القاموس ، ومعنى احبنطأ بالهمزة

أو بالألف عظم بطنـــه من وجع ، يسمى الحبط بفتح الحـاء والبــاء ، وانحبــاط بضم الحاء ومد البــاء وهو التخمة ، واحبنطأ البعـير عظم بطنه لذلك ، واحبنطأ امتلأ غيظاً ، أو انتفخ بطنــه بالخـــاء المعجمة ؛ وقيــل انفتحت بطنه بالحـــاء المهملة متصلة بالمثنـــاة فوق قبلها •

قال المازنى : سمعت أبا زيـــد يقول : احبنطأ بالهمزة امتلأ بطنى ، واحبنطيت بغير همزة فسد بطنى •

قال المبرد : والذى نعرفه وعليه جملة الرواة أحبط بطن الرجـــل انتفخ ، واحبنطأ انتفخ بطنه لطعـــام ، أو غـــيره ، واحبنطأ امتنع ، وأجـــاز فيه أبو عبيدة ترك الهمزة ، ورجـــل حبنطأ وحبنطأة وحبنطىء بهمز الكل ، ومحبنطىء بالهمز أو بالياء المثنـــاة تحت قصير سمين عظيم البطن ، ويقال أيضـــاً حبنطى بالألف ، ويقال : مثل ذلك فى المـــرأة وفى الحديث : « وان مما ينبت الربيع ما يقتـــل حبطـــاً أو يلم » أى يقرب من ذلك •

وقيل : الحبنطأ بالهمز المتغضب ، وبتركه العظيم البطن ، وقيل هو بالهمز الملقى بنفســـه الى الأرض •

وقال الكسائى المحبنطىء بالهمز وعدمه الممتنع ، وفى المحكم وغيره المحبنطىء اللازق بالأرض ، قال بعضهم : ومن معنى عظـــم البطـــن قوله :

فظـــل محبنطـــــاً ينـــزو لـــــه جبـــن
إما بحـــــق وإما كا موصـــــــــــــويا

وفى الحديث : « ان السقط يظل محبنطاً على باب الجنـــة فيقال له ادخـــل فيقول حتى يدخل أبواى » أى ممتلأ غيظـــاً •

قال أبو عبيدة : متغضبا متغيظا ، مستبطأ لأبويه .

قلت : أو مضناه ممتنعا أو ملقيا بنفسه الى الأرض .

وقال أبو زيد : قلت لأعرابى ما المحبنطأ ؟

قال : المتكأكىء

قال : المتكأك .

قلت : وما المتكأكىء ؟

قال المتآزف .

قلت : وما المتآزف ؟

قال : أنت أحمق .

قلت : أراد الأعرابى بقوله : أنت أحمق التنبيه على أن معناه الأحمق ، والإشارة الى أن أبا زيد أحمق حيث لم يفهم بعد عدة تفاسير ، ففيه نوع تورية .

تنبيه : شرط زيادة الهمزة آخراً أن يسبقها ألف ، وأن يسبق الألف بأكثر من أصلين كحمراء بفتح الحاء ، وعلباء بكسر العين ، وقرفصاء بضم القاف ، فهمزة ماء وشاء أصل لسبق الألف بأصل واحد ، وكذا بناء وأبناء ، لأن الألف سبقت بأصلين فقط ، وكذا نبأ بالهمزة متصلة بالباء لعدم الألف .

الوزن الثانى : افونعل بهمزة الوصل زائدة ، ففاء فواو زائدة ، فنون زائدة ، فعين فلام ، وهو سداسى مزيد فيه الواو والنون

للإلحاق باحرنجم ، وهو من مزيد الثلاثى ، وهو من الملحق النادر كما المناظم فى شرح التسهيل .

وقيل : هو لغير الإلحاق نحو : حونصل الطائر ثنى عنقه وأخرج حوصلته ، وهى مستقرة الطعام منه كالكرش من غيره ، وقيل : هو مجرى الطعام كالحلقوم ، والذى فى القاموس الحوصل والحوصلاء والحوصلة ، وتشدد لامها من الطير كالمعدة للإنسان ، واحونصل ثنى عنقه وأخرج حوصلته أو الحوصلة أسفل البطن الى العانة من كل شىء ، أى وقيل الحوصلة أسفل البطن إلخ ، والحوصلة من الحوض مستقرّ الماء فى أقصاه كالحوصل ، والمحوصل والمحصوصل من يخرج أسفله من قبل سرته كالحبلى ، والحوصل شاة عظم من بطنها ما فوق سرتها ، قال : وحوصل ملأ حوصلته أ . ه .

وقيل : لا يصح احونصل لأنه لم يسمع إلا من كتاب العين ولا يعمل بما انفرد به .

الوزن الثالث : افعنلى بزيادة همزة الوصل أولا ، والنون بين العين واللام ، والألف آخراً بعد اللام ، وهو سداسى من مزيد الثلاثى لغير الإلحاق ، وقيل : للإلحاق باحرنجم ، وهو من الملحق النادر .

قال صاحب التحقيق : والحق باحرنجم بزيادة أحد المثلين اقعنسس من القعس وهو التأخر والامتناع ، واستحنكك اسود والصحيح أن الزائد هو الثانى ، لأن التضعيف حصل بعد كمال الأصول ، ولأن النون إنما تقع فى هذا البناء بين أصلين كاحرنجم ، وفى مثل هذا الأصل فى نحو سلم خلاف فى زائده ما هو .

والحق باحرنجم بزيادة الياء أخيراً اسلنقى أبدلت الياء ألفا ،

ومعنـــاه استلقى على قفـــاه وظهره واحرنبى الديك انتفش للقتـــال ،
واحبنطى بالألف ، واغرندى واسرندى ، ومعناهما الاعتـــلاء والغلبـــة
والحـــاق ما سوى اقعنسس واسلنقى وبابهمـــا بافعنلل نادراً ، ومأول
أو غير صحيح ، وسين اسلنقى ولامه وقافه هى الأصـــول ، وان لاقى
استلقى فى بعض الحروف ، وألف اسلنقى ونحـــوه أصـــله ياء مفتوحة
تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا .

ومن ذلك اخلنطى أى نـــام على أحـــد جنبيـــه ، واطلنقى بالألف
أى نام على ظهره ، ويقال أيضا اطلنقـــأ بالهمزة كاحبنطـــأ بالهمزة ،
ويقال : احرنبى الرجل إذا تهيأ للغضب والشر ، وكذا الديك إذا انتفش
وبره وأراد الوثوب .

ويقال أيضـــا احرنبأ بالهمزة واجلندى الرجـــل وابلندى اشـــتد
وطلب ، وابلندى صار عريضـــاً ، وابلندى كثر لحمـــه ، واعلنبى الديك
أو الكلب تهيأ للشر ، وكذا الهمزة ، واعرندى الرجل رفع صوته بالسب ،
واعرندى واسرندى بالمهملات غلـــظ ، واعبنقى ســـاء خلقه أو صـــار
داهيته .

وفى القاموس : اغرندى بالغين المعجمة عليـــه واغرنداه ، عـــلاه
بالشتم والضرب والقهر ، وغلبه وذلك الوزن هو لمطـــاوعة فعلى نحو :
سلقاه فاسلنقى أى اضطجع على قفاه نام أو لـــم ينـــم ، وما تقـــدم
من أن ألفـــه للإلحـــاق هو ما عليـــه صاحب فتح الأقفـــال ، وأقـــول :
لا يصح على الحقيقة ، وإنما يصح على التجوز ، لأنهـــا بدل من يـــاء
الإلحاق نص فى شرح المفصل أن المحققين أن المزيد فيه للإلحاق الياء ، ثم
قلبت ألفا لتحركها بعد فتح ، ولا يبطـــل الإلحـــاق بهذا الإبدال ، وكذا
نقل ابن الحاجب عن المحققين . وما يقال : لا يجوز الإدغام ولا الانحلال

فى الملحق لوجـوب كونه مثل الملحق به لفظاً قد مـر ما فيـه من حيث الإدغـام ٠

وأما من حيث الإعـلال فظاهر ابن الحاجب منعه فى غير الآخـر ، ذكر أنه إن ألحقت حشواً متحركة بعد فتحة قلبت ألفـاً ، فيزول الإلحاق أو حشـواً لا على غير تلك الصفة التى هى التحـرك بعد فتح بقيت ، وصح الإلحـاق بخلاف الآخـر فإن حركته عارضة غير معتد بهـا فى الزنة ، أى فلا يزول عن الإلحـاق بالإعـلال ، وفى التسـهيل يحـكم للملحق بحكم مقابله غالباً ٠

قال الدماميني : ومن غـير الغالب حبنطى ، فإن المزيد للإلحـاق الياء على الصحيح ، ثم إنها لم تصح بل قلبت ألفـا ، فلم يحـكم لها بحكم مقابلها وهو اللام فى سفرجل ٠

قال السعد : افعنلل بزيادة إحـدى اللامين كاقعنسس ، وافعنلى كاسلنقى ملحقان باحرنجم ، والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم أنـه يجـب فى الأول تكرير اللام كالسين فى اقعنسس تقـابل لام افعنلل ، وتكرير اللام يحقق كـونه من الثلاثى لأن إحـدى اللامـين لازمة ، ويحقق كونه ملحقاً دون الثانى ، فإن الحـرف الذى فيـه بعد الفـاء والعين كالجيم فى احرنجم أصلى ضرورة أنه رباعى ، فيعبر عنـه باللام مماثلا كان أولا بخلاف الزائد ، فإنه لا يعبر عنـه باللام إلا إن كان مماثلا للحـرف الأصـلى ٠

قلت : يرد عليه نحو : احبنطى واسلنقى ، فإنهما من الأول ولـم تتكرر فيه اللام إلا إن أراد الوجوب غالباً أو فصيحاً ، ومذهب سيبويه أن افعنلى لا يتعدى وعليه الناظم ٠

وقال أبو عبيدة ، رضى الله عنه ، وأبو الفتح : قد يتعـدى لقول الراجـز :

قـد جعـل النعـاس يغـرندينى
اطـرده عنى ويسـرندينى

ولا يرد هذا البيت على الناظم لأنه شـاذ •

قال ابن هشام : ولا ثالث لاغرندى واسرندى فى التعدى •

قال أبو حيان : لم يسمع تعدى افعنلى إلا فى هذا البيت •

قال صاحب التحقيق : القول بتعدى افعنلى منكر •

قال أبو بكر الزبيدى : أحسـب البيتين مصنوعين يعنى الرجـز المذكـور ، وجعل كل شطر منه بيتاً مسـطوراً ، ومعنى كونهما مصنوعين أنهما قالهما مولد أو عالم لشـأن أراده ، أو ليثبت دعـواه من تعدى افعنلى ، ويعبر أيضـا عن ذلك بالوضـع ، وادعـاء الزبيـدى أنهمـا مصنوعان باطل ، لأنهما نقلهما أبو عبيدة واللحيانى ، واستشهدا بهمـا كمـا أشار اليه الطبلاوى •

قال صاحب بغية الآمال : ليس كما قال الزبيدى قد ذكرهما غـير واحـد من أئمة اللغـة ، كان دريد ، وأبى عبيد ، وكراع وابن جنى ، وذكرهما أيضا أبو على القانى عن أبى عبيـدة واللحيانى أيضا •

قال اللحيانى : يقـال اسرندى فلان فلاناً ، واغرنداه ، وأنشـد البيتين ومعنـاهما واحـد أعنى اسرندى واغرندى . وهو إذا غلـب وعـلا أ • هـ •

وتقدم عن القاموس أن اغرندى يتعدى بنفسه وبعلى .

الوزن الرابع : تمفعل بزيادة التاء والميم ، وهو خماسى من مزيد الثلاثى للإلحاق بتدحرج فيما قيل ، وقيل : لغير الإلحاق ، وعلى القول بإلحاقه هو من نادر الملحق ؛ نحو : تمدرع وتمسكن وتمندل أى لبس الدرع والمنديل بفتح الميم وكسرها ، وأظهر المسكنة ، والمسكنة من السكون ، والمنديل من ندل أى سلب ، والدرع من درع أى دفع ، وهن مطاوعات مدرع ، ومسكن ومندل مقررات ، بل سممن شواذ وتستعمل طاوعة لهـا أيضاً ، والأكثر تدرع وتسكن وتندل وهو الفصيح ، ومن ذلك تمرأى ، وفى الحديث : « لا يتمرأ أحدكم فى الماء » وفى القاموس : الدرع من الحديد ، والمدرعة بكسر الميم وفتح الراء ثوب ، ولا يكون إلا من صوف ، وتمدرع لبسه ، وتمندل تمسح بالمنديل ، وتمسكن صار مسكينا ا . هـ .

ومعنى تمرأى فى الماء رأى وجهه مثلا فى الماء كما يراه فى المرآة ، وتمرأى نظر فيها ، وتقدم كلام على ذلك الوزن .

تتمة : تزاد الميم بثلاثة شروط : أن تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم فى الاشتقاق كمسجد لموضع السجود مطلقاً ، ومنبج بفتح الميم ، وسكون النون وكسر الباء وبالجيم اسم موضوع فهى أصل فى نحو ضرغام الأسد ، لعدم تصدرها وشذ نحو : ابنم وسعدم إلا إن قيل : ميم ابنم كلمة مستقلة للمبالغة ، وفى نحو : مهد لتأخر أصلين فقط ، وفى نحو : مَرزَجُوش ومَردَقوش بفتح ميمهما وسكون راءيهما وفتح زاى الأول ودال الثانى المهملة ، وضم جيم الأول وقاف الثانى ؛ كلمتان عجميتان فارسيتان عربتا لبقلة طيبة الرائحة ، لتأخر أكثر من ثلاثة أصول .

وفى مرعز بكسر الميم والعين المهملة وآخره زاى لما لان من الصوف ، وللزغب الذى تحت شعر العنز ، وتفتح الميم أيضا وذلك للزومها فى الاشتقاق إذ قالوا : ثوب ممرعز ، ولم يقولوا مرعز بإسقاطها ، فبطل قول الناظم بزيادة ميمه ذكر ذلك ابن هشام ، وبقى عليه شرط آخر ذكره خالد وهو أن لا تكون الكلمة مضعفة ، أعنى أن لا تكون رباعية مؤلفة من حرفين مكررين ، وإلا كانت أصلا : كمرمر ومهمم ولملم وسمسم ، لكن الآخران يحكم بأصالتها فيهما لعدم تصدرها ، ودليل زيادة ميم ابنم ودلامص بضم الدال وكسر الميم ، وهو ملحق بملابط سقوطها فى الابن والبنوة ، وفى الدلاصة والدليص ، وفيه لغات ست : دلامص ، ودمالص ، ودلمص ، ودملص ، ودلاص ككتاب ، ودليص كأمير وهو الشىء البراق واللين .

وقال الأخفش والمازنى إن ميمهن أصل وان ذوات الأربع وافقت ذوات الثلاث ، والكلام على اجتماع أربع متحركات فى دلمص ، ودملص ذكرت جوابه فى النحو اختصار أن الأصل دلامص ودمالص خففا بإسقاط الألف وفيه بحث هنالك .

الوزن الخامس : فعلى بزيادة الألف آخراً وهو رباعى من مزيد الثلاثى للإلحاق بدحرج أصله فعلى بياء مفتوحة بعد اللام ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتح ، فزيدت اليه للإلحاق ، وقلبت ألفا نحو سلقى ، تقول : سلقاه أى ألقاه على قفاه ، وأصله سلق بفتح اللام ، وعدم الألف ، ولما زيدت الألف سكنت اللام للتخفيف ، وليوافق دحرج يقال سلقه أى ألقاه على قفاه ، ويقال سلقه وسلقاه أى آذاه بالكلام ، أو طعنه ، أو عزل اللحم عن العظم ، وكلام الناظم محتمل لذلك .

قال الجرمى : سلقاه يسلقيه رماه على قفاه ، واذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : استلقى يستلقى ، واسلنقى يسلنقى ، وأنكر هذا أبو بكر بن القوطية فى كتاب المقصور والممدود وقال : هذا القول لا يصحبه قياس ، وأظنه غلطاً من ناقله أعنى أنه لا يقال استلقى بالتاء ، والصواب ما ذكره سيبويه اسلنقى بالنون بعد اللام ، وذلك الوزن على نوعين متعد ولازم ، فالمتعدى كسلقى وقلسى ، يقال قلساه أى ألبسه قلنوسة وجعباه قلبه أو جمعه أو صرعه ، واللازم كحنطا وعنطى بالألف تقول : حنطى زيد أى انتفخ أو أكل الحنطة حتى سمن ، وعنطى طال مطلقاً أو طالت عنقه أو حسنت .

الوزن السادس : فعنل ، بزيادة النون بين العين واللام للإلحاق بدحرج هو رباعى من مزيد الثلاثى ، وهو من الملحق النادر ، قال سيبويه : هذا فى الكلام قليل أ . ه نحو : قلنسه أى ألبسه القلنسوه ، وهى لباس الرأس ، وقلنست المرأة ابنها ألبسته قلنوسة ، وتقدم أنه يقال : قلسى كسلقى ذكرهما فى القاموس ، قيل : ويقال قلسته أيضا بتشديد اللام ، وهو يتعدى ويلزم أعنى ذلك الوزن ، فالمتعدى كقلنس وزهنع يقال : زهنع المرأة زينها وغسنب الماء ثوره ذكرهما فى القاموس واللازم كهرنقت المرأة أى بكت .

الوزن السابع : فوعل ، بزيادة الواو بين الفاء والعين للإلحاق بدحرج ، وهو رباعى من مزيد الثلاثى كجوربه ألبسه الجورب ، وهو لباس الرجل ، وفى القاموس : الجورب لفافة الرجل ، وتجورب لبسه ، وجوربته ألبسته إياه نص على إلحاقه صاحب التحقيق كالسعد .

قلت : إن جعل الجورب عربياً فلا اشكال وهو ظاهر القاموس . وان قلنا عجمى عرب كما نص عليه اللقانى والطبلاوى ، فقد يبحث

فيه بأن الإلحاق فرع عن زيادة الواو فيه ، والعلم بزيادتها فرع عن الاشتقاق ، والاشتقاق يختص بالعربية ، ويجاب كما للقانى بأنه لما استعملته العرب على سند لغتهم ، أعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوها ، مما زيدت فيه الواو ، فكأنه من الجرب .

ومن ذلك حوقل الرجل أى صار شيخاً أى كبير السن وضعف ، سواء ضعف عن الجماع أم لا ، ولكن الضعف عنه من لوازم كبر السن ، والحوقل الشيخ الضعيف ، قال الراجز :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت

وبعد حيقال الرجال الموت

ويروى : وبعد حوقال ، والقياس الأول ، لأن الواو الساكنة بعد كسر تقلب ياء ، وحوقل أسرع فى المشى ، أما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فهو رباعى مجرد أصلى الواو ، لأنها فى أصله وهى واو حول ، وأصله لا حول ولا قوة إلا بالله وقد تقدم ، ويجوز أن يقال فيه حقول فالقاف والواو من قوة ، ومن ذلك الوزن المزيد الواو حولق بتقديم اللام على القاف ، أى صار داهية ، أو وجع فى حلقه وحيلق صار داهية .

وصومع الرجل إذا طول البناء أو غيره على هيئة الصومعة ، وقال الجرمى : إذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل فى كل مدبر ، وصومعت الشىء وقفت رأسه كرأس الصومعة ، وصومعت الشىء جمعته ، ودوقل الشىء أخذه أو أكله ، ودوقل المرأة جامعها ، ودوقلت خصياه خرجتا من خلفه وضربتا أدبار فخذيه واسترختا ، قاله فى القاموس .

تتمــه وتنبيــه : قال الصبان : الإلحــاق جعل مثال أنقص من آخر موازناً له ليصير مساوياً له فى عــدد الحروف والحركات النفسية والسكنات ، وفى التكسير والتصغير ، وغيرهما من الأحكام ، وربما اختلف المعنى بالزيادة للإلحــاق كما فى حــوقل وكوثر ، فإنهما مخالفان لمعنى حقل وكثر ، وقد لا يكون لأصل الملحق معنى كما فى كوكب وزينب ، فإنه لا معنى لككب وزنب ، وإنما كان فوعل للإلحــاق زيادة حرف فيه غير ألف ، وهــو الــواو فالألف لا تزاد للإلحــاق على ما مــر ، ويأتى ان شــاء الله .

وذلك الوزن أعنى فوعل يتعدى ويلزم كما رأيت فى الأمثلة .

الوزن الثامن : فعول بزيــادة الواو بين العــين واللام للإلحــاق بدحــرج وهو رباعى من مزيد الثلاثى نحو : هرول أسرع فى مشيته ، أو ذهب بين العدو والمشى ، أو بعد العنق ، وجهور بتقــديم الهــاء على الواو فى كلامه رفــع صوته أى جهر به ، فالواو مزيــدة على جهــر ، وذلك الوزن يتعدى ويلزم ، فاللازم كهرول وجهــور المذكورين ، ورهوك بالكاف أى استرخت مفاصله فى المشى ، ويوافقه فى المعنى ترهوك كأنه يموج فى مشيته ، ورهوكوا اضطربوا .

وزعم اللقــانى وأقره ابن قاسم أن رهوك متعد لواحــد ، وليس يترهوك بالمعنى المذكــور مطاوعاً لرهوك ، حتى يلزم من لزوم ترهوك المطــاوع بكسر الواو ، تعــدى رهوك لواحــد كما فهمــه اللقــانى عن الصحاح ، بل موافق له ، نعم يقال : أمر مرهوك بفتح الواواى ضعيف مضطرب ، وسروك أى مشى رديا وأبطى فى مشيه من عجف أو اعيــاء ، وهزوزمات ، وفروزمات ، والمتعــدى نحــو هروكت الأمــر أضعفته ، وجهورت المتــاع ، وما تقدم من أن هرول مزيد فيــه للإلحــاق ، وأن الواو زائدة هو ما عليه الشراح .

بعض صرح بزيادة الواو كتصاحب فتح الأقفـــال ، وبعض بهـا وبالإلحاق كصاحب التحقيق ، وأبى يحيى ، وكذا السعد فى بعض نسخ شرحه على الزنجانى .

قال اللقانى : وما أدرى ما وجـه زيادة الواو فيـه ، وان صرح بها بعضهم إلا أنه قيل : دل الاشتقاق فى جهور ونحـوه على زيادتها ، فيحمل عليـه ما لا دليـل فيه ، فلذا قالوا : إذا صاحب ثلاثة أصـول فصاعداً غير مصدر كانت زائدة ؟ . هـ .

تتمـة : سكنت العين فى هذا الوزن الثامن ، وأصـلها التحـريك ليوافق الملحق به ، وكذا فى الوزن السادس ، وكذا جىء بالواو فى السابع ساكنة ، وكذا يقال فى زهزق وهلقم ورهمس وقطرن ، وترمس وكلهت ، وجلمط وغلصم وبيطر ، وسنبل وزملق ونحوها .

الإعـراب : اشتمل البيت على معطوفات بحذف العاطف على حدّ ما مرّ الأول فإنه ذكـر عاطفه وتاء قلنست وجوربت سـاكنة للتأنيث فى الأصـل ، وتاء هرولت متحركة مفتوحة أو مضمومة ضميراً فى الأصل ، ومرتحـلا بكسر الحـاء حال من تاء هرولت إن قلت الأصـل ، وهرول من قولك هرولت مرتحلا أو نحو ذلك .

أما اذا جعلنا هرولت كله اسماً فمرتحـلا حال منـه أى ولفظ هرولت حال كونه مرتحـلا على سبيل المجـاز ، بل فيـه ما مـرّ فى قول مثل جلا إذا جعـل مثل حالا فانظـره ، وإن جعلنا مرتحلا بفتح الحـاء فهو مصدر ميمى بمعنى الارتحـال فيكون مصدراً أو مفعـولا به لهرولت ، على شرط ما مرّ فى قوله : علله عللا ، وقوله : وبت قطعاً . فانظر ما فيها أو فى نحـوهما فهو فى مرتحـلا بفتح الحاء ويجـوز كسر التـاء فى هرولت إذا فتح الحاء ، وعلى كل حـال فقوله : مرتحلا قصـد به مع تفسير هرولت تتميم البيت .